العالم قال

لا

نُذُرُ العـولمـة

بعد عشر سنين

أمريكا تريد.....والله فعال لما

يريد

د. عبد الحــي زلوم

صدر للمؤلف:

بالعربية :

- نذر العولمة : هل يستطيع العالم ان يقول لا للمعلوماليـة:
- امبراطورية الشر الجديدة: الإرهاب الدولي ضد الإسلام.
- حروب البترول الصليبية : والقرن الأمريكي الجديد.
- أمريكا بعيون عربية.
- أزمة نظام : الرأسمالية والعولمة في مأزق
- أمريكا إسرائيل الكبرى : تاريخ أمريكا الحقيقي في العالم العربي.
- نذر العولمة بعد عشر سنين (امريكا تريد ...والله فعال لم يريد)

بالإنجليزية:

- **The Globalization Gospel: Can the World say no to infofincancialism.**
- **Painting Islam As The New Enemy: Golbalization & Capilalism in Crisis.**
- **Oil Crusades: America through Arab Eyes.**
- **America: A Huge Israel: Israel a Small America**

بالألمانية :

- **Das Neua Feindbild Islam: Globalisierung and Kapitalismus In Der Krise.**

الفـهـرس

" المشتقات المالية اعتمدت على مبدأ أن هناك أحمق يولد كل دقيقة ...أما العولمة فاعتمدت على مبدأ أن العالم قد أصبح مسرحاً للتفتيش عن هؤلاء الحمقى ، وقد وجدوهم في كل مكان [1]

****

" لم يربح الغرب العالم بسبب تفوق أفكاره أو قيمه أو ديانته ، وإنما ربحه بسبب تفوّقه في استعماله للعنف المنظم ؛ والغربيون غالباً ما ينسون هذه الحقيقة ، أما غير الغربيين فلا ينسونها أبداً " [2]

---

[1] **Nobel Prize Laurette , Columbia University economics professor Joseph Stiglitz in testimony to Congress in October 2008**

[2] صامويل پی. هنتنجتون كتاب صراع الحضارات

****

لو عرف الناس مقدار الظلم الذي يعترى نظامنا المالي والبنكي لثاروا قبل أن يأتي صباح اليوم التالي"[3].

****

التمهيد

" منذ دخلت معترك السياسة ، عملت وبشكل رئيس على أن يفضي الرجال إلي بوجهات نظرهم على انفراد، إذ إن بعضاً من أكبر رجالات الولايات المتحدة في مجالات التجارة والصناعة كانوا يخشون شيئاً ما ، حيث كانوا يعرفون أن هنالك في مكان ما ، قوة ما ، بالغة التنظيم ، شديدة الدهاء والمكر ، شديدة اليقظة ، شديدة الترابط وشديدة الفساد. بحيث أنه من الأفضل لهم أن لا يتحدثوا عنها إلا همساً عندما يشجبونها "[4].

الرئيس وودرو ويلسون " الحرية الجديدة – 1913 "

****

عندما قرّرت شبكة تلفزيون الجزيرة المعروفة عمل حلقتين وثائقيتين مدة كل منهما ساعة حول كتابي " حروب البترول الصليبية – أميركا بعيون عربيةً" ، قمت ومخرج الحلقات بوضع قائمة بالشخصيات التي ستتم مقابلتها ، استناداً إلى من تم الاستشهاد بأقواله من تلك الشخصيات في كتابي .. ومن بين هؤلاء كان جيمس إيكنز ، وهو سفير سابق للولايات المتحده لدى العربية السعودية أوائل سبعينيات القرن الماضي ، خلال الصدمة النفطية الأولى .. وفي كتابي ذاك استشهدت أيضاً بدراسة

---

[3] President Andrew Jackson Arthur M. Schlesinger Jr., *The Age of Jackson*, New York, Mentor Books, 1945, 6-7

[4] Woodrow Wilson, *The New Freedom,* (Charleston: BiblioBazaar, LLC, 2008), 18

لكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال في جامعة هارفارد ، والتي ورد فيها أن احتلال حقول النفط العربية كان بديلاً سياسياً مطروحاً في أوائل السبعينيات ، وذكرت قصة كان رواها إيكنز حول الموضوع نفسه، وكان أن قابلت الجزيرة إيكنز لغرض المسلسل الوثائقي ، وفيما يلي النص الدقيق لما قاله السفير ايكنز وكما تمّ بثُّه في قناة الجزيرة:

" عندما طلع علينا كيسنجر بخطته لاحتلال حقول نفط الشرق الأوسط ، سُئلتُ عمّا كان قد نُشر في مقالة بمجلّة " هاربر " كُتبت من قبل كاتب مجهول دعا نفسه " الجندي المجهول"، ولم يعرف أحد حقيقة هويته إلا بعد ردح من الزمن.

وكان كاتب المقالة اقترح على الولايات المتحده احتلال حقول النفط العربية من الكويت وحتى دبي، مع إحضار موظفين من تكساس وأوكلاهوما لتشغيل هذه الحقول ،وترحيل جميع مواطني هذه البلدان إلى نجد (في العربية السعودية) ، بحيث تخلو المنطقة بكاملها من مواطنيها العرب ، ونقوم نحن بإنتاج النفط لمدة الخمسين أو السبعين سنة القادمة إلى أن تجف حقول النفط.

بحثت الخطة مع أرامكو (شركة النفط الأميركية السعودية) فارتعبوا ، إذ من السذاجة بمكان أن يجول بخاطر المرء مثل هذا الحلم ، وقد سألتني وسائل الإعلام الأميركية عن هذه الخطة ، وكنت حينها سفير أميركا لدى العربية السعودية ، فأبلغت وسائل الإعلام الأميركية بأن من يفكر بحل أزمة الطاقة الأميركية بهذه الطريقة إما أن يكون مجنوناً أو مجرماً أو عميلاً للاتحاد السوفياتي ، ويبدو أن هذه الكلمات لم تسّر ذاك الذي كتب مقالة "هاربر" ، وكنت أعتقده أحد حمقى وكالة الاستخبارات المركزية أو البنتاغون ، حيث لم أكن أعرف بعد من قد يكون ، وأخيراً عرفت : لقد كان رئيسي كيسنجر، حيث لم ألبث بعدها أن طُردتُ.

إن كُهّان الرأسمالية وإعلام شركاتها ، استخدموا مَنَهج "الضربة الإجهاضية" أبكر كثيراً من الوقت الذي أصبحت فيه هذه الكلمة مشهورة بعد عقيدة بوش في الحروب الإجهاضية . حيث – كما يبدو– أن ابتداعهم لـ " **نظرية المؤامرة** " أرادوا بها إجهاض أي فكر حّر في مهده وإبعاده عن التحقيق في مؤامراتهم الحقيقيه ، ولهذا تغدو " **نظرية المؤامرة** " في حدّ ذاتها مؤامرة !

في (الديموقراطية) الأمريكية قاد رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) إدجار هوفر ، سياسيي واشنطن بمن فيهم رؤساء الجمهورية لاكثر من خمسين عاماً . دعنا نعطي مثالاً لما ورد في تسجيل في البيت الأبيض بين الرئيس رتشارد نيكسون ووزير عدليته متشل .

الرئيس نيكسون : "لعدة أسباب يجب أن يستقيل (كان يتحدث عن هوفر).. يجب أن ينصرف ويكفينا شره .. أستطيع الآن .. وأشك في ذلك .. أن أتصل به على الهاتف وأتحدث إليه بشأن استقالته .. إن هناك بعض المشاكل .. فإذا استقال فيجب أن يكون قد استقال بمحض إرادته .. ولهذا ومن أجل هذا فنحن في مشكلة عويصة .. أعتقد أنه سيظل رابضا على صدورنا إلى أن يبلغ المائة من عمره" .

وزير العدل : **"أنه سيظل في منصبه إلى أن يدفن هناك .. في الخلود.."**

الرئيس نيكسون : **"أعتقد أنه يتعين علينا أن نتحاشى الموقف الذي يجعله ينصرف مفجراً وراءه قنبلة كبيرة .. فربما يكون هذا الرجل قادرا على جر الجميع معه إذا سقط .. بمن فيهم .. أنا .. وستكون مشكلة عويصة"** .

كان تقدير الرئيس ووزير عدليته للموقف صحيحا؛ لأن رئيس جهاز FBI بقي في منصبه إلى أن رحل عن هذه الدنيا . وعندما سمع الرئيس نيكسون الأنباء قال : **"يا إلهي .. يا إلهي هذا الفاسق العجوز .."** .

وقد جاء هذا في كتاب – أشبعه كاتبه بحثاً عن هوفر تحت عنوان "الحياة السرية لإدجار هوفر The Secret Life of J. Edgar Hoover" ، فقد تربع إدجار هوفر على عرش إحدى منظمات ومؤسسات الأمن القومي قرابة خمسين عاماً – أي ما يعادل ربع العمر الإجمالي للجمهورية الأميركية منذ تأسيسها . ولقد تصور البعض بأن رؤساء الدول الأجنبية يخشون مؤسسة الأمن القومي الأميركية ، ولكن لم يخطر ببال أحد أن الرؤساء الأمريكيين أنفسهم ، ومنهم نيكسون Nixon وكذلك قادة آخرون كثر ، ومسؤولون كبار ومشرعون منتخبون ، كلهم أعربوا حرفياً عن تخوفهم من منظمة الأمن القومي الأميركية ، تلك المنظمة التي يفترض أنها معنية بالأمن لا بترويع القادة والرؤساء .

أحد نوّاب هوفر إعترف قبل موته بأنه كان الموجّه لصحيفة الواشنطن بوست في قضية " ونزغيت " التي اطاحت بالرئيس نكسون!

لإعطاء مصداقية على لجنة تحقيق في اغتيال الرئيس كنيدي kennedy ، طلب الرئيس الأمريكي جونسون من رئيس المحكمة العليا القاضي إيرل وارن (Earl Warren) رئاسة التحقيق ، لكنه رفض بشدّه . وفجأة تغير موقف وارن ، وتعجبت الناس عن سبب هذا التغيير المفاجئ.

حسب تسجيل صوتي بين الرئيس جونسون والسناتور ريتشارد رسل (Richard Russel) ، كما هو في مكتبة الرئيس جونسون ، وكما ورد في كتاب " عائلة الأسرار" كما يلي

" رفض وارن طلبي لرئاسة اللجنة بشكل قطعي ...جاء لمكتبي مرتين وأخبرني ذلك. عندما أعلمته عن حادثة حصلت معه في مدينة نيو مكسيكو كان قد أطلعني عليها هوفر **(مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي) .. عندها بدأ وارن يجهشُ في البكاء وقال لي ، لن أخذلك – سأفعل أي شي تريده مني."5**

عندما قام عميل إف بي آي آندي كورينز بالتدقيق في الدفعات التي يتلقاها " مستشار " كاستيلاّنو (زعيم إحدى عصابات المافيا)، دون أن يبدو بأنه يؤدي عملاً مقابل ذلك ، أظهر الأخير بوضوح معاداته للنفاق الذي يتمتع به النظام ، إذ أخبر عميل إف بي آي **"... إذا كنت تعتبر هذه جريمة يا آندي فإنه من الأجدر بكم إذن أن تبنوا سجوناً أكثر مما لديكم بكثير ، لأنه سيتعين عليكم سجن أكثر من نصف سكان هذا البلد البائس، بدءاً بعصبة الزنابير الصغيرة (كناية عن البيض الأنكلوساكسونيين البروتستانت) بصناديقها المالية ، ثم وكلاء مضاربات الأسهم، وإذا بقي لديك متسع بعد ذلك في السجن البائس ، عندها تعال وتشاجر مع " شخاخ " مثلي بدولاراته الأربعمائه والخمسين في الأسبوع ".. ، فأجابه آندي كورينز .. " ولكن يا جو أنت تتحدّث عن سُلّم رواتب بينما أتحدّث أنا عن مؤامرة إجرامية " ، عندها أجاب رجل المافيا ذو الشعر الأبيض بصوت كالفحيح "مؤامرة ! تقول مؤامرة ؟! تلك هي كلمتكم السحرية أيها الفتيان ...! ولكن دعني أسألك شيئاً .. ما الذي ليس مؤامرة...؟ السياسة ؟ دعني من هذا ! شارع المال (وول ستريت) ؟ كلانا يعرف أنه ليس سوى رخصة للسرقة ... لا يا آندي ، إنها كلها ليست سوى مؤامرات ، والفرق الوحيد في ذلك أنكم تقومون بكشف البعض منها ، بينا تتسترون على البعض الآخر "[6] .**

---

[5] **Family of Secrets, p 46, by Russ Baker [Bloomsburry Press,New York 2009**

[6] Joseph F. O'Brien, Andris Kurins, *Boss of Bosses: The Fall of the Godfather : the FBI and Paul Castellano*, , New York, Dell, 1992, 326

مصداق ذلك مؤامرة رجل شارع المال (وول ستريت) برنارد مادوف والذي أصبح رئيساً لسوق أسهم ناسداك ، دون أن يكتشف أمره لأكثر من أربعين سنة ، حيث اختلس 64½ بليون دولار دون أن يُقبض عليه من أحد ! لقد قام هو بذاته بتسليم نفسه ! أما عقوبة مادوف فكانت سجن (خمسة نجوم) فيه ملاعب للتنس وبرك سباحة وناد رياضي ومكتبة ...

لا اعتذار منّي هنا عن الاستشهاد بأقوال شخصيات مافيا بارزه ، ذلك أن مؤسسات الأعمال الكبرى اليوم ، على الأقل .. البعض منها ، كانت بالأمس مؤسسات عمل مافيوزيه ، ولنأخذ آل كنيدي كمثال ، حيث يمثلون واحدةً من أفضل الصور التي خلقها صنّاع الصور الاجتماعية ، إذ لا يذيع زعيم المافيا كوستيلّو سّراً عندما يؤكد بأن جوزيف كينيدي إنما صنع ثروته كنتيجة لتحالف بينه وبين الجريمة المنظّمة ، خلال فترة تحريم الخمر وتهريبه في أميركا ، ولم يكن الرئيس روزفلت يعطي الكثير من الاحترام لجو كينيدي ، فقد وصفه بأنه " لصّ ، وواحد من أكثر الرجال الأشرار المقززين الذين عرفهم " ، ومع ذلك فإنّ هذا اللص الشرّير المقزّز ، كما تم وصفه من قبل الرئيس روزفلت ، قد عيّن في واحد من أهم المناصب في ذلك الوقت وأكثرها حساسية ..سفيراً لدى المملكة المتحده خلال الأيام الحرجة للحرب العالمية الثانية. وللمرء أن يستغرب ممارسة الرئيس لهذه الازدواجية ، وأن يتساءل عن ماهية القوى التي جعلته يمارسها . أمّا ترومان فاعتبر جو كينيدي محتالاً كبيراً ، بينما عين أيزنهاور - تمشيا مع رأي أسلافه من الرؤساء - جو كينيدي عضواً في مجلس إدارة المخابرات الأجنبية ، وهي واحده من أكثر إدارات المؤسسة الحاكمة نفوذاً .

المعلومالية : عبادة المال ..والكذبُ " ملح " النظام.

الكاتب الامريكي المرموق والاستراتيجي السابق للحزب الجمهوري ، فيلبس... يلخصّ عوامل ثلاثة تجعل اخلاقيات ومبادئ شارع المال " وول ستريت" دِيناً ما أنزل الله به من سلطان ، حيث كتب:

" بالاضافة إلى عبادة قوى السوق ، الاعتماد على احصائيات كاذبة فلقد تبنّى مُلاّك "المعلوماليه"قوة الدين لتخدير الأصوليين المسيحيين من شتى الألوان، والذين تمّ

إشغالهم (عن الواقع الاقتصادي والسياسي المهيمن) بمواضيع الارهاب والشر والاسلام..."[7]

ويتابع فيلبس:

" حوالي أربعين بالمائة من ناخبي الحزب الجمهوري .. قد تركوا اقتصاديات أجدادهم من الحركة الشعبية ...وأصبح همّهم الخلاص عن طريق السيد المسيح ، والتخوّف من الاسلام ، ومتابعة النبوءات الانجيلية وهي تتحقق في زئير حروب الشرق الاوسط..."[8]

ما دمنا في نهاية العالم ، الذي سيشهد دماراً تاماً ، وقد أصبح مجيئ المخلِّص الأكبر على الابواب ، فماذا يضيرنا هذا الظلم من حولنا ، ما دام يوم الخلاص قد أصبح قريباً !

قلنا إن أصحاب العقيدة الرأسمالية ، يُلمِّعون كهّانهم ممّن أسَمْوهم "اقتصاديو العصر" ، ليصبح هؤلاء رُسُلهم لترويج أكاذيبهم تحت أجمل المسميات وبأحدث طرق التسويق وغسيل الدماغ. كان Keynes كينز كبير كهنتهم أيام الكساد الكبير ، فأصبحت أرثوذكسيته الكينزية هي المرجع لهؤلاء ، و إذا ما قال كينز .. فصدّقوه. كانت الجماهير الأمريكية تلعن وول ستريت وأصحابه ومؤسساته المالية التي سببت لهم الدمار ، وبقي الأمر كذلك إلى أن انقرض جيل الكساد الكبير خلال عقدين بعد الحرب العالمية الثانية . فجاء كاهن كبير آخر إسمه ميلتون فريدمان Milton Friedman

---

[7] **Kevin Phillips p89 – Bad Money**

[8] **Kevin Phillips p72 – Bad Money**

وقال: إنّ مبادئ وعقيدة الكينزية هي الخطأ الفاحش بل هي الكفر بعينه، ودعا إلى أن تكون الأسواق (أسواق من؟) هي الحَكَم الأول والأخير ، فهي الحكم الكفؤ الذي يستطيع أن يقرر من يكون ومن لا يكون ! جاؤوا بنظرية السوق الكفؤ (Efficient Market Hypothesis) اتركوا السوق لوحده ...فككّوا قوانين كينز وغيره ، دعوا السوق يعمل بكفاءة.. وهذا هو خلاصكم ! بدأت جوقه مدرسة شيكاغو الاقتصادية تعزف نفس هذه الألحان .. ومن بعد تمهيد وغسيل دماغ الرأي العام ، جيئ من هوليوود بممثلٍ من الدرجة الرابعة .. كان يعمل ممثلاً مروّجاً لاعلانات " شركة جنرال الكترك" حيث نصّبوه رئيساً .. لأكبر دولة في العالم وكان اسم هذا الممثل: الرئيس: هو رونالد ريغن ، وجيئ في الوقت ذاته بمارغريت ثاتشر ، فأصبحت الرأسمالية الأنكلوساكسونية - على ضفتي الاطلسي -تعزف نفس أنغام مدرسة شيكاغو وميلتون فريدمان بتفكيك القوانين الرقابية وترك أسواق المال في وول ستريت ولندن على عواهنها. وما هي إلاّ سنوات حتى جاء انهيار أسواق المال حيث خسر مؤشر داو جونز في انهيار 1987 ثلاثة وعشرين بالمائة من قيمته السوقية في يوم واحد! ولولا تدخل الدولة – نعم الدولة التي اعتمد النظام الجديد على إبعادها عن السوق – لانهار النظام بأكمله .

وبالرغم من بروز أصواتٍ قوية من داخل النظام ، بدأت تُحذر من النتائج المدمرة والمأساوية المحتملة ، لا خوفاً على المظلومين بل خوفاً من انهيار النظام فوق رؤوسهم ، فكان أصحاب اسواق المال قد امسكو بزمام الحكم عن طريق من اوصلوهم إلى سدّة الحكم . بدأ بعض أعمدة سوق المال ينصحون وينصحون ، ولكن لا حياة لمن تنادي .. كان منهم وارن بوفيت ، وجورج سوروس ، ووليم غروس (وهم من أغنى خمسة في العالم) . فقد حذّر سوروس من أن قوى السوق لا تعمل بكفاءة ، لا بل انها تعمل كمِعْول هدم ، وتندّر بوفيت عن تفاهة ادعاء نظرية السوق حيث قال : لو أنني كنت أطبق نظريات أساتذة كليات إدارة الأعمال لكنت اليوم متشرداً أحمل كوب تنك في

يدي." بعض الأساتذة مثل البروفيسور روبرت شيلر علّق بعد انـهيار 1987 ، وهو استاذ مرموق من جامعة ييل Yale آنذاك :" إن نظرية السوق الكفؤ هي الخطأ الأكبر في تاريخ نظريات السوق ، وإن ما حدث هو مسمار آخر في نعشها." الاّ أن أكثر أساتذة كليات إدارة الأعمال ظلّوا يعزفون بنظرية السوق، ذلك أن تلك الكليات قد تمّ تأسيسها أصلاً بمعونات أصحاب شارع المال أنفسهم ليُدِّرسوا نظرياتهم وكأنها قد جاءت من السماء ، حتى أن أكثر تلك الكليات ، وحتى الجامعات ما زالت تحمل أسماء هؤلاء " البارونات اللصوص" كما كان الاسم الشائع عن بارونات وول ستريت.

لم يكن تدخل الحكومة لحماية بارونات شارع المال من حماقات أنفسهم حادثاً فريداً، بل تمّ مأسسته سراً " في عهد الرئيس ريغن. فحسب الوثائق والتقارير الصحفية التي ظهرت لاحقاً ، تبين أن إدارة ريغن (وكان وزير ماليته كالعادة من وول ستريت) قد شكلت لجنة اسمها (فرقة الحماية من السقوط (The Plunge Protection Team – PPT) بقيت تعمل منذ ذلك الوقت سرّاً حتى اضطرت إلى الظهور أيام الأزمة الأخيرة . وال PPT هو تآلف يتكون أساساً من وزير المالية (الذي يأتي دوماً من وول ستريت) ورئيس البنك المركزي – بالتناغم مع عدد محدود جداً من كبار لاعبي وول ستريت ، بحيث يتم شراء ما يسمى (Stock Index Futures) أوقات الأزمات لرفع قيمة الأسهم الأمريكية. كان تآلف بولسن (Paulson) وزير خزانة بوش ، وبرنانكي (رئيس البنك المركزي) أيام الأزمة الأخيرة هو تجسيد لـ PPT الذي أُضطر أصحابه للخروج من جحورهم بسبب ضخامة الأزمة . كانت الحكومة تأخذ الحذر الشديد لإتمام هذه العمليات بسرّية فائقة، حيث أن انكشافها كان سيؤدي إلى دعاوى قضائية لها أول وليس لها أخر.. لذلك فقد كان من شروط حزمة الانقاذ الأخيرة طلب وزير المالية بولسن الحصانة القانونية ضدّ أي مقاضاة – كائنة ما كانت ـ وعلى أن يكون استعماله

لأموال دافعي الضرائب حسب ما يراه مناسباً . أما وأنه قد جاء من وول ستريت وسيعود إليه ، فقد كان إنقاذ مؤسسات وول ستريت هو هدفه الأول والأخير ..

إذا كان الكذب عند العرب هو " ملح الرجال" حسب أحد أقوالهم الشعبية ، فالكذب - كما يبدو- هو أساس النظام في الرأسمالية . لكن أن تقوم الحكومة بمأسسة الكذب بإحصائياتها لاغتصاب حقوق المساكين والضعفاء فهذا منتهى اللا أخلاقية ، لنظام لا يدّعى أصلاً أن له أخلاق. فمؤشر أسعار السلع الاستهلاكية (Consumer Price Index- CPI) كان يعتمد على سلة من البضائع يتم استعمال أسعارها الحقيقية . كان ذلك حتى عقد التسعينات من القرن الماضي . وفي خلال ذلك العقد تم حذف مادتي الغذاء والوقود من تلك السلة ، وهي الموادّ الأكثر زيادة وتأثيراً في الاسعار، وذلك ليصبح معدّل التضخم أقل مما كان عليه ، وذلك لأن رواتب المتقاعدين مرتبطة بغلاء المعيشة . كذلك فإن غلاء المعيشة يؤثر سلباً على حسابات الدخل القوميGDP. ولقد قام بعض الاقتصاديين بعد ذلك بقياس هذا التأثير بأن قاموا باحتساب CPI بإبقاء الغذاء والوقود ضمن السلة كما كانت ، فكانت النتيجة زيادة 3% عن الأرقام التي تنشر ونشرت بعد التغيير المذكور أعلاه .

وعندما بدأ ضخ السيولة بشكل جنوني ، حيث بلغت زيادة العرض النقدي 14% سنة 2006 ، أمر رئيس البنك المركزي بن شلومو برنانكي بعدم نشر أرقام العرض النقدي المعروف بـ M3 منذ تلك السنة . هؤلاء القوم يعظون الأمم بالشفافية لكي يطّلعوا هم على المكونات الاقتصادية للآخرين لافتراسها ، ويلجأون إلى السرّية عندما يتعلق الأمر بهم.

لكن لا جديد ... فازدواجية المعايير هي أيضاً إحدى سمات هذا النظام.

إن ثقافة المافيا هي بحق ثقافة الرأسمالية ، فكلاهما مبنيّ على الابتزاز والأكاذيب والحروب ، واحدتها بين العصابات ، بينا الأخرى بين الأمم ، وكلاهما : المافيا والرأسمالية ، لا يلتزمان أي

قانون أخلاقي يضبطهم ... يقول ليستر سي . ثورو أستاذ معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في كتابه " مستقبل الرأسمالية ":

" لسوء الحظ فإنه لا الرأسمالية ولا الديموقراطية تعتبر أيدلوجيا ذات طبيعة موحّدة و جامعة ، إذ ليست أي منهما سوى مجموعة مناهج (processes) ،فهما تؤكدان أنه إذا اتبع المرء المنهج الموصى به، فسيكون أحسن حالاً مما لو أنه لم يفعل ، ولا تقدم أي منهما أهدافاً مشتركه يمكن للجميع أن يتضامنوا للعمل على تحقيقها ، وكلتاهما تؤكد على الفرد وليس على الجماعة . وفي أقوى التعبيرات الأخلاقية للرأسمالية ، فإن الجريمة ، ببساطه ، ليست سوى نشاط اقتصادي آخر صادف أنه ذو ثمن باهظ (السجن) في حالة تعرّض المرء للقبض عليه، ولا يوجد هنا ما " لا يجوز " للمرء أن يقوم به ، فالواجبات والالتزامات لا وجود لها ، فقط عمليات السوق هي التي لها الاعتبار والوجود. " 9

أليست تلك بالضبط هي ماهية المافيا؟ إذا كانت " الجريمة " في أخلاقيات الرأسمالية ليست ـ ببساطة ـ سوى نشاط اقتصادي آخر صادف أن له ثمناً باهظاً هو (السجن) في حالة إلقاء القبض على الفاعل ، فلدى المافيا بالتأكيد ، والحالة هذه ، الرغبة في أن تدفع ذلك الثمن، إذا ما ألقي القبض على الفاعل.

وإذا كانت الجريمة المنظمة تقوم بقتل قلةٍ من الناس ممّن يمكن أن يعترضوا طريقها ، والذين يكونون في أغلب الحالات من داخل منظمات المافيا، فإن مؤسسات الرأسمالية وحكوماتها يمكن لها قتل الملايين من الناس الأبرياء ، فصناعة التبغ كانت تستهدف الأصغر سناً كي يدخنوا ، حتى بعد أن ثبت في ستينيات القرن الماضي ، بأن السجائر تسبب الإدمان ، وأنها قاتلة وتسبب السرطان ، حيث بلغ عدد ضحايا صناعة التبغ – المشروعة قانوناً ـ 400 ألف أميركي سنوياً ، وإذا كانت الحروب التي يقتل فيها مئات الآلاف بل الملايين من الناس إنما تُشن لتمهيد الطريق أمام شركات مثل إيكسون وبكتل ، كما حدث مؤخرّاً في حربي العراق وأفغانستان ، فلماذا الاهتمام إذن ببضع حوادث مافيوزيه

[9] Lester C. Thurow, *The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World*, New York, W. Morrow, 1996, 159

هنا وهناك ، تحدث بين الحين والآخر ؟.. ويبدو من الراجح لهذا السبب ، بأن جيه. إدچار هوڤر مدير إف.بي.آي. لأكثر من نصف قرن ، لم يعط المافيا اعتبار الجريمة الكبرى ، حيث كان يعلم أن رؤساء أميركا انما كانوا يُنْتخبون بعد أن يَحظَوْا باستجابة المافيا لطلب الدعم منهم ، كما كان يعلم بالعلاقة الوثيقة التي أقامتها المخابرات المركزية الأميركية مع المافيا لإغتيال زعماء آجانب . ولذا فإن جيه. إدجار هوڤر لم يكن راغباً في إضاعة وقته بممارسة النفاق ... على الأقل بخصوص هذا الموضوع ؛ اذ كان يعتقد بأن من الأفضل له أن يسمّي الأشياء بأسمائها ، حيث لم يكن يرى جريمة منظمة في بلاده ، وإنما رأى منظمات الأعمال الكبرى ، وكان يدرك بأنها أكبر من الحكومة .

المافيا المالية العالمية القابضة على شوارع المال، خصوصاً في نيويورك ولندن ،قد أحكمت قبضتها هذه الأيام على الشركات والساسة والسياسيين .حتى في الدولة الأقوى في العالم . يقوم هؤلاء بتسويق من يريدون رئيساً ، ويطيحون من يعصي لهم امراً . دفع أولئك مجمل تكاليف حملة انتخابات أوباما والأغلى بالتاريخ ، البالغة 600 مليون. شركة غولدمان ساكس المالية في وول ستريت كانت هي أكبر المتبرعين . فأصبح حبيساً في البيت الأبيض يُوقع على "بياض" بمليارات الدولارات، لإنقاذ مؤسساتهم بأموال دافعي الضرائب، وأصبح لا يقوى أن يقول لا "الزعيم مافيتهم " القابع في بلد صغير في الشرق الأوسط ...

هل هذا مبالغة !

صدّق أوباما نفسه بأنه أصبح رئيساً لأقوى دولة في العالم. كان أول من عيّنه في البيت الأبيض كرئيس ديوانه ليس يهودياً أمريكياً فقط ، ولكن إسرائيلياً خدم في الجيش الإسرائيلي . سلم مفاتيح الخزانة الأمريكية إلى ثلاثي جاءوا من وول ستريت وبرضاه – وزير الخزانة هنري بولسن، ورئيس البنك المركزي بنيامين شلومو برنانكي ، وتم غيثنر، حيث كانوا المجلس المصغر لفتح صنابير الخزانة الأمريكية إلى أبناء جلدتهم. لم يسأل أحد ، كيف تسنّى لأقليه تدّعي أنها لا تمثل سوى 1.5 % من مجموع السكان ، الأمريكان أن يكون 100% من قرارات أزمة المال في أيديها؟

أما عن السياسة فحدث ولا حرج . أراد بعض صهاينة أمريكا إنقاذ إسرائيل من شرور أنفسها ، بفرض حل الدولتين قبل أن يجعله ديمغرافيا التكاثر الفلسطيني أمراً مستحيلاً خلال عشر سنوات، حيث سيصبحون هم الأكثرية في عقر دارهم . وكانو يعتقدون أن غلاة المتشددين هم أعداء أنفسهم .

بناء على رغبتهم وعد أوباما وهدد ، وكان لقاؤه الأول في البيت الأبيض متوتراً مع نتنياهو، الذي أصرّ على موافقة بخصوص كل شيئ .... لكن اللوبي اليهودي يتبع من يحكم في إسرائيل كائناً من يكون ، فبدأ عمله – وبدأ أوباما بالتراجع المهين .

كتب الكاتب الأمريكي روبرت دريفوس Robert Dreyfuss يهودي الديانة مقالاً بتاريخ 2010/7/12 في مجلة ذي نيشن The Nation المعروفة، يعلق فيه على زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في 2010/7/6 لواشنطن والتي أذعن فيها اوباما لشروط نتنياهو قال فيه :

"أقام رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مستوطنة غير شرعية أخرى ، لكن هذه المرة على أراضي البيت الأبيض ، ويبدو أن الرئيس الأمريكي أوباما قبل أن يكون حارساً لهذه المستوطنة "

ويبدو أن يهود امريكا قد استشاطو غضباً من اهانة رئيسهم حارس مستوطنتهم الامريكية اكثر مما استشاط العرب غضباً منه ، حيث ما زالو يستجدون "استلاماً " اسموه سلاماً ، لكن نتنياهو يريد استسلامهم بلا قيد ولا شرط. فقديماً قال الشاعر :

من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بميت إيلام

حتى أن "الحُرْمة" الكاتبة الامريكية (دانا ميلبانك Dana Milbank) كتبت في اشهر الجرائد الامريكية "الواشنطن بوست" الواسعة التأثير والصادرة في واشنطن والمملوكة من عائلة يهودية كتبت في 2010/7/7 ، اليوم التالي للزيارة اياها:

"لعل ما يجب أن يفعله موظفو البيت الابيض بعد زيارة نتنياهو للرئيس اوباما ، هو أن يرفعو العلم الابيض مستسلمين"

عندما بدأ انصار نتنياهو يهاجمون اوباما ويتهمونه بمعاداته للسامية ، وانبرت لهم مجلة تايم Time بتاريخ 2010/5/27 كتبت :

" لو نظرنا الى الايحاءات الاسرائيلية بأن اوباما تُدغدغه شعور اللاسامية ،فإن مثل هذا الاتهام يثير دهشة مساعدي الرئيس" يقول بن رودس (مساعد مستشار الامن القومي للاتصالات الاستراتيجية)." لقد كانت العائلات اليهودية القوية في شيكاغو هي التي ساعدت على تنظيم

وتمويل حملته الانتخابية كما أن ابن عم زوجة اوباما هو من أكبر الحاخامات السود الناشطين في الوسط الامريكي."

يبدو أنني كنت متفائلاً حين كتبت حين انتخب اوباما رئيساً وقبل دخوله البيت الابيض "باراك اوباما وايهود باراك لا فرق" فهذا العنوان يوحى بالنديّة . لكن حسب معلق امريكي آخر كتب ان "واشنطن والبيت الابيض هما تماماً كالضفة الغربية وغزة والجولان أراضي محتلة " فالاحرى أن يكون عنواني اليوم" أوباما وعباس لا فرق" ،كلاهما يدير سلطة وطنية تطالب بحكم ذاتي بعيد المنال !

المقدمة

" المشاكل التي نواجهها اليوم لا يمكن حلهّا من قبل العقول نفسها التي خلقتها"

****

حدثان وقعا في العام 1492 أعادا صياغة العالم ، ففي كانون الثاني من تلك السنة ، تمّ قهر آخر معاقل الإسلام في أوروبا الغربية من قبل الملك فرديناند والملكة إيزابيلاّ ، وجلجلت أجراس الكنائس فرحاً عبر أوروبا ، بينما شاهدت الجماهير الراية المسيحية ترفع على غرناطة ، آخر المدن الإسلامية . وبين الحشود كان كريستوفر كولومبوس .. مؤرخ يهودي كتب فيما بعد بأن فقدان إسبانيا الإسلامية كان حدثاً مأساوياً في التاريخ اليهودي ، حيث أن اليهود... حالهم حال المسلمين ،كانوا يخيّرون بين الترحيل والمنفى أو اعتناق المسيحية. وكان أن غادر الكثيرون من اليهود إلى أراضي المسلمين حيث التسامح مع اليهودية ؛ بينما اختارت قلة أخرى منهم تغيير ديانتها ، حتى ولو أنها حافظت على اليهودية في سريرتها ، حيث كان تحوّل اليهود إلى المسيحية ممارسة ً يقوم بها بعض اليهود الأوروبيين لتفادي الاضطهاد . وقد اعتاد كريستوفر كولومبوس التباهي بعلاقته بالملك داود ، كما كان يلتزم بالخزعبلات اليهودية ، ويبحث عن رفقة اليهود من أصل أسباني[10] (المصدر : الحرب المقدسة ، تأليف كارين آرمسترونج – صفحة 458) ،ولقد ادعى الكثير من المؤرخين أن كولومبوس كان يهودياً.

في شهر آب من تلك السنة نفسها -1492- وبتمويل من ملك وملكةً إسبانيا ، أبحر كريستوفر كولومبوس قاصداً الهند ، إلا أنه ونتيجةً لأخطاء حسابية ملاحية حطّ في أميركا ، واستناداً لما ورد في مذكراته ، فإن كولومبوس كان يأمل في إقامة دولة في البلاد الجديدة يشن منها حملةً صليبيةً جديدة لاستعادة القدس من المسلمين . وبحسب المؤرخ مايكل أورين:

[10] Karen Armstrong, *Holy War: The Crusades and their Impact on Today's World*, Toronto, Random House of Canada, 2001, 458.

" إن صور العداء للشرق قد عبرت إلى العالم الجديد في أذهان أوائل الأوروبيين الذين جاسوا خلاله كأعداء لطائفة محمد ".

وقد أقلع كرستوفر كولومبوس في 1492 كي يكتشف طريقاً جديداً إلى الديار المقدسة - حتى إنه اصطحب معه مترجماً عربياً لهذا الغرض - وبقصد **" إنفاق جميع المكاسب الناشئة عن هذه المغامره في سبيل فتح القدس "[11] (عن كتاب "القوة ، الإيمان والوهم." لمؤلفه مايكل بي. آورين –)**

إلاّ أن من قام باستقبال كولومبوس كانوا "الآراواك" ، وهم من الهنود الحمر مواطني البلد الأصليين ، والذين أحضروا للقائه - له ولبحارته - الطعام والماء والهدايا . وقد أعجب كولومبوس وبحارته بكرم ضيافتهم وبحس المشاركة لديهم ... وهي سماتٌ على نقيض ما تميزت به الحضارة الغربية من سماتٍ محكومةٍ بجنون المال.

وكتب كولومبوس إلى بلاط مدريد بأنه وصل إلى آسيا (كانت كوبا) ، كما ذكر بأنه وصل إلى جزيرة قرب سواحل الصين (وكانت تلك هي هاييتي وجمهورية الدومينيكان) .

" هناك الكثير من التوابل ومناجم الذهب العظيمة ... " كان هذا مما كتبه لإسبانيا **..."أما أهالي البلاد"** أو الهنود كما أصر كولومبوس على تسميتهم **"فهم سذّج شديدو البساطة ومتساهلون للغاية فيما يخص ممتلكاتهم ... إذ عندما تطلب منهم شيئا يمتلكونه فإنهم لا يقولون لا أبداً ، بل على العكس ، يعرضون أن يشاركوا أي شخص"** . وهكذا فقد وعد صاحبي الجلالة بأنه سيجلب لهم في رحلته القادمة **" كل ما يحتاجونه من ذهب ، وكل ما يطلبونه من عبيد " وأضاف " فالرب إلهنا ، يمنح النصر لأولئك الذين يتبعون طريقه..."[12]** . وهكذا كان الإله والعبيد والذهب مختلطين معا ً، منذ ايام كولومبوس وحتى أيام جورج دبليو بوش وأوباما، لإنتاج نمطٍ من الفرانكنشتاين الذي ، لأسباب ترويجية ، اتخذ أسماء أخرى مثل الديموقراطية في بعض

[11] Michael B. Oren, *Power, Faith, and Fantasy: America in the Middle East, 1776 to the present*, New York, W. W. Norton & Company, 2007, 42.

[12] Letter to King Ferdinand of Spain,1493, http://xroads.virginia.edu/~hyper/hns/garden/columbus.html

الأحايين ، والحرية أو العولمة في أحيان أخرى ... وهذا الفرانكنشتاين ، تحت اي اسم أتى ، إنما ازدهر على العبودية ، والإبادة الجماعية ، والحروب.

هكذا يبين البروفسور ديفيز(Davis) أثر العبودية في تطوير الاقتصاد الأمريكي :
"ويمكن للمرء أن يحاجج بأن معظم الثروة التي تم تكديسها في أميركا فيما قبل عصر التصنيع، إنما ارتكزت إلى مؤسسة العبودية العرقية وغير الإنسانية ، والتي بقيت واستمرت قانونية لأكثر من اثني عشر جيلا ، وإلى أن تم إنهاؤها رسميا بإصدار التعديل الثالث عشر للدستور عام 1865 لاحقاً للحرب الأهلية الأميركية. وليس من المغالاة القول إن الأرباح التي جنيت من العبودية ومن تجارة العبيد خلال الأعوام 1600 إلى 1860 قد أسهمت إلى حدًّ كبير في بروز أوروبا الغربية والولايات المتحده كأمم مسيطرة على العالم ، ومع أن البرتغاليين والإسبان والهولنديين سيطروا على معظم تجارة العبيد إلى أميركا للفترة من 1500-1700 ، إلا أن التجار الإنجليز والأميركيين الشماليين دخلوا معترك هذا العمل بقوة بعد العام 1730 .[13] "

وكانت منتجات العصر الزراعي الرئيسية ألا وهي القطن ، السكر ، التبغ والرز قد تم تطويرها على أيدي المستعبدين من الأفارقه وسكان البلاد الأصليين ، وبذا فإن الثروة التي خُلقت لم تكن ناشئةً بالتأكيد عن التنوير ، وإنما كانت نتيجة للوحشيه اللاإنسانية والقسوة ، وحتى فيما بعد حرب الاستقلال فإن معظم من كان لهم دور في وضع وكتابة الدستور – بمن فيهم جورج واشنطن نفسه - اقتنوا العبيد في مزارعهم بوصفهم ممتلكات خاصة .

وفي كتابه " روح الرأسمالية " كتب المؤلف وليام جريدر يقول : **" تذكرّ أن الجمهورية الأميركية قامت بموجب دستور يقر صراحة ً الحق في اقتناء الناس بصفتهم ملكية خاصة ، بينما كانت**

[13] Ronald L.F. Davis, Ph.D., California State University, *www.**slavery**inamerica.org/history/hs_es_overview.htm*

مؤسسة العبودية بوصفها موجودات رأسمالية منتجه تحظى بحماية القانون[14] " ، ويستمر جريدر قائلا بأن إرث علاقة السيد والعبد لا زال منزرعا ً في المؤسسة الحديثة ، فالشركات عبر القطرية إقطاعيات التكوين إلى حد كبير ، وغير ديموقراطية بطبيعة تكوينها ، و حقيقة أن العامل قبل ، أو أنه اضطر لأن يقبل علاقة السيد والعبد هذه ، لا يسبغ الشرعية على هذه العلاقة ، فإذا كان عبيد المزارع يباعون ويشترون على أنهم موجودات ، فإن العمّال في الشركات الرأسمالية يُشترون ويباعون كموجودات للشركة في حالات الاندماج والاستملاك ، تحت تسمية الموجودات البشرية.

إن النظام الرأسمالي الأميركي قد بني ، حرفيّاً ، على العبودية والتوسّع بسائر الطرق ، وعلى الحروب والإبادة الجماعية ، وكان التوسع الإقليمي في الولايات المتحده لازماً للتوسع الاقتصادي، ولتحقيق هذا الإنجاز كان لا بد من خوض أكثر من مائتي حرب وتدخّل بالقوة في عمر امريكا القصير. ولا ننسى هنا الإباده الجماعية ضد الأميركيين الأصليين بداية ، وحروب الاستيلاء على النفط والمصادر الطبيعية في العراق وافغانستان وقتل وتشويه الملايين باسلحة اليورانيوم المنضب.

وفي العام 1803 ، اشترى الرئيس ثوماس جيفرسون من نابليون 2.1 مليون كيلو متر مربع -وهي مساحة تزيد عن مساحة فرنسا - بمبلغ 15 مليون دولار ، وفي الوقت الحاضر تضم هذه المساحة المشتراة خمس عشرة من الولايات . كذلك تم شراء فلوريدا وكاليفورنيا من إسبانيا مقابل 7.5 مليون دولار ، كما عرض على المكسيك شراء منطقة نيومكسيكو ، ولكن عندما قُوبلَ العرض بالرفض، قامت الولايات المتحدة باحتلالها على أية حال . كذلك تمّ شراء ألاسكا من روسيا أما في العام 1893 ،فقد قام جنود المغامرات الأميركان (يُسمون اليوم مقاولين أمثال مُرتزقات بلاك واتر) بخلع ملك هاواي والسيطرة عليها ، ومن ثمّ قاموا ببيعها للولايات المتحده بمبلغ 60 مليون دولار . فشراء الأمم والذمم هو تقليد امريكي راسخ منذ أن وقع كولومبوس بخطأه الحسابي الذي أتى به لأمريكا بدلاً عن الهند!

[14] William Greider, The Soul of Capitalism: Opening Paths to a Moral Economy, New York, Simon & Schuster, 2003, 61.

عندما أرادت الولايات المتحده التخلص من مواطنيها الأفارقة السّود ، وافق الكونجرس على شراء قطاعات كبيره من الأرض في أفريقيا أسمتها ليبريا ، وأسمت عاصمتها مونروفيا ، نسبة إلى الرئيس جيمس مونرو ، وهكذا وحرفيّا ًً فإنّه – طبقا للرأسمالية الأميركية - فإن الشعوب والأوطان وقادتها ، يُباعون ويُشترون ... فهم ليسوا سوى موجودات تظهر على صفحات الميزانية العمومية.

وبعد أن امتدّت الولايات المتحده من المحيط الى المحيط ، بدأت ممارسة دورها الاستعماري فيما وراء البحار ، بدءاً بالحروب الأميركية الإسبانية في العام 1898 . وعبر القرن العشرين ، استمر الإرث الضمني لعلاقة السيد – العبد، وأصبح التعبير عنها أكثر وضوحاً ، وخاصة في ربع القرن الأخير تحت مسمى العولمة. وفي محاضرتي بجامعة هارڤارد -بتاريخ 18 آذار 2008 ، عرّفت العولمة على أنها النهج الذي بواسطته تُحوّل الإمبراطورية الأميركية ، الدول القومية ذات السيادة إلى جمهوريات موز في خدمة الإمبراطورية.

كان يمكن للكثير من شعوب العالم أن تكون راضيةً وسعيدة بترك أميركا وشأنها ، لولا أن أميركا لم تتركهم وشأنهم ، فقد شُنّت ضدّهم الحروب استناداً إلى أكاذيب ، وغُزيت أوطانهم ونُهبت ، فيما فُرضَ عليهم واحد من خيارين " إما معنا وإما ضدّنا " ... ، ولكن من المقصود ب "نا" ؟.. هل هي إكسون أم شيڤرون أم سيتي چروب أم جولدمان ساكس ، أم لعلّ المقصود بها هم الأمريكيون الذين فقدوا وظائفهم وبيوتهم وتمّ منح ما دفعوه من أموالهم للضرائب ، إلى ظُلاّمهم وقامعيهم – بسخاء – مع أنهم هم الناس أنفسهم الذين سببوا لهم التشردّ والبؤس والتعاسة ، وعلى يدي رئيس يمكن للسذّج فقط أن يعتقدوا بأنه قد يخدمهم هم ، وليس أولئك الذين دفعوا عنه كي يصل سدّة الرئاسة ، ليكون رجلهم في أوقاتهم العصيبة.

ما الذي يمكن لنظام الرأسمالية الأميركي أن يظهره لشعوب العالم كي " تصبح معه " ؟ إن الوقائع والإحصائيات ليست معه ، إذ إن أكثر من 40 مليونا من الأميركيين مصنفون رسمياً كفقراء في أغنى بلاد الأرض!... وبينما بلغت نسبة الأطفال الفقراء لدى الولايات المتحدة 22.4% ، فإنها لا تتجاوز 5.1% في الدنمارك ، 4.4% في بلجيكا ، 4.3% في إنجلترا و 2.6% في السويد.

آخر القول

جاء في آخر صفحة من كتاب نذر العولمة قبل أكثر من عشر سنين :

"حقق النظام الرأسمالي المعلومالي إنجازات علمية وتكنولوجية هائلة، صاحبه خواء روحي وانحطاط أخلاقي كبيران كما حقق إنجازات مادية لشعوبه على جانبي الأطلسي والبالغة حوالي 10% من سكان الكرة الأرضية، وذلك باستلاب مقدرات ال 90% من بقية سكانها الآخرين، وجاءت أدوات العولمة واقتصادها لتزيد من عملية الاستلاب تلك، واستلبت فئة الواحد بالمائة من كل شعب من شعوبها مقدراته ، ثم استلبت خيرات ومقدرات البقية من الشعوب فأصبح العالم مضطرباً كالواقف على رأسه ، لن يقوى على مثل هذا الوضع ولا 'يمكن الاستمرار به... ولقد علمنا التاريخ قديمه منذ أيام الروم والفرس ، وحديثه قبل بضع سنين في الاتحاد السوفييتي، أن كثيراً من الدول العظمى تكون في حقيقتها أوهى من بيوت العنكبوت."

في مذكرة داخلية للبنك الأمريكي العملاق ستي جروب (CitiGroup) بتاريخ 16 أكتوبر 2009 تم تسريبها من بعض الموظفين للصحافة في وقت لاحق ، والتي كانت بعنوان Plutonomy :Buying Luxury Explaining Global Imbalances جاء فيها " إن الولايات المتحدة لم تعد دولة ديموقراطية بل أصبحت دولة بلوتونية أي (ديموقراطية الأغنياء) ، حيث تم السيطرة على الاقتصاد ليدار من مصلحة واحد بالمئة من السكان الذين يمتلكون أكثر من مجموع ثروة ما يمتلكة95% منه ." ، وتحذر المذكرة أن اليوم الذي يمكن أن يمارس هؤلاء الـ 95% من الجماهير حقوقهم بشكل يستطيعون من خلاله إمساك الأمور وتسييرها لمصلحتهم ...كنا قبل سيتي جروب قد أسمينا النظام الرأسمالي الانكلوساكسوني على ضفتي الأطلسي بنظام الواحد بالمئة، وذلك قبل 11 سنة من مذكرة سيتي جروب المذكورة أعلاه .

" الرأسمالية : قصة حب " للكاتب والسينمائي الامريكي المشهور مايكل مور كان خلاصته في اخر الفيلم :

" الرأسمالية هي الشر بعينه، ولا يمكن حكْوَمة وتنظيم الشر . يجب التخلص منها وإبدالها بنظام جديد لمصلحة الناس أجمعين ." [15]

ان التهديد لهذا النظام الُمسّير من ولمصلحة فئة الواحد بالمئة المنتمين في اكثرهم الى اقلية معروفة واحدة من نظام اخر يدعي اصحابه بتقوفه ويؤمن بهذا التفوق حوالي مليار ونصف المليار من البشر، يجثمون فوق اكبر احتياطات الطاقة التي هم بحاجتها لتسير نظامهم ، قد جعل هذه الفئة ترتعد خوفاً علي كيانها فحوّلت الولايات المتحدة الى دولة بوليسية عظمى .

---

[15] **Michael Moore, from his film: Capitalism, a Love Story**

لو قلنا أن الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر دولة بوليسية في العالم لقامت قائمة أنصارها ولم تقعد، لكن هذا ما أوحت به كبريات الجرائد الامريكية "الواشنطن بوست" في تحقيق صحفي عبر ثلاث مقالات استغرق تحضيرها ستتين وعمل خلالها (20) من كبار صحافييها . كانت المقالة الاولى بتاريخ 2010/7/19 والتي جاء بها : [16]

- هناك (1271) مؤسسة حكومية تساعدها (1931) شركة تخدمها ضمن أجهزة الاستخبارات ، والامن الداخلي ومكافحة الارهاب .
- وهناك 854000 شخص ضمن هذه الاجهزة ممن يحملون تصاريح بالاطلاع على التقارير " سرّي جدّاً " وهذا العدد يزيد مرّة ونصف عن عدد سكان العاصمة واشنطن !
- هناك 33 مركز في واشنطن لوحدها مخصصة لاعمال المخابرات السرّية جداً مساحة أبنيتها تعادل 17 مليون قدم مربع (حوالي 1.7 مليون متر مربع)
- وصل هذا التحقيق الصحفي إلى أن **"سلطة رابعة قد نشأت وهي مُغيّبة تماماً عن أعين الشعب الرقابية بستار من السرية الفائقة ... لقد أصبحت كبيرة جداً ، وحدود مسؤولياتها ضبابية. بحبث أن قادة الولايات المتحدة لا يمسكون بزمامها .. وهي موجودة في كل مكان في أرجاء الولايات المتحدة ."**

الفرق بين هذه الدولة البوليسية (الديموقراطية) ودول العالم الثالث البوليسية ، أن قادة هؤلاء يمسكون في أكثر الاحيان ، بإجهزة مخابراتهم والتي هي متنفسهم وحبل وريدهم. ولعل قليلاً من الديكورات المستعارة من الديموقراطية الأولى في العالم تُصبغِ على أنظمتهم شرعية السلطة الرابعة كما في الولايات المتحدة.

---

[16] http://projects.washingtonpost.com/top-secret-america/

كتبت نيويورك تايمز تقول :

" فضلاً عن حزمة إنقاذ ال 700 بليون دولار المعروفة "تارب" ، والتي استخدمت لإنعاش البنوك وشركات السيارات ، فقد خلقت الحكومة مجموعةً أخرى من البرامج لدعم النظام المالي المتخبّط ، وحتى تاريخ 30 نيسان كانت الحكومة قد رتبت على نفسها التزاماتٍ بحوالي 12.2 تريليون دولار وأنفقت 2.5 تريليون "[17]، وللتعبير عن ذلك ببساطة نقول إن أوباما ارتهن ما يعادل كامل الدخل القومي الإجمالي لأميركا عن سنةٍ كامله ، من أجل إنقاذ شارع المال (وول ستريت) ، وهو أمرٌ لا سابقة له في أي وقت ... في أي مكان في التاريخ.

إن وفرة الرأسمالية تفتقر إلى الأخلاق ، حيث أن هذه الوفرة وعلى الرغم من سوء توزيعها، تضمن التعاسة لسائر قطاعات المجتمع ، وذلك لاستنادها إلى إطلاق الدوافع البشرية الخسيسة من عقالها ، مثل الجشع والأنانية بشكلهما الوحشي ، تلك الدوافع والغرائز التي روّضتها وهذّبتها جميع الديانات ، ومنها الإسلام ، والتعاسة في هذا المضمار لا تحابي بارونات اللصوص ، حيث يمضون حياتهم بين حدّي غريزتي الجشع والقلق .

الإنتاج الكبير للبضائع و...التعاسة هما ما يميز الرأسمالية ، وطبقاً لمجلة تايم **" فقد أظهرت دراسة حديثة أن الزيادة في عدد الأميركيين الذين يتعاطون الحبوب المضادة للكآبه قد ارتفع بنسبة 100% بين العامين 1996 و 2005 "**[18] كما أوردت **" التايم "** في عددها لكانون الثاني 2008 نتائج دراسةٍ أجرتها جامعة كولومبيا بالاشتراك مع معهد الصحة الوطني ومعهد نيويورك النفسي ، حيث أظهرت الدراسة أن حوالي 50% من تلك الفئات في سن الالتحاق بالكليات ، يعانون من اضطرابات نفسية ، وأن أقل من ربعهم يستحصلون على المساعده الطبيه . قلّة ٌهم من سيجادلون في حقيقة أنه لا مثيل للرأسمالية الأميركية في خلق الوفرة المادية ، إلا أنه يصح القول بأن قلةً أيضاً هم من يجادلون بأن هذه الوفرة إنما ترتبط بوفرة البؤس والحروب والفقر والتوزيع غير العادل للثروة ، وهذه ببساطة هي منتجات النظام . .

بروفسور الفيزياء المتقاعد من جامعة ماسشيوستس في بوسطن جورج سولزمان George Sulzman وهو يهودي له رأي في الرأسمالية كتب:

[17] "Adding Up the Governments Total Bailout Tab", *New York Times*, February 4, 2009.

[18] *Time Magazine*, August 17, 2009, 6.

" جميع من يعيشون في هذه المؤسسات المالية والمتعاملون بالنقود (في الغرب) يعيشون حياة غير مستقيمة ... يجب علينا عدم التعامل بالفائدة ، وبأي عملية تقوم على مبدأ أن تعمل النقود لجمع مزيدٍ من النقود (دون الدخول في عملية الإنتاج). كما علينا أن نعترف أن المدنية الغربية في الحقيقة هي لا_ مدنيه تعتمد على القتل والتدمير . "

في رسالةٍ بعث بها بتاريخ 1 كانون الثاني 1989 إلى ميخائيل غورباتشوف ، كتب آية الله الخميني ليبين أن أمراض الاشتراكية والرأسمالية إنما مردّها إلى افتقارهما كلتيهما للقيم الروحيه . قال:

" إنه من الممكن بالطبع وكنتيجةٍ لسياسات ٍاقتصادية خاطئه من قبل السلطات الشيوعية السابقة ، أن يبدو العالم الغربي ـ الجنة الوهمية ـ مثيراً للإعجاب .. إلا أن الحقيقة تقع في مكان آخر ، وإذا كنت تأمل في هذا المفترق أن تقضي على العُقد الاقتصادية المستعصية للاشتراكية وللشيوعية ، عن طريق الالتجاء إلى مركز الرأسمالية الغربية ، فإنك فضلاً عن عدم معالجتك أيّاً من أمراض مجتمعك ، ستقترف خطأً سيترتب على من يخلفونك محوه ، ذلك أنه إذا كانت الماركسية قد وصلت إلى طريق مسدود في سياساتها الاشتراكية والاقتصادية ، فإن الرأسمالية أيضاً قد أصبحت عاجزةً عن التقدم في هذه وغيرها من الأمور ولو على نحوٍ مختلف.. "[19]

ولا ضير إذا كان آية الله الخميني قد استشهد بالدين كي يعظ غورباتشوف ، فهو رجل دين، أما رأس العلمانية ، رئيس الولايات المتحدة ، فقد لجأ لاستخدام " الرَّبّ " ترويجا " لحربه على الإرهاب " مستخدماً لذلك كلاّ من الإله والشيطان، و يأجوج ومأجوج ،للترويج لحربه على العراق، فقد صرّح الرئيس الفرنسي جاك شيراك ببعض مما أبلغه إياه الرئيس بوش Bush في محادثة لهما على الهاتف قال بوش:

" إن يأجوج ومأجوج ناشطان في الشرق الأوسط ، فتنبؤات الكتاب المقدّس تتحقق ، وهذه المواجهة هي مشيئة الله الذي يريد استخدام هذا الصراع لاستئصال أعداء شعبه ، قبل أن يبدأ عهد آخر "

---

[19] http://almusawwir.org/resistance/2008/08/12/remember-russia/

ولم يستجب الرئيس الفرنسي المدهوش لطلب بوش ، وبدلاً من ذلك طلب موظفوه إلى ثوماس رومر ، وهو رجل لاهوت في جامعة لوزان ، أن يقوم بتحليل الطلب الغريب . وكان أن قام الدكتور رومر في العام 2007 بإعادة وصف سلوك بوش في مجلة لوزان ألليه ساغـوار . [20]

سلوك غريب لرئيس غريب؟

لا داعي للغرابة لو علمنا عن هذه الدراسات:

- ألف د. جستون فرانك (DR. JUSTIN FRANK) الطبيب النفسي في واشنطن كتاباً عنوانه (بوش على طاولة التحليل النفسي) نشر عام 2004 ، وصل هذا الطبيب خلاله إلى ملخص يفيدُ أن بوش يمزج بين صفات المدمن السابق على الكحول الذي لم يتلق علاجاً ومن مظاهر الإنكار، وقوة ردود الأفعال والشعور بالعظمة ، بالإضافة إلى بعض العقد مثل الإضراب الفكري والبرونيا .

- كذلك جاء في دراسة لاساتذة طب نفسيين(برفسور جونثان ديفيدسون Jonathan Davidson كاثرين كونرKathryn Connor و مارفن سوارتزMarvin Swartz) في جامعة ديوك الأمريكية المعروفة ، كما نشرفي مجلة كلية الطب للجامعة [21]

- على أنه لو تم تطبيق المعايير DSM-IV في المرجع المعتمد في الطب النفسي (the Diagnostic Statistical Manual of Mental Disorders) على الرؤساء الأمريكيين السبعة والثلاثين من جورج واشنطن حتى ريتشارد نيكسون ، مستعملين سائر المعلومات المتوفرة عنهم ، لتم تصنيف 18 منهم مضطربين ومعانين من بعض الأمراض النفسية. كما بين البروفسور سوارتز SWARTZ أن المعايير المستعملة لو تم التشدد باستعمالها لكانت

[20] James A. Haught, “A French Revelation, or The Burning Bush”, http://www.secularhumanism.org/index.php?section=library&page=haught_29_5

[21] The Duke Chronicle,February 23, 2006

النتيجة أسوأ بكثير. فهل يا ترى كون الإضطراب النفسي هو أحد مكونات الوصف الوظيفي حيث يختار بارونات المال رجلهم في البيت الأبيض؟

حتى أنت يا بروتس:

كتب جوربا تشوف - كما روت الواشنطون بوست - في عددها بتاريخ 7 حزيران 2009: **" في الغرب ، يُنظر إلى تفكك الاتحاد السوفْياتي على أنه نصرٌ كامل يثبت أن الغرب ليس بحاجةٍ إلى أن يتغير.. فإجماع واشنطن ، ومبدأ تحرير السوق وفككفة القوانين ، والميزانيات المتوازنة بأي ثمن ، قد أُطعِمت لبقية العالم بالقوّة ... ولكن أتت الأزمة الاقتصادية عامي 2008 و 2009 وأصبح واضحاً بأن النموذج الغربي ليس سوى سراب أفاد بشكل رئيس أولئك الأكثر ثراءً "**، وإنه لمما يثير الاهتمام أن كلاًّ من جوربا تشوف والخميني قد استعملا الكلمة نفسها لوصف الازدهار الرأسمالي بالوهم أو السراب . ويتابع جوربا تشوف:

" ولكن إذا كانت جميع الحلول والاجراءات المقترحة ، لم تتمخض سوى عن مجرّد إعادة تلميع للنظام القديم ، فإن من المقدّر لنا أن نشهد كارثة أخرى ، وربما كانت هذه المرة أضخم ... فالنموذج الحالي ليس بحاجةٍ إلى تعديل ، بل إنه بحاجةٍ إلى التبديل .. إن النموذج الآن يتصدع .. ولا بد من استبداله إن عاجلاً أم آجلاً ، وسيكون ذلك عمليةً في غاية التعقيد والإيلام للجميع بمن في ذلك الولايات المتحدة " [22]

من الذي زعم بأنه لا يمكن لـجوربا تشوف أن يكون على صواب ، ولو على الأقل مرة واحدة في حياته؟ حتى جوربتشوف قال لا للرأسمالية المعلومالية بعد أن ظّن أنها هي الجنّة.

[22] Mikhail Gorbachev, “We Had Our Perestroika. It’s High Time For Yours”, *Washington Post*, June 7,2009. http://www.washingtonpost.com/wp-

dyn/content/article/2009/06/05/AR2009060501966.html

الفصل الأول

العالم الذي قال لا للمعلوماليـة

"لدي أشياء قاسية أقولها عن وطني ، ففيما وراء الركود الاقتصادي والأزمة المالية ...نحن في مشكلةٍ أعمق مما يفترض الكثير من الناس ، أو مما ترغب السلطات في الاعتراف به.ولست أرى طريقاً لطيفاً لقول ذلك ، فأميركا ' كرقم واحد' قد انتهت ، فالولايات المتحدة تتجه للسقوط ، وهو قصاص شديد ، سيفرض على مجتمعنا تحولات مشوهة ومؤلمة ، كما

سيوجه لطماتٍ مذلة لكبريائنا الوطني ، وقادني تفكيري في هذه الأشياء إلى الاستنتاج بأن أميركا في أزمة أعمق مما يعتقد بشكلٍ عام ، وبأن استعادة عافيتنا القومية سوف يقتضي تغيّراً كبيراً ..تحولاً تاريخياً في طرائق عيشنا وعملنا، وكذلك في الطريقة التي نحكم بها" .

وليام جريدر ، مؤلف لكتاب Come Home America أحد أكثر الكتب مبيعاً في قائمة جريدة النيويورك تايمز

****

كتابي الأول الذي نُشر في 1998 المعنون : **نُذر العولمة** كان عنوانه الفرعي : هل يستطيع العالم أن يقول لا للمعلومالية؟ أصبح واضحاً أن العالم قال لا بالقلم العريض.

وفي ذلك الكتاب الذي نُشر في 1998 كتبت في المقدمة **:"إن الأدوات التكنولوجية ووسائل العولمة هذه ليس مرغوباً بها فقط ، وإنما هي تطور تاريخي حتمي، ندعو إلى انتهال علومه حتى الإدمان ومعرفة أدواته وأسراره ومواكبتها . لكن هذه الوسائل هي عربة العولمة، والمشكلة تكمن في الأنظمة والحضارة التي تم تركيبها داخل هذه العربة . فكما أي عربة ، فيمكن أن تكون وسيلة خير أم وسيلة شرّ، وذلك يعود لطريقة استعمالها ومن يقودها . إن ثقافة وأنظمة العولمة يقودها الآن نظام امتصاصي طفيلي حوّل الاقتصاد العالمي إلى كازينو للمقامرة بثروات الآخرين وقدراتهم . كما أورثت حضارة العولمة التي يتم الترويج لها ثقافة الاستهلاك ، وإطلاق العنان للشهوات والرغبات، والتفكك الأسري ، والجريمة المنظمة، وخلقت دوماً في كل مجتمع وأمة طبقة الواحد بالمائة المستولية على مقدرات تلك الأمم، في حين خلقت عوالم ثالثة من بقيّة شعوبها ، ربّها كفافها في أحسن الأحوال . حتى يتراءى لك وأنت في بعض أحياء نيويورك أو لوس انجلوس وكأنك في بنغلادش ! ... إن أهم دعامتين للعولمة هما المال والاعلام . ولقد دمجنا كلمتي المالية والمعلوماتية لينتج عنها مصطلح جديد أسميناه بالرأسمالية المعلومالية – تماماً كما دمجنا الكلمتين بالإنكليزية واسميناهما انفوفينشال Infofinancial Capitalism ، وهي الرأسمالية الانجلوأميركية نفسها التي يبشّر بها النظام العالمي المتعولم الجديد كدين ما أنزل الله به من سلطان . ولقد عطل النظام المعلومالي دور المال التاريخي من خادم للاقتصاد المنتج إلى عبئ**

عليه ، وتمّ تسخير المجتمع كله لخدمة النمو الاقتصادي بدلاً من أن يكون النموّ خادماً للمجتمع ، وتمّ تجيير ذلك النمو كله إلى فئة قليلة متعولمة."

كما كتبت في الفصل الأول:

" ان النظام العالمي القائم حاليا يقود العالم من كارثة إلى أخرى ، وقد تم إطلاق العنان للقوى الجديدة التي افرزتها الثورة المالية العالمية، فيما أخذت تتلاشى وتضمحل المؤسسات المرموقة والتشريعات السليمة ، وبذلك ، لم تعد الدول قادرة على تنظيم هذه القوى الجديدة أو السيطرة على الممولين العالميين، الذين يسخرون تلك القوى وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى التدمير الذاتي لهم".

إن ما يقوله جيريدر هو تمام ما تنبأنا به وفي الحقيقة ، فإن عدداً من هذه البيوتات المالية قد دمرت ذاتياً بعد انقضاء سنواتٍ قليلة على وضع كتابنا ذلك ، كأمثال بيرشتيرن Bear Stern ، وليمان برذرز Lehman Brothers ، بينما حاق الإفلاس بآخرين, حتى إن البنوك الكبرى مثل سيتي جروب ، وجولدمان ساكس ، جاوزت موجوداتها غير العاملة ، رأسمالهم أضعافاً ، إلا أنه تم إنقاذهم بأموال دافعي الضرائب ، وبالسماح لهم بإخراج أصولهم السامة من ميزانيتهم ، وليس من قبيل الصدف أن ساعد في الموضوع كون وزير الخزانه هو السيد / هنري بولسون ، المدير التنفيذي السابق لجولدمان ساكس، والذي تصدق بعشرات البلايين من الدولارات ، من أموال دافعي الضرائب إلى رب عمله السابق . لم يأت بولسن وحده من وال ستريت Wall Street وإنما جاء الذي بعده، وكذلك الذي قبله ،والذي قبل الذي قبله ،من وال ستريت Wall Street ، فهم من وال ستريت وإلى وال ستريت Wall Street .

في الفصل الأول أيضا كتبنا :

"وإذا ما استعملنا ما يسميه علماء الرياضيات استقراءاً واستخلاصاً للنتائج ، فإن المستقبل عندئذ يبدو مفزعاً بالفعل . إن الفارق الأساسي بين الاقتصاديات الكلاسيكية في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين يتمثل في ضخامة وجسامة الأحداث التي تتبع الهزة الأساسية. ففي القرن التاسع عشر كانت البنوك تحتاج لمدة أسبوعين لتجلب الذهب أو تشحنه من اوروبا وإليها لتغطية عقود وصفقات كبيرة ،إذا ما كانت الكميات المطلوبة

متوفرة فعلاً . أما اليوم فالأمر مختلف تماماً ، عندما أصبحت النقود ورقا في ورق ، فالعرض النقدي غالباً غير محدود عبر آليات وأدوات جديدة ويمكن أن تشحن هذه الأموال بالوسائل الإليكترونية في غضون جزء من الثانية . إن نقل الأموال بسرعة البرق هذه، والكميات الهائلة التي يجري نقلها من الأموال ، تخلق عوامل تفجير هائلة رأسمالية تستطيع أن تشعل آثاراً مدمرة وكأنها فتيل حرب كونية ثالثة ، ولكن دون إطلاق رصاصة واحدة . وما الأزمات الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا وما نجم عنها من كوارث اجتماعية، إلا مثال بسيط على ما يمكن أن تأتي به الأيام من أخطار كامنة مخزنة في ذاكرة أجهزة الكمبيوتر، ولا يحتاج انطلاقها إلى أكثر من الضغط على بضعة أزرار في وول ستريت تكون نتائجها عابرة للقارات وعبر الحدود ".

دع الحقائـق تتكلم

بدأت أزمة جنوب شرق آسيا نتيجة تآمر المضاربين العالميين على عملات المنطقة، بدأ بالبهت التايلندي وانتهاء بالروبية الإندونوسية .ونتيجة ذلك كانت النتائج مدمرة، لا لذنب ارتكبه الإندونسيون ولكن نتيجة مقامرة المضاربين العالميين مستعملين ذراع الولايات المتحدة الطولى لترويع الآخرين ولغرض الاستعمار الجديد والسرقة بواسطة الرموت كنترول.

لم يعد من الضروري استعمار الأمم ونهب خيراتها عن طريق الاحتلال المباشر ، بل أصبح أكثر خبثاً ودهاءً. فبواسطة شركاء محليين ارتضوا أن يشاركو بارونات المال العالمي في عملية نهب شعوبهم مقابل الفتات من غنائم هؤلاء الاجانب. قاموا باغراق البلاد والعباد بالديون وجعلوا بلدانهم رهينة . ولنأخذ اندونيسيا على سبيل المثال. كان مجموع ما قتل سوهارتو من الاندنونسين يقارب المليون من اتباع سوكارنو ممن قيل أنهم " شيوعيون" ثم استولى وأتباعه على السلطة وفتح أبواب اندونيسيا على مصراعيها للشركات عبر القطرية وكان هو وأقرانه الشركاء دوما والوسطاء وأغرقوا البلاد بالديون .

وعندما قرر حفنةٌ من المضاربين العالمين المضاربة بعملات جنوب شرق آسيا بدءاً بالبهت التايلاندي أنتقلت العدوى إلى أندونيسيا ، فطالب صندوق النقد الدولي اندونسيا إلى تخفيض عملتها بالاضافة إلى شروط أخرى. لم يقبل سوهارتو بهذا ، فجاءه نائب وزير الخزانة الامريكي برسالة من

كلينتون يقول له فيها أن عليه أن يقبل بوصفات صندوق النقد الدولي ومندوبي وزارة الخزانة الامريكية كأنها تأتي من عند الله. (As if it comes from the tiand of God). وهكذا تمّ دمار الاقتصاد الاندونسي ودفعت اندونسيا أضعاف أضعاف مديونيتها بعد انخفاض عملتها كما بين الجدول الاتي:

الأرقام بالمليارات

السنة	الديون بالدولار	الديون بالروبية	قيمة المدفوع لو حسب بروبيات 1996
1998	$17.5	140.125	$58.8
1990	$17.9	126.821	$53.2
2000	$18.8	180.482	$75.7
المجموع	$54.2	447.428	$187.7
اطرح مجموع النقود المدفوعة			-$54.2
الديون المدفوعة دون أن تحتسب (أي الأموال المسروقة)			$133.5

وبالكلفة الفعلية للاقتصاد الإندونيسي ، فقد دفعت إندونيسيا بالروبيات ما يعادل 187,7 بليون دولار ، ولكن نظراً لتخفيض العملة الذي فرض على إندونيسيا من قبل الدائنين أنفسهم ، فقد سجل لحسابها 54,2 بليون دولار فقط، وكان الفرق ، لو لم تكن هناك مضاربات خارجية ، سيسدد كل الدين الإندونيسي : أصل الدين وخدمة الدين من فائدة وخلافه!.. وهكذا تم سرقة حوالي 135 مليار دولار من الإندونسيين ، فهل هناك استعمار أدهى وأقذر من هذا ؟

ومن مجموع 282 شركة سليمة حسنة الأداء ومسجلة في بورصة جاكرتا ، بقيت اثنتان وعشرون منها فقط على ما هي عليه بعد الهجوم على العملة الإندونيسية ، وتم كل هذا من قبل المضاربين ،

عن طريق التحكم عن بعُد ، وكان أن تم سلب أملاك 260 شركة ، ونهب ثرواتهم الشرعية .تدافع هؤلاء أنفسهم الذين سببوا إفلاس الشركات الإندونسية إلى شرائها بأبخس الأسعار مما نتج عنه دفع 50 مليون إندونيسي إلى ما دون مستوى خط الفقر . هذا هو الاستعمار الجديد ذاته واسم دلعه العولمة.

وما كان يزوده صندوق النقد الدولي لإندونيسيا ،وهو الذي أجبر إندونسيا على برامجه التي أدت الى هذه المصائب ، لا يعادل سوى جزء مما نهبته منها الأمم والمؤسسات العالمية الدائنة ، فقد سلمها صندوق النقد الدولي عام 2000 مبلغ 2,6 بليون دولار فقط من مجموع 4,6 بليون دولار تعهد بها ، وذلك بسبب ما وصفه البنك الدولي " بأوجه قصور وفشل في الإصلاح والمشاريع " ، بمعنى فشل إندونيسيا في الاستجابه لكامل شروط صندوق النقد الدولي، وكانت القروض مربوطة إلى " إحراز تقدمٍ ملموس في الأداء السياسي " ، بما يعني الخضوع الكامل لسياسات إجماع واشنطن . وبشكل أساسي فإن إندونيسيا لم تخصخص بسرعةٍ كافيةٍ تحظى برضى صندوق النقد الدولي ، وبقيت المؤسسات المالية متعددة الجنسيات تطالب باستملاك النظام المصرفي الإندونيسي ، والذي كان سيصبح من بين أول جوائز الخصخصة ، وقبلت الحكومة إيقاف دعمها عن الطعام والوقود ، إلا أنها – أي الحكومة – أرادت أن تفعل ذلك على نحوٍ أبطأ ، كما قبلت بيع موجودات حكومية معينة ، ولكن ليس بأسعارٍ محروقة . وفي آذار 2002 بيعت حصة أغلبية لمصرف آسيا الوسطى للمضارب فارالون ، وقاعدته في الولايات المتحدة ، ودفع للحكومة 500 مليون دولار مقابل هذه الصفقة ، ولكنها ستفضي بالحكومة لدفع 700 مليون دولار سنوياً ، واعترف صندوق النقد الدولي بأنه ارتكب أخطاء خطيرة في أزمة إندونيسيا 1997 ، إلا أن إندونيسيا تُركت وحدها لتدفع ثمن أخطاء صندوق النقد الدولي

ويعقد روبرت كوبر ، المستشار السابق لدى رئيس الوزارء البريطاني ، مقارنة بين اشتراطات صندوق النقد الدولي اليوم ، وبين إمبريالية الأنجلو- فرنسيين في القرن التاسع عشر ، عندما قرروا في 1875 تولي السيطرة المباشرة على مالية مصر لضمان سداد الديون ، فكتب قائلاً : **" كم يختلف هذا عما فعله اللورد كرومر وآخرون في مصر؟... يبدو شبيهاً وإلى حدً لافتٍ بواحدٍ من برامج صندوق النقد الدولي المتشدد ."**

عن كتابي إمبراطورية الشر الجديدة الصادر سنة 2003:

من الفصل الثامن : ازدهار اقتصاد الكذب:

إن العالم شهد، منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، الكثير من الانهيارات الواحد تلو الآخر: في أكتوبر 1987، انهار سوق الأسهم، وتلاه الانفجار الداخلي لسوق السندات المخاطرة ،وأزمة القروض والادخار. بدأ عقد التسعينيات بانهيار سوق العقار الياباني وفقاعة سوق الأسهم ، بعد أن أجبرت اليابان على تغيير نهجها الاقتصادي من واشنطن. في يناير 1995، وضعت الأزمة المكسيكية النظام المالي العالمي على شفير كارثة حقيقية في العام نفسه، انهار مصرف بارينجز بانك (*Barings Bank*)، وفي ربيع عام 1995، تحمّل النظام المصرفي الياباني 1.2تريليون دولار على هيئة مخصصات الديون المعدومة. بدءاً من صيف 1997، عاشت دول جنوب شرق آسيا انهياراً مفاجئاً لعملاتها، بنسب تتراوح ما بين 50–80%، وانهارت أنظمتها المصرفية ودمّرت اقتصاداتها بالكامل. في أغسطس 1998، تفجرت قنبلة الدين الروسي. في خريف 1998، انهارت شركة إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل *LTCM* ، وكادت أن تودي بالنظام الرأسمالي بأكمله معها.

المعلومات المدققة تشير إلى عدم تحقيق نمو في الشركات غير المالية. وكشفت جداول الضريبة الجديدة لعامي 1995 إلى 1999 والتقديرات التي تمت مراجعتها لعام 2000 أن الشركات الصغيرة كانت تتكبد خسائر فادحة. وبلغ حجم خسائر الشركات الأصغر حجماً لعام 1999 رقماً مذهلاً ، وصل 300 مليار دولار.

إن النظام المالي الحالي يعيش انهياراً مؤسسياً، وليس ركوداً، حيث يقول لوذر كمب الاقتصادي الألماني: **"لم يكن هناك أبداً انتعاش اقتصادي أميركي خلال التسعينيات، ... بل كان هناك أكبر فقاعة مضاربات يشهدها التاريخ ،قامت على "ازدهار الأوهام" والإقراض الرخيص للمستهلكين ومستثمري الأسواق المالية، فضلاً عن عمليات الاستملاك والاستيلاء على الشركات،"**

منذ مارس 2000، انفجرت سوق الأسهم الامريكية بشكل هائل، وشهدنا هدر وضياع سبعة تريليونات دولار بالقيمة الورقية في الولايات المتحدة وحدها، إلى جانب تريليوني دولار في كل من أوروبا وآسيا. وخلال الفترة بين 10 مارس 2000 ونهاية الربع الأول من 2001، تراجعت قيمة أسهم ناسداك *Nasdaq* السوقية من 6.7 تريليون دولار إلى 3.3 تريليون دولار. وهبطت أكبر ست

شركات على مؤشر ناسداك من مستوياتها العليا في عام 2000 من 2.362 تريليون دولار إلى 914 مليار دولار على النحو التالي:

	من	إلى
سيسكو سيستمز *Cisco systems*	590 مليار $	118 مليار$
مايكرو سوفت *Microsoft*	640 مليار$	360 مليار$
ديل كمبيوتر *Dell Computer*	154 مليار $	72 مليار$
إنتل *Intel*	510 مليار$	219 مليار$
صن مايكرو سيستمز *Sun Microsystems*	208 مليار$	62 مليار$
أوراكل *Oracle*	260 مليار$	83 مليار$

تراجعت القيمة السوقية ل 5000 شركة أميركية التي تشكل مؤشر ويلتشاير *Wiltshire* 5000 من 16.96 تريليون دولار إلى 11.6 تريليون دولار، وبخسارة قدرها 5.34 تريليون دولار. ودخلت الولايات المتحدة ذات أضخم مديونية في العالم عام 2001، بمديونية قياسية مجمعة تمثل الدين الحكومي، ودين قطاع الشركات ، والمديونيات الخاصة تصل إلى 26 تريليون دولار.وارتفعت مديونية المستهلكين إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه مطلع التسعينيات، وكان هذا مصحوباً بأسوأ انهيار تشهده المدخرات الأميركية، منذ الكساد الكبير، طبقاً للرسم البياني الذي صدر عن وزارة التجارة الأميركية

كانت الشركات الأميريكية تضيف كل عام مبلغ 1.5 تريليون دولار من الديون الجديدة، وهو ما يعادل ثمانية أمثال ما كانت عليه الحال مطلع التسعينات. إن الدين الإجمالي في الاقتصاد الاميركي يتزايد بسرعة 4 مرات عن تزايد إجمالي الناتج المحلي . كانت مظاهر ضعف النظام بكليته وهشاشته صارخة الوضوح،

ما بين 12 و13 من تموز لعام 2000، وضع مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (*CFR*)وهو مؤسسات نخبة النخبة. سيناريو بعنوان **"الأزمة المالية التالية: إشارات تحذير، السيطرة على الضرر، والآثار."**وقد تضمنت السيناريوهات السابقة التي لم يكشف النقاب عنها للملأ ، كيف يمكن لهجوم إرهابي رئيس أن يؤدي إلى انهيار بالاقتصادين الأميركي والعالمي. كان ذلك قبل أحداث سبتمبر2001.

وجاءت أحداث سبتمبر .....

كتب روبرت بارو (*Robert J. Baro*)، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد ، والزميل الأعلى في معهد هوفر، في مجلة بيزنس ويك بعد أسابيع قليلة من هجمات 11 سبتمبر:

"إن استنتاجي الرئيسي هو أن الحرب التي تشن حالياً (ضد الإرهاب) ستكون توسعية، لذا فهي ستسهم في إنعاش الاقتصاد الأميركي وانتشاله من حالة التباطؤ التي يعيشها."

ثم جاءت الحرب على الإرهاب

في مقابلة تلفزيونية مع *Amy Goodman* صرح *Edward Peck* ادوارد بيك ، رئيس بعثة الولايات المتحدة في العراق سابقاً ، ونائب مدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض أيام الرئيس ريغن بالآتي:

"في سنة 1985 عندما كنت نائباً لمدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في عهد الرئيس ريغان ، طلبوا منا ... أن نعرف الإرهاب بحيث يتم استعماله في وزارات الإدارة كافة. وقمنا بتقديم ستة خيارات للتعريف ، وفي كل مرة تم رفضها لأن القراءة المتأنية لها تبين بأن بلادنا كانت تمارس بعضها ...".

من كتاب حروب البترول الصليبية/ الفصل الرابع عشر2005

"فإجمالي الدين الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي حالياً ، يتجاوز وبكثير أزمة الديون في فترة الكساد العظيم خلال الثلاثينات". ...ومنذ قرار نيكسون بإخراج الدولار من معيار الذهب ووضعه دون غطاء عام 1971 ، والأوراق النقدية الأمريكية تتراكم بكميات مذهلة ، وبالمقارنة ، فإن حجم

ما تم طبعه من ورقة النقد الأمريكية خلال الفترة من 1950 – 1970 ، سجل ارتفاعاً بنسبة 55% ، وهي نسبة معتدلة ، في حين نجد أن هذه النسبة تضاعفت إلى أكثر من 2000% من عام 1971 إلى العام 2000".

" وفي العام *2003* ، قال بن بيرنانكي *Ben S. Bernanke* عن هذا الأمر عندما كان أحد الحكام الاتحاديين **"تملك الحكومة الأمريكية تكنولوجيا تدعى المطابع ، التي تسمح لها بإنتاج ما ترغب به من أوراق الدولارات وبدون كلفة تذكر ... ففي ظل نظام الأوراق النقدية ، تستطيع الحكومة ، إذا ما أرادت توليد المزيد من الإنفاق والمزيد من التضخم الإيجابي "**

."ونتيجة لهذه السياسة ، أصبح خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية (الدولار) ما يزيد على 2500 مليار دولار ، هي عبارة عن دين لحاملها دون فوائد للخزانة الأمريكية . وفي حالة عودة جزء هام من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة ،عندئذٍ ستكون الطامة الاقتصادية الأمريكية الكبرى!"

"تكمن مشكلة الديون بالنسبة لرئيس الاحتياط الفيدرالي في أن جهنم الائتمان يقوم على الدين، الذي عادة ما يولد المزيد من الديون (ائتمانات للبنوك) ، وذلك تجنباً لحصول انفجار مالي داخلي أو حتى انهيار فعلي للنظام المالي. وفي كل مرة يحاول الاحتياط الفيدرالي التخفيف من زيادة حجم فقاعة الديون ، تظهر مشكلة احتمال انهيار الأسواق المالية ، الأمر الذي يدفع الاحتياط الفيدرالي إلى فتح صنبور المال بصورة أوسع ."

جاء في كتابنا المذكور والمنشور سنة 2005 ما حصل تماماً بعد سنتين

" تعمل معدلات الفائدة المنخفضة في الولايات المتحدة على تحفيز معدلات الاستهلاك بصورة قياسية ، وبخاصة في شراء المنازل ، وفي حالة عدم إقدام الاحتياط الفيدرالي على رفع معدلات الفائدة للسيطرة على التضخم ، فإن حملة السندات سيلجأون للتخلص من السندات الأمريكية ، متسببين بتراجع الدولار وبرفع معدلات الفائدة، ... . غير أن معدلات الفائدة العالية تهدد الاقتصاد الغارق في الدين ، وبخاصة الديون العائلية الخاصة، وديون رهن المنازل . ففي الأشهر الأخيرة ، كانت 70% من إجمالي ديون رهن المنازل مسجلة بمعدلات دين عائمة . وإذا كانت معدلات الفائدة منخفضة ، وكذلك معدلات الكلفة حالياً ، فإن ارتفاع هذه المعدلات سيجعل أصحاب المنازل في

وضع لا يسمح لهم بتسديد الأقساط الشهرية ، الأمر الذي سيتسبب بأمواج من الإفلاسات كما حصل في الثلاثينات ، ولكن على نطاق أسوأ.″

كان هذا ما حدث تماماً كما كتب قبل سنوات من حدوثه

″وفي محاولة لمعالجة الركود ومنع انهيار الأسعار على الطريقة اليابانية ، فقد أوجد الاحتياط الفيدرالي أكبر فقاعة مضاربة في التاريخ وهي فقاعة العقارات الأمريكية . وبحلول عام 2004، كانت الفقاعة المذكورة على وشك الانفجار ومعها الديون العائلية الخاصة ، التي يقدر حجمها بتريليونات الدولارات .″

كان هذا أيضاً ما حدث تماماً كما كتب قبل سنوات من حدوثه.

″وفي حالة حصول ارتفاع ملحوظ في معدلات الفائدة الأمريكية ، فإن ملايين العائلات الأمريكية الغارقة في الديون ، ستجد نفسها فجأة مجبرة على التخلي عن منازلها ، بعد أن أصبحت غير قادرة على تحمل كلفة الفائدة العالية . مثل هذا الوضع سيضرب البنوك ، التي ستجد نفسها أمام رهونات عقارية بمليارات الدولارات ، وقد أصبحت غير ذات قيمة ، وهو ما سبق وحصل في الثلاثينات .″

كان هذا أيضاً ما حدث تماماً كما كتب قبل سنوات من حدوثه.

البروفيسور ليستر ثرو الذي ألف كتابا بعنوان "مستقبل الرأسمالية" وهو استاذ اقتصاد وعميد سابق فـي جامعة MIT العريقة يقول:

" إن الأنظمة المنافسة للنظام الرأسمالي من فاشية واشتراكية وشيوعية قد انهارت جميعها ولكن، بالرغم من أن المنافسين قد أصبحوا طي الكتمان في كتب التاريخ ، فإن شيئاً ما يبدو وكأنه يهز أركان النظام الرأسمالي نفسه".

" قلنا في كتابنا **حروب البترول الصليبية** آن الأوان لنضع حداً للمماطلة في إعلان إفلاس هذا النظام، ولنحرر حكومات العالم حتى تسلك الطريق نحو إعادة إنشاء أنظمتها المالية والنقدية والاقتصادية بشكل كامل.

الفصل الثاني

البترول واقتصاد المقامرة، والمشروع الإمبراطوري الأمريكي

محاضرة د.عبدالحي زلوم

في جامعة كولومبيا / مركز أبحاث الشرق الأوسط بتاريخ

30.5.2010

تقديم الجامعة للمحاضر

الدكتور عبدالحي يحيى زلوم هو مستشار نفطي عالمي قضى أكثر من خمسين سنة في صناعة النفط في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط، وساهم في تأسيس العديد من شركات النفط الوطنية العربية ، كما قام بأعمال استشارية في الهند والصين، وله سبعة كتب بالعربية، وكذلك بالإنكليزية.

في هذه المحاضرة يبين د.زلوم أن النفط قد رسم خريطة الشرق الأوسط ، وكان محور محرك السياسات " البترو إمبريالية" في عهد الإمبراطوريتين البريطانية والأمريكية ، كما يبين خفايا الاحتلال التدريجي لمنابع النفط والرابط بين النفط ونشوء الاقتصاد الرأسمالي المقامر الجديد، الذي أصبح النفط – الذهب الأسود-غطاءه بدلاً من الذهب الأصفر.

****

لعل ما قاله وزير الطاقة الأمريكي ردتشدردسون أيام الرئيس كلنتون سنة 1999 قد (قطع قول كل خطيب) حينما قال:

" لقد كان البترول محور القرارات الأمنية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال القرن العشرين ، والنفط كان وراء تقسيمات الشرق الأوسط إلى دويلات بعد الحرب العالمية الأولى "، وهكذا فعند جهينة الخبر اليقين.

لمحة تاريخية

لا نوّد هنا أن نسهب عن تاريخ النفط ، ولكن من المفيد أن نُذّكر بأن أول ذكر تاريخي للنفط كان في مدينة هيت قرب بغداد قبل 5000 سنة ، وأن النبي محمد (ص) كان قد نصح من جاء يسأله للدعاء لشفاء بعيره المصاب بالجرب ، قائلاً عليك بقليل من القطران مع الدعاء– والقطران هو أحد مشتقات النفط الثقيلة. وكان هناك (والي نفط) أيام الأمويين والعباسيين ، وأن أول تقطير للنفط تم بواسطة علماء مسلمين .

الاّ أن التاريخ الحديث للنفط بدأ سنة 1859 حين حفر (Drake) أول بئر نفطية على عمق 69 قدماً فقط في ولاية بنسلفينيا الأميركية فوق أحد التسريبات النفطية. ولقد كان أول استعمال للنفط للإضاءة بمادة الكاز بدلاً من (زيت الحيتان) الذي بدأ بالنضوب . إلا أنه بعد دراسة قام بها ضابط البحرية البريطانية (Fisher) أثبت فيها جدوى ضرورة استعمال البترول بدل من الفحم الحجري كوقود لأسطول الإمبراطورية ، عندئذٍ أصبح النفط سلعة استراتيجية ليس كأي سلعة أخرى – وزادت أهميته حين

اخترع المهندس الألماني (Daimler) آلة الاحتراق الداخلي (internal combustion engine). وللدلالة على مدى تأثير النفط على الحضارة الغربية، يكفي أن نبين أن 50% من العمالة الأمريكيه كانت تعمل في الزراعة في بداية القرن العشرين ، وانخفضت إلى 2% فقط في آخر القرن، بالرغم من أن الإنتاج قد أصبح أضعاف الأضعاف عن السابق وذلك نتيجة استعمال وسائل تعتمد كلها على النفط ومشتقاتها ، كالآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية ، بحيث أن السُعر الحراري من المواد الغذائية يحتاج إلى عشر سُعرات من الطاقة لإنتاجه في الولايات المتحدة .

عوامل التحكم في سياسة الغرب نحو العرب والمسلمين

في كتابي " أمريكا بعيون عربية " ، بيّنت أن العلاقة بين الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً كان يتحكم فيها 4 عناصر ، تبدأ كلها بالإنكليزية بحرف G ، وفي محاضرتي بجامعة هارفارد / مركز دراسات الشرق الأوسط اضفتُG- خامسة ، وهذه العناصر – هي

- God - كناية عن الأديان.
- Geography– وذلك عن جغرافيا المنطقةالمتميزة بين ثلاث قارات رئيسية.
- Geopolitics–الجيوبوليتكس بين إمبراطوريات العصور.
- Geology– كناية عن الجولوجيا – والمصادر الطبيعية وأهمها حاليا – النفط.
- Globalization– العولمة والتي نصّبت الولايات المتحدة نفسها بوليساً دولياً لفرضها على الآخرين ، لما لها من فوائد تعود على نخبتها الآمره والناهية في واشنطن .

كان عنصرا الأديان والجغرافيا هما العنصرين الطاغيين خلال الاثني عشر قرناً بعد ظهور الإسلام ،وبمرور القرون أصبح تأثير العناصر الأخرى يزداد أهمية.

عامل الجيوبوليتكس

ففي القرن التاسع عشر، كان وضع الإمبراطورية العثمانية ضعيفاً ، مما شجع الإرساليات التبشيرية وأنطمتها التعليمية على بث روح العلمانية والقومية لتفتيت تلك الدولة الإسلامية . وكان في مقدمة تلك المؤسسات الكلية البروتوستانية السورية ، والتي غيّرت اسمها سنة 1920 لتصبح الجامعة الاميركية في بيروت.

كانت التنبؤات التوراتية والإنجيلية بالقيام الثاني للمسيح تدّ ّعي ضرورة إعادة اليهود لأرض فلسطين – ولقد جاء الأوروبيون المهاجرون الأوائل بأفكارهم هذه إلى القارة الأمريكية ، فأصبح هؤلاء يُسمون أنفسهم بأبناء صهيون ، منذ وصول أولى بواخرهم (May Flower) الى الأرض الأميركية التي أسموها بأرض الميعاد . ولقد تفرعت فئات مسيحية عدة تم تسميتهم عموماً بالإعاديين نسبة إلى ضرورة إعادة اليهود إلى فلسطين كشرطً للقيام الثاني للمسيح.

كان من بين هؤلاء برفيسور اللغة العبربية في جامعة نيويورك جورج بوش ، الأب الأعظم لرئيسين أمريكيين لاحقاً ، حيث كتب كتاباً يصف به النبي محمد(ص) بالرسول الكاذب ، وكتاباً آخر اسمه **" وادي الرؤى"** سنة 1844 أي قبل نصف قرن من صهيونية ثيودور هيرزل ، كتب فيه بضرورة

(رفع اليهود إلى مرتبة عظيمة بين الأمم، وأعادة بناء دولة لهم في فلسطين، مما يفيد الإنسانية جمعاء ، حيث سيكونون همزه الوصل بين الإنسانية والله) .

الولايات المتحدة حصانُ الرأسمالية الانكلوساكسونية البديل

زاد الاهتمام الإمبرايالي في منطقة الجزيرة العربية ،وخصوصاً الخليج ، عند بدأ عمليات الحفر عن النفط في بلاد فارس (إيران) . ففي سنة 1903 قال وزير الخارجية البريطانية Lansdowne مبدءه المعروف باسمه"**بأن أي محاولة لبناء ميناء عسكري في الخليج الفارسي من أي دولة أخرى سيعتبر تهديداً للمصالح البريطانية ، وسوف يُقاوم بكل الوسائل المتاحة لدينا".**

لعله من المفيد هنا أن نقارن بين هذا التصريح الإمبراطوري البريطاني وتصريح الرئيس الأمريكي كارتر (Carter Doctrine) حوالي ثمانين سنة بعد ذلك لنجد تطابقاً يكاد يكون حرفياً بين الإمبراطوريتين البريطانية والأمريكية : قال كارتر سنة 1980 **" بأن أي محاولة لأي قوة خارجية للسيطرة على الخليج الفارسي سيُعتبر تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية ، ولسوف يتم مقاومته بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية "** .

كانت البحرين هي قاعدة الأسطول البريطاني ، وعندما غيّرت الإمبرايالية الإنكلوسكونية حصانها الإمبريالي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة أصبحت قيادة الاسطول الخامس الأمريكي في البحرين أيضاً .

بعد الحرب العالمية الأولى ، فقدت بريطانيا معطياتها المكونه للقوة الإمبراطورية ، فتمّ ترتيب مُمنهج لانتقال الدور الإمبراطوري للرأسمالية الإنكلوساكسونية ليصبح في الولايات المتحدة . وأثناء الحرب العالمية الثانية ، تم تشكيل لجان اسمها (لجان الحرب والسلم)، لتضع تصوراتها وتوصياتها للنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من توصياتها قيام مؤسسات تُهيمن عليها الولايات المتحدة ، وتدير نظام ما بعد الحرب بواسطتها ، وهي (أمم متحدة) ، وكذلك (بنك دولي) ،و (صندوق دولي) ، ومنظمة لنظام(تجارة حرّة عالمية) – وهكذا كان.

كان قيام نظام صرف ثابت للعملات يعتمد على سعر ثابت بين العملات العالمية والدولار ، ثم تعهد الولايات المتحدة بصرف أونصة ذهب لكل من يقدم لها 35 دولاراً وبذلك يتم طباعة الدولار بقيمة

احتياطات الولايات المتحدة من الذهب . وبقي هذا النظام يعمل بشكل مقبول ، إلا أن اختلالات قد طرات عليه منذ سنة 1957 إلى أن تم إلغاؤه نهائياً سنة 1971 من الرئيس نيكسون .

بداية تفكك نظام بيرتون ودز

كان عام 1957هو أول عام يكون فيها ما يخرج من دولارات من الولايات المتحدة يزيد عمّا يدخلها، ذلك لأن الشركات عبر القطرية ، وكذلك البنوك ، قد نقلت جزءاً هاماً لعملياتها خارج الولايات المتحدة متبعة العمالة الرخيصة بالخارج . يضاف إلى ذلك أن أمريكا قد أنهكتها حروبها ومصاريفها العسكرية – ففي الستينات كان للولايات المتحدة 600000 جندي في أنحاء المعموره عدا 589000 جندي في فيتنام ، و600 قطعة بحرية موزعة على الأساطيل الأمريكية في كل مكان.

شك الأوروبيون بصدق الولايات المتحدة حسب تعهدها والتزامها بأن لا تطبع دولارات أكثر من احتياطها من الذهب ، وفق قاعدة نظام الصرف الثابت في بريتون ودز. طالب ديغول بأن تثبت له الولايات المتحدة ما لديها من ذهب – لكنها لم تفعل ، وقامت مظاهرات الطلبة بعد ذلك بقيادة (كوهين) مما نتج عنه في النهاية خروج ديغول من السلطة.

إلاّ أن مشكلة الدولار والذهب لم تنته ، وأخيراً اعترفت الولايات المتحدة بالحقيقة ، بأنه ليس لها من الذهب ما يكفي لغطاء الدولار حسب تعهداتها في بريتون ودز ، فقام نيكسون بإلغاء نظام الصرف الثابت وتَعهُد الولايات المتحدة بتبديل الدولارات بالذهب عند الطلب ، مما جاء بنظام أقتصادي جديد آخر هو النظام المقامر في العملات ، وفي السلع

وصول إنتاج النفط الأمريكي إلى الذروة مع استهلاك مفرط

ما بين سنتي 1930 و 1946 زاد استهلاك الولايات المتحدة للنفط 300% ، وزاد بعد ذلك حتى سنة 1970 بـ 300% أخرى . كل ذلك بعهد النفط الرخيص ، حين كانت زجاجة لتر الماء تكلف حقيقةً أكثر من غالون من البنزين ...

سنة 1956 قدّم جيوفيزياتي يعمل في شركة شل اسمه king M. Hubbert ورقة لمؤتمر معهد البترول الأميركي المنعقد في سان أنتونيو تكسس ، ورقة يبين فيها أن الولايات المتحدة ستصل إلى

ذروة إنتاجها النفطي حوالي عام 1970 ويبدأ انتاجها بعد ذلك بالهبوط التدريجي ، وهكذا كان. فأصبحت الولايات المتحدة مستوردة للنفط ابتداءً من سنة 1971، مما أدى إلى بداية العجوزات التجارية مما زادَ وضع الدولار كعملة احتياط عالمية حرجاً . ففي سنة 1970 وصل استهلاك النفط إلى 11,3 مليون برميل يومياً ، وبقي في زيادة إلى أن وصل حوالي 20 مليون برميل يومياً هذه الايام ، في حين وصل انتاج النفط إلى 11,3 مليون برميل سنة 1970 إلى أن بدأ بالهبوط ، إلى أن أصبح اليوم 5,34 مليون برميل باليوم فقط.

سنوات عقد السبعينات الأولى

لعل تلك السنوات الأولى من سبعينات القرن العشرين كانت سنوات تحويلية في النظام المالي والاقتصادي والنفطي العالمي . ففي تلك السنوات الأولى من ذلك العقد:

- تم إلغاء سعر الصرف الثابت حسب اتفاقية بريتون ودز من طرف واحد.
- وتهدد وضع الدولار كعملة احتياط عالمية .
- وأصبحت الولايات المتحدة مستورداً للنفط بدلاً من مصدر له .
- وبدأت العجوزات التجارية في تلك السنوات نتيجة لذلك.
- وزاد الطين بلّة ما جاء في دراسة قامت بها جامعة MIT العريقة سنة 1971 تحت عنوان Limits to Growth ، والذي يبين أن النموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد على نمو مستدام سنة فسنة ، معتمداً على ديمومة المصادر الطبيعية غير قابل على الاستمرارية ، في ظل تنامي السكان ومحدودية المصادر الطبيعية ، وتنبأ بخلل صارخ منتصف القرن الحادي والعشرين.

كذلك كان أكثر الاكتشافات النفطية في اليابسة قد اسُتنفد ، فأصبحت الاستكشافات البحرية هي السبيل الجديد كما تم في كل من آلاسكا وبحر الشمال ، الإ أن الكلفة للإنتاج كانت خمسة دولارات للبرميل في ألاسكا وسبعة دولارات للبرميل في بحر الشمال ، في وضع كان فيه يباع النفط بدولارين للبرميل.

الاحتلال

حينما بدأت قناة الجزيرة بإنتاج كتابي " أمريكا بعيون عربية" ، قدمتُ للمخرج أسماء من ينبغي مقابلتهم ممن جاء ذكرهم في كتابي . كان أحد هؤلاء James Akins سفير أمريكا السابق في

المملكة العربية السعودية وخبير الطاقة في البيت الأبيض . ولقد جاء هذا في المقابلة التي تمّت ، والتي تم بثها على قناة الجزيرة:

" كيف يمكن السيطرة على نفط الشرق الأوسط ؟ لقد تحدثنا عن ذلك في الماضي. كيسنجر تحدث عن ذلك . والواقع أن هذا كان سبب طردي من وزارة الخارجية. عندما جاء كيسنجر بخططه للاستيلاء على حقول النفط ، وقد سُألتُ عن ذلك عندما تم نشر المقال في مجلة هاربر، كُتب المقال تحت اسم لاتيني مستعار بمعنى الجندي المجهول. لم يعرف أحد من كان الجندي المجهول ولوقت طويل. اقُترح احتلال حقول النفط العربي من الكويت حتى دبي ، وإحضار موظفين من تكساس *وأوكلاهوما* لإدارة هذه الحقول ، وطرد العرب إلى منطقة نجد. وستكون المنطقة من الكويت إلى أبو ظبي خالية من العرب . ونقوم باستخراج النفط خلال 50-70 عاماً. عندما ينضبُ النفط يمكن للعرب العودة من نجد إلى الكويت وأبو ظبي ، لكن الحقول ستكون فارغة. خطةٌ بارعةٌ. وتحدثت إلى أرامكو في الموضوع واصيبوا بالذُعر من الفكرة ، لكن أن يكون الأمر بهذه السهولة والسرعة كان حلماً ساذجاً. وقد سُئلتُ عن ذلك من الاعلام وكنت حينها سفيراً لأمريكا بالسعودية، قلت للتلفزيون الأمريكي من يفكر في حل مشاكل الطاقة الأمريكية بهذا الأسلوب إما أن يكون مجنوناً أو مجرماً أو عميلاً للاتحاد السوفيتي ، لكن هذه الخيارات لم ترق لكاتب المقال. كنت اعتقد أنه أحد المجانين من المخابرات المركزية أو من وزارة الدفاع. لم أكن أعرف من هو. كثيرون ظنّوا أنني كنت أعرف لكنني لم أكن أعلم شي. كان كيسنجر هو بذاته. "

حالات الدراسة التي تُعلّمها جامعة هارفارد لطلابها تُقر بأن احتلال منابع النفط العربية كان أحد الخيارات الجدية لدى الإدارة الأميركية في أوائل السبعينات ، لكن عالماً ثنائي الهيمنة لم يجعل من ذلك الاحتمال أمراً مقبولاً ، فتم التخطيط للاستيلاء على النفط العربي (بالوكالة) عن طريق أصدقاء أمريكا ، إلى أن جاءت الأحادية والانفرادية فتمت السيطرة عن طريق الاحتلال أيضاً ، ولتنفيذ خطة السيطرة والاحتلال خطوةً خطوةً نفطياً وسياسياً.

مسرحية حرب 1973

كان أول اجتماع بين كيسنجر وحافظ إسماعيل مبعوث السادات ومستشاره للأمن القومي في 25 فبراير 1973 في بيت سرّي في نيويورك لبحث عملية "السلام" بين إسرائيل ومصر . وتم الاتفاق

على الخطوط العريضة. كان الاجتماع سرياً لدرجة أن كيسنجر لم يُعلم حتى وزير الخارجية الأمريكي عن الاجتماع أو ما تم خلاله في الخفاء.

أُعلمَ السعوديون في 6 مارس 1973 بما تم ما بين كيسنجر وحافظ إسماعيل . كان الملك فيصل جاداً على أن يصلي في المسجد الأقصى بالقدس بعد تحريره من الاحتلال – ولقد أخذ تعهداً من الرئيس نيكسون بأنه إذا ما قام السادات بطرد السوفيت من مصر فسوف يضغط على إسرائيل للانسحاب من كل الأراضي المحتلة .

جولة الاجتماعات السرية الثانية بعد كيسنجر وحافظ إسماعيل تمت في 11 أبريل 1973 ، وتم وضع الخيوط النهائية لمسرحية حرب أكتوبر 1973 ،إلا ّأنه كان ينبغي عمل إجراءات أخرى للسيطرة على نتائجها الحربية و السياسية و الاقتصادية . قام كيسنجر بجمع 84 من رجالات المال و الاقتصاد و النفط العالميين المنضوين تحت ستار مجمع Bilderberg السرّي في أيار 1973 .كان ذلك في بيت العائلة السويدية اليهودية عائلة Wallenbergs. حضر الاجتماع الرؤساء و المديرون التنفيذيون لشركات النفط العملاقة ، مثل BP ، Shell ، Exxon إلخ ، ورؤساء ومديرو البنوك العالمية الكبرى وذلك لبحث:

- رفع أسعار النفط 400% ليصبح بذلك نفط ألاسكا وبحر الشمال مجدياً.
- وإعادة تدوير البترودولارات الناتجة عن ذلك من دول أوبك عموماً والعرب خصوصاً، إلى البنوك الأمريكية والغربية. قام بتقديم هذه الورقة WalterLevy - وتم الاتفاق على التفاصيل .

بعد ذلك بستة شهور قامت حرب رمضان 1973 ، وتم بعدها رفع أسعار النفط بـ 400% ، كما تم فرض الدولار كعملة وحيدة للدفع لمشتريات البترول مما أاجبر الدول على شرائه واقتنائه. قال أحد وزراء النفط العرب السابقين في مقابلة مع William Engdahl إنه عندما سأل ذلك الوزير شاه إيران عن أسباب رفع أسعار البترول أجابه : **" اسأل مليكك بأن يسأل هنري كيسنجر – فالجواب عنده."**

بعد أن ألغت الولايات المتحدة نظام سعر الصرف الثابت ، حسب اتفاقية بريتون ودز ، جاء نظام جديد سمّاه أحد الاقتصاديين الأوروبيين بأنه " نظام اللانظام " ، حيث أصبحت العملات تتذبذب كل لحظة ، مما فتح باب جنة المضاربة للممولين العالميين . ونشأ نظام مالي مضارب لا يدخل فيها

المال دورة الإنتاج و انما يُوظف المال للمضاربة وجلب المزيد من المال ، مما جعله متطفلاً على الاقتصاد المنتج ، وأكبر منه عشرات المرات وعبئاً عليه.

بعد حرب التحريك لسنة 1973 ، ورفع أسعار النفط ، أصبحت نفوط ألاسكا وبحر الشمال ذات جدوى ، حيث فاق السعر كلفة الإنتاج لتلك الحقول . وهكذا ففي سنة 1974 بدأ نفط بحر الشمال يتدفق إلى بريطانيا ، وكذلك فقد استكملت الولايات المتحدة مدّ خط الأنابيب بين ألاسكا والولايات السفلى الثماني والأربعين للولايات المتحدة ، وفي سنة 1978 بدأ مليون برميل يومياً من النفط يتدفق من ألاسكا .

النظام الاقتصادي المالي المقامر الجديد

لم يكن هناك تجار مضاربة على النفط قبل عام 1973 ، حيث كانت العلاقة مباشرة ما بين المنتج والمستهلك ، اللهم إلاّ لقله من تجار السوق الذين كانوا يمتهنون أعمالاً مخالفة للقانون ، مثل كسر الحصار المفروض على جنوب أفريقيا وإسرائيل . وكان من بين هؤلاء مارك ريتش Marc Rich الذي كان يعمل مع شركة Philbro ، وهي أكبر شركة للمتاجرة في السلع ومركزها نيويورك . وعندما أُكتشفَ أمره هرب من الولايات المتحدة حيث أسس شركة للمضاربة والمتاجرة بالنفط عموما في أوروبا. ولقد انتُقد الرئيس كلينتون لأنه شمل ريتش بعفو رئاسي ، مما اضطر كلينتون أن يدافع عن نفسه بقوله إنه عفا عن ريتش بعد أن طلب منه ذلك سائر رؤساء إسرائيل الأحياء ورؤساء وزارئها ، وكذلك رؤساء الجمعيات اليهودية الاميركية ، وذلك للخدمات الجليلة لإسرائيل والمُوساد .

حسب ما جاء في كتاب صدر لسنة 2009 (ص 38) لـ Tom Bower اسمه: Oil: Money, Politics and Power بأن " رتش ادعى في بدايات سنة 1973 أنه يمتلك معلومات تفيد أن هجوماً عربياً على إسرائيل هو وشيك ، وأن مقاطعة عربية ستلي تلك الحرب، مما سينتج عنها ارتفاع كبير في أسعار النفط . كان ذلك قبل 6 شهور من حرب أكتوبر سنة 1973 !! كان لرتش علاقات مميزة مع فاسدين كثيرين في شركات النفط ، بما في ذلك في إيران الشاه ، ولقد اشترى عقوداً لإسرائيل وجنوب أفريقيا عن طريق تلك القنوات ، وزاد مشترياته للمضاربة تحسباً للمقاطعة المتوقعة ، وما سينتج عنها من ارتفاع الأسعار . لاحظت Philbro ذلك فقررت إدخال النفط إلى قائمة السلع التي تتاجر بها . وفي الوقت نفسه قامت شركتا بريتش بتروليوم BP وشل Shell

بتأسيس شركتين للمتاجرة بالنفط ، خصوصاً وأن الشركات العاملة في بحر الشمال قد بدأت بتخليص حصص لنفطها للبيع في spot market روتردام.

وجدت شركة Philbro بأن المضاربة بالنفط هو مربح جداً ولكنه يحتاج إلى تمويل كبير ، فقامت بشراء بنك Solomom Brothers في وول ستريت ، وبعدها بدأت بنوك وول ستريت دخول المتاجرة والمضاربة المربحة على النفط بدءاً بـ Morgan Stanely ثم Goldman Sachs وهكذا . وهكذا صارت ناقلة النفط تباع وتشترى أكثر من مئة مرة ما بين ميناء التحميل وميناء التفريغ .... وهكذا أصبح هناك نفطان – النفط الحقيقي داخل الناقلة وعشرات الناقلات من النفط الورقي الوهمي .

ولكي يتم تغطية النفط الورقي paper oil– الناتج عن بيع الشيء نفسه عدّة مرات ، اخترعت بنوك وول ستريت أدوات مالية جديدة ، مثل المشتقات (Derivatives) والتي قسمت النفط الورقي إلى جزيئات صغيرة ضمنتها داخل سلع حقيقية ، وتم بيع هذه المشتقات إلى صناديق التوفير hedge funds لتقليل المخاطرة على النبوك نفسها، ثم عملت ما أسمته (SIV) استطاعت بواسطتها إخراج تلك السلع الوهمية من دفاترها ، وقامت بالتأمين عليها احتياطاً بواسطة Swaps.

عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية الأخيرة كان هناك 650 تريليون دولار من المشتقات ، والتي تضم تلك السلع الوهمية الورقية من نفط وسلع أخرى ، وهذا هو حوالي 12 مرّة عن حجم الاقتصاد الكلي العالمي أو حوالي 50 مره حجم الاقتصاد الكلي الأمريكي !!!

من التحكم عن بعد ، فواسطة " الوكلاء المحليين" فالاحتلال خطوة خطوة

المرحلة الأولى: السبعينات

كانت السيطرة تتم عن طريق شاه إيران والدول **" الحليفة"** في المنطقة ، في الوقت الذي كانت تقوم بزيادة البنية التحتية العسكرية بشكل مستتر ما أمكن .

المرحلة الثانية : الثمانينات

زيادة الوجود العسكري بشكل ملحوظ ، وبناء بنية تحتية عسكرية ، تستطيع احتواء متطلبات حروب كبرى بمئات الآلاف من الجنود والطائرات .

المرحلة الثالثة: التسعينات

استعمال القوة للقضاء على أي قوة إقليمية يمكن أن تنافس الولايات المتحدة ، واستعمال القوة " **الناعمة** " لفرض عولمة الاقتصاد لخدمة الاقتصاد الأمريكي .

المرحلة الرابعة : العقد الأول من القرن الواحد والعشرين

المشروع الإمبراطوري الأمريكي يأخذ شكل الاحتلالات المباشرة للدول بانفرادية للاستيلاء على المصادر الطبيعية العالمية ، وفي مقدمتها النفط.

المرحلة الأولى

عندما أصبحت الولايات المتحدة الخليفة لبريطانيا العظمى كإمبراطورية للرأسمالية الإنكلوساكسونية ، حلت محلها في قواعدها في منطقة الجزيرة العربية ، واتخذت من البحرين مركزاً لأسطولها الخامس ، كما قامت ببناء بنية تحتية تسطيع استقبال وحدات التدخل السريع ، التي تم انشاؤها داخل الولايات المتحدة ، والتي تطورت لاحقاً لتصبح القيادة الوسطى Central Command. في هذه الفترة تم وضع خطط التدخل السريع لحروب مستقبلية .

في العدد May 7,1979 من مجلة Fortune الأمريكية ، تم نشر خطة حرب تحت اسم : **"لو غزت العراق الكويت والسعودية** " وجاء في المقال:

" تسطيع القوات العراقية مستعملة أسلحة سوفيتية أن تتغلب على الدولتين بسرعة ، والمساعدة منّا عند طلبها ، ستبدأ بضربات جوية تكتيكية ضد الدبابات والطائرات العراقية مع التهديد بتدمير منشآتها النفطية . ولكي يتم إخراج القوات العراقية ، فهناك حاجة إلى استعمال رجال المارينز من الأسطولين السادس والسابع ، وقوات المشاة من الفرقتين 82 و 101" . ولقد تم تنفيذ هذه الخطة بعد 12 سنة في عاصفة الصحراء !! وكانت البنية التحتية لاستيعاب مئات الألوف من الجيوش ، وأجهزة السيطرة وغرف العمليات جاهزة لمثل تلك الحرب.

اخراج الفلسطينين واليمنيين من مناطق النفط

أقترحت تلك الخطة بإزاحة الفلسطيينين من الكويت ، خصوصاً والخليج عموماً ، واليمنيين من السعودية باعتبارهم (عناصر عدم استقرار) في منطقة استراتيجية هامة . وهكذا كانت نتيجة لحرب عاصفة الصحراء بعد أن تمت تهيئة الظروف اللازمة لذلك.

المرحلة الثانية – الثماينينيات

بدأت هذه المرحلة بمبدأ كارتر Carter Doctrine والذي قال فيه : **" أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ستُعتبر هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومثل هذا التعدّي سيتم صدّه بسائر الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية."**

من الطريف ملاحظة أن هذا التصريح متطابق تماماً مع تصريح وزير الخارجية البريطاني Lansdowne حيث قال:

" أن تقوم أي قوة بإنشاء ميناء محصن في الخليج الفارسي ، فذلك يعتبر اعتداء خطراً على المصالح البريطانية ، وسوف تتم مقاومته بسائر الوسائل المتاحة لدينا."

ومن المفيد أن نبين أنه بعد الحرب العالمية الثانية ؛ أخذت الولايات المتحدة دور إمبراطورية الإنكلوساكسون الرأسمالية ، وأصبح دور بريطانيا المستشار الإمبريالي للإمبراطورية الأمريكية الناشئة.

قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالمنطقة ، بتشجيع صدّام حسين عام 1980 بالهجوم على إيران الثورة بعد عام من الإطاحة بالشاه . ولتحقيق هزيمة وتدمير الطرفين في الحرب ، قامت الولايات المتحدة بتزويد الطرفين بالمعدات العسكرية والمعلومات الاستراتيجية ليدمر أحدهما الآخر. كما نتج عن حرب الثماني سنوات تلك تدمير البنية التحتية والاقتصاد للطرفين . ولقد دخلت العراق الحرب بفائض يزيد على 30 مليار دولار ، وخرجت منه تترنح تحت وطأة ديون وصلت لحدود مئة مليار دولار ، مما كان سبباً رئيساً وأرضاً خصبةً لما تلا من غزو الكويت.

في هذه المرحلة زاد الوجود الأمريكي حتى إنه في سنة 1983 ، أصبح للولايات المتحدة 24 قطعة حربية كبرى ، وحوالي 15000 من العاملين في القوات المسلحة في الخليج.

المرحلة الثالثة – التسعينات

في نهاية عقد الثمانينات استوردت الولايات المتحدة سنة 1989، 45% من احتياجاتها النفطية، والتي سببت 40% من العجز التجاري الأمريكي لتلك السنة. كما أنّ الدراسات كانت تدل أن نسبة النفط المستورد ستصبح 65% في نهاية عقد التسعينات . أما وقد أصبحت الولايات المتحدة القوة الوحيدة في العالم بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي تم انهياره ، فلقد جاء وقت تصعيد وجود الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي ، والتي تحتوي مع إيران على 70% من احتياط النفط العالمي من مجرد سيطرة إلى احتلال على مراحل ! " أوحت" الولايات المتحدة لصدّام حسين بأنها لن تتدخل في نزاعه مع الكويت ، باعتباره صراعاً عربياً عربياً ، بل ساعدت في إفشال الوساطة السعودية في جده بين العراق والكويت ، فكان أن احتل العراق الكويت في 1990/8/2.

لم تكن إدارة كلينتون مختلفةً في جوهرها عن بوش الأب أو الابن ، لكن كان دورها أساساً هو استعمال القوة الناعمة لفرض العولمة ومؤسساتها على دول العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. أما بالنسبة إلى الخليج فكانت هناك سياسة ثابتة . ولعل حرب المنطقة المحظورة الطيران. No Fly Zone War كانت هي حرب الخليج الثانية ، حيث بقيت أكثر من 200 طائرة أمريكية تقوم بقصف المواقع العراقية العسكرية والاقتصادية. فمثلاً في أول ثماني شهور لعام 1999 ، أطلقت الولايات المتحدة ألفاً ومئة صاروخ (1100) دمرّت خلالها 359 منشأة عسكرية واقتصادية!

المرحلة الرابعة : الاحتلال والحروب الاستباقية

جاءت مؤسسة الظل الأمريكية بفريق متمرس بالنفط ، أباً عن جد ، مثل George W.Bush أو Dick Cheney نائب الرئيس ، الذي جاء لتوه من قيادة أكبر شركات خدمات النفط بالعالم ، وأما Condoleeza Rice فقد تم تدشين إحدى ناقلات النفط العملاقة التابعة لشركة شيفرون باسمها ، حيث كانت لتوها عضواً في مجلس إدارة تلك الشركة . جاء هؤلاء لتنفيذ سياسة المحافظين الجدد للسيطرة الكاملة على نفط العالم ومصادره الأخرى ، ونشر القواعد العسكرية في كل بقاع الأرض لحراسة المنشآت النفطية وطرق إمداداتها.

في أيار 2001 ، بعد شهرين من دخول Bush للبيت الأبيض ، نقلت عنه مجلة Time قوله **" ما يجب على الناس أن يعلموه ويسمعوه بقوة وبوضوح هو أن الطاقة في الولايات المتحدة هي في مرحلة نضوب ."**

جاء المحافظون الجدد وإدارة بوش من مؤسسة PNAC (القرن الأمريكي الجديد) ، والذي لم يكن سوى نسخة جديدة لأفكار " القرن الأمريكي " ، الذي دعا إليه Henry Luce's سنة 1941 في مقال تحت عنوان : القرن الأمريكي. جاء في مقال Luce:

" علينا أن نتقبل بشكل كامل واجبنا وفرصنا كأكبر وأهم دولة في العالم ، وذلك لفرض تأثيرنا وقوتنا على العالم لأي غرض نريده وبأي وسيلة نريدها." ولعل هذا هو بعينه ما تم ترجمته لمبدأ بوش Bush Doctrine.

لعله من الطريف أن نبين بأن Luce و Bush الأب والابن هما من خريجي جامعة Yale وأنهما كانا جميعاً أعضاء في الجمعية الفائقة السرية في Yaleوالمسماه Skulls& Bones.

بداية النـهاية لعصر النفط

يبين هذا الجدول بوضوح التناقص التدريجي للاكتشافات مع الزيادات العالمية في الاستهلاك، والخلل الواضح بين تلك الاكتشافات والاستهلاك:

السنة	الاكتشافات	الاستهلاك
1920	10 billion blls	1.5 billion blls
1964	48 billion blls	23 billion blls
1988	23 billion blls	23 billion blls
2005	6 billion blls	30 billion blls

و كذلك وعلى سبيل المثال :

- حقل Forties field في بحر الشمال هبط إنتاجه من 500000 إلى 50000 برميل/ في اليوم.
- انتاج ألاسكا هبط من 1.5 مليون برميل / اليوم إلى حوالي 300000 برميل / اليوم.
- 53 دولة منتجة بدأ إنتاجها بالهبوط التدريجي عن نقطة إنتاج الذروة .
- حقل Cruz Beana في كولومبيا هبط من 500000 برميل / اليوم في السبعينات إلى 200000 في سنة 2002.

اقتصاد الأوهام لسنوات التسعينات في الاقتصاد المقامر وخصوصاً شركات التكنولوجيا، أدى إلى انهيار سوق نازداكNasdaq للأسهم لدرجة الانصهار سنة 2000 ، كما عانت الكثير من الشركات الأخرى ، بما فيها شركات السيارات والحديد من الخسائر والإفلاسات ، بما في ذلك إحدى أكبر الشركات Enron والتي أفلست قبل 11 سبتمبر بأسابيع قليلة . الحروب دوماً (تحفز الاقتصاد الرأسمالي!) .. فهل هناك إمكانية حرب جديدة ؟ وهكذا جاءت حروب الإرهاب التي تبعت أحداث 11 سبتمبر ، والتي نتجت عن ادعاء 15 هيئة استخبارية أمريكية عن فشلها في اكتشاف أكثر من (20) " هاوياً " بقوا في الولايات المتحدة أكثر من سنة كاملة يخططون لاختطاف 4 طائرات بواسطة سكاكين بلاستيكية . وهكذا كان . هناك حرب أسموها حرباً على الإرهاب ، وأسماها آخرون حرب إرهاب قالت عنها Asia Times سنة 2002 بعد بدء تلك الحرب:

" كل ما تحتاجه هو نظرة واحدة على الخريطة ، فليس من المصادفة أن تكون خرائط الحرب على الإرهاب وخرائط دول النفط متطابقة تماماً ."

غزو أفغانستان ونتائجه

لعل نتيجة غزو دولة عظمى وحيدة على دولة تعيش في القرون الوسطى هي تحصيل حاصل، ضمن الحروب التقليدية (وليس حروب المقاومة) ، فأعلنت أمريكا انتصارها (وإن كانت ما تزال تقاسي حتى اليوم) ، إلاّ أن شركاتها النفطية حققت ما جاءت إليه .

هكذا ما كتبته مجلة Business Week في عددها May 27, 2002**" لا يستطيع أكثر الأمريكيين أن يجدوا ازدربيجان على الخارطة ، ولا أن يقوموا بتهجئة كيرغيستان ، أزبكستان ، كازغستان أو تاجكستان. لكن العسكر الأمريكان ، ورجال النفط ، والدبلوماسيون قد بدأو سريعاً لمعرفة هذه البقعة البعيدة عن العالم . إن اللعبة التي يقوم بها الأمريكان هي في غاية الأهمية ...**

أن الناتج الآن هي سياسة تجمع بين البارود والنفط . البارود لحماية النفط والحكام من المتشددين الإسلاميين ." كما بينت المقالة أن البنتاغون قد أرسل العسكر لحماية طريق خط أنابيب مزمع بناؤه من باكو عبر جورجيا إلى سيهان في تركيا ، ولقد تم بناء هذا الخط البالغ طوله 1650 كيلو متراً حيث تم تنفيذ انقلابات وثورات متعددة الألوان ، والإتيان بأنظمة حكم موالية للغرب. ولقد بدأ ضخ النفط في هذا الخط حيث تم ضخ حوالي 1.5 مليون برميل يومياً عام 2006 ، عبر هذا الخط المسمى BTC.

غـزو العـراق

أفادت وكالة أنباء Associated Press بتاريخ 24 يناير 2008 أن مؤسستين محايدتين للصحافة قد وجدتا أن الرئيس بوش وكبار موظفيه أصدروا 925 بياناً كاذباً عن خطر العراق على الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 . ولقد تبين **" أن تلك البيانات كانت جزءاً من حمله منسقة ، الهبت شعور الرأي العام ، وفي النتيجة أدخلت أمريكا في حرب تحت مسوغات كاذبة ."**

925 كذبة لرئيس وإدارته ادعى أن الله قد أراده مخلصاً لأمريكا والعالم.!

لمـاذا العـراق

عندما سُئل جيمس إيكنز عن سبب الغزو الأمريكي العراقي قال: " بالطبع إنه البترول ، فمن الواضح أن هذه هي القضية. فلو أن العراقيين كانوا ينتجون الفجل فهل كنا ذهبنا إلى غزوهم؟ بالطبع لا. لقد غزونا العراق من أجل النفط "

في الوقت الذي أصبحت الولايات المتحدة تستورد ثلثي حاجتها من النفط وحقولها واحتياطيها النفطي في نضوب ، كان العراق يمتلك احتياطياً مبدئياً يقدر بـ115 مليار برميل من 20 حقلاً منتجاً ، ولكن بالعراق 80 حقلاً. وحسب التقديرات فإن الحقول لـ60 الباقية تحتوي على 200 مليار برميل إضافي ، مما سيجعل العراق مالك أكبر احتياط نفطي في العالم.

وفي الوقت الذي ارتفعت كلفة الإنتاج في الحقول البحرية الأمريكية ما بين 60-70 دولاراً للبرميل ؛ فإن كلفة الإنتاج في العراق هي مازالت بين دولار واحد إلى دولارين!

- ولعل حقلاً نفطياً واحداً هو " **حقل مجنون** " يمتلك احتياطي نفطي يوازي كل احتياطي الولايات المتحدة النفطي ، والبالغ حوالي 20 مليار برميل فقط – والذي يكاد لا يعني شيئاً لأنه سينضب خلال سنوات قليلة ، حيث إن الولايات المتحدة تستهلك حوالي 20 مليون برميل / يومياً من النفط.

هل ستنسحب الولايات المتحدة من العراق

- يبدو أن التاريخ يوحي بعكس ذلك. الولايات المتحدة ما زالت تقيم في" **مدن"** عسكرية في اليابان وألمانيا بعد أكثر من 65 سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية . وكذلك قس على أي مكان ذهبت إليه مثل كوريا ، فالولايات المتحدة لا تنسحب طوعاً بل كرهاً كما في فيتنام.
- لكن الولايات المتحدة ستنسحب إلى قواعدها التي أنشأتها في العراق وبعضها بحجم المدن ، فهي ليست مهتمة بإدارة الشؤون اليومية للعراق حيث ستترك ذلك " **لحلفائها** " الذين أتوا إلى العراق على ظهر دباباتها.
- وكما أسلفنا فهي تمشي على خطى مستشارها الأمبريالي ، بريطانيا . وهذا ما قاله Lord Curzon في سياسة بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، بالطريقة الأفضل لإدارة الدول والدويلات ما بعد سايكس بيكو ، كما جاء في كتاب Kevin Phillips :

"لعل منطق التعاطي الأمريكي مع دول النفط التابعة لسيطرتها هو منطق Lord Curzon ، بأن الطريقة المثلى هي إيجاد واجهة عربية تدار من بريطانيا بواسطة أحد أالتباع محمد ، وبمساعدة إداريين عرب كلما أمكن..".

إذن العراق اليوم له " **واجهة عربية"** ، يدار **من "أحد أتباع محمد** " ولديه إداريون عرب . وقواعد أمريكية بحجم المدن ، وديمقراطية جاءت على أجساد الملايين من العراقيين ، وعلى رؤوس صواريخ كروز .. هي ديمقراطية ، حسب الكاتبة الهندية Arunhati منتوج سريع الذوبان ، يستحق من أجله موت مئات الألوف ليتذوقوا طعم هذا المنتوج الجديد : اشتر واحداً منه وخذ اثنين بالمجان !

اقتصاد المقامرة – أزمة نظام

كما أسلفنا فإن حجم المشتقات التي أسميت أيضاً بالأصول السامة Poisoned Assets من الحكومة الأمريكية نفسها قد بلغت حوالي 650 تريليون دولار .. رقم خرافي حينما نعلم أنه حوالي 50 مرة أكبر من حجم الاقتصاد الأمريكي السنوي. كذلك كانت هناك 42.6 تريليون من سندات

SWAPS ، علماً بأن مجموع قيمة الشركات في سوق الأسهم الأمريكية هو آنذاك 18.5 تريليون دولار .

ولقد خفضت البنوك شروط الاقتراض إلى درجة أنها كان تقرض من ليس له دخل ولا وظيفة ولا أصول (NINJI) وتم اختراع ما أسموه subprime mortgages أي الرهونات الضعيفة، والتي قاموا بدورهم بضمها إلى المشتقات كما أسلفنا.

كان النظام الاقتصادي المقامر الجديد يتطفل على الاقتصاد المنتج بواسطة مضاربات جعلت من الاقتصاد كازينو مقامرة. نتج عن تلك الممارسات الأزمة بعد الأزمة ، بدأ بأزمات أمريكا اللاتينية بداية سنوات الثمانينات . في أواخر الثمانينات اضطرت الحكومة الفيدرالية للتدخل لمساعده 650 بنكاً ، لم تجد تلك المساعدة سوى أن ساعدت المدخرين على سحب ودائعهم قبل انهيار تلك البنوك. كان هناك أيضاً انهيار بورصة الاسهم الامريكية بواقع 30% من قيمتها في ساعات ، وتبع ذلك انهيار بنوك الادخار ، مما كلّف دافعي الضرائب الأمريكيين 250 مليار دولار لإنقاذها. كما أدت المضاربات إلى انهيار العملة المكسيكية في منتصف التسعينات ، تلتها أزمة جنوب شرق اسيا، وكل ذلك نتيجة مضاربة قلّه من مضاربي العملات والأسهم في أسواق تلك البلدان ، تحت طائلة العولمة ، مما أدى إلى انهيار LTCM ، والذي اضطر البنك المركزي الأمريكي للتدخل لمنع انهيار شامل للنظام المالي . كما تم انهيار سوق نازداك سنة 2000 ، وإفلاس العديد من الشركات نتيجة انهيار فقاعة التسعينات ، والتي أرادت إدارة بوش معالجتها عن طريق فقاعة اكبر أوصلت الاقتصاد الأمريكي والعالمي إلى ما هو عليه منذ سنة 2008

كان الاقتصاد المالي يمثل حوالي 9% من الناتج المحلي الكلي، وهو الآن يمثل 42% منه، وكانت هذه الزيادة في مجاله على حساب التصنيع ، والذي هاجر إلى أماكن العمالة الرخيصة.

هل الامور ستحسن

لعل إلبرت إنشتاين قد أجاب عن هذا السؤال **" إن المشاكل التي نجابهها اليوم لا يمكن حلها من العقول التي سببتها."**

لكن المشكلة أن تلك العقول المسببة للأزمة هي التي عهد إليها لحلها ، وكذلك حسب القول الشعبي : حاميها حراميها ... كذلك فهولاء هم من يمتلكون الولايات المتحدة!

من يمتلك الولايات المتحدة

السواد الأعظم من الأمريكين يمتلكون	واحد بالمئة من الأمريكيين يمتلكون
80% يمتلكون 8.9% من الأسهم	38.3% من الأسهم
% 80يمتلكون % 7	42% من الثروة المالية
% 90 يمتلكون % 1.5	60.6% من السندات
% 90 يمتلكون 6.7%	62.4 % من رأسمال المشاريع والأعمال

إذن من تم إنقاذهم ؟

إنهم هم نفسهم مالكو أمريكا – ومسببو الأزمة أنفسهم ، ولكن تلك الأصول السامة ما زالت سامة، إلاّ أن الحكومة سمحت بإخراجها من ميزانيات البنوك خلافاً للأعراف البنكية لانه لو تمت اضافتها إلى ميزانيات تلك البنوك لأصبحت كل البنوك الكبرى في الولايات المتحدة مفلسة بسائر المعايير البنكية .

كانت عمليات الدعم في جلّها تتمركز حول 15 شركة مالية وبنك ومؤسسة اقراض .

ومع ازمة ديون اوروبا وتأثيراتها فالامور ستصبح إلى الاسوأ.

وماذا عن بقية أمريكا.

- في دراسة للبروفيسور Elizabeth Warren بتاريخ 22 يناير 2010 ، فالمتوقع أن يتم الحجز على المنازل بنسبة 3 أضعاف ما كان عليه سنة 2009 ، في حين كان الحجز سنة 2009 ضعفي ما كان عليه سنة 2008.
- كما أن ازمة العقارات التجارية (المكاتب) ستنفجر خلال هذه السنة .
- وأن نسبة البطالة ستكون أقل كثيراً من التوقعات.
- وأن أصحاب الواحد بالمئة مالكو أمريكا سيتجهون إلى خفض الرواتب والمستحقات لهؤلاء المساكين ، الذين عانوا اصلاًَ من ممارساتهم.

إن ما نراه اليوم ليس تباطؤا ، ولا كساداً- إنه أزمة نظام- .

وما العمل : لعل ما قاله عيسى عليه السلام

" وذهب المسيح إلى الهيكل ... وقلب طاولات تجار المال وقال لهم :

أن هيكلي هو للعبادة ، لكنكم حوّلتموه إلى وكر للصوص."

الفصل الثالث

انـهيار الاقتصاد الرأسمالي المقامر

"فضيحة كبرى تتصدر الصحف. اجتماعات الكونغرس، واتهامات جنائية تبدو في الأفق. إنها الآن قصة شركة إنرون. لكن فضيحة جديدة تظهر، كل بضع سنوات، في عالم الشركات الأميركية... وفي كل حالة من هذه الحالات، وبعد أن ينجلي الموقف لا شيء ذا أهمية يتغير، لأن صانعي القرارات والقوانين يتراجعون عن اتخاذ أي إصلاح ذي معنى... فذاكرة الجمهور قصيرة ... وجمهور المستثمرين الصغار الجدد غير منظمين... ورجال الكونغرس حتماً سيستمعون إلى وول ستريت، وقوى الضغط ... حينما يتكلمون – فهؤلاء هم الذين يمطرونهم مالاً لحملاتهم الانتخابية".

غاري ويز Gary Weiss

بزنس ويك – Business Week 2002/2/25

" إننا في وسط إعصار ، أو تسونامي تسهيلات ائتمانية ، يحدث مرة في القرن"

آلان جرينسبان، رئيس للاحتياط الفيدرالي البنك المركزي الأمريكي لمدة 18½سنة ,، في شهادته بتاريخ 23 تشرين الأول 2008 أمام الكونغرس

****

ليس دقيقاً ما قاله الآن جرينسبان Alan Greenspan ، فقد حدثت أعاصير كثيرة خلال ربع القرن من الانفلات ، واسم دلعه فكفكة القوانين ، وعايش الآن جرينسبان 18 سنة منها على رأس البنك المركزي الأمريكي. فمنذ أيام الريغانية Reaganomics حدثت ثلاثة أعاصير كلما جاءت واحدة لعنت أختها . الأولى كانت فقاعة 1984 – 1989 والتي نتج عنها انهيار سوق المال بشكل غير مسبوق ، وانهيار بنوك التوفير والإقراض ، مما اضطر الحكومة لحملة إنقاذ كلّفت دافعي الضرائب الأمريكيين مئات بلايين الدولارات. ثم جاءت فقاعة 1996-2000 والتي تلاها انهيار سوق ناسداك (Nasdaq) ، وخسر 74% من قيمته أيام ذروة سعره سنة 2000 وحتى سعر هبوطه الأدنى سنة 2002 ، والذي صاحبه انخفاض بنسبة 40% لسوق داو جونز(Dow Jones في الفترة نفسها. وكانت فقاعة 2003-2007 والتي انفجرت عام 2008 وكلّفت دافعي الضرائب الأمريكان تريليونات الدولارات حتى الآن.

هل هذه هي الضربة القاضية ؟ نعتقد أنه إن لم تكن هي هذه المرة فستكون الأزمة القادمة هي القاضية. ونستدل على ذلك بملاحظة أن الفترة ما بين الفقاعة والأخرى في تناقص زمني، وأن كل أزمة كانت أعمق من سابقتها ، وأنه قد تم تغليف الفقاعة بفقاعة أكبر وأخطر في كل مرة.

منذ فجر التاريخ ، ومنذ أيام المسيح ، وقبل آلاف من السنين مضت وانقضت ، وحتى أيام برنارد مادوف وأشباهه في وول ستريت ، وسرقته 64 بليون دولار ، بقي الصيرفيون لصوصاً ... عدا أنهم أتقنوا حرفة لصوصيتهم– عبر مسيرتهم ، مستخدمين أحدث الحواسيب ومبرمجي علوم الصورايخ ، لتعظيم سرقاتهم . وأصبحت مناوراتهم وألاعبيهم أكثر تعقيداً ، إلا أن ثقافتهم بقيت ثابتة لم تتغير ، ووظفوا " مأجورين " ـ أسموهم اقتصاديين ـ كُهاناً لنظامهم لتبرير تجاوزاتهم المفرطة ، والذين نظرّوا لهم ولعقيدتهم ، بأن" الجشع ورع " ، أو أنّ " الجشع والبخل والربا والحرص يجب أن تكون آلهتنا ... لأنها هي فقط تستطيع هدايتنا ..إلى ضوء النهار" ، كما جادل كينز في عمله المشهور " النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود".

ويمكن لأحد كبار الكهنة ـ مثل كينز ـ أن يقوم على خدمة أغراضهم يوماً ، بينما يقوم كبير كهنة آخر ـ ربما ميلتون فريدمان ـ على خدمتهم في يومٍ غيره ، حيث يتم تبجيله ويضخم دوره كي يروج

غرضاً آخر ؛ ولا يضر حتى لو ادعى بأن جميع سابقيه في مؤسسة الكهانة ، كانوا على خطأ جملةً وتفصيلاً ، وأن الخلاص إنما يتأتى من نظرياته .

آلان جرينسبان Alan Greenspan الرجل الذي أدار الاقتصاد الأميركي كرئيس للاحتياط الفيدرالي البنك المركزي الأمريكي لمدة 18½سنة -غطت الجزء الأعظم من فترة تحرير المحافظين للاقتصاد - هذا الرجل ، في شهادته بتاريخ 23 تشرين الأول 2008 أمام لجنة الكونغرس حول الأزمة المالية آنذاك ، قال : **" إننا في وسط إعصار ، أو تسونامي تسهيلات ائتمانية ، يحدث مرة في القرن"** . وطبقاً لسي. بي . إس. نيوز فإن آلان جرينسبان قد أنكر أن أزمة الأمة الاقتصادية هي غلطته .. إلا أنه سلم بأن عملية الانصهار ، أظهرت خللا ، في فترة عمر كامل من التفكير الاقتصادي ، وتركته في " حالةٍ من الصدمة وعدم التصديق " . واعترف أثناء الاستجواب ، بأنه قد ارتكب " غلطة " في اعتقاده بأن البنوك - وهي تعمل لمنفعتها ومصلحتها الذاتية - ستقوم بعمل ما هو لازم لحماية مساهميها ومؤسساتها . ودعا جرينسبان ذلك عيباً ونقصاً في النموذج .. يعرّف ويبين كيف يعمل العالم.

وكان العيب الذي " اكتشفه " جرينسبان في النموذج الاقتصادي الذي كان يقوده ، لا أقل من الاعتراف ، بأن يد آدم سميث " الخفية " - لتعديل أوضاع الأسواق - ليست موجودة . وهكذا وبالنتيجة ، فإن النظرية وراء نظام جرينسبان الرأسمالي برمتها ، يعتريه النقص والعيب .

و تم إحضار بن برنانكي إلى عين الإعصار ، ليس بمحض الصدفة ، وإنما لأن أطروحته للدكتوراه بمعهد مساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) ، جادلت بأنه في حالات الكساد ، مثل الكساد الكبير ، فإنه ينبغي إنقاذ البنوك بأي ثمن . وكان هو ومصرفي سابق من وول ستريت ..(الرئيس التنفيذي لشركة جولدمان ساكس ووزير خزانة جورج بوش) ، قد صدقا الرؤية والوعد، باستخدام دفاتر شيكات دافعي الضرائب لإنقاذ المصرفيين ذاتهم ، وهم الذين عرَضوا غالبية دافعي الضرائب للاجتياح بالتسونامي المالية ، كما دعا جرينسبان الأزمة .

داخل الانصهار

لكي نقوم بوصف حجم الأزمة التي عصفت بأسواق المال الأميركية والعالمية ، نورد نسخة من البرنامج الذي أذاعته شبكة التليفزيون الأميركية (pbs) في 2009/2/17 تحت عنوان – خط الجبهة – داخل الانصهار:

"في 2008/9/18 وصل هنري بولسون وزير الخزانة ، وبرنانكي رئيس الاحتياط الفيدرالي ، إلى اجتماع طارئٍ في الكابيتول الكونغرس، وذهبا إلى مكتب نانسي بيلوسي . وهناك كان اجتماع لكبار المشرعين من كلا الحزبين في كل من مجلسي النواب والشيوخ ، حيث وصف السناتور كريستوفر دود (ديموقراطي عن ولاية كونكتيكت) رئيس لجنة المصارف ذلك الاجتماع:

"من الواضح أنه كان اجتماعاً كبيراً ، ولم يكن لدي فكرة عن أنني سأسمع ما سمعته . وكان أن أحلنا الأمر لبن برنانكي وهانك بولسون ، اللذين قالا بأنهما يحتاجان الصلاحية لاستخدام 700 بليون دولار ، لتسليك تدفقات أسواق الإئتمان "

وقال السناتور كريستوفردود **: "كنا جالسين في تلك الغرفة مع هانك بولسون وزيرالمالية وهو يقول لنا بلهجةٍ محسوبةٍ تماماً ، ودونما مبالغة أو نعوت تضخيمية بأنه ' مالم تتصرّفوا ، فإن النظام المالي لهذا البلد وللعالم ، سينصهر خلال أيام . وعندها قال برنانكي :' إذا لم نفعل هذا غداً ، فإنه لن يكون لدينا اقتصاد يوم الاثنين " .** وأضاف السناتور دود**" كان هناك- حرفيّاً – جمود في تلك الغرفة ، حيث هجرها الأكسجين"** [23]

وهاهم أولاء ، مشرعّون من ضمنهم رئيس لجنة المصارف في الكونغرس ، والذي قال هو ورئيس اللجنة المالية - من بين آخرين - بأنهم لم يكونوا يدرون بأنهم سيسمعون ما سمعوه . ومع ذلك طلب إليهم يوم الجمعة ، أن يتخدوا قرارات لإنقاذ وول ستريت ب700 بليون دولار ، دون إلقاء أسئلة ، ودون دراسة ، وإنما مجرّد الكلمة الموثوقة لكل من بولسون ، الرئيس التنفيذي السابق لـچولدمان ساكس ، وبن برنانكي - الذي كما هي العادة ، يدين بوظيفته لوول ستريت . وقد لام الكثير من المحللين الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) وسياساته، في فترة اقتصاديات ريغان ، حيث جرى تحرير الاقتصاد خلال الجيل الماضي . وقد أقيم مبنى الاحتياط الفيدرالي في واشنطن ، حيث بني على شكل يشبه المعبد ، ويحيط نفسه بغموضٍ روحيٍ أحسن وصفه وليام جريدر:

" يستجيب كل من الصحافة والسياسيين لغموض بنك الاحتياط ، ويميلون إلى النظر إليه بتوقير وإجلال بصفته مؤسسة تكنوقراطية وسياسية حاكمة تتكون من اقتصاديين متحمسين ، يقرّرون في مواضيع غامضة وغاية في التعقيد ، يصعب على بقيتنا فهمها - وهذه الاستجابة والميل ، يعززان من قوة البنك المركزي . ويسمح إجمالي الجهالة ببنك الاحتياط لأن يتصرّف دون أن يكون عرضة للمسئولية عن أحكامه الأحادية الجانب ، أو عن أخطائه الجسيمة". [24]

ومع أن النقود ذات أهمية حاسمة لأنشطتنا الاقتصادية ، كما أنها تؤثر في حياتنا بشكل عميق ، إلا أنها الأقل قابلية للفهم منّا . وهذا تناقض يتماشى جيداً - على ما يبدو - مع أولئك الذين يسيطرون على ، ويفيدون من غموض النقود هذا . والمواضيع المتعلقة بالنقود عديدة وحاسمة ، ومع ذلك فنادراً ما

---

[23] Frontline Interview.http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/meltdown/etc/script.html

[24] William Greider, *Come Home, America: The Rise and Fall (and Redeeming Promise) of Our Country*, Rodale, 2009, 44

يتم هذه الأيام بحثها على الملأ ، أو أن تظهر على الأجندة السياسية لأي من الحزبين ، بعكس ما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر ، حيث تصدرت المسائل النقدية الأجندة السياسية. فلقد بحثوا الحاجة إلى بنكٍ مركزي ، ومن الذي يملك صلاحية خلق النقود ؟.. أهي المصالح الخاصة، أم الحكومة ؟.. كما بحثوا دور إدارة الخزينة ، وهل يكون خلق النقود بواسطة البنوك ؟.. أم من قبل الحكومة مباشرةً ؟..وهل ينبغي للنقود أن تكون مغطاة بالذهب ؟ أم بالفضة ؟ أم بكليهما ؟.. وهل للحكومة أن تصدر نقودا دون تغطية ؟

وبعد أن شكل الشعبيون حزبهم الخاص - والذي لم يثق بكلا الحزبين - عرض مقترحات ثورية عن مختلف الأمور النقدية ، إلا أنها خُربت - عبر انضمامهم إلى الحزب الديموقراطي - الذي راوغهم وناورهم إلى حمى تيار سياسته الرئيسي. وكالمعتاد، تم إبقاء الأميركيين منشغلين بحاجتهم - من اليد إلى الفم - كعامل إلهاءٍ يومي ، إلى حد أدى إلى نسيان هذه المواضيع تماماً أو أنها كادت ، بينما يتذكر الناس أن هناك خطأ ما– فقط - عندما يلمسون آثار التضخم ، أو عندما يفقدون وظائفهم وبيوتهم.

الاحتياط الفيدرالي : كارتل هجين

كان أحد مواضيع النقاش الحامية لدى حزب الشعب ، هو موضوع خلق النقود والعمليات المصرفية المركزية . وأصبح حزب الشعب حزباً ثالثاً ذا نفوذ تحدّى مبادئ الرأسمالية الأساسية ، كما تحدى المصالح المصرفية والنقديّة. ومع أن حزب الشعب قد تم خداعه للانضمام إلى الحزب الديموقراطي ، إلا أن الجمهور كان لا يزال - عند انتهاء القرن التاسع عشر - معنياً ومهتمّاً جداً بهذه المواضيع . وفي العقد الأول من مطلع القرن العشرين كان الكثير من البنوك مفلسا ، وكان الناس يخسرون مدخرات عمرهم ، وكانوا قلقين بسبب تركز الثروة لدى مصرفيي ومتمولي نيويورك . وأما السياسيون فكان ينتخب منهم من يعد بالوقوف في وجه أصحاب المصالح المصرفية ، بمن فيهم الرئيس ويلسون ، الذي قاد حملة ضد تكتل النقود ، على الرغم من أنه كان قد اختير وموّل وأحيط بتكتل أصحاب المؤسسات المالية. وكانت وعوده ترمي لتأمين نجاحه في الانتخابات ، وتمّ نقضها بعد ذلك. ولعل براك اوباما هو نسخة طبق الأصل عن الرئيس ويلسون " أعطِ إشارة للشمال ولكن خذ اليمين".

وانتهت خطة المصرفيين بانتخاب ويلسون ، وبعدها قرروا أن يضعوا بأنفسهم - سرّاً بالطبع - مسودة القانون اللازم لإنشاء شخصية اعتبارية للسيطرة على المؤسسات المالية ، ومن ثم تمريرها كقانون في الكونجرس . وحصلوا على السناتور نيلسون أولدريتش بصفته السوط الجمهوري في مجلس الشيوخ ، واختير رئيساً لهيئة النقد الوطنية ، وهي هيئة خاصة أنشأها الكونجرس كي تقترح توصيات حول كيفية تنظيم تكتل المؤسسات المالية ، وكان أولدريتش عضواً مشاركاً في جيه. بـي. مورجان ، وحمو جون روكفللر الصغير ، والذي أسمى ابنه: نيلسون أولدريتش روكفللر ، والذي أصبح نائباً للرئيس نيكسون.

وقرر أولدريتش وستة آخرون ، عقد اجتماعٍ سري في جزيرة جايكل قرب شاطئ جورجيا في أحد أيام تشرين الأول 1910 ، وكانت جايكل جزيرة مملوكة لأغنياء مصرفيي نيويورك ، والذين كان لهم قصورهم الخاصة مع نادٍ خاص للمجموعة، وكانت منتجعهم الشتوي بعيداً عن شتاء نيويورك المتجمد . أما الستة الآخرون المشاركون في الاجتماع السّري فكانوا:

فرانك ڤاندرليب ، رئيس ناشينال سيتي بانك أوف نيويورك ـ أكبر بنوك أميركا في ذلك الوقت ـ ممثلا للمصالح المالية لوليم روكيفللر وشركة الاستثمار العالمي: كوهن ، لويب وشركاهم.

تشارلز نورتون ، رئيس مصرف فيرست ناشينال بانك أوف نيو يورك .

بنجامين سترونج ، رئيس شركة جيه. بي. مورجان بانكرز ترست كومباني، وكان هذا هو المصرفي الذي أصبح أول رئيس للاحتياط الفيدرالي ، وهو النظام الذي صنع كي يسيطر على ، ويحد من نفوذ المصارف .

أبراهام آندرو ، والذي كان مساعد وزير الخزانة.

هنري داڤيسون ، شريك رئيسي في شركة جيه. بـي. مورجان بانكرز ترست كومباني .

بول وربرغ ، وقد ولد في ألمانيا ، وهو أميركي متجنس ، وسليل أسرة وربرغ العائلة المصرفية، والتي كانت على دراية تامة بممارسات وسلوكيات البنوك المركزية في أوروبا ، وكان يمثل مصالح روتشيلد المصرفية في إنجلترا وفرنسا ، وشريكاً في كوهن لويب وشركاه ، وشقيق ماكس وربرغ الذي يرأس مصالح واربرغ المصرفية في الأراضي المنخفضة وألمانيا . وكان واربرغ هو الاستراتيجي الأول لمشروع الاحتياط الفيدرالي .

وكانت البيوتات المالية والمصارف التي يمثلها هؤلاء السبعة تمثل 40% من ثروة العالم في 1910 .

وصاغ هؤلاء السبعة مشروع القانون الذي سيقدم إلى الكونـچرس ، والذي كان يقصد به رقابتهم والسيطرة عليهم . وابتداء أنكروا أنهم اجتمعوا ، كما نفوا أن المشروع من وضعهم. وبعد سنوات قليلة أو عقود ، كشفوا سرّهم في سيرهم الحياتية ، أو في مقالات في الجرائد . وكتب فرانك ڤاندرليب مقالة في ساتردي أيـڤننـج بوست في 1935/2/9 ، كتب يقول :

" لا أعتقد ِأن هناك أية مبالغة في أن اتحدث عن بعثتنا إلى جزيرة جايكل ، على أنها المناسبة التي حصل فيها الحمل لما أصبح يعرف بعد ذلك بنظام الاحتياط الفيدرالي . وطلب إلينا ترك أسمائنا الأخيرة وراءنا ، كما طلب إلينا ـ إضافة إلى ذلك ـ تفادي تناول العشاء معاً في ليلة مغادرتنا ، كما تلقينا تعليمات للحضور كلاً على انفراد ـ وبالخفية ما أمكن ـ إلى محطة السكة الحديد على شاطئ الهدسون في نيوجيرسي ، حيث ستكون عربات السناتور أولدريتش الخاصة على استعداد ، ملحقة بنهاية قطار متجه إلى الجنوب . وما إن نصبح في

العربة حتى نبدأ الالتزام بالتحريم المفروض على الأسماء الأخيرة ؛ وخاطبنا بعضنا البعض بأسمائنا الأولى مثل بن ، بول ، نلسون وإيب... حتى إنني تبنيت وسائل تنكريةٍ أعمق ، متخلّياً عن أسمائنا الأولى .... وكان يمكن لخدام أو طاقم القطار أن يعرفوا هويات واحد او اثنين منّا ، إلا أنهم لم يكونوا يعرفوننا كلنا . وكانت طباعة أسمائنا كلها معاً ، هي ما كان يمكن أن تجعل من رحلتنا الغامضة ، ذات أهمية في واشنطن و وول ستريت ، وحتى في لندن . وببساطة عرفنا أن اكتشافنا يجب أن لا يحدث . "

وعندما سئل فاندرليب عن لماذا هي السريّة ؟ أجاب :

" فيما لو انفضح علناً أمر مجموعتنا بالذات ، وأنها قد التقت معاً وكتبت مشروع قانونٍ مصرفي ، فإن مثل هذا المشروع سوف لن يعود له فرصة - مهما كانت- لإجازته من الكونجرس."[25]

وإنه لمن المناسب الآن ، وعند هذه النقطة ، السؤال عما إذا كانت مثل هذه المكائد تعتبر مؤامرة، أم نظرية مؤامرة ؟! .. أليس بمقدورنا الافتراض أن هؤلاء الصفوة وأسلافهم قد اخترعوا " نظرية المؤامرة " ، كإجهاض للفكر الحر من أن يحقق في مؤامراتهم ؟.. أليس بمقدورنا– الآن - القول إن " نظرية المؤامرة" هي في حد ذاتها مؤامرة؟!!

إن القانون الذي كان يفترض فيه أن يكسر سلطان وسيطرة تكتل البنوك ، قد كتب من قبل " التكتل " ذاته ، وهو مثال حيّ على آليّات الديموقراطية الأميركية ؛ فعندما يلتقي المتنافسون لينسّقوا أنشطتهم ضد " المنافسة " ويعملون معاً .. تسمى المجموعة عندها كارتل ، ولذا كان ما ظهر ، هو تشريع قد تمت صياغته من قبل هذا الكارتل المصرفي . وتم تعيين عضو من الفريق السري ، هو بنجامين سترونج ، ليرأس ذلك الكارتل تحت اسم نظام الاحتياط الفيدرالي . فهذا البنك المركزي مملوك من البنوك الخاصة الأعضاء ؛ وحتى يمتلك شرعية القوة الحكومية ، أضيفت إلى اسمه كلمة اتحادي ، وتوجر بها ، لإعطاء الرئيس الأميركي صلاحية تسمية رئيس الاحتياط الفيدرالي وعدد من الأعضاء . وفي الواقع - فحتى الرؤساء أنفسهم - إنما يمكنهم أن يصبحوا رؤساء عبر فلوس الحملات الانتخابية ، المزودة لهم من " تكتل المؤسسات المالية " هذا.

إن المناورات السياسية لإجازة قانون المصرفيين من الكونجرس هي نموذج عن الديموقراطية الأميركية المشوهة ، التي أبقت الشكل وخسرت المضمون . وخلافاً لنصح بول وربرج قدمت المسودة الأولى لقانون الاحتياط الفدرالي باسم "قانون أولدريتش" حيث أن مقدمه كان رئيس هيئة النقد الوطنية . ولقد كانت تلك هي أنانية وغرور أولدريتش ، الذي رغب في أن يدخل اسمه كتب

[25] Michael A. Kirchubel, *Vile Acts of Evil - Volume 1 - Banking in America*, Mike Kirchubel, 2009, 108

التاريخ ، بصفته مهندس بنك أميركا المركزي ؛ كما افترض بأن له احترامه ومكانته البارزة. ونصح واربرغ أولدريتش بأن اسمه سيقرن القانون بالمصالح الكبيرة ، وأن ذلك سيؤدي إلى إسقاط القانون في التصويت ، وكان ذلك هو ما حصل . واختار تكتل النقود مصرفيّاً من الحزب الديمقراطي هو السناتور روبرت أوين ، وكارتر جلاس من النواب ، لتقديم القانون ، بعد أن أجروا عليه تغييرات تجميلية طفيفة ، وأزالوا اسم أولدريتش ، وأسموه قانون جلاس/أوين . ولحمل الرأي المقاوم للمصالح الكبيرة على قبول القانون الجديد ، قام كل من أوين وفاندرليب بعمل عدة مقابلات صحفية خادعة ينتقدون فيها القانون المقترح بصيغته الأولى كما لو كانوا في الصف المضاد لرجال الأعمال ، ولهذا السبب ، وحيث ان صورة الحزب الديموقراطي هي أنه حزب الشعب ، حاز القانون الثقة أواخر 1913 .

أصبح بنجامين سترونج أول رئيس لنظام الاحتياط الفيدرالي ، وإذا كانت هذه الوقائع تبدو كأحد أفلام هوليوود السينمائية ، فإن هوليوود مملوكة لتكتل النقود هذا نفسه ، وكانت وما تزال بوقه الناطق والمعبر عنه. ولم يترك تكتل النقود شيئاً للصدفة ، ولضمان تمرير قانونهم فإن هؤلاء الناس دفعوا لنوادي الدراسات لدخول البلاد والترويج للقانون ، وطبعوا الكتيبات والنشرات ، وتبرعوا لجامعات ذات سمعةٍ رفيعة ، ومولوا أساتذة جامعات للكتابة عن فضائل قانونهم للاحتياط الفيدرالي . وكان إعلام الشركات في ذلك الوقت والمملوك منهم أنفسهم كما هو الآن في خدمتهم .

ومن أجل أن تكون قوة القانون إلى جانب كارتل المصرفيين ، احتاجوا لأن تكون الحكومة شريكتهم فيه لفرضه ، ولهذا خلق الاحتياط الفيدرالي على هيئة كارتل هجين من شراكةٍ بين المصرفيين والحكومة ؛ فالرئيس الأميركي يعين رئيس الاحتياط الفيدرالي ، ولكن دائماً بالتشاور مع وول ستريت وموافقته ، فالاحتياطي الفيدرالي مملوك للبنوك الأعضاء ، والتي هي بدورها ملكية خاصة، وإضافة كلمة فيدرالي إنما كان للخداع ، إذ إن الاحتياط الفيدرالي يعمل منفرداً ومستقلاً ، بعيداً عن أية رقابةٍ شعبية.

ازدهار وإفلاسٌ وحـروب

يجادل تكتل النقود " على أن نظام الاحتياط الفيدرالي – (البنك المركزي الأميركي)- كان لازماً لتثبيت الاقتصاد وإعادة استقراره ، تبعاً لدورات ازدهاره وإخفاقه" ، وفي الواقع - وكما سنرى - فإن هذه لم تكن القضية أبداً .

كانت الولايات المتحدة في حالة ركود لعدة سنوات من 1910 وحتى 1914 ، وكانت مصالح المال العالمية تخطط لحربٍ كبيرة ، وكان إيجاد البنك المركزي الأميركي ضرورة لازمة لإدارة وضبط مصالح المصرفيين ، بعيداً عن مناطق الحرب ، خاصة وأن أمور بريطانيا المالية كانت متردية وفي حالةٍ يرثى لها . وكان سرّاً معلوماً ان أميركا ستموّل الحرب ، كما كان من الواضح للممولين العالميين ومؤسساتهم المصرفية أن الإمبراطورية البريطانية كانت تفقد متطلبات الإمبراطورية . وأصبحت أميركا الحصان الإمبريالي الجديد للممولين العالميين ، ولطالما أنشئت مؤسسات توأم بين

بريطانيا والولايات المتحدة لتنسيق نقل أروقة السلطة من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة ، وكان البنك المركزي خطوة أولى حيث أنشئ على غرار بنك إنجلترا (بانك أوف إنجلاند) ، والذي أيضا لم يكن مؤسسة حكومية وإنما مملوك للبنوك الخاصة .

وشهد عقد التسعينيات ازدهاراً سرابيّاً مخادعاً أفاد منه وول ستريت والشركات متعدّدة الجنسية ، بينما عانت معظم الشركات متوسطة إلى صغيرة الحجم . وانفجر هذا الوهم في عام 2000 عندما انهار سوق أسهم التكنولوجيا ، وكان لا بد من حادث كحادث 9/11 تبريراً للحرب لإخراج الاقتصاد الأمريكي من أزمته . وتمّ تغطية فقاعة عام 2000 بأكبر فقاعةٍ عرفها التاريخ.

وأتبع ذلك بحرب ، كما يمكن للمرء أن يتوقع من النظام الرأسمالي عبر تاريخه تالياً لركودٍ اقتصادي ، وفي هذه المرة دعيت تلاؤماً مع الحدث - بالحرب على الإرهاب . وأعلن أن هذه الحرب دائمة ومستمرة وبلا حدود ، ولا حاجة للدليل لإعلان الحروب وغزو البلدان ، حيث الحرب الاستباقية حق إلهي منحه الرب لجورج بوش وأمريكاه ، وشنت الحرب في أفغانستان وتمّ غزو العراق ، وبذا تمّ تغطية فقاعة التكنولوجيا بأخرى أكبر منها . ثم تبع ذلك في 2007 انفجار فقاعة القروض العقارية عالية المخاطر.

وبالطبع ، فمن الواضح أن الاحتياط الفيدرالي لم ينجز مهمته المزعومة في تثبيت الاقتصاد ، من حيث الركود ، والإفلاس والازدهار ، بما في ذلك الكساد الكبير -فضلاً عن الأزمة الاقتصادية الراهنة -والتي حدثت في عهده ، لا بل – وإلى حدّ كبير– بسببه ، وبسبب سياساته . إلا أن الاحتياطي الفيدرالي مع ذلك ، قد أبدع في رعاية وتيسير مصالح المصرفيين عبر تاريخه كلّه ، بما في ذلك رصد أموال دافعي الضرائب لإنقاذ وول ستريت . وأوضح بول فولكر نفسه ، وبشكل لا غموض فيه ، بأن ناخبي الاحتياط الفيدرالي ومسؤليته هم وول ستريت أي شارع المال، وليس عامة الناس في شارع .

وتم تعيين فولكر مؤخراً رئيس المستشارين الاقتصاديين لباراك أوباما ، وكان خدم في الثمانينيات رئيساً للاحتياط الفيدرالي ، وأدت سياساته الانكماشية إلى الإضرار بالمزارعين بشكلٍ خاص ، وفي شباط 1985 قام وفد من مشرعي 13 ولاية زراعية بزيارةٍ إلى واشنطن كي يشرحوا لفولكر أن سياساته تلحق الأذى بالمزارعين . وطبقاً لكتاب " أسرار المعبد " ص670 كان رد فولكر للمشرعين : **" إن ناخبيكم غير سعداء ، أما ناخبي أنا ، فليسوا كذلك "** ، وناخبو فولكر السعداء هم بالطبع مصرفيو وول ستريت . وفي الحقيقة فإن مستويات الفلتان الاقتصادي بعد إنشاء الاحتياطي ، وصلت حدوداً غير مسبوقة مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، وكان حصاد ذلك : الكساد العظيم ،بعد سنوات قليلة من إنشائه.

وما إن توقفت الحرب العالمية الأولى ، حتى حدث ركود اقتصادي بين 1918-1919 ، سببه وقف الإنتاج الحربي وتدفق الجنود العائدين ، إلا أن الخلاص من الركود لم يدم سوى ستة أشهر، ليعود بعدها ركود حاد بين 1920-1921 حقق أعنف انخفاض لأسعار مبيعات الجملة بلغ 36.8% ، وكان ذلك أكبر هبوط حدث في التاريخ المسجّل . وكرّر الركود العودة في الفترة 1923- 1924،

ثم كرة أخرى في الفترة 1926-1927 ، وحتى اللطمة الكبرى .. الكساد العظيم في آب 1929 . ودام هذا الكساد لأكثر من عقد واحد ، وتحقق الخلاص منه فقط بدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية.

وثانياً ، تسبب تدفق الجنود العائدين ووقف الإنتاج الحربي في حدوث ركود تلا وقف الحرب مباشرةً في 1945 ، ودام ذلك لعشرة أشهر ، ثم عاد الركود في 1948-1949 وانتهى بالحرب الأميركية في كوريا في 1950 ، والتي دامت حتى منتصف 1953 ، وبعد أن وقفت الحرب تقريباً تم تسجيل حدوث ركود في تموز 1953 دام لعشرة أشهر ، وقام الاقتصاد بالإنتاج للحرب في معظم عقد الستينيات من القرن الفائت ، ومع ذلك حصل ركود بين 1969-1970، وأيضاً 1973-1975 أما في ثمانينيات القرن فحدث ركودان اثنان بين 1980 و1983 .

ومن المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة دخلت ركوداً عميقاً في تموز 1990 ، وفي ذلك الشهر أبلغت السفيره الأميركية في العراق صدّام حسين - فيما كانا يبحثان نزاعات الحدود العراقية الكويتية- بأن الولايات لن تتدخل في النزاعات العربية/العربية ، وهو ما فسّره صدام على أنه ضوء أخضر لغزو الكويت . وخلال أيام قليلة بعد ذلك ، أي في 2 آب 1990 ، غزا صدّام الكويت ، وأبلغت المخابرات الأميركية - التي كانت تشاهد 100,000 جندي يتحركون صوب الكويت - الرئيس الأميركي بذلك ؛ إلا أن أي إجراء لم يتخذ ، فنظام عالمي جديد كان مخططاً له ، هو الآن قيد التنفيذ. وتم حشد 500,000 جندي ، وكانت 40 يوماً من الحرب كافيةً لإخراج الولايات المتحدة من الركود . وانتهت حرب عاصفة الصحراء في الأسبوع الأخير من شباط 1991 ، وانتهى الركود في آذار 1991 .

كانت الولايات المتحدة تفرض عولمتها وماركتها الخاصة للرأسمالية الإنكلوساكسونية الأميركية على معظم أرجاء العالم خلال تسعينيات القرن العشرين ، وكانت شركة طيران يونايتد الأميركية تشحن حمولات طائرات كاملة من ورقة المائة دولار النقدية إلى روسيا ، وكان هناك دزّينات البلايين من الدولارات في التداول ، بعد فترة وجيزة من انهيار الاتحاد السوفياتي ، ومثل هذه النقود كانت قروضاً بلا فوائد لصالح خزينة الولايات المتحدة الأميركية ، طالما أبقوها في بلدهم ! ، ثم تبع ذلك في 2007 انفجار فقاعة القروض العقارية عالية المخاطر ، ثم انهيار وإخفاق النظام المصرفي بكامله ، ودون أن تلوح لذلك نهاية وقت كتابة هذا الفصل . وإذا كانت محاربة التضخم واحدة من مهام الاحتياطي الفيدرالي ، فإن البنك المركزي قد فشل أيضاً في أن يحسن صنعاً فيها ، وقد كتب موريه إ. روثباند عن التضخم بأنه **"بدلا من أن تلجأ الحكومات لفرض الضرائب - وهو عمل غير ذي شعبيّة -فإن طباعة الأوراق النقدية مع التسبب بالتضخم ، تبدو عملاً أسهل وأسلوباً مستساغاً شعبياً . كما كتب بأنه :**

" إذا كان بمقدور الحكومة ان تجد طرقاً للانغماس في " التزوير " (خلق نقود جديدة من الهواء) فبمقدورها أن تنتج ، وبسرعة ، نقودها الخاصة بها ، دون مشقة بيع خدماتها أو دون تعدين الذهب ، ويكون عند ذاك بمقدورها تخصيص الموارد خلسةً ، وتقريباً دون أن يلحظ أحد ، ودون

الحاجة لإثارة العداء الذي يجرّه فرض الضرائب . وفي الواقع فإن بمقدور التزوير أن يخلق لدى ضحاياه بالذات ،أوهام سعادةٍ بازدهار لا يبارى .. والتزوير كما يبدو ليس سوى اسم آخر للتضخم .. حيث يخلق " نقوداً " جديدة ولكنها – في ذات الوقت – ليست ذهباً ولا فضةً"

وطبقاً لورثباند ، فإن التضخم " يعيد توزيع " الثروة لصالح من يصل أولاً ، وعلى حساب المتخلفين في السباق . والتضخم هو - بالنتيجة - سباق لمعرفة من سيتمكن من الحصول على النقود الجديدة في أبكر وقت. أما المتأخرون – وهم أولئك الذين طالتهم الخسارة وتلبسوها – فغالباً ما يدعون " بمجموعات الدخل الثابت " .. إن أولئك هم سيئو الحظ الأكثر تأثراً بالسياسات الاقتصادية ، والذين هم الأكثر جهلاً بها.

تنظم الحكومات المصارف الخاصة عن طريق التحكم باحتياطياتها ، وهي تلك الاحتياطيات المحفوظة لدى المصرف المركزي ، وعادة ما تكون 10% من التزامات الودائع لدى هذه البنوك ، وعن طريق صب هذه الاحتياطيات في النظام المصرفي ، وتخفيض نسبة الاحتياط هذه ، يمكن للمصرف المركزي تحفيز التضخم . وتتم إضافة الاحتياطيات إلى النظام المصرفي من قبل البنك المركزي عن طريق شرائه للموجودات من السوق ، مثل السندات الحكومية مثلاً ، وعلى العموم ، فإن المصرف المركزي – (نظام الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة) – قد أدار التضخم والاقتصاد لخير المصالح النقدية ، ولهذا بقيت دخول عامة الجمهور إما راكدة كما هي ، أو حتى - بالسالب - بمعنى أنها تآكلت ونقصت طيلة الأعوام الثلاثين الماضية ، بينما تجمعت الثروة في أيدي القلة الذين ضاعفوا ثرواتهم مراتٍ عدّة . وفي الولايات المتحدة - فإنه من الملحوظ - أن ثباتية الاقتصاد والتضخم قد ساءت بعد إنشاء المصرف المركزي الأميركي .

معيار الذهب ، والنقود غير المغطّاه .

إن الاختيار التاريخي للذهب كمعيار ، أصبح الوسيط النقدي المستقر والمرغوب فيه ولا يخضع إلا لقوى السوق، كما أن ذلك وضع حدوداً لقدرة الحكومات على خلق التضخم عبر مكائن الطباعة ، كما ساعد في الحفاظ على بقاء موازين المدفوعات الحكومية متوازنة.

وكان على الفرقاء المتحاربين في الحرب العالمية الأولى ، أن يضخموا و بحدة ، عملاتهم الورقية والمصرفية إلى أبعد من احتياطياتهم الذهبية ، وأن يبتعدوا عن معيار الذهب ، عدا الولايات المتحدة والتي دخلت الحرب متأخرة . وكان العالم ملتزماً بمعيار الذهب لمعظم تلك الفترة ، وكانت معظم العملات الوطنية مثل الباوند والدولار والفرنك ليست بأكثر من اسم لكمية معلومةٍ من الذهب ؛ فكان الباوند معادلاً لربع أونسة من الذهب ، بينما كان الدولار يعادل 1/20 من أونسة الذهب ، وهكذا .. ساد نظام صرف ثابت بين العملات ، وعرف باوند (رطل) الذهب بانه 16 أونصة ، وكانت زيادة عرض النقد مرتبطة بتوفر الذهب وليس على هوى ماكينات الطباعة الحكومية . واستمرت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب دون أن تتأثر . وبعد الحرب كان الباوند في سوق صرف العملات الأجنبية الحر يشترى ب3,5 دولاراً بدلاً من مستواه الرسمي 4,86 ، وبدلاً من تخفيض قيمة عملتها ، وفي

محاولة يائسة منها للمحافظة على بريطانيا " العظمى " عظمى ، وللمحافظة على عملتها كعملة احتياطٍ عالمية ، عادت–بعد الحرب - إلى معيار الذهب ، محافظةً منها على سعر صرف ما قبل الحرب بالذهب ، ولكن بترتيبات بطيئة وثقيلة ، أدت إلى إرساء قواعد نظام عالمّي جديد للنقد، سمي بمؤتمر جنيف لعام 1922 ، والذي بقيت فيه دولارات الولايات المتحدة قابلة للاستبدال بالذهب ، بينما حصرت بريطانيا عودتها لمعيار الذهب ، بانطباق الاستبدال على الكميات الكبيرة ، بقصد الحفاظ على التجارة الدولية ، ولإرغام المواطن العادي على الاستمرار في استعماله للعملة الورقية ، وأيضاً فللمملكة المتحدة حق إبدال مثل هذه الكميات الكبيرة ، بالدولارات القابلة للإبدال بالذهب . واستمر هذا النظام معمولا به حتى عام 1931 ،عندما كان على بريطانيا التخلّي عن المعيار ثانيةً خلال الكساد العظيم . ولحقت بها - بعد ذلك بقليل - الولايات المتحدة ذاتها .

وفي عقد الثلاثينيات من القرن الماضي ، أنتجت الفوضى الاقتصادية والنقدية تدهوراً أدى إلى تعويم أسعار الصرف ، وإلى تنافس في تخفيض العملات ، وحروب تجارية ، ورقابة على العملات ، وتوقفت الحكومات عن احترام عملات بعضها البعض ، ولجأت إلى المقايضة في مجال التجارة العالمية ، وبذا تعطل نظام النقد العالمي .

وفارقت الولايات المتحدة معيار الذهب في 1933 – 1934 ، في محاولاتها غير الناجحة للخروج من الكساد العظيم ، وإلى حد إصدار قوانين صارمة تمنع المواطنين الأميركيين من حيازة الذهب ، سواء داخل الولايات المتحدة أم خارجها ، كما أعادت الولايات المتحدة تعريف دولارها بمساواته بـ 1/35 من أونسة الذهب ، وبقي قابلاً للإبدال بالذهب للمصارف المركزية والحكومات الأجنبية فقط . وكان بمقدور أميركا تحمل ذلك ، حيث أبقى الاضطراب الاقتصادي في أوروبا الذهب متدفقاً إلى حيث الاستقرار النسبي الأكبر في الولايات المتحدة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، قامت جماعات الدراسات ، بقيادة إيسايا بومان من مجلس العلاقات الخارجية (CFR) ، والمدفوعة نفقاتها من داڤيد روكفللر ، بالاجتماع سرّاً بمجموعةٍ محددة من موظفي وزارتي الخارجية والخزانة ، لبحث ومناقشة نظام مالي وسياسي جديد بعد انتهاء الحرب ، والذي ستتسلم فيه الولايات المتحدة الآن ، جميع المهام الإمبريالية للرأسمالية التي كانت تؤديها بريطانيا . وأوصت المجموعة بإقامة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ومنظمة للتجارة الحرّة ، والتي - في البداية - كانت الـچات (GATT) ، ثم أنضجت إلى منظمة التجارة العالمية ، أما على الجانب السياسي فاقترحت المجموعة إقامة منظمة الأمم المتحدة لتحل محل عصبة الأمم.

وقامت الولايات المتحدة في المؤتمر العالمي في بريتون وودز 1944 ، بالضغط من أجل هذا النظام النقدي العالمي الجديد الذي ابتكرته المجموعة ، ودفعه لدى المؤتمر ، حيث أدى ذلك بالمؤتمر إلى تبنيه توصيات المجموعة ؛ وصادق الكونجرس على اتفاقية بريتون وودز في 1945.

وحيث أن اتفاقية جنيف 1922 ، قد أزاحت– عمليا - الباوند البريطاني بصفته العملة الرئيسية وأحلّت الدولار محلّه ، إذ كان يمكن استبدال العملات الأجنبية بالدولار ، وعلى الرغم من أن الباوند بقي – مع ذلك - عملةً رئيسية ، إلا أن اتفاقية بريتون وودز تركت الدولار بصفته العملة الرئيسية

الوحيده ، كما أعلن عن إمكانية استبداله بالذهب مقابل 35 دولاراً للأونصة ، وتم اعتماد سعر صرفٍ ثابت لجميع العملات مقابل الدولار ، وحلّ الدولار عملياً محل الذهب الاحتياطي للبنوك المركزية ، حيث كان يمكن استبداله بالذهب على سعر الصرف الثابت المتفق عليه والمعلن.

وصمدت بريتون وودز وبقيت فاعلةً لبعض الوقت ، ولكن في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، أصبح الدولار المقوم بأدنى من قيمته الحقيقية بعد الحرب العالمية الثانية ، مقوماً بأعلى من قيمته الحقيقية ، نتيجة للسياسات التضخمية للولايات المتحدة . وأصبحت أوروبا الغربية واليابان قلقتين من إجبارهما على الاحتفاظ بهذه الدولارات المقومة بأعلى من قيمتها ، وكان ديجول - بمشورة جاك روف - وهو اقتصادي كلاسيكي لمعيار الذهب ، رأس الحربة في الشكاوى والتذمر من حالة الدولار . وأهمل الأميركيون شكاوى عدة تقدم بها الأوروبيون ، ولهذا أضحى الأوروبيون ميالين لاستعمال خيار بريتون وودز باستبدال دولاراتهم بالذهب على أساس سعر الصرف المعلن وهو 35 دولاراً لأونصة الذهب الواحدة ، وبدأوا ممارسة هذا الخيار ، وكنتيجة لذلك هبطت احتياطيات الذهب في الولايات المتحدة بشكلٍ كبير .. من 20 بليوناً بعد الحرب إلى 9 بلايين في أواخر ستينيات القرن الماضي ، وفي وقت كان لدى أوروبا على الأقل 80 بليوناً من الدولارات غير المرغوب فيها ، والتي أصبحت تعرف باليورودولارز ، ومع أن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً سياسية كبيرة على أوروبا ، أصبح نظام بريتون وودز - وبصورة متزايدة - يواجه المشاكل، إلى أن اضمحلّ وبسرعة في 1968.

وبينما كان الأوروبيون وآخرون قد بدأوا المطالبة بإبدال دولاراتهم بالذهب بالأسعار الرسمية في أسواق الذهب الحرة في لندن وزيورخ - وبما أن الثقة بالدولار الأميركي قد فقدت - لجأت الولايات المتحدة في آذار 1968 إلى تغيير رئيسي ، عن طريق خلق سوق ذهب ذي طبقتين ، وتوقفت الولايات المتحدة عن قبول إبدال دولارات سوق الذهب الحرة بسعر 35 دولاراً للأونصة ، كما لجأت في الوقت ذاته الى الدفع باتجاه عملة احتياط ورقية جديدة ، هي حقوق السحب الخاصة ، على أمل أن تحل في النهاية محل معيار الذهب ... وكان من المنتظر إصدار عملة ورقية عالمية جديدة من قبل بنك عالمي متصور ، إلا أن هذا التصور لم يعش طويلا .

إلا أن سوق الذهب ذا الطبقتين لم ينجح سوى في كسب سنوات قليلة ، قبل أن تنهار بريتون وودز، بعد أن صعدت أسعار الذهب في السوق الحرة ، واستمر التضخم ، وواصل الذهب التدفق إلى خارج الولايات المتحدة . كما واصلت الثقة العالمية بالدولار في التناقص ، وفي 1971/8/15 ، أعلن الرئيس الأميركي نيكسون موت بريتون وودز ، بعد أن هدّد كثير من الأوروبين بطلب دولاراتهم المتصاعدة بالذهب ، وأصبح الدولار أوراقاً نقدية لا تغطية لها لا بالذهب ولا بالفضة، وكان أن أطلق عقال نظام نقدٍ عالمي جديد.

ما العمل ؟ وفي محاولة لاستعادة نظام نقدٍ عالمي يفتقر الى رابط الذهب ، قادت الولايات المتحدة العالم إلى اتفاقية سميثسونيان في 1971/12/18 ، والتي رحب نيكسون بمقدمها بصفتها أعظم اتفاقية نقدية في تاريخ العالم . وحيث أن هذه الاتفاقية حاولت عمل ما لا يعمل ... نظام صرفٍ ثابت

من دون الذهب ، انهار النظام الجديد في مطالع 1973 ، وشبت أسعار الذهب ، وانتقل العالم إلى عملات ورقية دون تغطية ومتذبذبة ، وأخذت اقتصاديات فريدمان بالزمام ، سواءٌ بقصد أو من دون قصد.

نـهاية التاريخ ام نـهاية النظام ؟

حُكم بارونات المال وشركاتهم بلغ قدراً أصبح من غير المستهجن أن يُصرح رئيس مجلس النواب الأمريكي نيوت غينغرش (Newt Gingrich) " بأن السياسات الرئيسية يمكن إقرارها بعد سؤال " شركاتنا عبر القطرية الكبرى لاسداء النصيحة ". أما George Gilder جورج غيلدر فأعلن أن " المبادرين (الرأسماليين) هم من يعرف قوانين الأرض وكذلك قوانين السماء".

أبواق بارونات النظام الأنكلوساكسوني الرأسمالي المضارب من الاكاديمين أو الأعلامين الذين أعلنوا عن نهاية التاريخ حيث اصبح لا بديل لأي دولة من الأمم عن اعتماد النظام الديمقراطي الغربي " متلازماً مع نظام السوق المفتوح كمنوذج أوحد على سائر الدول أتبعاعه " أما توماس فريدمان Thomas Friedman فكتب في جريدة النيويورك تايمز بأن " النظام المالي (الأنكلوساكسوني) قد حوّل العالم إلى نظام برلماني يتم التصويت خلاله كل ساعة ، وكل يوم بواسطة وسطاء شارع المال عبر ادواتهم مثل صناديق التحوط والادخار."

كتب أحدُ الاقتصاديين والسياسيين الأمريكيين بأنه قد يتبين لهؤلاء جميعاً أن نهاية التاريخ كانت حلماً واكذوبة ، وأن هؤلاء أنفسهم قد بدؤا يتعلمون اللغات الصينية والهندية ، والعربية لعصر من التاريخ قادم وجديد .

والآن...إفلاس النـظام

إن الانصهار والتفكك المالي للأسواق المالية وتعطّل النظام قد سميت بأسماء مختلفة ، من قبل أناسٍ مختلفين حسب خلفياتهم وتوجهاتهم الإيديولوجية ، فدعاها البعض ركوداً ، ودعاها آخرون ركوداً عميقاً ، أو كساداً خفيفاً ، أو كساداً ، أو تسونامي مالي ، وأسماء أخرى عدة .. عدا اسمها الحقيقي : إفلاس نظام اقتصاد السوق و النظام النقدي . فقد وافق الجميع على أن الرأسمالية المالية تواجه أزمةً عميقة .. أعمق مما يرغب السياسيون و وول ستريت الاعتراف به؛ وتقريباً وافق الجميع على أن الأمور لن تعود لما كانت عليه أبداً ، وخلص كثيرون إلى أنه لا بد من "التغيير" ، والذي كان أيضاً شعار حملة أوباما ، ولم يكن خيار النقّاد لتغيير " تجميلي " للمؤسسة ، وإنما لتغييرٍ جذري يعالج أمراض السياسة والمجتمع الأميركيين.

وكانت الرأسمالية المالية ، والتي أطلق عنانها بوحشية ، بإلغاء نظام صرف بريتون وودز ،وإلغاء الغطاء الذهبي للدولار مع تحفيز من حالة اللانظام(التحرر من العوائق النظاميةDergulation) ، كانت هذه الرأسمالية تعصف بها الأزمات الواحدة تلو الأخرى ، وكل واحدة تأتي أكثر خطورة وصعوبة للسيطرة عليها ، فقد خبر عقد السبعينيات من القرن العشرين تضخماً منفلتاً ، وفي الثمانينيات منه كان هناك انهيار تشرين الأول 1987 (الاثنين الأسود) ، والانفجار الداخلي لسوق الصكوك عالية المخاطر جنك junk bonds، وانهيار بنوك المدخرات والقروض ، والذي ألحق بدافعي الضرائب الأميركيين بلايين الدولارات من الخسائر لإنقاذ هذه المؤسسات . وبينما كانت الولايات المتحدة تدفع ببقية العالم لتبني ماركتها الاقتصادية بعد انهيار الشيوعية ، هاجمت الرأسمالية الأمريكية الإنكلوساكسونية الاقتصادات الأخرى بوحشية ، وشهدت تسعينيات القرن العشرين فقاعة " انهيار سوق العقار وسوق الأسهم"، والأزمة المكسيكية في 1995 ، كما شهدت السنة نفسها انهيار مصرف بارينجز ؛ وتحمل القطاع المصرفي ما قيمته 1,2 تريليون دولار من الانكشاف أمام ديون رديئة ، كما تعرضت بلدان جنوب شرق أسيا إلى انهيار عملاتها بنسب تراوحت بين 50% و 80% بسبب مناورات المضاربين في صيف عام 1997 ، مما أدى لتدميرها وإلى تعطل نظامها المصرفي . وفي خريف 1998 انهار صندوق إدارة رأس المال طويلة الأجل (LTCM) ، وخلافاً لكل مواعظه حول متطلبات الحكمة التقليدية التي كان يعظ بها البلدان الأخرى ، من ضرورة ترك المصارف والمؤسسات التي تفشل لمصيرها ، كان الاحتياطي الفيدرالي النيويوركي ، أي الواعظ نفسه ، هو الذي أدار إنقاذ (LTCM) مدعيا أن سقوط (LTCM) كان يمكن أن يجر معه النظام الرأسمالي برمته . كذلك ، حصل انصهار ما يسمى بالتكنولوجيا (High Tech) في عام 2000 ، وألحق انفجار السوق الداخلي هذا 7 تريليونات دولار من الخسائر الدفترية بالولايات المتحدة و 2 تريليون دولار بأوروبا وآسيا ، وتبع ذلك إفلاسات لعدة شركات كبرى بما في ذلك شركة إنرون . وفي هذا الخصوص كتب الاقتصادي الألماني لوثركومب:**" الحكومة الأميركية ، سواءٌ كانت غير قادرة أو غير راغبة للتصرف واتخاذ إجراء بشأن فشل النظام ، فإنها تطلب خلاصها بدلاً من ذلك باللجوء إلى مغامرات عسكرية ، بينما أظهرت خيرة شركات الواجهة" للاقتصاد الجديد "، أظهرت نفسها بأنها محتالة ودجّالة ، وختم بالقول " لقد أزف الوقت لإنهاء المماطلة والتسويف حول إعلانٍ بالإفلاس العالمي ، بغرض جعل حكومات العالم حُرّةً في أخذ المسار نحو إعادة البناء بالكامل ، لنظام مالي نقدي اقتصادي عالمي جديد."**

وبعد أزمة جنوب شرق آسيا كتب جورج سوروس في كتابه " أزمة الرأسمالية العالمية " : **" إن لنظامي الحكم النازي والشيوعي سمة مشتركة : فقد ادّعيا امتلاكهما الحقيقة المطلقة ، وفرضا وجهات نظرهما على العالم باستخدام القوّة".**

اجماع واشنطن يحاول القيام بما فشل به نظاما النازية والشيوعية إذ يحاول بصمت فرض الماركة الأميركية للرأسمالية على العالم ، وقبل أن يقول جورج دبليو. بوش علناً وبوضوح : إما أنكم معنا أو علينا !" ، وتدّعي الولايات المتحدة الآن ملكية الحقيقة المطلقة ، وتريد من العالم احتضان قيمها ،

زاعمةً بأنها تصلح لكل الناس في كلّ مكان، وهي قائمةٌ على فرض هذه القيم بكل الموارد التي تملك ، بما في ذلك الوسائل العسكريّة.

ما كتبه سوروس يحمل أهمية خاصة كونه شخصية مرموقة في مجتمع المال العالمي ، فهو معروف بانتهازه كل ضعفٍ أبداه النظام ، ومعروف بمضارباته ليس ضد المكسيك وجنوب شرق آسيا فقط ، وإنما ضد بنك إنجلترا أيضاً ، وقد أورد في مقدمة كتابه:

" كنت أوضح لماذا هو نظام الرأسمالية العالمي غير سليم وغير قابل للديمومة ، وحتى إلى ما قبل الاضمحلال الروسي في آب 1998 ، لم أكن قد أدركت بعد أنه في الحقيقة يتفكك .. والنظام الرأسمالي العالمي يستند إلى الاعتقاد بأن الأسواق المالية ، إذا تركت لوسائلها الذاتية تنزع إلى التوازن ... وهذا الاعتقاد زائف وغير صحيح ، والأسواق المالية ذات طبيعة تنحو للمبالغات ، فإذا ما تمادى نهجٌ متوالٍ من الازدهار والانتكاس إلى أبعد من نقطةٍ معينة ، فإنها لن تعود للنقطة التي أتت منها ، وبدلاً من التصرف كالبندول ، فإن الأسواق المالية قد تصرّفت حديثاً مثل كرة الهدم تحطم اقتصاداً تلو الآخر ." [26]

قارن هذا بما قاله آلان جرينسبيان للكونجرس في تشرين الأول 2008 من أن : " الانصهار أظهر خطأ في عصر كامل من التفكير الاقتصادي" .. وأقرّ جرينسبان في الاستجواب بأنه ارتكب "خطأ " في اعتقاده أن البنوك ، وهي تعمل لصالحها الخاص ، ستقوم بعمل ما يلزم لحماية مصالح المساهمين والمؤسسات.

رمزان من رموز النظام الرأسمالي ، أحدهما رئيس بنك مركزي لمدة ثمانية عشر عاماً ونصف ، والآخر ماليّ مخضرم وضليع يمكنه حتى منازلة بنك إنجلترا ، كلاهما قال الشيء نفسه : إن الرأسمالية المالية قد تفككت وإنها كانت تعمل على أسسٍ من فرضيات زائفة .

وقال سوروس بأن وجهات نظره حول أزمة الرأسمالية قد لُخصت في شهادة للكونجرس في 1998/9/15 ، بعد أزمة جنوب شرق آسيا والأزمة الروسية . وتبع انهيار جنوب شرق آسيا المالي (الكثيرون يعتبرون سوروس نفسه سبباً رئيسياً له) انهيار اقتصادي ، وكانت النتيجة في إندونيسيا مثلاً :" **إن تلاشت جميع المكاسب في مستويات العيش والتي تمت مراكمتها خلال ثلاثين عاماً من حكم سوهارتو ، وبقيت المباني العصرية والمباني والبنى التحتية ، ولكن بقي – أيضاً - السكان الذين اقتلعوا من جذورهم الريفية "**. ووصف سوروس النظام الرأسمالي العالمي على أنه نظام تدويري **" يقوم بشفط (امتصاص) رأس المال إلى داخل الأسواق والمؤسسات الماليّةً "** والتي هي مركزه أو قلبه، **" وبعد ذلك يقوم بضخها إلى محيطه الخارجي ، " بشكل مباشر "على شكل ائتمان أو محفظة استثمارية ، أو بصورة غير مباشرة عبر الشركات متعددة الجنسيات "** . والنظام محابٍ جداً لرأس المال ، " فالقلّة " في المركز سيحتفظون بالأرباح والسلطة ، وهم الذين يقررون

[26] George Soros, *The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered*, PublicAffairs, 1998, xi, xvi

من الذي سيبقى ويزدهر ومن الذي سينتهي ، ويجادل سوروس بأنه طالما أن النقود - نقود الآخرين - تستمر في التدفق من الأطراف إلى المركز ، وطالما أن " القلة " تعيد ضخ بعض النقود ، فستبقى الأمور على ما يرام؛ ولكن عندما يتأزم موقف الأطراف المحيطية إلى أبعد من حدود مرونتها، وكما هي الحال عادةً نتيجة جشع الممولين ، يتعرض النظام بأكمله عندها للخطر ، وما هو مطلوب - كما قدر سوروس - هو مؤسسة تحمي " القلة " من أنفسهم ومن جشعهم ، شيء يشبه نظام احتياط فيدرالي عالمي .. فالنظام العالمي يعاني من عدة مآخذ كما يقول سوروس، فميزانيات المصارف والمؤسسات المالية ، لا تعكس مدى تعرض وانكشاف هذه المؤسسات الحقيقي " عندما تنخرط المصارف في المقايضات ، والعمليات الآجلة ، وتجارة المشتقات ، فيما بينها وبين عملائها ، فان هذه العمليات لا تظهر في ميزانيات المصارف".

وفي شهادته لكونجرس الولايات المتحدة ، أضاف سوروس : **" هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في النظام الرأسمالي العالمي وإصلاحه "**. وأدت موجة التعصب للسوق التي أطلقت من قبل ريغان وتاتشر **" إلى تصيير النظام الرأسمالي العالمي غير سليم وغير قابل للاستمرار"**. وواحد من الأسباب الوجيهة لذلك هو أن لدينا اقتصاد عالمي دون أن يكون لدينا في المقابل مجتمع عالمي ، **"وهذه الحالة غير قابلة للدفاع عنها"** ، وأضاف سوروس محذراً :" **إن القيم المالية وأسواق العمليات ، لا تعطي أساساً كافياً للتلاحم الاجتماعي"** .

هناك تضارب مصالح بين مركز الرأسمالية العالمية والبلدان المحيطية ، فأثناء أزمة ما ، لا يكون لدى المقرضين – في العادة- سوى القليل ليخسروه ، فما يمكن أن يفعلوه هو إعادة جدولة القروض ، وتمديد تواريخ استحقاقها ، ودون التخلّي أبداً عن القروض . وكثيراً ما تجبر البلدان المدينة من قبل صندوق النقد الدولي ، على الالتزام بمديونية بنوكها التجارية (كما في تشيلي 1982 ، والمكسيك 1994 ، وجنوب شرق آسيا في 1988) ، وحتى في حالة عدم قدرة البلدان المدينة على الوفاء بكامل التزاماتها ، فإنها ستلزم بدفع الحد الأعلى الممكن ، الأمر الذي سيعيق استثماراتها التنموية ؛ ويحمل الإقراض للأطراف المحيطية مخاطر ضئيلة للغاية ، ومع أن أزمة المديونية العالمية في 1982 قد كانت بسبب بلد المركز(رفع الفائدة من قبل الولايات المتحدة) ، فإنه قد ترتب على دول الأطراف المدينة تحمل تكاليفها ؛ وكذلك فإن أزمة جنوب شرق آسيا قد تسببت فيها صناديق المضاربات والتي كانت نتيجة للارتفاع في دولار الولايات المتحدة . وقد دُمرت اقتصاديات هذه البلدان لأسباب خارجة– بالكامل - عن سيطرتها ، وحيث أن رأس المال ينزع للعودة إلى موطنه – المركز – في أوقات الاضطراب وعدم اليقين ، فإن البلدان المحيطية ستكون هي الأشد اكتواءً بالنار وعلى نحو غير متكافئ ، بينما تجأرُ اصوات وول ستريت و " مدينة لندن المالية " بالادعاء أن المضاربات صحية ، لأنها تصحح الأسواق وتجعلها أكثر كفاءةً .

ليس تماماً ، حيث يقول سوروس : " **عندما بعت الاسترليني لأجل قصير في 1992 ، كان "مصرف انجلترا " على الناحية الأخرى من العملية ، وكنت أنا آخذ النقود من جيوب دافعي الضرائب ."** ، **ويخلص سوروس إلى أن مذهبية التعصّب للسوق ، تزعزع النهج الديموقراطي السياسي ، وتعرض للمخاطر مؤسسات التمثيل الديموقراطي ، "ويصبح من الصعوبة بمكان**

استعادة فضيلة متمدنة ، إذا ما تم فقدانها ". ويتحدّى سوروس فضيلة حيازة النقود لمجرد حيازة المزيد من النقود ، حيث أنها ، أي النقود ، عند إنفاقها فقط ، تصبح وسيلةً لتحقيق غاية ، بينما عندما يصبح هدف النقود أو المال هو مجرّد جمع المزيد من المال ، فإن المنافسة تصبح من الشدّة " إلى حد أن الأنجح إطلاقاً سينسخط إلى موقع الدفاع عن وجوده"

وبلغةٍ واضحة فإنّ ما يقوله سوروس في كتابه الصادر في 1998 أن الرأسمالية المالية بطبعها ، تتصرف ككرة الهدم حيال الاقتصادات ، فهي لا تطال ، وهي ترخيص بالسرقة ، إذا ما قيست بما فعله عندما ضارب ضد مصرف إنجلترا حيث " أخذ النقود من جيوب دافعي الضرائب " ، إذ لم تصدر مقولات سوروس عنه لدوافع أخلاقية رفيعة ، وإنما ـ كما قال ـ بسبب قلقه من أن بقاء الحال على ما هو عليه ، سيؤدي إلى التدمير الذاتي للنظام.

وفي كتاب سوروس الجديد " انهيار 2008 ومغزاه" أعاد سوروس طرح وجهة نظره بأن النظام خربان ، وفي شباط 2009 في اجتماعه في جامعة برنستون أشار إلى أنه – أي النظام – يكافح معتمداً على أجهزة التنفس الاصطناعية . في غرفة العناية المكثفة .

ويمكن تقفي آثار جذور أزمة 2008 إلى انهيار دوت.كوم (dot.com) في عام 2000 ، والذي مؤداه أن فقاعة تسعينيات القرن العشرين ـ قد غمرتها وأحاطت بها ـفقاعةٌ أكبر ، وذلك عندما خفض الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة من 6,5 إلى 3,1 بالمائة ، ثمّ إلى واحد بالمائة في تموز 2003 . وخلق هذا انفجاراً في شراء الموجودات المدعوم بالديون ، كما خلق فقاعة إسكان ، وذلك بسبب أنه ولمدة 31 شهراً متتالية ، كانت فائدة الأساس المعدّلة تضخمياً للأجل القصير، ســالبة.

وخلقت المصارف وسائل مالية وهمية خطرة ، بغرض تحميل المخاطر لجهات أخرى ، ولكن لمن ؟ : لصناديق التقاعد ، وصناديق الاستثمار الوقائية (Hedge Funds) ، بصفتها وسائط استثمار تركيبية ، تستبقي مراكزها المالية الخاصة بها في منأىً عن الظهور في صحائف ميزانياتها . وبالنتيجة ارتفعت قيم المنازل بأكثر من 40% بين سنتي 2000و2005 ، وأغرى وول ستريت الناس بشراء البيوت لغرض الاستثمار ، هذا إذا كانوا يملكون بيتاً ، وكانت نسبة البيوت التي اشتريت لأغراض الاستثمار أكثر من 50% من مجموع ما تم شراؤه من بيوت ، ولإغراء الناس بالشراء ، ابتدع وول ستريت منح سنتين فائدة بأقل من سعر السوق ، وسعر رهن قابل للتعديل ، وخفض وول ستريت معايير الائتمان ، وتم بيع بيوت لأناس ذوي تقارير ائتمان بتقديرات منخفضة ، فيما أصبح يعرف بالرهونات عالية المخاطر . وبيعت العقارات لأناس (بدون دخل ، بدون عمل ، بدون ممتلكات) ودعوا ذلك نينجا.

ومن أجل توفير حماية أكثر لأنفسهم ، اخترع مصرفيو وول ستريت الاستثماريون سوابس (SWAPS) حيث يمكن تأمين الائتمان ، ودعيت هذه الأدوات تبادل مخاطر الائتمان (CDS) ، ولقد تم إصدار 24,6 تريليون CDS مقارنة بالقيمة الكلية التقديرية لسوق الأسهم والبالغة 18,5 تريليون دولار ، بينما بلغ تقدير قيمة سوق الخزينة الأميركية بـ4.5 تريليون دولار فقط .

وقد قُرع جرس الإنذار الأول عندما طرد بنك HSBC رئيس قسم الرهونات في أميركا لديه عام 2007 ، وفي هذه الآناء أخفق صندوقا استثمار وقائي في الرهونات ، تابعان لبيرشتيرنز Bear Stearns ، ولكن رئيس الاحتياط الفيدرالي بن برنانكي طمأن العالم بأن مشكلة الائتمان عالي المخاطر هي مشكلة معزولة ، وحيث أن صناديق الاستثمار الوقائية الحيادية ، أو إن شئت المستقلة تعتمد بشكل كبير على الدين في شراء موجوداتها ، فإن الكثير منها قد مسح وعصف به تماماً ، وبدأت المصارف تشك ببعضها البعض حول الشفافية وحول مراكزها المالية ، وتوقفت عن إقراض بعضها البعض ، وطالبت بالوفاء لعمليات الائتمان التبادلية SWAP ، وتفاقمت المشكلة وساءت .

ومن المتفق عليه عموماً أنه يمكن الافتراض بأن تاريخ انفجار الأزمة الحالية هو شهر آب 2007، عندما أصبح على المصارف المركزية التدخل لتزويد النظم المصرفية بالسيولة ؛ ففي 9 آب أوقف مصرف BNP Paribas الفرنسي ، ثلاثاً من صناديق استثماره ، بعد رؤيته لمشاكل تنتاب قطاع الرهونات عالية المخاطر في الولايات المتحدة ، وأدى ذلك الى تجميد التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل ، وكان على المصرف المركزي الأوروبي (ECB) التدخل وضخ 95 بليون يورو في النظام المصرفي الأوروبي ، وتدخلت أيضاً المصارف المركزية للولايات المتحدة واليابان ، ولكن في اليوم التالي 10 آب كان على ECB ضخ 61 بليون يورو أخرى لإضعاف عضة الائتمان ، وفي 13 آب تدخل ECB كرّةً أخرى وضخ 47,7 بليون يورو ، وفي اليوم ذاته قالت جولدمان ساكس إنها ستضخ 3 بلايين دولار في صندوق عمليات ائتمان تبادلية متعثر ، وفي 16 آب كان على Country Side Financial أن تسحب خطها الائتماني البالغ 11,5 بليون دولار في يوم واحد هو ذاك اليوم ذاته ، وكان الكثير من المصارف والمؤسسات المالية على شفا الإعسار.

وحسب كتاب سوروس الجديد:

" لقد تمشكل وول ستريت لأنه كان يبيع " ورقاً ماليّاً " رديئاً ، إلى وسائل المستثمرين المالية التي كانت مضخّمة القيمة ، وتمّ الترويج لها بإعلانات زائفة. وتفاقم حجم أعظم الموجودات/الصكوك العفنة شهرة، والتي حزم معها ما دعي بالرهونات عالية المخاطر ، على شكل سندات قابلة للتسويق ، في الوقت الذي نمت فيه فقاعة أسعار الإسكان ، وقد بيعت سندات الرهن إلى مصارف ومستثمرين حول العالم بما في ذلك صناديق التقاعد والحكومات المحلية ، كاستثمار آمن وسليم ادعي بأنه يكاد يكون خلواً من المخاطر بتصنيف AAA ، الذي منحته لها وكالتا تصنيف خاصة . " هذه الأزمة، وخلافاً للحلقات السابقة ، لا يمكن التملّص من المسئولية عنها بلوم حفنة من الفاعلين الأشرار ، أو بإلقاء اللوم على

عاتق الحظ العاثر العشوائي ، ففي هذه المرة طال العار وول ستريت ذاته لأنه فشل بموجب شروطه . " [27]

الرأسمالية في طريقٍ مسدود:

تحت عنوان : "بول فولكر : الأزمة الاقتصادية يمكن أن تكون أسوأ من الكساد العظيم" أوردت الأسوشييتدبرس ، أن فولكر، رئيس المجلس الرئاسي للإنعاش الاقتصادي ، الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي ، تحدث إلى زملاء له خلال خطاب في حفل غداء بمركز الرأسمالية والمجتمع في جامعة كولومبيا يوم الجمعة تاريخ 20 شباط 2009 في نيويورك ، وقد استضاف المؤتمر أعضاء في القطاع الخاص من أرجاء العالم ،للمشاركة بوجهات نظرهم حول الاقتصاد العالمي ، وأكد فولكر الافتقار إلى الفهم لعملية الانصهار المالي العالمي ، كما عبّر عن الصدمة لسرعة انتشارها عبر العالم حيث قال:

" لا أتذكر أي وقت ، ولا حتى الكساد العظيم ، هوت فيه الأشياء بمثل هذه السرعة "[28] ، وأضاف بأن تعطل أسواقٍ مالية مطلقة السراح ، قد لطم تقريباً جميع التوقعات والتنبؤات"وشكك في"عودتنا إلى نوعية النظام المالي الذي كان لدينا قبل الأزمة ".

وفي 21 شباط 2009 غطّت رويترز خطاب جورج سوروس في مؤتمر جامعة كولومبيا نفسه تحت العنوان: "سوروس لا يرى قاعاً للانهيار المالي العالمي" ، ونُقل عن سوروس قوله : "لقد شهدنا انهيار النظام المالي ، لقد وضع على أجهزة الإنعاش ، ولا توجد علامة على أننا في أي مكان قرب قاع النهاية"

ويبدو أن معظم الخبراء بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى المؤسسة ، يقرون – على الأقل – بأن الأمور لن تعود لسيرتها الأولى بعد هذه الأزمة المالية ، ذلك أنها جلبت إلى السطح جميع العلل ونقاط الضعف التي تواجه البلد ، والتي من بينها - إضافةً للنظام نفسه - مواضيع خطيرة لا بدّ من التصدي لها مثل: المديونية الهائلة ، والعجوزات التجارية ، وكلفة الاتجار بالحروب ، ورأس المال اللازم لإعادة التزود بالمعدات لجميع عمليات الإنتاج والبنى التحتية لفترة ما بعد الاقتصاد البترولي، مع معالجة المواضيع البيئية التي لا يمكن إهمالها لفترةٍ أطول . ومعالجة هذه المسائل بشكلٍ صحيح سيتم اعتراضه من قبل الناس انفسهم الذين سببوا هذه المشاكل ، وعلى رأسهم وول ستريت ، والمؤسسات المالية ، والشركات متعددة الجنسية.

---

[27] George Soros, *The Crash of 2008 and What it Means: The New Paradigm for Financial Markets*, New York, PublicAffairs, 2009, 41

[28] http://www.huffingtonpost.com/2009/02/20/paul-volcker-financial-cr_n_168772.html

وعبّر مايكل شيرتوف ، وزير الأمن الوطني لدى إدارة بوش الثانية ، عن رأيه في حديثه المعنون "لماذا لا تعمل واشنطن " ، والذي ألقاه في جامعة هارفارد في 12 شباط 2008 :

" إن العوائق أمام التغيير في واشنطن أكثر بنيوية منها حزبية " ، وطبقاً للوزير شيرتوف فإن المعيقات أمام التغيير – وإلى حدّ كبير - هي مصالح الأفراد والجماعات النافذة ، والتي تجعل من الصعب إحداث تغيير دراماتيكي في واشنطن " بما يحبط متابعة المصلحة العامة ".[29]

أما جوزيف إي. ستيجليتز ، الحائز على جائزة نوبل ، فقد قال في مقابلةٍ بتاريخ 2009/3/29 مع مجلة نيوزويك : **" ما هو واضح أن نموذج رخاء الشركات الأميركي – رعاية الشركات وليس الناس – قد انكسر** ". كما قال عن خطة غيتنر لتفريغ حمولة المصارف من الديون الرديئة في الولايات المتحدة : **" إنه لأمر فظيع ، أن لا يتحمل المستثمرون المسؤولية – ما زال بمقدورهم الابتعاد إذا ما ساءت الأمور ، إنه ما ادعوه بالاشتراكية الأميركية : اشتراكية الخسائر وخصخصة الأرباح."**

وحائز آخر لجائزة نوبل هو بول كروجمان وهو بالـتأكيد شخصية مرموقة من شخصيات مؤسسة شرقي أميركا ، فهو أستاذ الاقتصاد في جامعة برينستون ، وكاتب عمود في جريدة النيويورك تايمز ، وفي 6 نيسـان 2009 كتبت النيوزويك:

"في عموده الذي يظهر مرتين في الأسبوع ،وفي منتداه الحواري على الانترنت ، المسمى: ضمير ليبرالي ، ينتقد أتباع أوباما لمحاولتهم تشغيل نظام مالي يعتبره يمشي وهو في حكم الميت. وفي محادثة له يرسم صورة لوزير الخزانة تيم جيتنر ، ورسميين كبار آخرين ، على أنهم ، في النتيجة، أدوات وول ستريت ." ودعا كروجمان سياسة تيم جيتنر تجاه إنقاذ وول ستريت على أنها " نقود مقابل القمامه أي 'cash for trash' "

لعل النظام الرأسمالي سيلحق الشيوعية إلى مزبلة التاريخ كما تنبأ له أصحابه أعلاه

[29] http://www.dhs.gov/xnews/speeches/sp_1203020606566.shtm

الفصل الرابع

غزو أميركا لأفغانستان والعراق

مسمارين في نعش المشروع الامبراطوري الأمريكي

" كيف يستطيع جيش غير نظامي يتكون من 30.000 – 40.000 رجل الصمود ضد القوة العالمية العظمى الوحيدة لتسع سنوات طوال ، خصوصاً عندما نضيف أن مع هذه الولايات المتحدة تحالف من أقوى جيوش العالم الأخرى؟

أراب- نيوز (سعودية) Arab News (KSA) Oped بتاريخ 2010/7/1

بعد 9 سنوات من اندلاع الحرب من أقوى قوة سطرها التاريخ، ما زال أسامه بن لادن حيّاً ، وما زال الملاّ عمر يدير معركته العسكرية عبر دراجته النارية ، والفساد أكبر مما كان في تاريخه ، ولم يتحقق أي هدف مطلق للولايات المتحدة.

ليندا هيرد (Linda Heard) أراب نيوز(السعودية) بتاريخ 2010/6/29

****

أميركا في أفغانستان

في حزيران 2010 أصبحت الحرب الأمريكية في أفغانستان هي الأطول في تاريخ حروب الولايات المتحدة ، بالرغم من إنفاق مئات البلايين من الدولارات ضد خامس أفقر دولة في العالم. ولعل هذا سؤال يجب أن نوجهه إلى انتباه العالم العربي ، والإسلامي بشكل معكوس: كيف أمكن لكيان لا يزيد على 6 ملايين من أن يدب الرعب في قلوب ما يسمون بالنخبة لأمة زاد عدد سكانها على 300 مليون ، وهم يمتلكون مفتاح كل شيئ في مدنيات الغرب ألا وهو النفط.

كاتب مقال Rolling Stem –بتاريخ 2010/6/22 الذي أطاح بالجنرال ماك كرستال (Mc Chrystal) القائد الأمريكي في أفغانستان ، قد وصل إلى نتيجة مفادها : كسب الحرب في أفغانستان ،"يبدو حقيقة بأنه أمر غير ممكن .كذلك اعترف الجنرال ماك كرستال للصحفي Hastings : **" قتل الروس مليون أفغاني ، وذلك لم ينه المشكلة .. لا يمكن حل مشكلة أفغانستان بمزيد من القتل"**

فإذا كان هدف الحرب الأمريكية تحت لافتات الحرب المختلفة لتغيير مفاهيم الحضارة الإسلامية، والأمر هو كذلك ، فقد أجاب عن ذلك الضابط الأمريكي المتقاعد بوضوح دوغلاس ماكغريغر (Douglas Macgregor) **" التفكير بأنه إذا أنفقنا ترليون دولار لإعادة هيكلة الحضارة الإسلامية في العالم هو مجرد هراء."**

إن الوجود الأميركي في آسيا الوسطى هو ببساطة واحدة من حلقات خطة الهيمنة على " منطقة تلو منطقة " ، والتي كان أول ظهورها في 1992 خلال رئاسة جورج بوش الأب . ففي هذا الوقت أصبح واضحاً أن السياسة الأميركية ، ومنذ سقوط الاتحاد السوفياتي ، اتخذت من الإمبريالية العالمية هدفاً مركزيا لها ، وكانت المخابرات المركزية الأميركية واستراتيجيي صفوة متنفذي البلد من اليمين المتطرف في عام 1992 ، يعرفون جيّداً بأن حقول النفط الرئيسية خارج الشرق الأوسط وربما الاتحاد السوفياتي السابق ، كانت آخذة في النضوب بسرعة ، لذلك أصبح إحكام السيطرة على طرق الوصول إلى النفط ذا أهمية قصوى . وقدرت الولايات المتحدة أن الآن هو الوقت لماكينتها العسكرية الضخمة كي يدور رحاها في مرحلة جديدة من العمليات .. وكان تم عرض هذه الاستراتيجية الجامحة في ما دُعي بـ"مبدأ وولفوتز" - دليل التخطيط الدفاعي للبنتاجون 1992-

والذي وضعه بول وولفوتز وكيل وزارة دفاع الولايات المتحدة للسياسات ، وبعد تسريبها إلى صحيفة نيويورك تايمز في آذار 1992 ، تم وعلى نطاق واسع ، تعريفها ووصفها بالإمبريالية ، وبأنها تُحبّذ الإجراءات العسكرية الاستباقية لإخماد التهديدات في مهدها ، ولإعاقة حصول بلدان أخرى على وضعية قوة عظمى؛ ولم يكن مفاجئاً ظهور عددٍ من توصياتها في وقتٍ لاحق ضمن مبدأ بوش ، وكان الجنرال نورمان شوارزكوف الذي قاد حرب الخليج 1991 لغزو العراق قد استبق وثيقة وولفوتز في 1990عندما أبلغ الكونجرس : " **بأن نفط الشرق الأوسط هو بمثابة دم الحياة للغرب ، فهو يزودنا بالوقود اليوم ، وبما أنه يشكل 77 بالمائة من احتياطات العالم الحر المؤكدة من النفط فسيبقى يزودنا عندما تنضب موارد بقية العالم."**

جاء في "مبدأ وولفوتز" - دليل التخطيط الدفاعي للبنتاجون- **"إن هدفنا الكلّي في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا هو ... الحفاظ على قدرة الولايات المتحدة والغرب في الوصول إلى مناطق النفط ، كما أننا نبتغي حماية حريتنا في الوصول إلى الأجواء والطرق البحرية الدولية . وكما أوضح غزو العراق للكويت يبقى مهمّاً وبشكل أساسي منع قوى هيمنةٍ أو تحالف .. من التحكم في المنطقة ، وينسحب هذا بشكلٍ خاص على شبه الجزيرة العربية ، ولهذا فإنه ينبغي علينا الاستمرار في لعب دور ، عبر تعزيز الردع والتعاون الأمني المتقدم."**

باكستان وأفغانستان

نشّأ محمد ضياء الحق البنجابي المسلم ككابتن في جيش المستعمرات البريطاني فيما كان يعرف باسم الهند ، وذلك قبل تقسيم شبه القارة الهندية إلى هند وباكستان هذه الأيام ، وكان والده موظفاً مدنياً من مريدي الإنكليز. وقد صنعت الباكستان بذريعة اسم الإسلام ، على الرغم من أن مؤسسها محمد على جناح كان علمانيّاً . ولا بدّ أنه كان ذا حظوةٍ عند السلطات البريطانية والتي أسبغت عليه لقب " سير" ، وعلى كل حال فقد مات قبل أن يتمكن من ترسيخ مبادئة العلمانية ، كما أن خلفاءه الضعفاء لم يتمكنوا من إرساء مبادئه.

وبدأ أبو الأعلى المودودي حركةً إسلامية قيل بأنها متأثرة بحركة الإخوان المسلمين ، وضربت هذه الحركة بجذورها في الباكستان وأصبحت تعرف باسم الجماعة الإسلامية أو عصبة المسلمين ، وكان ضياء الحق متعاطفاً مع تعاليم هذه الحركة ، وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي ، وبينما

كانت ثورة الخميني تفتعل ثم نجحت في خلع الشاه محمد رضا بهلوي .. فقد أعلن ضياء الحق - والذي بلغ رتبة جنرال الآن وأصبح رئيساً للباكستان - أعلن الباكستان دولة إسلامية ، وعلى الرغم من أنه كان متديناً فانه لم يكن على أي نحو متطرّفاً . وفيما يلي كيف وصف ضابط مخابرات برتبة لواء من المخابرات الداخلية الباكستانية ضياء الحق:

" مسلم ورع ؟! .. نعم .. إلا أنه كان سياسيّاً إلى حد لا يمكنّه من أن يحوز حماس التعصّب والتشدّد ". وأضاف **:" وبدون ضياء الحق ، فلعلّه لم يكن وجود جهاد ناجح ممكنا...".** وهكذا ، وفي أغلب الظن ، فإن هذا كان سبب وجوده في سدّة الرئاسة !! فالرئيس ريغان ورئيس وكالة مخابراته المركزية بيل كيسي لم يكونا يتحدّثان عن العلاقات الأميركية السوفياتية بلغة الجيوبوليتكس وإنما بمصطلحات الخير والشر الدينية ، وقد ركز كل من كيسي وريغان على " دور العقيدة والأخلاق المسيحية في دحر الشيوعية " . وأقنع ضياء الحق والولايات المتحدة ، العربية السعودية بالانضمام إليهم في حربهم السرّية ضد الشيوعيين الكفّار الذين غزوا أفغانستان ، وبهذا انعقد زواج مصلحي ، وتم شن حربٍ سريةٍ من نوع فريد ، ضم الجهاد الإسلامي وصليبية البيت الأبيض ، مدعومة بفلوس وكالة المخابرات المركزية وكفاءاتها ، والكثير من الدم الغزير للأفغان المسلمين . وأدى هذا التلاقي الغريب العجيب لهذه القوى ، إلى تحقيق نتائج عسكرية باهرة أضعفت اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، وكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير! ولكنها أدت أيضاً إلى إطلاق العنان لنتائج هامة لم يكن مخطّطاً لها ، وربما ذات طبيعةٍ كارثية ، غالباً بسبب قانون النتائج غير المتوقعة ، وكانت طالبان واحدة من هذه المنتجات ، وكان أسامة بن لادن والقاعدة واحدة أخرى .

وفي كانون الثاني 1984 أعطى بيل كيسي الرئيس ريجان إيجازاً مضمونه أن مقاتلي المجاهدين قتلوا أو جرحوا 170,000 جندي سوڤياتي ، وطبقاً لتقديرات سرية لوكالة المخابرات المركزية ، والتي كان كيسي يزود ريغان بأرقامه منها ، فإن السوفيات قد فقدوا من 350 إلى 400 طائرة في القتال ، كما دمّر المجاهدون قرابة 2750 دبابة وناقلة جنود سوڤياتية مدرّعة ، وحوالي 800 شاحنة وجيب وعربات أخرى ، وكإجمالي وحتى ذلك التاريخ كبدّ جهاد المسلمين الاتحاد السوڤياتي حوالي 12 بليون دولار. وأما كلفة ذلك بالنسبة للولايات المتحدة فلم تتعدّ 200 مليون دولار [30]، بالإضافة إلى مبلغ مماثل دفعته

[30] P89 Ghost Wars, Steve Coll, Penguin Books,2004

المخابرات السعودية ، حيث كانت العربية السعودية قد تعهدت بمجاراة النفقات الأميركية الخفية دولاراً بدولار ، ولم يجد كيسي مناسباً أن يذكر كمية الدم المسلم المسفوح سوى كونها مجرّد أضرار غير مباشرة . واستمر الجهاد إلى أن نجح في طرد السوفيات من أفغانستان كما أدّى إلى إنهاك إمبراطوريتهم إلى حد الانهيار.

أفغانستان مقبرة الإمبراطوريات

ويبدو أن ذاكرة الغرب قصيرة ولا يتعلم أبداً من التاريخ ، ففي القرن التاسع عشر أسمى ملك أفغاني يدعى دوست محمد نفسه أميراً للمؤمنين ، وهو اللقب نفسه الذي أطلقه ملاّ عمر طالبان على نفسه ، وكان ذلك عندما أراد البريطانيون الامبرياليون احتلال أفغانستان كي تشكل منطقة عازلة بينهم في شبه القارة الهندية وبين روسيا ، إلا أن الثوّار الأفغان مسلحين بحماسة الجهاد الإسلامي ذبحوا آلافاً من جيش الاحتلال البريطاني وأفياله وأرغموه على " تقهقرٍ مشين " . وغاصت أفغانستان في العنف والحرمان بعد أن هجرت الولايات المتحدة المجاهدين ، كما تخلّت الولايات المتحدة عن سائر المساعدات لأفغانستان بعد سنتين من تسلم بيل كلينتون السَّلطة .

وبعد تفجّر الاتحاد السوڤياتي داخليّاً اختفت أجندة أفغانستان من أجندة السياسة الأميركية ، حيث كانت إدارة الرئيس كلينتون منهمكةً في نشر إنجيل العولمة ، وفي دعم رأسمالية الشركات ، وبالنسبة لهم ، بدت المصلحة القومية الأميركية ، وكما كانت دائماً ، ولكن ... على نحوٍ أكثر عياناً الأن ، بأنها مصلحة الشركات الأميركية وليست مصلحة ال 45 مليون أميركي الذين أعلنهم مكتب الإحصاءات الرسمية في واشنطن تحت مستوى خط الفقر ، وإذا عدنا إلى الوراء حتى عهد الرئيس الأميركي هيز في القرن التاسع عشر ، فسنجد أنه كان قد صرّح : **" إن هذه الحكومة لم تعد حكومة الشعب ، وبالشعب ، ومن أجل الشعب ، وإنما أضحت حكومة الشركات ، وبالشركات من أجل الشركات."**

وتُركت الأطراف الأفغانية المتحاربة وبنية أفغانستان التحتية المدمّرة لأقدارها ، وكان قدرها مع طالبان..سلالة دوست محمد وبرئاسة أمير المؤمنين الملاّ عمر ، ومع ظهور روسيا الجديدة فقد تشاركت مع الولايات المتحدة في قلقها واهتماماتها حيال الصحوة الإسلامية المتصاعدة في أرجاء العالم الإسلامي كله ، من شمال إفريقيا وحتى إندونيسيا بما في ذلك أفغانستان . وكان الملاّ عمر وطالبان هم الذين برزوا كقوّةٍ مسيطرة بعد احتلالهم لكابول عاصمة أفغانستان ، إذ كان يتلقى عوناً من المخابرات الباكستانية.

وبعد الانتصار الانتخابي الإسلامي في الجزائر ، والحملات الإسلامية ضد رئيس مصر حسني مبارك ، وصعود حزب الله في لبنان ، وحماس في فلسطين ، أصبحت هذه الصحوة الإسلامية مصدر القلق الأميركي في العالم الإسلامي ، وكانت إلى ذلك أمراً مزعجاً لحلفاء أميركا العرب والمسلمين. وحتى عندما اختار ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المنتمية إليه السلام مع إسرائيل أصبحت حماس مشكلته:

" جمعت منظمة التحرير معلوماتٍ استخبارية حول جمع حماس للتبرعات في العربية السعودية ، وحول مدارسها الدينية في اليمن ، وشبكاتها لتهريب السّلاح في السّودان ، وقد تجمع إرهابيون عنيفون هم أحد فروع حماس ويدعون الجهاد الفلسطيني الإسلامي حول متمول سعودي في المنفى يدعى أسامة بن لادن ، وكان هذا ما أبلغته منظمة التحرير الفلسطينية لرئيس محطة المخابرات المركزية الأميركية في تل أبيب ، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تأمل في أن تنضم المخابرات المركزية الأميركية إليهم في معركتهم ضد الإسلاميين مقوّضة بذلك حماس".[31]

وفيما مثّله الملاّ عمر وحركة طالبان فقد حصلت أميركا وحلفاؤها على مالا يريدون ، فقد كان ، عكس ضياء الحق ، مسلماً ملتزماً لا يساوم على مبادئه من أجل السياسة ، كما لم يكن لديه أية مطامح شخصية ولا تهمّة المقتنيات الدنيوية ، وقد أوضح أن طالبان **: " هي عصبة بسيطة من الشباب الصغار الذين كرّسوا أنفسهم وبتصميم ، لإقامة قانون الله في الأرض ، ومستعدين لبذل الغالي والرخيص لتحقيق هذا الهدف ." وأضاف " إن طالبان ستقاتل إلى أن لا يتبقى في أفغانستان دماء يمكن أن تبذل أو أن يصبح الإسلام طريقة شعبنا في الحياة "** وأبلغت السفارة الأميركية في باكستان واشنطن أن طالبان تلقت مساعدات من عدد من المصادر بما فيها باكستان ، ولكنها سارعت إلى الاستخلاص بأن الراعين لذلك سرعان ما سيدركون بأنهم " قد خلقوا نمراً لديه أكثر من الإرادة باتخاذ إجراءات مستقلة وأنه لن يكون صنيعة أحد أو أداة له." ولكن مثل هذه الأراء لم تحدث فرقاً .. حيث أن أفغانستان وببساطة لم تكن على أجندة واشنطن كلينتون السياسية

[31] p260 Ghost Wars, Steve Coll, Penguin Books, 2004

، وبقيت الحال على ما هي عليه ، إلى أن فرضت مصالح النفط والغاز ضرورة الانخراط في الشأن الأفغاني مرّةً ثانية.

وجاء دور النفط

أونوكال Unocal ، وهي الشركة رقم 12 في ترتيب شركات الطاقة الأميركية آنذاك ، قدّرت أن مغامرةً تتعلق بنفط وغاز جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت تابعةً للاتحاد السوڤياتي السابق ربمّا عوضتها عن انتكاساتها الأخيرة في أعمالها، وقرّرت أن تركز جهودها على جمهورية تركمانستان الصغيرة التي استقلّت حديثاً ، والتي لا يجاوز عدد سكانها الخمسة ملايين نسمة .. ولكن مع 159 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي غير المستغل ، و32 بليون برميل من النفط . وهذه الاحتياطيات الضخمة تدعى " النفط والغاز الجانح " ، حيث أن البلد محاط باليابسة ، ولهذا ومع أنهم سيحتاجون لاستثمارات ضخمة لرسوم العبور ولإنشاء خطوط أنابيب نقل هذه الاحتياطيات، إلا أنهم بحاجة إلى بلد يسمح لهم بالعبور ، ومع أن إيران يمكن أن تبدو الخيار الأكثر منطقية ، فإن الاعتبارات الجيوبوليتكية أدت إلى استبعاد هذ الخيار ، كذلك تمّ استبعاد روسيا للسبب نفسه ، وأفضى ذلك إلى أن تصبح أفغانستان الخيار المفضل التالي . وأرادت مجموعة أخرى من شركات نفط غربية ، أميركية وبريطانية في معظمها ، أن تبني خط أنابيب من باكو متفادياً روسيا وعابراً لجورجيا وتركيا ، ورحبت تركيا بالفكرة ، وأما جمهورية جورجيا الحديثة الاستقلال فيمكن إقناعها عبر ثورة ملونة ، إذ أصبحت ثورات وكالة المخابرات المركزية الأميركية الملونة تقليدا لتغيير نظم الحكم ، حيث يكون ذلك ممكناً ، وفي مجال أعمال النفط فإن شيئاً مالا يتأتى بسهولة ، غير أن العوائد والجوائز تستأهل العناء .

واختارت أونوكال مارتي ميلر ، والذي كان يدنو من نهاية خدمته ، وكان يتطلع إلى شيءٍ فيه تحدّ محرزٍ يقوم به . وكانت رحلته الطويلة في إنشاء مشاريع أونوكال وتعزيزها قد بدأت في صيف 1995 ، ووصل ميلر آشخاباد عاصمة تركمانستان .. وحيثما حلّ كان يرى صورة الرئيس التركماني نيازوف تحدّق فيه ، فما كان منه إلا أن لجأ إلى السفارة الأميركية طلباً للمساعدة ، وكان أن دعا نيازوف رسميي أونوكال الكبار إلى قصره، وأثناء الكثير من احتساء الـڤودكا تم كسر الجليد . وقررت إدارة كلينتون دعم أونوكال وأيضاً جميع الشركات الأميركية الأخرى للاستحواذ على

مصادر النفط الجديدة في جمهوريات آسيا الوسطى ، والتي ولدت من بين مراتب الاتحاد السوفياتي السابق ، ولهذا دعمّت أونوكال بحميّة.

كانت إحدى شركات النفط والغاز الخاصة ، المملوكة لعائلة بولغاروني بيداس ومقرها بيونس آيرس ، تتطلع إلى احتياطيات النفط والغاز الجانحة في تركمانستان قبل أن تفعل أونوكال ذلك ، وكانوا يعلمون بأن للعربية السعودية علاقات وطيدة مع باكستان ، ولهذا حصل كارلوس بولغارينو على مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل رئيس دائرة المخابرات في السعودية ، فأعجب تركي بكارلوس ولكنه رفض المشاركة بنفسه ، ولذا قدّم كارلوس إلى رجل أعمالٍ سعودي كان راغباً في القيام بذلك ، وذهب كارلوس إلى باكستان ، وحيث أنه قدّم من قبل صديق سعودي متنفّذ فقد قابل بنازير بوتو - رئيسة وزراء باكستان - وزوجها الألعبان ، والذي كان رجل أعمالٍ من كراتشي . وعقد زوج بوتو وكارلوس صفقة تقضي بأن تشتري باكستان ، والتي هي بحاجة إلى الغاز ، كل ما يمكن للشركة الأرجنتينية ضخه من الغاز من تركمانستان إلى باكستان .

ووظفت أونوكال نفوذ حكومة الولايات المتحدة ، وكذلك أشخاصاً ذوي نفوذٍ سابق بمن فيهم هنري كيسنجر، وكان كل من زالماي خليل زاد وحميد قرزاي من بين مستشاري أونوكال ، وبعد عدة جولات من التفاوض ومن مزج سطوة الولايات المتحدة مع سطوة أونوكال ، تم إبلاغ ميلر في أيلول بأن نيازوف قررّ أخيراً السيّر مع أونوكال . وبذا تخلّى عن عرض بولغاروني ، وتمّ توقيع اتفاقية مع أونوكال تقضي بأن تبني أونوكال خطيّ أنابيب للغاز والنفط عبر أفغانستان وباكستان ، بكلفة إجمالية تبلغ 8 بلايين دولار ، وتبقى المشكلة في إقناع أفغانستان والباكستان بقبول الصفقة . وأثناء مفاوضاته مع نيازوف ، وفي وقت لاحق أثناء اتصالاته لكسب الباكستان وأفغانستان إلى جانب مشروعه ، اجتمع ميلر بانتظام في واشنطن مع شيلا هسلين ، مديرة مسائل الطاقة لدى مجلس الأمن القومي في الجناح الغربي للبيت الأبيض ، كما اجتمع مع وكالة المخابرات المركزية في لانجلي وفي تكساس . وهكذا أخذت وزارة الخارجية في العمل بجدّ على موضوع باكستان أولاً . وأصبح إقناع الباكستان بإسقاط عرض خطوط الأنابيب الأرجنتيني سياسة الولايات المتحدة، وأخذ السفير الأميركي إلى الباكستان توم سايمونز بتثقيف نفسه حول التفاصيل ، ثم ذهب بنفسه لكسب المواقف لصالح أونوكال . كان زواج بوتو من زرداري مشكلة حسب ما جاء في كتاب حروب الأشباح " في الصفحة 310

" يبدو أن بوتو وطبقاً للكثير من أصدقائها المتفرنجين – قد دخلت في علاقةٍ زوجية غير موفقه .. فزوجها أصف زرداري ، وهو رجل أعمال من كراتشي يبدو وكأنه يصمم طموحاته وينفذها على طريقة شخصيات العرّاب في أفلام قبضايات بوليود ، وقد ساهمت الادعاءات بفساد صفقات أعماله إلى أول إقصاء لبوتو كرئيسة وزراء في 1990. وقد ادّعت أونوكال بأن لديها معلومات تفيد أن بوتو سوف تستمر في دعم المشروع الأرجنتيني بسبب الرشوه المقدمة لزوجها ". وبدأ أنصار أونوكال ينثرون التلميحات لسفارة باكستان في واشنطن بأن الشركة تعرف عن الرشاوى المفترضة ، وكان مؤدى الرسالة كما تمّ فهمه من قبل بوتو وحلفائها - على ما يبدو - جليّاً وواضحاً ، وهو أنه إذا أرادت بنازير بوتو تفادي المشاكل حول مسألة الفساد ، فينبغي عليها المبادرة دون معيقات والتعاقد مع أونوكال. كذلك علمت السفارة الأميركية في الباكستان أن شخصاً ما في حكومة بوتو قد تلقى رشاوى تتعلق بالمشروع الأرجنتيني ."

ومع نهاية عام 1996 زار توم سايمونز بوتو في مكتبها وأبلغها مباشرةً وبلهجةٍ صارمة بأن عليها أن توقع مع أونوكال ، وأن تتخلى عن مذكرة التفاهم مع شركة بريداس الأرجنتينية . وبدا الوضع كما لو كان يصدر إليها أمراً وليس اقتراحاً ، ومع أنها أظهرت عدم رضاها عن لهجة سايمونز ، فقد أبلغته بأنه ليس بمقدور باكستان أن تفعل ذلك ، حيث أن هناك عقدا قد تم توقيعه بالفعل. فأبلغها سايمون بأن ذلك يدعى ابتزازاً ، بمعنى أنها لن توقع صفقة أونوكال ما لم تتم رشوة زوجها ، فاهتاجت بوتو عند ذلك وطلبت إليه الخروج ، فقد عرف عنها الدفاع عن زوجها بانفعالٍ وعناد .

وكان على ميللر الآن أن يحاول إقناع طالبان في أفغانستان . وفي وقت متأخر من ربيع 1996 ، توجه إلى قندهار لمقابلة طالبان وأطلعهم على صور وحاول التأثير فيهم بأرقام الوظائف والدولارات التي ستجلبها مشاريع خطوط الأنابيب لأفغانستان ، وكان قد أمن ترجمةً إلى لغة الباشتو للوحات التوضيحية التي استخدمها ، ولكونهم غير مسلمين فقد تم إبلاغ جماعة أونوكال أن ليس بمقدورهم مقابلة الملاّ عمر رئيس طالبان ، إلا أنهم قابلوا آخرين من قادة طالبان في غرفةٍ خلو من الأثاث إلا من بعض البُسُط على الأرض . وكان ميللر أحضر معه مسودة اتفاقية مبدئية ، إلا أنه اكتشف أن طالبان لم يكونوا في نهاية المطاف على تلك الدرجة من البدائية ، فقد أرادوا التعامل ولكن بموجب شروطهم الخاصة . فما كان من ميللر إلا أن حزم أمتعته وغادر قاصداً حاكم طالبان في بلدة هيرات

، وقد اعتقد الحاكم أن ميللر كان طيباً للغاية ولذلك سأله : " لماذا لا تعتنق الاسلام ؟" وبالتأكيد لم يكن ذلك ما حضر ميللر من أجل أن يفعله في أفغانستان ، ومع ذلك قابل أميركيّاً من نيوجرسي اعتنق الإسلام وتحول إلى طالباني مسلم ورع ، مع تبنيه اسماً إسلاميّاً هو سلمان ، وما إن عاد ميللر إلى الولايات المتحدة حتى زاره أحد ضباط العمليات من رجال وكالة المخابرات المركزية الأميركية في مكاتب أونوكال في شوجر لاند تكساس ، وكان مثل هذا الأمر روتينياً فإما أن يقوم ميللر بزيارة وكالة المخابرات المركزية في لانـچلي ، أو أن ترسل لانغلي ضابط عمليات لتبادل المعلومات مع ميللر بعد عودته من رحلات خارجية ، وكانت هذه اللقاءات في الغالب تكرّس لتقارير ميللر عن رحلاته ، وفي أحيان أخرى قليلة ، فلربما تعطي الوكالة تلميحةً أو معلومة ذات قيمة لميللر ، ولقد كانت تلك علاقة متداخلة بين حكومة الولايات المتحدة وإحدى شركات الولايات المتحدة في سبيل تمكين الحكومة من أن تكون بتصرّف الشركات.

وتابعت أونوكال تعزيز علاقاتها مع طالبان ، خاصة بعد أن هزمت طالبان مسعود شاه ، والذي كان هو وقواته الشمالية على جدول رواتب وكالة المخابرات المركزية ، وكان مسعود ينشر إشاعات بأنه توجد مؤامرة بين أونوكال ووكالة المخابرات المركزية وطالبان ، مكنت طالبان وبمساعدة المخابرات الباكستانية من السيطرة على معظم أفغانستان ، وقد أسرّ أحد رسميي وزارة الخارجية إلى نظيرٍ روسيّ له بأنّ : **" حكومة الولايات المتحدة تأمل الآن في أن يؤدي السلام في المنطقة إلى تيسير الأمور أمام المصالح والأعمال الأميركية** ." وفي اجتماعٍ مغلقٍ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيويورك اقترحت روبين رافل من وزارة الخارجية فسرت تبريرها لنجاح طالبان في السيطرة على أفغانستان : **" إن المصدر الحقيقي لنجاحهم هو رغبة الكثيرين من الأفغان ـ وخاصةً البشتون ـ في أن يبادلوا وبصمت ، حروبهم وفوضاهم اللانهائية بقدرٍ ولو قليل من السلام والأمن ، حتى ولو كان ذلك مع قيود اجتماعيّة حادّة"**.

ومع فقدان أونوكال لاهتمامها بمشروع خط الأنابيب ، وحيث أن طالبان رفضت تسليم أسامه بن لادن للولايات المتحدة ، دون دليلٍ معتبرٍ على تورطه في أعمال غير قانونية ، خسرت طالبان حظوتها في السياسة الأميركية . فهي بعد كل شيء حركة إسلامية ، وأميركا الآن كانت تخطط للصدام مع الإسلام تحت لافتة صدام الحضارات ، والذي تحوّل إلى حرب الإرهاب ، مع إعطائها اسمها السري..." الحرب على الإرهاب ".

نشرت جريدة نيويزرك تايمز في 2010/6/13 خبراً بعنوان : **" الولايات المتحدة تجد معادن بكميات هائلة في أفغانستان " جاء فيه " إن الولايات المتحدة اكتشفت قرابة ترليون دولار 1000.000.000.000 $ من مناجم المعادن التي لم يتم استغلالها .. هذه المناجم تتكون من كميات هائلة من الحديد ، والنحاس والكوبالت ، والذهب ، ومعادن هامة جداً للصناعة مثل الليثيوم ، مما سيجعل أفغانستان أحد أهم مراكز إنتاج المعادن في العالم. وفي مذكرة داخلية للبنتاغون، فإن افغانستان ستكون كما السعودية للنفط ، والليثيوم هو مادة أساسية لتصنيع البطاريات لأجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة .. وفي الوقت ذاته يخشى المسؤولون الأمريكيون من أن تصبح الصين هي المستثمر لهذه المعادن كونها متعطشة للمزيد من الثروات المعدنية .."**

حسب مقال نشر في الدبلومات (Diplomat- July 03,2010) كتب مدير محطة متابعة ابن لادن في وكالة المخابرات مايكل شويرMichael Scheuer أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد خسروا الحرب في أفغانستان ، وأن التغيرات الأخيرة في القيادة العسكرية لن تغير من النتيجة شيئاً . وأضاف قائلاً:

" الملخص المفيد أن الولايات المتحدة وناتو قد هزموا في أفغانستان . سواء كانت القيادة تحت ماك كرستال ، بتريوس أو أوباما شخصياً ، فإن استراتيجية " محاربة المقاومة " المعتمدة كانت مفلسة منذ بداياتها. قارئ التاريخ ولو لأسبوع في أي مكتبة عامة عن محتلي أفغانستان بدءاً باسكندر الكبير، والامبراطورية البريطانية ، والاتحاد السوفيتي يتبين أن كلاً منهم قد تمت هزيمته وتم طرده. قراءة التاريخ تبين لنا أن هناك نجاحاً واحداً في أفغانستان كان من جنكيزخان ، والذي ذبح سائر المقاتلين الأفغان وعائلاتهم ، وبنى جبالاً من جماجهم ، ثم انسحب بسرعة.. كان يمكن لجورج دبليو بوش أن يقلّد جنكيز خان..."

حرية " أنابيب النفط والمعادن" هي الحرية المنشودة لأمريكا في أفغانستان !

أميركا في العراق

كتب البروفيسور شالمرز جونسون ، الاستاذ في جامعة كاليفورنيا في سان دييغو:

"واحد من أسباب عدم وجود خطة خروج من العراق هو أننا لم نكن أصلاً ننوي الخروج"

في 1959 انضمّ شاب عراقي في الثانية والعشرين من عمره إلى مؤامرة لوكالة المخابرات المركزية لاغتيال الرئيس العراقي الجنرال عبد الكريم قاسم ، وكان اسم هذا الشاب صدام حسين . وسواء عرف باشتراك وكالة المخابرات المركزية أو أنه كان.. دون علم .. يتبع كبار رجالات حزبه الذين كانوا يعلمون عنها ، فيبقى ذلك مسألةً مفتوحة للنقاش ، كما تبقى أيضاً احتمالية تحالف فرصةٍ مصلحيّاً ، تم صوغه بين كبار حزب البعث ووكالة المخابرات المركزية .

وفي 7 تشرين الأول 1959 تعرض موكب عبد الكريم قاسم للهجوم ، وفيه قتل صدّام سائق عبدالكريم قاسم ، وجرح قاسم ، كما جرح هو نفسه من النيران المتبادلة مع حرس قاسم الشخصي.

وفي شباط 1963 قتل قاسم في انقلاب قام به حزب البعث ، وكانت تتعهده وكالة المخابرات المركزية ،طبقاً لما أورده روجرموريس وكتبه في نيويورك تايمز بتاريخ 14 آذار 2003 حيث قال:

" قبل أربعين عاماً مضت ، قامت وكالة المخابرات المركزية ، وفي عهد الرئيس جون إف كينيدي ، بتغييرها الخاص لنظام الحكم في بغداد ، وثم التنفيذ بالتعاون مع صدّام حسين".

وكان الرئيس الذي ينظر له في 1963 على أنه يشكّل تهديداً خطيراً هو عبد الكريم قاسم، وتآمر الولايات ضد عبد الكريم قاسم قد تمت البرهنة عليه وعلى نطاقٍ واسع على كل حال في إفصاحات لجنة مجلس الشيوخ حول المخابرات ، وفي أعمال الصحفيين والمؤرخين مثل ديـڤيد وايز ، والذي يعتبر مرجعاً عن وكالة المخابرات المركزية . وفي غياب معارضة ذات وزن داخل الحكومة .. اندفع كينيدي للأمام ، ففي القاهرة ودمشق وطهران وبغداد تم تنظيم العملاء الأميركيين خصوم النظام العراقي ، وأقامت واشنطن قاعدة عمليات في الكويت تعترض الاتصالات العراقية وتبث الأوامر للثوار...ثمّ وفي 8 شباط 1963 قام المتآمرون بانقلابٍ في بغداد .. فاستسلم قاسم . وبعد محاكمةٍ قصيرة وسريعة أُعدم رميا بالرصاص.

وكانت إحدى خطايا عبد الكريم قاسم من منظور وكالة المخابرات المركزية هي قانون البترول رقم 80 ، والذي انتزع جميع المناطق التي لم تقم شركة بترول العراق IPC بالعمل فيها . وكان جميع النفط العراقي في ذلك الوقت يتم إنتاجه من 1% من مساحة العراق . وهكذا يكون قاسم قد صادر 99% من مساحة العراق من امتياز IPC . وأما عن علاقة وكالة المخابرات المركزية مع البعث

في العراق ، فقد نقل جون إف كولي في كتابه " حلف ضد بابل " عن الملك حسين ملك الأردن ، مخاطباً رئيس تحرير صحيفة الأهرام في 27 أيلول 1963 : " اسمح لي بأن أخبرك بأنني أعرف على وجه اليقين بأن ما حصل في شباط 1963 كان يحظى بدعم المخابرات الأميركية " صفحة 93

وفي عقود وسنوات الحرب الباردة أدارت الولايات المتحدة سياستها الخارجية عن طريق العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية والحروب بالوكالة ، ولكن مع مقدم القرن الحادي والعشرين بدأت تقوم – وبصورة منفردة – بغزو الأمم وكما يحلو لها ، وفي 1948 قال جورج كنيان مدير موظفي التخطيط السياسي لدى وزارة خارجية الولايات المتحدة وشخصية بارزة في الحرب الباردة الناشئة:

"لدى الولايات المتحدة قرابة 50% من ثروة العالم ، و6,3 % من سكان العالم فقط ، وفي هذه الحالة لا يمكن إلا أن تكون محطّ الحسد والنفور ، ولذا فإن مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة ستكون اجتراح نمطٍ من العلاقات ، يسمح لنا بالحفاظ على وضعية التفاوت والتباين هذه ، دون الإضرار الإيجابي بأمننا القومي ، ولتحقيق ذلك علينا التخلّي عن سائر نزعاتنا العاطفية وأحلام اليقظة ، مع وجوب تركيز اهتمامنا في كل مكان على أهدافنا القومية المباشرة . وعلينا أن لا نخذع أنفسنا بأنه يمكننا تحمل ترف الإيثار والإحسان للعالم ، كما يجب أن نتوقف عن الحديث عن أشياء غامضة ، وأهداف غير حقيقية مثل حقوق الإنسان ، ورفع مستويات المعيشة ، ونشر الديموقراطية . وإن اليوم الذي سنلجأ فيه للتعامل بمفاهيم القوة المباشرة ليس ببعيد . وكلما كانت الشعارات المثالية حينئذٍ أقل إعاقةٍ لنا كلما كان الأمر أفضل" .

ولسوء الحظ باشرت الولايات المتحدة تطبيق سياسة كينان علناً ، ولكن دون أن تلتزم بنصحه في وقف الحديث عن الأهداف غير الحقيقية ، مثل حقوق الإنسان، ورفع مستويات المعيشة ونشر الديموقراطية ، وكان أن أطلق على الغزو البربري للعراق اسم " عملية حرية العراق ".

وفي الساعة 5:34 صباحاً بتوقيت العراق ، وبتاريخ 19 آذار 2003 بدأت الحرب الأميركية الثالثة ضد العراق منذ 1991 ، وبدأت بقصفٍ من القاذفات الخفية (ستيلث) وصواريخ توماهوك

كروز ، وبلغت عملية " الصدمة والرعب" (سميت فيما بعد " عملية الحرية " أوجها في نيسان بالاحتلال العسكري لبغداد).

ظلال الماضي

إن المبادرة لاحتلال أرض الآخرين والأدوار المسندة ذاتياً للتدخل في شؤون البلدان الأخرى ، قديمة قدم التاريخ الأميركي نفسه ، ففي 1823 شرّع الرئيس مونرو ما أصبح يعرف لاحقاً بمبدأ مونرو ، وضمن نقاطٍ أخرى أوضح هذا المبدأ أنه ليس لأي دولة أوروبية أن تقيم منطقة نفوذ ـ على الإطلاق – في اي بلد في الأميركيتين باعتبارها منطقة نفوذ للولايات المتحدة ، كما أنه أطلق عقيدة أن الولايات المتحدة ستعتبر أي محاولة كهذه للاستعمار تهديداً لأمنها القومي ، وفي وقت لاحق سيضيف الرئيس ثيودور روزفلت عبارته المشهورة والتي يمكن إيجازها كما يلي : " تحدّث بنعومة واحمل عصاً غليظة " . وفي 1962 أطلع دين راسك وزير خارجية كيندي إحدى لجان مجلس الشيوخ على 103 تدخلات عسكرية أميركية في شؤون البلدان الأخرى بين 1798 و 1894 فقط ، وكان درس رسك في التاريخ ـ في جوهره ـ دفاعاً عن هجوم الإدارة على كوبا ، وهو غزو خليج الخنازير الفاشل في 1961 . وفي 1963 أوضح دين أتشيسون وزير خارجية ترومان السابق والمستشار في وقتٍ لاحق لكلٍّ من إدارات كنيدي وجونسون ونيكسون ، أوضح وبفظاظة أن بقاء الدول هو مسألة ليس للقانون من شأن بها .

تشابهات غريبة

عندما قرر بوش تغيير الحقائق من أجل شن حرب احتلال مدّعياً بوجود صلةٍ بين صدام و 9/11 ، كما تضرّع للربّ لتأييدها ودعمها ، فعندها كان التاريخ يعيد نفسه. كان السبب الرسمي لتعليل بدء الولايات المتحدة الحرب الإسبانية الأميركية سنة 1898 ، هو الادعاء بأن إسبانيا قد دمرّت المدمرّة الأميركية يو.إس.إس. مين Maine في هاڤانا ، وتم التحقيق في الادعاء ، ولكن فقط بعد احتلال كوبا ومناطق اسبانية أخرى ، اتضح أن الانفجار على المدمرة مين Maineكان على الأرجح " حادثا فنّيا " ولم يكن مدبراً من إسبانيا ، أما المفجر الحقيقي لهذه الحرب فإنما كان رغبة أميركا في التوسع إلى أسواق الشرق الأقصى خاصةً الصين ، وهنا تدخل الفلبين إلى المشهد : فمن أجل تأمين معبرٍ

إلى " الشرق " فقد كانت الولايات المتحدة مصممة على احتلال هذا البلد ذي الجزر ذات الموقع الاستراتيجي .

إلا أن أكثر الأمور مدعاةً للاستغراب كان الكيفيّة التي برر فيها الرئيس ماكينلي الغزو ، ولقد استخدم كل من ماكينلي وبوش الربّ من أجل الذهب ، فماكينلي أبلغ مجموعةً من زوار البيت الأبيض كيفية تلقيه رسالة إلهية لاحتلال وضم أراضي شعوب أخرى:

" الحقيقة هي أنني لم أكن أريد الفلبين ، ولكن عندما جاءتنا كهدية من الرب لم أدر ما الذي أصنعه بها .. لذا طلبت النصح والمشورة من جميع الجهات - من الديموقراطيين ومن الجمهوريين – على حد سواء ولكن لم أوفق سوى في الحصول على القليل من المساعدة ، وفكرّت في البداية أن نكتفي بأخذ مانيلا فقط ، ثم لوزون ، ثم .. ربما جزر أخرى أيضاً ، وبقيت أذرع أرضية البيت الأبيض جيئةً وذهاباً ، ليلة بعد ليلة ، وحتى منتصف الليل ، ولست خجلاً من إبلاغكم ، أيها السادة ، بأنني جثوت على ركبتي وصليت للرب الكلي القدرة طلباً للنور والهداية ولأكثر من ليلةٍ واحدة ، وفجأة وفي وقتٍ متأخرٍ من احدى الليالي أتتني على هذا النحو .. ولا أدري كيف كانت إلا أنها أتت .. لم يعد هناك من شيء علينا فعله سوى الاستيلاء عليها جميعاً ، ومن ثمّ تعليم الفلبينيين والارتقاء بهم وتحضيرهم وتنصيرهم ... وبعد ذلك أويت إلى الفراش لأنام ، ورحت في نومٍ عميقٍ مريح."

أما توكل بوش على الهداية الخاصة فقد كان أكثر بياناً ، فقبل أسبوع من غزو الولايات المتحدة للعراق في 10 آذار 2003 ، كتب هوارد فينمان في النيوزويك كجزء من تقرير خاص حول ' بوش والرب ' :

"يستيقظ جورج بوش قبل الفجر في معظم الأيّام .. وانسحب إلى مكانٍ هادئ لكي يقرأ على انفراد ، ومادة قراءته ليست ملخَّصاتٍ إخبارية عن برقيات المخابرات .. وليست قراءة من النوع المسلي ... وإنما بدلاً عن ذلك ، كما أخبر أصدقاءه ، يقرأ كتاباً إيـڤانجيليكيا يحتوي على عظات قصيرة (My Utmost For His Highest) ، والمؤلف هو أوزوالد تشامبرز ، وتحت هذه الظروف فإن الأصداء التاريخية عالية ، فتشامبرز كان واعظاً بابتيّاً جوالًا من أسكتلندا ، مات في شهر تشرين الثاني عام 1917 بينما كان يحضر الإنجيل

للجنود الأستراليين والنيوزيلنيديين المتحشدين في مصر (في جيش الجنرال اللنبي) ، ومع حلول الكريسماس كانوا قد ساعدوا في اغتصاب فلسطين من الأتراك (المسلمين) ، والآن يدور كلام حول حرب جديدة في الشرق الأدنى ، ولكن في هذه المرة في أرضٍ تدعى بابل ، وفي وقت لاحقٍ من ذلك اليوم .. أبلغ بوش مذيعين متدينين .. أن الولايات المتحدة مدعوة لمنح كل إنسان في العالم هدية الرب ألا وهي الحرية ".

نقمة النفط

مع دلائل وتوقعات جيدة للعثور على النفط في إيران والعراق ومناطق أخرى من الخليج وشبه الجزيرة العربية ، أصبح النفط الدافع الرئيسي لسائر أنشطة الامبراطورية البريطانية السياسية والجيوبوليتكية ، أما وأنه (النفط) يتوافر بغزارة في المنطقة فكان أمراً واضحاً ، إذ كانت التسرّبات النفطية شائعة ، وكانت أول إشارة تاريخية عن البترول قد حصلت قبل 5000 عام في مدينة هيت على مبعدة أميال من بغداد ، إلا أن أول كشفٍ نفطي في الشرق الأوسط - باستخدام التكنولوجيا الحديثة - كان قد تمّ في حقل مسجد سليمان في إيران عام 1908 ، بعد حوالي 49 عاماً من حفر أول بئرٍ نفطيةٍ في العالم عام 1859 في بنسلڤانيا .

وما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى في آب 1914 ، حتى كتب سكرتير مجلس وزراء الحرب البريطاني السيرموريس هانكي إلى آرثر بلفور بأن النفط الإيراني والعراقي يشكلان **" هدفاً بريطانياً للحرب من الطراز الأول ".**

وفي 6 تشرين الثاني 1914 دفعت بريطانيا بقوات عسكرية ، لحماية مصفاة شركة النفط الأنجلو إيرانية في عبادان (APOC) ، وكان أن احتلّت هذه القوات شبه جزيرة الفاو في العراق ثم مدينة

البصرة بعد ذلك بأسبوعين . وفي آذار 1917 تمكن الجنرال فريدريك مود ، مع جيشٍ متفوق ، من احتلال بغداد معلناً ادعاءه الشهير بأن البريطانيين إنما جاؤوا محرّرين وليسوا فاتحين . وحسب بعض التقديرات فقد البريطانيون 92000 رجل في حملة بلاد ما بين النهرين ، إلا أنه طبقاً لآخرين وكما ورد في كتاب "النفط ، الله والذهب" لأنثوني كيڤ براون ، فقد كان الرقم هو 252,000 ، ومع أن البريطانيين أرادو نفط العراق لأنفسهم وجزئياً للفرنسيين ، حيث أن أميركا كانت تملك 82% من احتياطيات العالم ، فقد استمر الأميركيون في تكديس الضغوط على بريطانيا المنهكة ، والتي احتاجت لدعم أميركا بعد الحرب . إلا أن بريطانيا ما لبثت أن أذعنت وخصصت بعض الحصص لشركات النفط الأميركية . وتشكل تجمعاً من سبع شركات أميركية باسم شركة تنمية الشرق الأدنى خصيصاً لهدف الانضمام إلى شركة البترول التركية (TPC) ، وعندها عدّلت الحصص في TPC لتضم شركة تنمية الشرق الأدنى (NEDC) إلى تركيبتها ، وعند ذلك أعيدت تسمية شركة البترول التركية (TPC) لتصبح شركة بترول العراق (IPC) ، وهكذا كان أول دخول أميركي لحوزة نفط الشرق الأوسط عبر العراق . وكذلك كوّن الفرنسيّون أول شركة نفط لهم هي شركة البترول الفرنسية (CFP) بهدف دخول العراق وأخذ حصتها مع IPC ، وتم حفر أول بئر نفطية في باباغرغور في تشرين الأول 1927 ، وعندما عثر الحفارون على النفط ، ثبت أن البئر من أضخم آبار النفط في العالم.

والآن ، يصبح نفط العراق ... عند الأميركيين هدفاً للحرب من الطراز الأول

لم يعرف عن جورج دبليو بوش - على الإطلاق - لا حدة الذهن ولا المعرفة بالشؤون الخارجية ، وفي الحقيقة ، عندما سئل من قبل مجلة جلامور في أيار 2000 عما إذا كان يعرف من تكون طالبان ، أجاب بأنها فرقة لرقصة روك أندرول . وكواحدٍ من رجال النفط وابن رجل نفط ، وعنده ديك تشيني نائباً للرئيس .. وهو رجل نفط ، وكوندوليزا رايس عضو مجلس إدارة واحدة من عماليق شركات النفط الأميركية ، ومستشارته لشؤون الأمن القومي - لذلك فقد كانت إدارة جورج دبليو. بوش ، إدارة من الدرجة الأولى لأميركا الشركات البترولية ، ولجهدها الإمبريالي في السيطرة الكاملة على نفط العالم ، ولم يكن هذا مرغوباً فيه لتعزيز أرباح الشركات فقط ، وإنما كان إلزامياً ولا بدّ منه لأميركا كي تتمكن من إنفاذ دورها الناشئ عن تعيينها لذاتها منفذاً للعولمة ، ولتأمين

الاحتياجات النفطية للامبراطورية الأميركية وحلفائها ، في وقت وصلت فيه مواردهم البترولية قمة إنتاجها ، وأصبحت في مراحل نضوبها الأخيرة . وقد تحدث الأميركيون قليلاً عن وصول نفطهم حد إنتاجيته الأعلى ، ولكنهم يعرفون الكثير .. فالولايات المتحدة قد استنزف نفطها ، بينما يمتلك العالم الإسلامي في الشرق الأوسط وأواسط آسيا معظم ما تبقى من نفط ، وفي الحقيقة فإن معظم احتياطيات النفط في العالم كانت آخذة في الانحدار إنتاجياً صوب نهايتها ، فيما عدا الشرق الأوسط ودول أواسط آسيا الإسلامية .

وكانت المعضلة واضحة ، فحضارة أميركا والغرب القائمة على النفط .. إنما تعتمد على نفطٍ لا تملكه ، ويقع في بلادٍ إسلامية ترفض بعناد الانضواء تحت مظلة الغرب الذي تقوده الإمبراطورية الأميركية . أما أجندة بوش فتتلخص في سطرٍ واحد ، ففي أيار 2001 وبعد شهرين من استلامه السلطة قال:

" ما يحتاج الناس إلى سماعه وبصوتٍ عالٍ وواضح ، هو أن الطاقة في أميركا تنضب."

وقلة فقط من الأميركيين الذين أشغلوا باحتياجات بقائهم - ومن اليد إلى الفم - أصغوا ، وأقل من ذلك بكثير هم من سمعوا بصوتٍ عالٍ وبوضوح.

وفي 1999 قال ديك تشيني في خطابٍ له بمعهد النفط في لندن : إن النفط ينضب من العالم ، وإن الاكتشافات الجديدة متخلفة عن الطلب العالمي ، وإن الشرق الأوسط هو المكان الوحيد الذي يمكن فيه الحفاظ على مستوى التزويدات ، بينما تتناقص لدى الآخرين ، وأعطى تقديراً بتناقص الاحتياطيات الحالية بنسبة 3% ، مع ارتباطها بزيادة في الطلب قدرها 2% ، وبما مؤداه أنه في 2010 ***" سنحتاج في حدود 50 مليون برميل في اليوم ، ويبقى الشرق الأوسط - حيث يكمن ثلثا نفط العالم مع أخفض كلفة إنتاج - المكان حيث المغنم الحقيقي. "***

وقد كتبت مجلة تكنولوجي ريڤيو الصادرة عن معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) أنه إذا كانت الأفعال وليست كلمات شركات النفط الكبرى هي المقياس لقراءة المستقبل ، فالحقيقة هي أنهم لم يبنوا في أميركا مصفاة نفط واحدة منذ العام 1982 ، كما أن ناقلات النفط التي **تترك** الخدمة هي أكثر من تلك التي يبنونها ، وفي الحقيقة فإن هذه الفعّاليات قد تُركت في معظمها للدول المنتجة ، حيث أن هذه الشركات تموضع نفسها لعصر ما بعد النفط.

وفي كتابه عصر الاضطراب الصادر في 2007 كتب الآن چرينسبان - وهو مصرفي بنك مركزي سابق - **"لقد أحزنني أن يكون من غير المناسب سياسيّاً أن أقر بأن كل واحد يعرف أن العراق في الحقيقة هو بسبب النفط ."** وربما كان الكل يعرف فعلا ، عدا الشعب الأميركي .

التاريخ يعيد نفسه

أما أن الولايات المتحدة كانت تتصرف بالضبط تماماً مثل القوى الإمبريالية الأخرى ، فيمكن الاستدلال عليه بسهولة من تحليل الحقائق ، فعندما أبحر نابليون ب300 سفينة و40.000 جندي لغزو مصر وهي ولاية عثمانية في ذلك الوقت ، وصل في النهاية إلى القاهرة ، وفي 25 تموز 1798 وبعد معارك لا تذكر مع المماليك الذين كان يفترض فيهم أنهم المدافعون عن مصر لحساب الإمبراطورية العثمانية ، وذهل المصريون عندما رأوا الفرنسيين يدخلون القاهرة تماماً مثل الدخول الأميركي السهل إلى بغداد في 9 نيسان 2003 ، وقد كانت " الصدمة والرعب " على طراز 1798 ، وابتداءً اشترى الجنود الفرنسيون كل شيء بأسعارٍ غالية كثيراً لاستمالة السكان إلى جانبهم ، وجاب الجنود الفرنسون الشوارع عزّلا من السلاح ، وهكذا فعل مشاة البحرية الأميركية في 2003 ، وأحضر نابليون معه إلى مصر36 عالما لكي يفهم مصر وثقافتها ولتغيير قوانينها من دينية إلى علمانية ، وهو هدف استراتيجي ليس لنابليون فقط وإنما للغرب بما في ذلك الإرساليات الأميركية ، وإذا كان الأميركيون يدعون بأنهم يجلبون الديموقراطية محملّة على صواريخ كروز ، فكذا فعل نابوليون الذي ادعى أن غزوه جلب التنوير . وحكم بالبيانات مثلما فعل بريمر أول حاكم إداري للعراق، وكما ادعى جورج دبليو بوش ، ادعى نابوليون بأنه قدم لتحرير السكان من طغيان حكامهم ! فقط قم بتغيير التواريخ وبعض الأسماء وستحصل على القصة نفسها.

وعندما دخل نابوليون القاهرة دعا الوجهاء (الشيوخ) ، وأبلغهم أنه يريد حكم البلد بمجموعةٍ من عشرة وأن يضع القوانين ، وهكذا حكمت أميركا العراق بعد غزو 2003 ، حيث أقاموا السلطة المركزية المؤقتة (CPA) ، وهكذا كان لدى نابوليون ال CPA الخاصة به ، واتخذ من القصر المبني حديثاً والعائد لمحمد بيه الألفي الحاكم السابق مقرّاً لقيادته ، وهكذا كان لنابوليون منطقته الخضراء تماماً كما اتخذ بريمر من مجمع قصور صدام حسين الرئاسية في وسط بغداد منطقة خضراء له ، وبعد أن استفاق سكان القاهرة وبغداد من " صدمتهم ورعبهم " لم يعجبهم ما رأوا : محتل أجنبي .. ولذا بدأوا عصيانهم! ورد الفرنسيّون بنصب مدافعهم (حيث لم يكن لديهم بالطبع

طائرات إف 16) وإطلاقها على ما قرروا أنه مركز قيادة المقاومة وهو مسجد جامعة الأزهر ، وأراد نابليون متابعة نهجه فأوفد جنرالاً تلو الآخر ، فأرسل الجنرال دوبري وقواته لتنفيذ " عملية أي شيء " لوقف التظاهرات والتمردّات ، أما أعمال الشغب التي تحوّلت إلى ثورة فقد بدأت في تشرين الأول 1798 ، حيث قتل الجنرال دوبوي مع الكثيرين من جنوده ! واعتقد نابليون أنه قبض على قيادة التمرد بمن فيهم رئيس نقابة العميان ، والذي تم إعدامه مع أربعة آخرين ، كذلك سمم الفرنسيون الكلاب لأنها كانت بنباحها تطلق إنذاراً بمقدم الجنود الفرنسيين ، كذلك دمروا أجزاء من المدينة بما في ذلك مساجد ومنازل وقصور ، ولا بدّ أن تلك كانت فللوجة نابوليون ، ولاحظ نابوليون أن العثمانيين والمماليك والبريطانيين كانوا يشكلون محوراً للشر لإخراجهم من مصر ، ولذا قرر إعلان حربٍ إجهاضية فغزا فلسطين ، إلا أنه هزم في عكا ، لذا عاد إلى مصر وغادرها سرّاً إلى فرنسا في 22 آب 1799 بعد " إنجاز مهمته " ، ويبدو أنه كوفئ على هزيمته فتم تنصيبه قنصلاً أول على فرنسا في 1799، تماماً مثل جورج دبليو بوش الذي كوفئ على إخفاقه التام في العراق بفترةٍ رئاسيةٍ ثانية! وترك الجنرال كليبر مسؤولاً في القاهرة ، إلا أنه قتل على يد متمرد مسلم أجنبي يدعى سليمان الحلبي ، وبالمنطق الأمريكي اليوم لعله كان من القاعدة- لا بأس في ذلك فالقاعدة لم تكن قد وجدت بعد ، ولو ترك الأمر لإذاعة CNN فسوف تتمكن من بيع الفكرة لكتل الجماهير الأميركية الجاهلة وغير المتشككة ، وأعدم الحلبي مع اثنين من رفاقه، أما كليبر فخلفه الجنرال جاك مينو ، والذي اعتنق الإسلام في وقتٍ لاحق ، وأصبح يدعى الجنرال عبدالله جاك مينو ، وتزوج مصرية أنجب منها ابناً سمّاه سعيد سليمان مراد ، وربما يتسنى لأميركا التخلص من مستنقعها بتُغيّر الجنرال بترايوس اسمه ليصبح عبد الله بترايوس ويتخذ زوجةً ، من مسلمةٍ أفغانية .

لقد تعاون محمد علي مع البريطانيين لطرد الفرنسيين من مصر ودام حكمه 43 سنة (1805-1848) وباشر مشاريع طموحه للتصنيع والتحديث ، تماماً مثل صدّام حسين خلال فترة حكمه ، كما أدار نظام زراعة مركزيّاً حيث كان يخصص للمزارعين مساحةً من الأرض ، وكذلك المحصول الذي يجب عليهم زراعته ، حيث تقوم الحكومة ببيع المحصول مقابل هامش ربحي ، وتستغل الفائض في إنشاء المشاريع العامة ، بما في ذلك الري والقنوات والطرق والسدود والخزانات ، فضلاًً عن تمويل المشاريع الصناعية والعسكرية وإقامة المصانع الحديثة.

وعندما برهن إبراهيم باشا - ابن محمد علي - أنه جنرال فذ وشنّ حروباً ناجحةً فتح بها السودان (1820) ، وغربي الجزيرة العربية ، وسوريا (1831-1832) ، راودت محمد علي فكرة الاستيلاء

على القسطنطينية (استانبول) وإبدال السلطان العثماني ، وبذا يعيد الحيويّة إلى الإمبراطورية الإسلامية ، أما صدّام فقد راودته فكرة دولة وحدة عربية.

وكانت الطريقة الفضلى للحد من قوة محمد على هي إنهاك موارده المالية ، وكانت تلك هي الطريقة الأمثل التي استخدمتها الولايات المتحدة للحدّ من قوة صدام حسين بعد الحرب العراقية الإيرانية ، حيث كانت خزائنه فارغة ، وعبر أصدقائها خفضت الولايات المتحدة أسعار النفط إلى الحد الذي دفعه فيه ذلك للتفكير بغزو الكويت ، كوسيلةٍ للخروج من مأزقه ، وظنّ صدام أن الولايات المتحدة قد أعطته الضوء الأخضر للقيام بالغزو ، وهذا نفس ما ظنه محمد علي من أن لديه اتفاقاً ضمنياً مع بريطانيا العظمى حول غزواته ، إلا أن كلا من الولايات المتحدة مع صدام حسين ، وبريطانيا مع محمد علي كان لديها خطط مختلفة .

وفي 1838 أكرهت المملكة المتحدة العثمانيين على توقيع معاهدة في بالتا ليمان ، منحت بنود التجارة الحرة الواردة فيها ، المملكة المتحدة شروطاً تفضيلية ، وطلب إلى محمد علي أن يفعل المثل ، وحيث أن فعل ذلك ستنجم عنه رسوم تعريفة أقل يمكن أن تودي بخزينته إلى الإفلاس فقد رفض الانصياع ، وفي النتيجة طردت القوات البريطانية والعثمانية إبراهيم باشا من سوريا بعد احتلالٍ وحكم استمر قرابة عشر سنوات ، وقد أجبر محمد علي على الاستجابة للمطالب البريطانية بموجب معاهدة 1841، وأهم البنود الواردة في هذه المعاهدة تمثلت في إجبار محمد علي أن يوافق على معاهدة بالتا ليمان الا نجلو/عثمانية للتجارة الحرّة ، وعنى هذا أن محمد علي كان مجبراً أن يتخلى عن سياساته الاقتصادية ، وأن عليه أن يضع رسوم تعريفةٍ جديدة تكون أكثر محاباةً للواردات ، ونتج عن ذلك تردي الصناعات المحلية ، والتي احتاجت عشرات السنين لإنشائها ، كذلك فرضت قيوداً على حجم جيشه . وفي السنة التالية لفرض المعاهدة هبطت حصيلة الضرائب بنسبة 80% ، وصعدت ديون مصر إلى 2,4 مليون جنيه ، وأصيب محمد علي بانهيار عصبيّ استمر حادّاً لأسبوع ، واستمرت صحته في التردي ومات في آب 1849 . وفي العام 1879 ارتفعت ديون مصر تحت العيون الساهرة للمستشارين البريطانيين إلى 100 مليون جنيه ، فقررت بريطانيا احتلال مصر وإدارة ماليتها.

محمد علي وصدّام حسين

إن مراجعةً سريعةً للممارسات القديمة للامبراطوريات الغربية ، ولإمبراطورية الوقت الحاضر المتفردة ، قد تكون مثيرةً للاهتمام ، وسنجري مقارنةً بين مصر في القرن التاسع عشر والعراق في القرنين العشرين والحادي والعشرين ، لنرى كم هي مدهشة أوجه الشبه بين طرائق الإمبراطوريات الانكلوساكسونية : بريطانيو الأمس وأميركيو اليوم :

- كلا الرجلين صدّام حسين ومحمد علي كان رجلاً قوياً عزز سلطانه أحياناً بقسوةٍ ودون رحمة.

- كلاهما وصل للسلطة على الأقل بموافقة ضمنية من القوة الامبريالية المسيطرة في يومه ، بريطانيا في حالة محمد علي ، للحفاظ على امبراطورية عثمانية ضعيفة ، والولايات المتحدة في حالة صدّام حسين : في البداية لمحاربة الاحزاب المحلية في العراق، والتي انضمت إلى حكومة عبد الكريم قاسم ، ولاحقاً لمحاربة الثورة الإسلامية في إيران.

- كلاهما تبنى العلمانية ، وهو مطلب بارز للغرب من العالم الإسلامي.

- كلاهما بنى جيشاً قويّاً وقاعدةً صناعيةً لتدعمّه ، وفي الحالتين تم ذلك بمباركةٍ من الامبراطوريات .

- استخدم جيش محمد علي لشن حروب نيابةً عن الامبراطوريات ، كما شن صدّام ، عن علمٍ أو دون علم ، حروباً بالوكالة نيابةً عن الإمبراطوريات مثل الحرب الإيرانية العراقية ذات الثماني سنوات .

- كلاهما شكلّ جيشاً قوياً متجاوزاً الحدود المقبولة من جانب الامبراطوريات . وفي كلتا الحالتين طلبت الامبراطوريات خفضاً كمياً ونوعياً لقدرات القوات المسلحة ، وفي اللحظة التي لم يستجيبوا فيها انتهى أمرهم ولاقوا قدرهم المشؤوم .

- أمم صدّام حسين محصول العراق الرئيسي ، صناعة النفط ، أما محمد على فأدار نظاماً تسيطر عليه الدولة للمحاصيل الزراعية ، وفرض حظراً وتعريفات لحماية مشاريعه الصناعية الناشئة ، ولم توافق الإجراءات لكليهما هوى الامبراطوريات.

- تم كبح جماح القوة المسلحة لمحمد علي ، ودُمر أسطوله بالكامل من قبل تحالف القوى الأوروبية آنذاك ، وترك له قوة محسوبة ومقبولة لبضع سنواتٍ لاحقة ، وكان هذا ما حصل لقوات صدام حسين المسلحة أيضاً ، فتم تدميرها إلى حدّ مقرّرٍ سلفاً في حرب الخليج 1991 ، وترك لبضع سنوات أيضاً قبل أن يزاح.

- محمد علي ، أجبر ، وفوهات مدافع الأسطول البريطاني مصوبّة تجاه الاسكندرية، على تبني اتفاقية التجارة الحرة في 1841 ، حيث كان عليه أن يزيل رسوم التعريفة ، وأن

يسمح للبضائع البريطانية بالتدفق على السوق المصري ، قائلةً بذلك الصناعة المصرية الوليدة ، أما العراق وبعد احتلاله وانتشار الجنود الأميركان في كل مكان ، فكان عليه تبني التجارة الحرة ، والمؤسسات التجارية الحرة مما أدى إلى إفلاس جميع الشركات الحكومية ، والتي كانت عاملة تحت حكم صدّام ، متضمنة كلا الصناعات المدنية والعسكرية ، مما أدى إلى بطالة المئات من الآلاف.

العوامل الأساسية لغزو العراق

ونختم بأن العراق تم غزوه وأطيح بصدّام حسين ومن ثمّ تم شنقه في الواقع لعدّة أسباب:

- النفط كما تم إيضاحه أعلاه هو العامل الرئيسي ، إلا أن عوامل أخرى كانت موجودة. .
- حافظ العراق على اقتصادٍ تديره الدولة خلافاً لنصح ورغبة الولايات المتحدة نصيرة التجارة الحرة ، والتي كانت ترغب في انفتاح العراق للشركات الأميركية متعددة الجنسيات ، ويتوفر لدى العراق 80 حقلاً نفطيّاً مؤكداً 20 منها فقط تم تطويرها، وتنتج ، مع احتياطي يقدر بـ115 مليار برميل . وبهذه الحقول ال20 فقط ، يملك العراق ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العالم ، وعلينا أن نتصور الحال عندما تكون جميع هذه الحقول ال 80 تحت سيطرة وفي أيدى شركات النفط الأميركية.
- أصبح صدّام قوة عسكرية إقليمية تخطت الحدود المقبولة خاصّة في منطقة حساسة، حيث يمكن خلال دقائق من الطيران النفاث الوصول إلى حوالي 70% من احتياطيات العالم النفطية.

بعد أن غزت أميركا العراق وأعادت تسمية غزوها إلى " عملية الحرية " ، ألقت الكاتبة الهندية روي آرونهاتي خطاباً في نيويورك في 13 أيار 2003 بعنوان "الديموقراطية الامبريالية سريعة الذوبان : اشتر واحدة واحصل على أخرى مجاناً" وفيما يلي مقتطفات من الخطاب:

" عندما غزت الولايات المتحدة العراق ، قدر إحصاء أجرته جريدة نيويورك تايمز وتلفزيون سي.بي.إس.نيوز ، أن 42% من الأميركيين كانوا يعتقدون بأن صدّام حسين كان مسؤولاً مباشرة عن هجمات 11 أيلول على مركز التجارة العالمي والبنتاجون ، كما أن استطلاع إيه. بي . نيوز قال بأن 55% من الأميركيين كانوا يعتقدون أن صدّام حسين كان يدعم القاعدة بصورة مباشرة ، ولم يكن هذا الرأي يستند إلى دليل (لأنه لم يكن هناك أي دليل) ، وكله كان يستند إلى التلميحات ، والاقتراحات التلقائية ، وإلى الأكاذيب المباشرة

التي يتم نشرها بواسطة إعلام الشركات الأميركية ، والتي تعرف " بالصحافة الحرّة" ذلك العامود الأجوف ، والذي ترتكز إليه الديموقراطية الأميركية المعاصرة.

وكان تأييد الجمهور في الولايات المتحدة للحرب على العراق قد أقيم على صرحٍ متعدد الطبقات من الزيف والخداع المنسق من حكومة الولايات المتحدة ، والمضخم بإخلاص من قبل إعلام الشركات."

" قبل أن تبدأ الحرب على العراق ، أرسل مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية إلى البنتاجون قائمة ب16 موقعاً حيويّاً لحمايتها ، وكان المتحف الوطني ثانياً على تلك القائمة ، ومع ذلك فإن المتحف لم ينهب فقط وإنما دنس وانتهكت قدسيته.. وآخر مبنىً في قائمة مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية من بين ال 16 موقعا واجبة الحماية كان وزارة النفط ، وكانت هي الوحيدة التي منحت الحماية ، ربما لأن جيش الاحتلال اعتقد أنه في البلاد الإسلامية تقرأ القوائم بالمقلوب؟!"

انسحاب امريكا من العراق: هل هو انسحاب؟

اعلن الرئيس اوباما في الاسبوع الاول من شهر اغسطس 2010 أن امريكا " ستنسحب كما وعدت" في الموعد المحدد ذلك الشهر– فهل هذا صحيح يا ترى؟ والجواب قطعاً لا. حسب ما قال اوباما ، فسوف يتم تخفيض القوات الامريكية إلى 50000 وسيتم التلاعب بالمسميات ، فالعسكر الامريكي سوف لن يقوم بمهمات قتالية ، فسوف يترك ذلك للقوات العراقية والمرتزقة للموت عوضاً عنهم ، ثم ستسمى مهام القوات الأمريكية (المساعدة) على تحقيق الأمن وتدريب القوات العراقية – وسيبقى 50000 جندي يتمركزون في 94 قاعدة عسكرية في كل ارجاء العراق ، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المرتزقة والذين يتم بواسطتهم خصخصة الحرب لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأمريكية ، ويتم ادارتهم من السفارة الأمريكية في بغداد والتي تفوق مساحتها مساحة مدينة دولة الفاينكان بأكملها.

ولعل الجنرال ستيفن لانزا Stephen Lanza الناطق العسكري في العراق كان الاصدق والاوضح عندما صرح في الاسبوع نفسه الذي اعلن فيه اوباما أنه صَدَق وعْده، عندما قال لجريدة النيويورك تايمز" في حقيقة الأمر ، لن يتغير أي شيء."

هيلاري كلينتون طلبت زيادة عدد المرتزقة التابعين للسفارة الأمريكية في بغداد من 2700 إلى 7000 لمركزتهم لفترات "طويلة الأجل " في اماكن متفرقة في العراق.

الفصل الخامس

العولمة بعيون إسلامية

طبقاً لاثنين على الأقل من استراتيجيي الولايات المتحدة العسكريين النافذين؛ فإن احتلال العراق:

" لم يكن من أجل تسوية حسابات قديمة أو من أجل فرض نزع سلاح قررته الأمم المتحدة .. بل بدلاً من ذلك ، كان أول تطبيق لاستراتيجية إدارة بوش في الحرب الاستباقية الإجهاضية ... وكان نقطة فاصلة في التاريخ ، وهي اللحظة التي قررت فيها واشنطن الامتلاك الحقيقي لاستراتيجية الأمن في عصر العولمة"

****

.. هكذا كتب (ثوماس بي إم بارنت باحث أول سابق في الاستراتيجية ، وأستاذ كلية الحرب البحرية للولايات المتحدة ، وهنري إتش جافني – قاد فريق بمركز الدراسات الاستراتيجية في هيئة البحوث المستقلة مؤسسة CNA ، وذلك في مقالةٍ بمجلة المسؤول العسكري في أيار 2003 ، وكان عنوان المقالة "استراتيجية التصرف عالمياً". ويوصيان بأنه على الولايات المتحدة **" أن تتوقع الإسهام بحصة الاسد من الجهد الأمني لتطبيق العولمة لأننا سنكون من سيتمتع بفوائدها بصورة تفوق ما قدمنا.."**

بعد مرور عشر سنوات على تأليفي كتابي عن العولمة ، أصوغ الآن تعريفي الخاص لها : "العولمة هي العملية التي تحول الإمبراطورية الأميركية بواسطتها ، الدول القومية إلى جمهوريات موز في خدمة الإمبراطورية ، مستخدمة بذلك –وحيث يمكن - مؤسسات عالمية (صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، البنك الدولي والأمم المتحدة) ، والقوة العسكرية عندما تقرر الإمبراطورية وحدها لزوم ذلك" .

وهكذا ، وحيث أن الولايات المتحدة تجد أن العولمة الاقتصادية تعمل لصالحها ، وحيث أنها ، أي الولايات المتحدة مسؤولة عن نصف الإنفاق العالمي على التسلح ، والقواعد العسكرية ، والوجود البحري ، والحروب ، فإن المؤلفين ينوهان بأن الاستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين يجب أن تكون " استيراد الاستهلاك وتصدير الأمن " أي ، تصدير الحروب .

ويقسم بارنت وجافني العالم إلى بلدانٍ ترغب في الاصطفاف إلى جانب قوانين العولمة كما وضعها البنتاجون و وول ستريت – " النواة العاملة " – وأولئك الذين لا يقبلون قوانين العولمة، بسبب من

التصلب السياسي أو الثقافي – وهم " الفجوة غير القابلة للاندماج " ، ويقع العالم المسلم في الصنف الأخير ، بينما يسمون الصين والهند وجنوب شرق آسيا " النواة الجديدة " ، حيث أن هذه البلدان لديها قابلية التواصل والارتباط مع العولمة ، بينما تشكل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان " النواة القديمة ." ويجادل المؤلفان بأن على الولايات المتحدة ـ بصفتها إداري العولمة ـ أن تؤمن تحقق " التدفقات " الأربعة التالية بشكلٍ متزامن ، حيث أن تعطل أي واحدةٍ منها سيلحق ضرراً بالأخريات ، ويؤدي إلى تعطيل العولمة.

التدفق الأمني

وطبقاً لجافني وبارنيت ، فإن المناطق الرئيسية لتدخلات الولايات المتحدة العسكرية ، في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين ، ستكون أواسط وجنوب غرب آسيا – ولكل النوايا والمقاصد فإن هذه المناطق هي العالم الإسلامي .. إنهم يكتبون أن على الولايات المتحدة أن " تصدر الأمن " إلى هذه البلدان ، وبذلك إنما يعنون ، قواعد عسكرية ، زيادة الوجود البحري ، أنشطة الرد على الأزمات ، والتدريب العسكري . وفي معادلة العولمة – حسب الولايات المتحدة – والتي عرفت على أنها " تصدير الأمن واستيراد الاستهلاك " ، فإن السلعة التي ينبغي استيرادها هي النفط ؛ أما تلك الواجبة التصدير فهي الحرب ، وبالإضافة إلى ذلك – يقول المؤلفان – وحيث أن النزاع بين البلدان الإسلامية والولايات هو طويل الأمد" فإن من الأجدر بالولايات المتحدة أن تقيم قواعد عسكرية دائمة في العراق" . وكما يقول المؤلفان ، فإن بعض قواعد الولايات المتحدة العسكرية في اليابان وألمانيا قد أقيمت قبل 60 عاماً مضت ، ولا زالت هناك. كتب المؤلفين :

"إلى متى ستبقى قوات الولايات المتحدة في العراق وفي بلدان أخرى من بلاد الفجوة؟ إن الجواب الضمني هو.. إلى الأبد." ، وهنا أصل إلى نقطتي النهائية حول هذه الإدارة ، وحول كل من يتبعها ، للتحدث بصراحة مع الجمهور الأميركي .. سوف لن نغادر الفجوة ".. أبداً ، وسوف لن نعيد أبناءنا إلى الوطن !"

ان ما نسميه الولايات المتحدة اسنحاباً لسنة 2010 هو السحاب على الطريقة اليابانية والألمانية حيث تبقى القواعد العسكرية الضخمة تستعملها كما تشاء وحيث " حلفاء" محليين يقولون تنفيذ سياساتها عضو عن العسكر الامريكان .

إن الكثيرين من المحافظين الجدد الأميركان ، سعداء بسياسة آرييل شارون المقترحة حول جدار فاصل بين إسرائيل وفلسطين من طراز " جدار برلين" ، رغماً عن إعلان عدم قانونية الجدار من قبل محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة ، والكثيرون من مجموعة النخبة هذه يبدون غير مكترثين بعمليات القتل الإسرائيلية دون محاكمة (الاغتيالات المستهدفة) ، ويشعرون أن العالم والولايات المتحدة ، كما يبين بارنت وجافني ، **" عليهم الانتظار محتملين جيلين أو أكثر قليلاً من الغضب الفلسطيني ، قبل أن يتم في النهاية شراؤهم بمساعدات اقتصادية محرزة من " النواة " ، ويخفض الفلسطينيون حجم أسرهم ، فيما يحققون شيئاً من قابلية النماء الاقتصادي."**

وحيث أن الشيوعية قد ماتت كقوةٍ حقيقية ، فيستبعد المؤلفان " حروب قوى عظمى " ، ولكنهما يريان ضرورياً في المستقبل المنظور تصدير **" الأمن والحروب " إلى المناطق الإسلامية في جنوب غرب آسيا ووسطها ، بوصفها أكثر مهام الأمن العالمي (الأميركية) جدية ، ونحن نشهد البداية لمحاولة توحيدٍ طويلة الأمد هناك .. محاولة ستنافس في النهاية مجهود " الحرب البارده" في أوروبا ، من حيث " مركزيتها الاستراتيجية ."**

لتحقيق هذا العنصر من مستلزمات العولمة فإن الولايات المتحدة اليوم تقيم 900 قاعدة عسكرية حول العالم . كما أن لها تحالفات وحروباً مع 75 دولة حول العالم أيضاً، خصوصاً في البلدان النفطية والمسلمة في أكثرها أو في بلدان خطوط إمدادات النفط . وقد جاء في نبأ للاسوشيتد برس أن البنتاغون يصرف مبلغ 4.7 مليار دولار لتسويق حملاته وبرامجه العسكرية داخل الولايات المتحدة ، في عملية غسيل دماغ مبرمجة موجهة إلى غالبية الامريكيين المشغولين في لقمة عيشهم.

تدفق النفط

بما أن مجال الأعمال الأميركي الرئيسي سيكون تصدير الأمن بدلاً من المنتجات الاستهلاكية ، فإن الطلب الأميركي على النفط سيزداد ببطءٍ في العقود القادمة، بينما الصين والهند ، والتي تصنع الآن " الاستهلاك " الذي تستورده الولايات المتحدة ، فسيضاعفون استهلاكهم من النفط؛ وبموجب دورها كإداري العولمة ، وقوة العالم الشرطية ، فإن على الولايات المتحدة أن تحكم تدفق النفط الشرق أوسطي إلى أصدقائها وأعدائها ، وعندما نوقشت مخاطر - تحويل اليابان لبلد صناعي - بعد الحرب العالمية الثانية ، جادل جورج كينان ، مهندس سياسات الاحتواء للحرب الباردة ، بأنه يمكن لليابان أن تصنع نفسها كما شاءت ، طالما بقيت صمامات إغلاق النفط عن صناعاتها في أيدٍ أميركية ؛

وبالمثل ، فإن الصين والهند - أسرع اقتصادين ناميين في العالم - يمكنهما التصنيع حسبما يرغبان ، طالما تحكم أميركا تدفق النفط إليها ، وطالما أن الأميركان يحرسون منافذ وصولهم إلى الصمامات ، عبر العديد من القواعد العسكرية والمراكز البحرية الموجودة الآن في البلدان الإسلامية المنتجة للنفط.

وتصدر الصين الآن الكثير من المنتجات إلى الولايات المتحدة ، حيث يدفع لها بالدولار .. و ستتكدس البلايين من الفوائض التجارية السنوية ، وطالما أن هذه البلايين تعود إلى الولايات المتحدة بشكلٍ أو آخر (مثل سندات خزينة الولايات المتحدة) ... **" لا يوجد الكثير مما يوجب علينا التذمر في هذه الصفقة ، والتي هي كناية عن مبادلة قطع ورقية ببضائع حقيقية."** . وهذا النظام من مبادلة قطع ورقية بالنفط ، كان يجري في الشرق الأوسط منذ بداية اكتشاف النفط هناك ، فدولارات النفط ترسل إلى الولايات المتحدة على شكل استثمارات في سندات الخزينة الأميركية ، أو مقابل إعادة بيع أكداس السلاح المنتهية الصلاحية ، إلى الدول المنتجة للنفط ، مع أن مثل هذه الصفقات كانت تحد من استعمال هذه الأسلحة .. فالمقاتلات النفاثة مزودة بخزانات وقود تحد من مدى التحليق.

ومع نمو الاستعمال للمنتجات النفطية والبترولية في الصين والهند ، فإن مركز الطلب عليها سينتقل خلال السنوات العشرين القادمة من أميركا الشمالية إلى آسيا ، وطبقاً لإدارة الطاقة في الولايات المتحدة ، فإنه بحلول العام 2020 ، ستشتري آسيا ثلثي نفط الشرق الأوسط من الخليج، وسيكون ذلك معادلاً لـ80% من واردات آسيا من النفط.

وأي تعطيل لتدفق النفط من الشرق الأوسط سيلحق الضرر بعمليات ومناهج العولمة السياسية والاقتصادية ؛ والولايات المتحدة بوصفها إداري العولمة – الذي نصب نفسه ذاتياً – سيذهب إلى أبعد مدى لضمان استمرارية استغلاله لموارد العالم البشرية والمادية لمصلحته ، وبشكل غير عادل ولا يتناسب مع ما يقدم . ولن يتوقف عند احتلاله للعراق ، وكما رأينا ، فإن الحرب في أفغانستان قد شنت لتأمين نفط بحر قزوين ، ومسارات خطوط أنابيب النفط عبر أفغانستان ومختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ، إلى موانئ على المتوسط – وبعد 11 أيلول تم إنشاء عدد من القواعد العسكرية في هذه البلدان .

تدفق الاستثمارات

ولأجل أن تكون العولمة فاعلة ، فلا بد لتدفق الاستثمارات المباشرة - من متمولي الولايات المتحدة وأوروبا - من أن يكون مضموناً . إذ تحتاج اقتصاديات " النواة الآسيوية الجديدة " المتضخمة ، إلى قرابة 2 تريليون دولار بحلول عام 2020 ، ولذلك فإنها ستعتمد في تنميتها الاقتصادية على التمويل الذي يقدمه بارونات مال أميركا وأوروبا ، كما ستعتمد على نفط الشرق الأوسط المسيطر عليه عسكرياً من الولايات المتحدة ، وهذان العاملان يعطيانها ثقلاً وأرجحية كافية ، لضمان إعادة تدوير فوائض الدولارات التي اكتسبتها اقتصادات أقطار " النواة الجديدة " ، إلى الولايات المتحدة لتمويل ديونها وعجوزاتها السيادية .

تدفق العمـال

يحتاج تدفق العمال من " الفجوة " إلى " النواة القديمة " – (اقتصادات الولايات المتحدة ، وأوروبا ، واليابان) – إلى أن يصبح سيلاً ، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة الحالية إلى أنه في حدود عام 2050 ، ستنخفض نسبة العاملين إلى المتقاعدين بشكل ملموس في بلاد " النواة " ،مالم يتم استيراد الشبيبة من بلدان " الفجوة " ، إذ ستحتاج اليابان إلى أكثر من نصف مليون مهاجر في السنة ، للمحافظة على قوتها العاملة الحالية ؛ كما ستحتاج أوروبا إلى زيادة تدفق الهجرة الحالية 500 بالمائة . وبينما ستتراجع نسبة العاملين إلى المتقاعدين في الاقتصادات المتقدمة من نسبة 1:5 إلى نسبة 1:2 ، فإن هذه النسبة ستكون 1:10 في البلدان الاسلامية . ودون تدفقٍ من بلدان " الفجوة إلى بلدان " النواة " ، فإن الاكتظاظ السكاني في بلدان " الفجوة " المتدنية الأداء (اقتصادياً) ، سيقود إلى أوضاع متفجرة ، في حين سيؤدي النقص السكاني في بلدان " النواة " إلى نقصٍ في العمالة ، يقود إلى تراجع اقتصادي . ولكن تدفق العمالة يجب أن ينظم كما يقول بارنت وجافني ، ويقترحان ، وكما هي حال العمال المستضافين في دول الخليج العربية ، عدم منح العمالة المؤقتة حقوق المواطنة أو الإقامة الدائمة.

ويخلص المؤلفان إلى أنه بينما كانت سياسة الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة هي سياسة الاحتواء ، ففي عصر العولمة الأميركي الجديد لم يعد بكافٍ احتواء العالم الإسلامي ؛ ولا بدّ له من أن يتقلص . وكان تفكير كيسنجر أن ردّ فعل الولايات المتحدة على 9/11 ، يجب أن يشابه الطريقة التي ردت بها على بيرل هاربر . وقال بأنه يأمل لرد الولايات المتحدة **" أن ينتهي بالطريقة نفسها التي انتهى بها الهجوم على بيرل هاربر – بتدمير النظام المسؤول عنه"** ، كما نوّه الكثيرون من

مشاركيه . وهكذا فإن كيسنجر كان يشجع الحرب ضد الإسلام بمصطلحاتٍ لا مواربة فيها ، وهكذا تم الإعلان عن حرب الحضارات ، مع كون الإسلام المستهدف الأول فيها.

ويضع بارنت وجافني سيناريو مستقبلياً مقنعاً بقولهم : **" إذا كانت العولمة تؤدي إما إلى التسبب في خسارة بلدٍ ما ، أو إلى رفضه الكثير من مكونات التدفقات المرتبطة بتقدمها ، فإن هناك احتمالات تكاد تكون مرجحة بأن الأمر سينتهي بالولايات المتحدة – عند نقطة ما – لإرسال قواتها العسكرية."**

وبعيداً عن الأهمية الاستراتيجية ، الجغرافية ، والجيوبوليتيكية ، والجيولوجية (النفط) ، فإن سبباً آخر لغزو العراق كان رفضها "الارتباط" بالعولمة ، حيث أنه حافظ على اقتصاد مسيطر عليه حكومياً ، والذي سرعان ما جرى اقتلاعه وتفكيكه كواحدٍ من أول الإجراءات المتخذة بعد الاحتلال ! وكان أن تم الاستعاضة عنه ، تماماً كما حصل في روسيا، بالمافيا الرأسمالية .

خارطة عالمية جديدة؟

في عام 2004 نشر بارنت كتابه " خارطة جديدة : الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين"، والذي أصبح واحداً من أكثر الكتب مبيعاً . وينعكس تقسيم بارنت للعالم إلى بلدان " الفجوة " وبلدان " النواة " في كتابه هذا ، وتتضمن بلدان "الفجوة " في هذه الخارطة ، وكما رأينا ، معظم العالم الإسلامي ، بالإضافة إلى قلةٍ من بلدان أميركا الجنوبية ، ذات الأغلبية السكانية الكاثوليكية ، والتي تختلف أخلاقياتها عن الإنجيليكانية الموالية لإسرائيل ، والتي تسود بين نخبة السلطة الأميركية .

ويعرف بارنت كيف يمكن له أن يقسم هذين النوعين من الدول : **" في عصر العولمة نرسم خطاً فاصلاً بين هذه الأجزاء من العالم والتي تنشط في دمج اقتصاداتها الوطنية في اقتصاد عالمي .. وأولئك الذين يخفقون في دمج أنفسهم في مجتمع اقتصادي أكبر ، وفي مجموعات الأحكام والقوانين التي تولدها.."** ، وهذا قريب إلى حد يثير الدهشة إلى رأي لورد بالمرستون المأثور في القرن التاسع عشر: **" تجارة دون حكم حيث يمكن ، وتجارة مع حكم حيث يكون ضرورياً"** ، ودلالة هذا أنه على البلدان الأخرى شراء(اعتناق) الرأسمالية الأميركية وتجارتها (بما في ذلك منظمة التجارة العالمية) ،وأخلاقيتها وقوانين وول ستريت بقضها وقضيضها ، وبخلاف ذلك يكون ذاك البلد خارجاً عن القانون أو إرهابي ويستأهل أن يتذوق طعم سياسة الولايات المتحدة الإجهاضية

وصواريخها من طراز كروز .. ولكن من الذي يضع القوانين ؟ ومرةً ثانية يبدو الأمر مشابهاً لمادة نظرية المؤامرة ، ولكن أمن الممكن أن يكون البنتاجون و وول ستريت ؟ وإذا ما أخذنا بمعطيات كتاب بارنت ، فسيتبدى لنا أن هذا فعلاً هو الوضع ... سلسلة من الاجتماعات تضم أعضاء ممثلين عن البنتاجون و وول ستريت ، انعقدت في عام 2001 بمكاتب الوسيط/المضارب في وول ستريت ، شركة كانتور فيتزجيرالد ، في الطابق 107 من مبنى مركز التجارة العالمي رقم 1 .. ويكتب بارنت خارطة البنتاجون الجديدة:

" كان مشروع البحث الذي أجريه بمساعدة كانتور ، ينطوي على استكشاف الكيفية التي تعدل بها العولمة ، التعريفات الأميركية لأمنها القومي ، وفي المحصلة تعديل حسابات المرء حول إدارة المخاطر . وكانت ورش العمل التي أجريناها معاً قد جمعت أبطال الوزن الثقيل من وول ستريت ، وكبار رسميي الأمن القومي ، وخبراء بارزين من الأوساط الأكاديمية والخزانات الفكرية .. وقد دعي تآلفنا باسم مشروع مجموعات القوانين (الأحكام) الجديده."

ومثل هذا التحالف فوق العادة بين وول ستريت والبنتاجون ، إنما يعني بأنه عندما يتحدث وول ستريت ، فإن العالم مجبرٌ على الإصغاء .

ومبدئياً ، كان بمقدور المتمولين العالميين وصفوتهم من مشجعي العولمة تحييد الرأي العام بتفادي ذكر وتسمية الأشياء بأسمائها ، ومبدئياً أيضاً كان من جاهر بمعارضة العولمة هم أولئك الذين قرأوا ما بين السطور ، أو من تضرر مباشرة من تأثيراتها ؛ ولكن أخيراً صدرت إشارات التحذير والذعر عن المنتفعين بالعولمة ومشجعيها ، وقرعت أجراس الإنذار من قبل أناس لا أقل من صوت مجلس العلاقات الخارجية ، أي مجلته الربعية ، فقد أبرز عددها الصادر في تموز / آب 2007 مقالةً رئيسيه كتبها كينيث إف. شيف ، وهو اقتصادي آخر في جامعة دارتموث ، وزميل مساعد متقدم للأعمال والعولمة في لجنة العلاقات الخارجية CFR [صفقة جديدة للعولمة – الأجور تنخفض ، والحمائية ترتفع – مجلة " فورين أفيرز الشؤن الخارجية عدد تموز / آب 2007] ، والذي كان خدم في عداد مجلس خبراء الاقتصاد للبيت الأبيض من 2005 إلى 2007 مع محافظي بوش الجدد، وإليكم بعض ما كتب :

- **"خلال السنوات العدة الماضية ، برز معلم جديد مؤثر لاقتصاد الولايات المتحدة : إن نمو الدخل الحقيقي قد انحرف للغاية ، مع قلةٍ من ذوي الكسب المرتفع في وضع حسن ،**

بينما ركدت دخول معظم العاملين ، أو في حالاتٍ كثيرة تدنت .. وحتى خريجي الكليات والعاملين بدرجات ماجستير غير مهنية ، رأوا معدل مكتسباتهم النقدية الحقيقية ينخفض ، وبالنسبة لبعض المقاييس ، فإن عدم المساواة في الولايات هي أكبر اليوم منها في أي وقت مضى منذ عشرينات القرن العشرين ."

- **"من بين العاملين في سبع فئات تعليمية – لم يكمل الثانوية ، خريج ثانوية ، بعض التعليم في الكلية ، خريج كلية ، ماجستير غير مهني ، دكتوراه ، وإم بي إيه / شهادة في القانون جيه. دي./شهادة طبيه إم. دي– لم يحظ أي منهم بأي نمو في متوسط دخله النقدي الحقيقي فيما كسبوه ، بين عامي 2000-2005 ، سوى أولئك في الفئتين الأخيرتين من حملة شهادات دكتوراه ، أو درجات تخرج مهنية .**

- **العاملون في هاتين الفئتين يمثلون 3,4% فقط من القوة العاملة في 2005 ، بمعنى أن 96% من العاملين في الولايات المتحدة هم ضمن مجموعات تعليمية تدنت معدلات دخولها النقدية .**

- **" لقد أصبحت سياسة الولايات المتحدة أكثر حمائيةً لأن الجمهور الأميركي يصبح أكثر حمائية ، وهذا التحول في المواقف ناتج عن ركود أو انخفاض الدخول . فالدعم الجماهيري للارتباط بالاقتصاد العالمي موصول بقوة بأداء سوق العمل ، وبالنسبة لمعظم العاملين فإن أداء سوق العمل كان ضعيفاً ".**

- **" للوهلة الأولى، يبدو هذا الارتفاع في الحمائية محيراً ، فالمكتسبات الاقتصادية من العولمة ضخمة ، ففي الولايات المتحدة ، وطبقاً لإحصائيات من معهد بيتر جي. بيترسون للاقتصاديات الدولية ، وآخرين ، أضاف تحرير التجارة والاستثمار على مدى العقود الماضية ما بين 500 بليون دولار وواحد تريليون في الدخل السنوي .. واتفاقية الدوحة بخصوص التجارة العالمية الحرة في البضائع والخدمات يمكن لها أن تولد ، طبقاً لدراسات مماثلة ، 500 بليون دولار من الدخل الإضافي في الولايات المتحدة."**

- **إلا أنه في كثير من البلدان ، وبالتأكيد في الولايات المتحدة ، فإن فوائد هذا التوحيد والاندماج قد تم توزيعها بلا مساواة – وهذه الحقيقة يتم الانتباه لها وتمييزها بشكل متزايد ، والأفراد يتساءلون ويسألون أنفسهم " هل العولمة جيدة لي ؟" وفي عددٍ متنامٍ من الحالات يصلون إلى نتيجة لا .. إنها ليست كذلك ."**

إن العولمة بالنسبة لبقية العالم النامي قد جلبت "مشاغل أو مصانع العرق" والحروب .. ففي إندونيسيا فإن جميع عمال المصانع وعددهم000 30 التي تنتج أحذية نايك NIKE يتقاضون أجراً في السنة ، مجموعه - لهم جميعاً - أقل مما تقاضاه مايكل جوردان للظهور في إعلانات هذه الأحذية . أما النخب الوطنية ، وهي طبقة 1% ، والتي تتعاون مع نهج العولمة فيكافأون على تبعيتهم

وخضوعهم الذليل ، وبعد أن يستهلكوا ما تطلبه رغائبهم ، يودعون الباقي في مصرفٍ متعدد الجنسية ، ويستبدلونها بإشعارات مصرفية أو سندات خزينة ، أو نقود ورقية .. وبسبب إدراكهم بأن نقودهم في معظمها غير قانونية ، فإنهم نادراً ما استثمروا في اقتصاداتهم المحلية.

دكتاتورية اقتصادية و ثقافية باسم الديموقراطية

سواءً مع أحداث 11 أيلول أو من دونها ، فإن مهندسي العولمة كانوا قد قرروا ، وقبل 11 أيلول بوقتٍ طويل ، أن صداماً حضارياً مع الإسلام والمسلمين هو أمر محتوم ، وأن حرباً طويلة الأمد هي أمر واقع ، وأنه يترتب على المسلمين ان يغيروا ثقافتهم ، والذي بالنسبة لهم ، أي المسلمين ، يعني تغيير دينهم لتسويغ التعامل مع العولمة ، وبغير ذلك سيصبحون خوارج العولمة والنظام العالمي الجديد .

وإذا كان الأمر يقتضي ، لتفعيل العولمة ، أن تسود مجموعة القيم والأخلاقيات الغربية ، فإن هذا القرار الانفرادي لا هو بالديموقراطي ولا هو بالقرار المقبول لدى المسلمين ، وإذا كان الأمر على هذا النحو ، فإن نهج العولمة الأميركية ذاته وصراعات حضاراتها مزروعة في هذا النظام العالمي الجديد ، ليس بسبب أن " الآخر " ، أي المسلمين ، قد اختاروا مثل هكذا صراع ، وإنما لكون دول النواة الغربية ، والولايات المتحدة مسؤولة عن وجود هذا الخلل في النظام ، وكثيرون هم الناس حول العالم ، ومعظمهم من ضمن البليون ونصف البليون مسلم ، الذين سيعارضون المادية عن طريق الاستعباد والإمبريالية والحروب ، وكانت هذه هي القيم ذاتها المسؤولة عن شن الأمة الأميركية الفتية ، أكثر من مائتي حرب أو الإسهام فيها في فترة تاريخها القصير ، بمعنى أنها عملياً كانت في حالة حربٍ مستمرة . وأيضاً فإن المجتمع الأميركي ليس موضع حسد العالم ، حيث يلحظ العالم أن المجتمع الأميركي ومع تلك الوفرة كلها ... إلا أن 40 مليوناً من مواطنيه مصنفون رسمياً على أنهم فقراء ، ويرى العالم التباين في الثروة ، ويلاحظ أن الأميركيين هم من بين شعوب الأرض الأقل سعادةً ، وكان الآخرون راغبين في ترك الغرب وأميركا وحضارتهم وقيمهم دون تدخل ، إلا أن مبدأ بوش لم يترك مجالاً لذلك ، حيث جعل الأمر غايةً في الوضوح " إن لم تكن معنا فأنت ضدنا".

المشكلة إذن ، وكما ورد تأكيدها في مبدأ بوش ، هي قناعة أميركا بتفوق وعالمية قيمها ، لا بل والأسوأ من ذلك ، هو محاولة فرض هذه القيم من خلال الاستباق، والتفرد ، وكما أوضحنا سابقاً ،

فإن مجموعات قوانين العولمة قد استنبطت من كتاب وول ستريت غير المقدس ، وليس من كتاب الرب المقدس .

إنه الغرب إذن .. الذي يعرف ان أجندته هي التي ستقود إلى صراع حضارات ، وباشر حملته لتصنيع الرضى والقبول بصراع حضارات ، وخاصةً مع المسلمين ، وذلك في وقت أبكر بكثير من 11 أيلول .. إذ قبل سنوات عدة من 11 ايلول استهدف الإسلام كعدوّ .

وفي 1995 أعلن الأمين العام لحلف الناتو NATO ،أن الإسلام السياسي:**"هو على الأقل في خطورة الشيوعية بالنسبة للغرب"؛ وطبقاً لهنتنجتون ، فإن أحد الأعضاء البارزين في إدارة كلينتون أشار إلى الإسلام باعتباره" المنافس العالمي للغرب ... "**خلال السنوات الخمس عشرة بين 1980-1995 ، وطبقاً لإدارة دفاع الولايات المتحدة ، فإن الولايات المتحدة قد اشتبكت في سبع عشرة عملية عسكرية في الشرق الأوسط جميعها كانت موجهة ضد مسلمين ، ولا يوجد نموذج آخر مشابه لعمليات عسكرية للولايات المت حدة ضد أي شعب ينتمي لأي حضارة أخرى ، كما كتب صاموئيل هنتنجتون . ويخلص إلى أنه بالنسبة للغرب ، فإن المعضلة ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام، والذي هو طريقة مختلفة في الحياة يؤمن المسلمون بتفوقها.

وقد خطأ هنتنجتون الرئيس كلينتون في مقولته أن لا مشكلة للغرب مع الإسلام ، وإنما مع المتطرفين الإسلاميين العنيفين " فمن ناحية ، كان التناقض ، نتاج اختلاف ، وعلى الأخص فهم المسلم للإسلام على أنه طريقة تسمو بالحياة وتوحد العقيدة والسياسة". وبمدى تعلق الأمر بهنتنجتون ، فإن الصدام بين الإسلام والغرب حتمي لا مفر منه ، " طالما بقي الإسلام هو الإسلام (وهو ما سيكون). " كما كتب هنتنجتون ، "وطالما بقي الغرب هو الغرب (وهو أمر يحتمل الشك أكثر) ، فإن هذا الصراع الأساسي بين حضارتين عظيمتين وطرق الحياة ، سيستمر في تحديد علاقاتهما في المستقبل ، وحتى كما سبق وحددها عبر القرون الأربعة عشر الماضية". وأضاف هنتنجتون : **" يخشى المسلمون ويغتاظون من القوة الغربية والتهديد الذي تشكله على مجتمعهم ومعتقداتهم ، فهم يرون الثقافة الغربية مادية ، فاسدة منحطة ولا أخلاقية ، كما يرونها أيضاً إغوائية ، وبذا تؤكد أكثر فأكثر الحاجة لمقاومة تأثيرها على تغيير طريقتهم في العيش . ويهاجم المسلمون الغرب بشكل متزايد ، ليس بسبب التزامه بعقيدة يشوبها نقص ، والتي هي مع ذلك "عقيدة كتابية " ، وإنما بسبب عدم التزامه أية عقيدةٍ بالمرة."**

ومع أن البعث الإسلامي يعبر عن نفسه في السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإسلامية ، وأن تعبيره السياسي عن الذات لم يبدأ سوى منذ فترة وجيزة ، إلا أنه كان التطور المنفرد الوحيد الأعظم أهمية في البلدان الإسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي ، والأسلمة السياسية ، إن جاز التعبير ، وكما يحلو لهنتنجتون أن يسمي البعث الإسلامي أحياناً ، هو نتاج مناهج الحداثة ، ويتحدر المسلمون " المولودون ثانية " من " الشباب الجوالين المتأقلمين حداثياً " ، والذين تأتي صفوتهم من بين الطلبة وأصحاب الفكر ، **"وقد وجدت إحدى الدراسات التي أجريت على قادة مجموعاتٍ إسلامية مصرية من ذوي التوجهات القتالية خمس سماتٍ رئيسية ، والتي تبدو نمطية للإسلاميين في بلدان أخرى ، فهم شبان ، أغلبيتهم الساحقة في العشرينات والثلاثينات ، ثمانون بالمائة منهم إما طلبة جامعات أو خريجو جامعات ، وأكثر من نصفهم من صفوة الكليات ، أو من الفروع العلمية الأكثر تطلباً معرفياً وذات التخصصات الفنية كالطب والهندسة . وينتمي ما يزيد على السبعين بالمائة منهم إلى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة.. كما كانوا الجيل الأول - في عوائلهم - الذي يحظى بتعليم عالٍ . أما طفولتهم فأمضوها في مدنٍ صغيرة أو في مناطق ريفية ، ثم أصبحوا مقيمين في مدن كبرى "** والأصوليون الإسلاميون كما يقول هنتنجتون: **" على الأرجح يضمون عدداً كبيراً – غير تناسبي من ناحية تمثيلية – من أفضل الشبان المتعلمين واكثرهم ذكاءً في مجتمعاتهم"** ، ويقود النموذج الرأسمالي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي – دائماً – إلى خلع المزارعين وعمال القطاع الزراعي من بيئتهم ودفعهم بكثافةٍ للهجرة إلى المدن للعمل بموجب النموذج الاقتصادي " إما أن تصدر ، و اما أن تموت " ، وحتى لا يموتوا ، فهذه " الكتل الجماهيرية المخلوعة حديثاً " ، تنجذب إلى الإسلام الذي يمنحها " هوية كريمة " . والتناقض هنا هو أن النموذج الرأسمالي العالمي المفروض على الناس في أرجاء المعمورة كافة ، يغذي هذه الجماهير المخلوعة ، بالأسباب والمنطق لاكتساب هوية كريمة ، والتي يعتبرها النظام الرأسمالي مهددةً لوجوده ذاته.

وحكومات العالم الإسلامي في معظمها " غير ديموقراطية بشكل ساحق " ، وما لا يذكره هنتنجتون أن هذه الحكومات في معظمها إنما نصبت من قبل الغرب بعد عملية فك الاستعمار ، أو أنها أعينت إلى السلطة - من قبل الغرب - على نحوٍ منظور أو غير منظور ، وأنهم في معظمهم أيضاً لا يمكنهم البقاء دون معونةٍ كهذه ، فعندما هددت الانتخابات الديموقراطية واحداً من مثل هذه النظم في الجزائر ، تدخلت الحكومة العلمانية ؛ وبالمثل فإن الجيش في " تركيا الديموقراطية " تدخل لإجبار أربكان - وهو رئيس وزراء إسلامي - على التنحي . وتوضح كارن آرمسترونج: **" أنه في حزيران 1990** ،

حققت جبهة الخلاص الإسلامي انتصارات رئيسية في الانتخابات المحلية ، وعلى الأخص في المناطق المدينية (المدن) ، وكان نشطاء جبهة الخلاص في معظمهم شباناً ، مثاليين ، وجيدي التعليم ؛ وكان يعرف عنهم الأمانة والكفاءة في الحكومة .. ولم تكن جبهة الخلاص الإسلامي معاديةً للغرب، وقد تحدث زعماؤها عن تشجيع الروابط مع الاتحاد الأوروبي ، متطلعين إلى استثمارات غربية جديدة ، إلا أن حكومة الجزائر العلمانية التي أجرت الانتخابات ووعدت بالديموقراطية ، أطيح بها من قبل العسكر الذين دبروا انقلاباً ، وألغوا الانتخابات ، وأخمدوا الإصلاحات ، وألقوا بقيادة جبهة الخلاص الإسلامي وأعضائها المنتخبين في السجن ؛ ولو أن انتخابات قد منعت بمثل هذا العنف والنهج غير الدستوري في إيران أو باكستان ، لحدثت ضجة واحتجاجات عنيفة في الغرب .. ولكن ، بما أن الحكومة التي أحبطها الانقلاب كانت إسلامية ، كان هناك حبور وابتهاج في الصحافة الغربية."

من الصحيح أن قيم الرأسمالية – في حقيقة الأمر – تختلف عن قيم المسلم الصادق، ويصبح هذا الاختلاف واضحاً إذا تسنى للمرء قراءة كتابات كارين آرمسترونج عن الموضوع ، فآرمسترونج ، وهي راهبة أصبحت باحثة في العقائد ، كتبت أربعة كتبٍ عن الإسلام ، وبينت كيف أن الإسلام يختلف عن الديانات الأخرى من حيث أنه دين وطريقة حياة معاً ، وفي كتابها " الإسلام " كتبت تقول **:" في الغرب الحديث ، جعلنا من الفصل بين الدين والسياسة هدفاً " ، ولكن في " الإسلام ، نظر المسلمون إلى الخالق من منظور تاريخي ، فكتابهم المقدس ، القرآن ، أعطاهم مهمة تاريخية ؛ فواجبهم الرئيسي هو خلق مجتمع عادل ، يعامل فيه جميع أعضاء المجتمع – حتى أضعفهم وأكثرهم قابلية للاستباحة- باحترام مطلق . وتمنحهم تجربة بناء مثل هذا المجتمع والعيش فيه ألفة وحميمية مع السامي والمقدس ، بسبب أنهم إنما يعيشون طبقا لإرادة الله ، فعلى المسلم تحرير التاريخ وتخليصه من الخطيئة ، ويعني هذا أن شؤون الدولة لم تكن ابتعادا عن الروحانية وإنما كانت مادة الدين في ذاتها". وأضافت " أما إذا لم ترق مؤسسات الدول إلى المستوى القرآني ، وإذا كان قادتهم السياسيون قساةً أو مستغلين ، أو إذا أهين مجتمعهم من قبل اعداء من الواضح أنهم غير متدينين ، فإن المسلم أو المسلمة قد يشعر أو تشعر بإن إيمانه أو إيمانها ، بهدف الحياة النهائي وقيمتها هو محل خطر .. ولذا كانت السياسة بالنسبة لهم ما يمكن للمسيحيين أن يسموه بالسر المقدس أو القربان المقدس .. وهي الحلبة التي فيها يستشعر المسلمون الخالق ، والتي تمكن السامي والمقدس من الأداء الفاعل في العالم."**

ومن الواضح أن هذا مختلفٌ بشكل ملحوظ عن مناهج الرأسمالية القائلة ، بأن فعل أي شيء أمر ممكن إذا كنت مستعداً لدفع الثمن ، أو قول كينز بأنه علينا التظاهر بأن اللعب العادل هو المخالفة ، وأن المخالفة هي اللعب العادل .. إنه لأمر مختلف عن ما هو متبع حالياً ، من أن النمو الاقتصادي مقدم على العدل.

وأشارت بحوث آرمسترونج إلى أن المدركات العامة في الغرب عن المسلمين والإسلام ، هي ، في أغلب الحالات غير صحيحة ، وكثيراً ما تكون مرتكزة إلى تحيزات تاريخية مجحفة ، فالإسلام هو المنافس ، وبالنسبة للبعض ، كان هو التهديد للغرب على مدى 1400 سنة ، بينما لم تشكل الشيوعية تهديداً سوى لفترة 70 سنة ما لبثت بعدها أن انطفأت . ومن بعض النقاط الأخرى التي نوهت بها : بقيت للإسلام صورة سلبية في الغرب ، والذي له تاريخ طويل من العداوة ضده ، على الرغم من كونه الديانة الإبراهيمية الثالثة : **" ولكن الكراهية القديمة تستمر وتزدهر على جانبي الأطلسي ، ولدى الناس القليل من التردد في مهاجمة هذه الديانة ، حتى ولو لم يكونوا يعرفون سوى القليل عنها."** وتعتقد آرمسترونج بأنه يمكن تفهم السبب ، لأنه **"حتى قيام الاتحاد السوفياتي ، لم تشكل أي حكومة أو إيديولوجيه، مثل هذا التحدي المستمر للغرب ."** ، وعندما نشأ الإسلام في القرن السابع كانت أوروبا غارقةً في الظلام ، وبسرعة اكتسح الإسلام الكثير من العالم المسيحي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وفي أقل من نصف قرن وطد نفسه من جنوب فرنسا حتى الصين ، أما مشروع الفتوح الصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، فانتهى إلى الفشل ، واستعاد المسلمون المناطق المحتلة عبر انبعاثٍ إسلامي ، وفي القرون التي تلت احتل الأتراك العثمانيون المسلمون أجزاء من شرق أوروبا.

ما يقلق الغرب أيضاً هو تركيبة الحضارات المختلفة السكانية (ديموغرافيا الحضارات) ، ففي 1900 شكل المسلمون 12,4 بالمائة من سكان العالم ، إلا أنهم استمروا في التزايد : فبلغت نسبتهم 15,3 بالمائة في 1970 ، 16,5 بالمائة في 1980 ، 17,1 بالمائة في 1985 ، 19,2 بالمائة في عام 2000 ويقدر بأن تصل نسبتهم إلى 30 بالمائة في عام 2025 ؛ بينما عدد سكان الغرب المسيحي آخذ في التناقص : 26,9 بالمائة في 1900 ، 30,6 بالمائة في 1970 ، 30 بالمائة في 1980 ، 29,7 بالمائة في 1985 ، 29,3 بالمائة في 2000 ؛ ويقدر له أن يتناقص إلى 25% في عام 2025 ، وحسب هذه التقديرات فمن المتوقع أن يتجاوز عدد المسلمين في العالم أعداد مسيحيي العالم الغربي.

وابتداءً من سبعينيات القرن العشرين ، اكتسح البعث الإسلامي كل الأقطار الإسلامية تقريباً ، من مراكش على الأطلنطي وحتى الحدود الغربية للصين ، ومن نيجيريا في أفريقيا حتى كازاخستان في آسيا الوسطى ، إذ قرر المسلمون أن يعثروا على " الحل " ليس في إيديولوجيات الغرب الفاشلة .. ولكن في الإسلام . ولقد قبلوا الحداثة ولكن من دون الثقافة والقيم الغربية ، فقد أرادوا **" العصرية والتحديث ولكن ليس بالضرورة التغريب "** ، فالانبعاث الإسلامي **" هو التيار الرئيسي وليس التطرف ، وهو عام متغلغل وليس بمعزول"** ، كما كتب هنتنجتون الذي قدر أن الانبعاث الإسلامي يحمل أوجه شبه مع حركة " الإصلاح البروتستانتي " ، حيث أن الروحية المركزية لكليهما هي الإصلاح الجذري ، والانبعاث الإسلامي يرى في نفسه أنه يقظة شاملة : سياسية ، واقتصادية ، وثقافية وفكرية.

" والمسلمون وبأعداد كبيرة ، كانوا يتوجهون إلى الإسلام في الوقت نفسه ، كمصدر للهوية ، والمعنى ، والاستقرار ، والمشروعية ، والتطور ، والقوة والأمل ؛ وتلخص الأمل في شعار " الإسلام هو الحل " . وكان العنصر الرئيسي في الأسلمة (التحول إلى الإسلام) هو تطوير منظمات اجتماعية إسلامية ، أما حملة بوش الصليبية ضد الإسلام – واذا وضعنا جانبا المزاعم غير الموثوقة - فقد استهدفت هذه المنظمات والمؤسسات ، عن طريق طلب تجفيف الأموال والصدقات لهم بإملاء من واشنطن، ودون أن يسمح بسؤالٍ أو جواب . وسبب ذلك على الأرجح ، هو اعتقاد واشنطن ، حالها في ذلك حال هنتنجتون ، أن هذه المسألة تشكل حجر الزاوية للمؤسسات السياسية الإسلامية في المستقبل ، إذ يقول هنتنجتون بأن **" المنظمات الإسلامية أوجدت مجتمعاً مدنياً إسلامياً ساوى إن لم يكن قد فاق ، المؤسسات الرسمية الإسلامية في البلدان الإسلامية "** ، ففي مصر .. في أوائل تسعينيات القرن الماضي ، طورت المنظمات الإسلامية شبكةً واسعةً من المنظمات التي**" .. زودت خدمات صحية ، وتعليمية وغيرها لأعداد كبيرة من فقراء مصر "** . وأثناء هزة 1992 الأرضية في القاهرة ، كانوا **" في الشوارع خلال ساعات يوزعون الطعام والبطانيات "** ، وواشنطن بصفتها عميلاً لوول ستريت وبنيان السلطة الرأسمالي غير المنظور ، تجفف التمويل إلى جميع مؤسسات المسلمين الدينية ، وليس لأن لهم في الواقع أي أنشطة إرهابية ، ولكن لأن هذه المؤسسات تعتبر بمثابة بنية تحتية للصحوة الإسلامية ، والتي وصمتها واشنطن بالإرهاب ، " لتسهيل بيع الفكرة للآخرين" ، وجماعة وول ستريت هؤلاء وقرناؤهم في واشنطن ليسوا متدينين على أي نحو ، وإنما هم أوفياء لعقيدتهم المادية ، والربا الفاحش ، والجشع ، واستغلال الآخرين.

ومما كتبه هنتنجتون أن الإخوان المسلمين أداروا في بكور تسعينيات القرن الماضي ، في البلد الصغير الأردن (5 ملايين نسمة) بنية تحتية ، مكونة من " مستشفى كبير ، وعشرين عيادة طبية ، وأربعين مدرسة إسلامية ، و120 مركزاً للدراسات القرآنية ؛ وعلى مقربةٍ في الجوار .. في الضفة الغربية وغزة ، أقامت المنظمات الإسلامية وأدارت ، اتحادات طلابية ، ومنظمات شبابية ، وجمعيات دينية واجتماعية وتعليمية ، بما في ذلك مدارس تتراوح بين مراحل الحضانة وحتى جامعة إسلامية ، ومستوصفات ودور أيتام ، وبيت للمتقاعدين ، ونظام من القضاة الإسلاميين والتحكيم ". كما لاحظ هنتنجتون أنه في بواكير ثمانينيات القرن الماضي ، كان عدد أعضاء كبرى المنظمات الإسلامية في إندونيسيا 6 ملايين ، والتي شكلت ، حسب رأيه ، " دولة رفاهٍ دينية ضمن دولةٍ علمانية " . والتي كانت تزود خدماتٍ من المهد إلى اللحد.

إن الانبعاث الإسلامي يحدث ، وهو حركة فكرية ، ثقافية ، اجتماعية وسياسية عريضة تنتظم العالم الإسلامي بكليته ، وهذا البعث ، كما يلحظ جون إل. إيسبوسيتو ، **" ينطوي على اهتمامٍ متزايد بالالتزام الديني ، مثل الذهاب إلى المسجد، والصلاة والصوم ، فضلاً عن المزيد من التأكيد على اللباس والقيم الإسلامية، والزيادة في المنظمات الإسلامية ، البنوك ، وخدمات الرفاه الاجتماعي والمعاهد العلمية " .**

ولا تشن أميركا حملاتها الصليبية كي يعتنق المسلمون المسيحية ، وإنما كي تفرض عليهم " مجموعات القوانين الجديدة " ، حتى يبادلوا نفطهم بالورق ، وحتى يستمروا في تمويل عجز أميركا السيادي ، وإنها لإكرامية تأتي فوق ذلك بالطبع – إذا ما قرر المسلمون التوقف عن أن يكونوا مسلمين ، أو على الأقل – أن يغيروا الإسلام في الأماكن التي لا توافق فيها بين كتاب وول ستريت المقدس ، وبين الإسلام . وكثيرون هم المسلمون الذين أعجبوا ولا زالوا يعجبون بالشعب الأميركي ، ولكنهم ليسوا بالضرورة معجبين برأسماليتهم الجامحة . وإنهم ليدركون أن الرأسمالية الأميركية الأنجلوساكسونية لا نظير لها عندما يتعلق الأمر بخلق الثروة وتكديسها ، إلا أنهم يدركون كذلك ، أن لا نظير لها عندما يتعلق الأمر بسوء توزيع الثروة والظلم الاجتماعي ، ولا يباريهم أحد عندما يتعلق الأمر برأسمالية السوق وتغليف الشر وتعبئته على أنه خير ، والخير على أنه شر.

الفصل السادس

ندوة حوار الأربعاء بعنوان

أزمة نظام : الرأسمالية والعولمة في مأزق

عرض كتاب عبد الحي زلوم

عرضه : د. رفيق يونس المصري

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز – جدة

الأربعاء

1431/1/20 هـ = 2010/1/6م

تعليق المؤلف : **عندما أرسل لي بعض القراء عن هذا العرض لكتابي ، وجدت أمرين من المفيد التنويه بهما : الأول أهمية وجود مؤسسة علمية تهتم بالاقتصاد الإسلامي ، في وقت انهارت فيه الشيوعية وتترنح الرأسمالية في سكرات الموت ولربما القريب . فجامعة الملك عبد العزيز مشكورة على هذا الجهد . وثانيهما وجدت العرض وافياً شاملاً مما يدل على مساحة واسعة من الحرية الأكاديمية تفوق معدل مثيلتها في العالم العربي .**
ويفضل قراءة هذه الندوة مع الفصل التالي : الاقتصاد الشعبي والاقتصاد الإسلامي (الهوّه الإيديولجية بين الإسلام والرأسمالية)

المستخلص

الكاتب عبد الحي زلوم درس الابتدائية والثانوية في القدس ، الجامعية والعليا في الولايات المتحدة. لا أعلم سنّه ، لكنه ذكر في كتابه أنه تخرج من المدرسة الثانوية في القدس عام 1954م. فمن المحتمل أنه تجاوز السبعين عاماً.

عمل مع العديد من الشركات العابرة للقارات في الولايات المتحدة وأوروبا. كما عمل حوالي خمسين سنة مستشاراً عالمياً في قطاع النفط، وله بالإضافة إلى مؤلفه هذا ، خمسة مؤلفات أخرى في الاقتصاد السياسي ، بالعربية والإنكليزية:

- نُذُر العولمة 1998م.
- إمبراطورية الشر الجديدة : الإرهاب الدولي ضد الإسلام 2003 م.
- حروب البترول الصليبية 2005م.
- أمريكا بعيون عربية 2007م.
- أمريكا إسرائيل الكبرى 2009م.

كتاب "أزمة نظام" ، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1،2009 ، ويقع في 253 صفحة . يتألف من تمهيد ومقدمة وسبعة فصول:

- الفصل الأول : الرأسمالية قديمها جديد وجديدها قديم.
- الفصل الثاني: في الرأسمالية : العبودية أساس الملك من كولومبوس حتى أوباما.

- الفصل الثالث: الإمبراطورية الأمريكية : حصان بارونات المال.
- الفصل الرابع: نُذُر العولمة بعد عشر سنين.
- الفصل الخامس: احتلال العراق والسيطرة الأمريكية على النفط.
- الفصل السادس : النظام المارق عماده الحروب والعبودية والكذب.
- الفصل السابع: أمريكا والعالم...إلى أين؟

سألخص الكتاب تحت الفقرات التالية:

هناك خطأ ما : ينقل زلوم عن روجيه تيري قوله: " يعرف الأمريكيون أن هنالك خطأ ما في أمريكا ، ولكنهم لا يعرفون ما هو، ولا يعرفون لماذا هذا الخطأ ، والأهم من ذلك أنهم لا يعرفون إصلاحه. غاية ما بإمكانهم هو الإشارة إلى أعراض المرض فحسب . وبعض ما يسمونه حلولاً إنما يزيد الطين بلة، لأن هذه الحلول تحاول تغيير نتائج النظام ، دون تغيير النظام الذي أفرز هذه النتائج".

العولمة : يعرّف زلوم العولمة بأنها العملية التي تسعى لتحويل بلدان العالم إلى جمهوريات موز في خدمة الإمبراطورية الأمريكية ، وذلك عن طريق المؤسسات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الحرة ، والأمم المتحدة ، أو عن طريق القوة العسكرية إذا لزم الأمر. والعولمة بمفهومها الاقتصادي هي اليوم تطور حتمي لطبيعة النظام الرأسمالي الغربي ، من اقتصاد محلي إلى اقتصاد إقليمي ، إلى اقتصاد عالمي . ذلك أن مهمة الولايات المتحدة هي توحيد العالم كله تحت قيادتها ، من أجل تكوين إمبراطورية أمريكية عالمية.

ثلاثة أهداف للإمبراطورية الأمريكية: يرى الكاتب الأمريكي ويليوم بلوم (Blum) أن أهداف الإمبراطورية الأمريكية ثلاثة:

1. خدمة المال والشركات العابرة للقارات ، وفتح الأسواق أمامها في جميع أنحاء العالم ، وتطويع قوانين الدول لتحقيق هذا الغرض.

2. منع قيام أي نظام ينافس النظام الرأسمالي الأمريكي ، الذي اعتبره بوش الابن نظاماً عالمياً صالحاً لجميع الدول والأفراد ، وصالحاً لكل زمان ومكان .

3. تحقيق الهيمنة الكاملة على بلدان العالم من أجل تحقيق الهدفين السابقين.

عواقب وخيمة للمشروع الإمبريالي والأمريكي : يعتقد تشامبرز جونسون (Chambers Johnson) رئيس المعهد الياباني للبحوث السياسية في كاليفورنيا، بأن المشروع الإمبريالي الأمريكي الذي نصت عليه استراتيجية الأمن القومي ، تترتب عليه أربعة عواقب رئيسية وخيمة:

1. معاناة العالم من حروب متواصلة تقود إلى المزيد من الإرهاب ضد الأمريكان أينما وجدوا ، وانتشار السلاح النووي الذي تجد فيه الدول الصغرى أحد أسلحة الردع في مواجهة الهجمة الاستعمارية الكاسحة.

2. فقدان الديمقراطية والحقوق الدستورية داخل الولايات المتحدة.

3. غياب الحقائق التي ستطغى عليها الدعاية ، وتشويه الحقائق وتمجيد الحروب.

4. إفلاس الولايات المتحدة نتيجة إهدار مواردها الاقتصادية في المشاريع العسكرية الضخمة ، على حساب الإنفاق على التعليم والصحة وسلامة مواطنيها.

العيش بأكثر من الوسائل : ينقل زلوم عن المجلة العسكرية 2003م قولها:" على الولايات المتحدة أن تكون لها حصة الأسد في المجهود اللازم لدعم التقدم في وتيرة العولمة، لأن الأمريكان هم أكبر المستفيدين منها. وتدل العجوز التجارية على أنهم يعيشون فوق إمكاناتهم الذاتية . فهم يسخرون العالم أجمع لتمويل هذه العجوز . وليس هناك ما يدعو للشكوى في شأن هذه المقايضة التي يبادلون بها قصاصات ورق (دولارات وسندات خزانة) مقابل بضائع حقيقية".

الحرب على العراق : كانت الحرب على العراق من أجل نفط العراق الذي يعدّ إنتاجه هو الأقل تكلفة. ويبلغ احتياطي العراق من حقوله الثمانية عشر ما يزيد على احتياطي الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا الغربية . وفي العراق 62 حقلاً لم يتم استغلالها بعد. ولهذا

استقدمت المؤسسة الأمريكية إلى إدارة الولايات المتحدة رجل نفط وابن رجل نفط هو جورج بوش الابن ، ونائباً له هو الرئيس التنفيذي لأكبر شركات النفط في العالم هو ديك تشيني ، ووزيرة خارجية مستشارة للأمن القومي من مجلس إدارة كبريات شركات النفط ، التي دشنت إحدى ناقلات النفط العملاقة التي حملت اسمها: كوندوليزا رايس. فما كان يقصده بوش من الحرب هو زيادة أرباح التجمع الصناعي الأمريكي الذي رشحه للرئاسة.

لقد قتلت الحرب مليون عراقي ، وأربعة آلاف جندي أمريكي ، وأصيب 100 ألف منهم بعاهات مختلفة . يقول الجنرال الأمريكي سميدلي بتليز عام 1930م: " الحرب هي التجارة الوحيدة التي تكون أرباحها بالدولار ، وخسائرها بالأرواح"!

جاء في تقرير (Associated Press) بتاريخ 2008/1/24 م أن مؤسستين هما (Center for Public Integrity) و (Fund for Independence in Journalism) وجدتا أن الرئيس بوش وكبار مساعديه قد كذبوا 925 مرة بعد أحداث 11 سبتمبر ، لتسويق خطر العراق على الأمن القومي الأمريكي . وكانت هذه الأكاذيب جزءاً من حملة متناسقة قادت إلى الحرب تحت ذرائع كاذبة قطعاً!

يقول آلان غرينسبان (Alan Greenspan) رئيس البنك المركزي الفدرالي الأمريكي سابقاً : "إنه ليحزنني أن اقول إنه من غير اللائق سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع : بأن حربنا على العراق كانت أساساً بشأن النفط"!

يقول روزنتال في مجلة هيرالد تريبيون 1990/8/27م : " إن أي أمريكي يعرف ألف باء السياسة يعلم أن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل نشر الديموقراطية ، ولا من أجل العائلة الكويتية المالكة. لقد تحركت الولايات المتحدة لكي تمنع العراق من السيطرة على النفط ، الذي هو العصب الأساسي للصناعة ، والذي هو الفارق ما بين الحياة والموت الاقتصادي".

لم يكن بوش يهدف إلى نشر الحرية للشعوب والأفراد ، بل كان يرمي إلى نشر الحرية للشركات عابرة القارات ، من أجل الوصول إلى أي سوق أو مصدر طبيعي تبتغيه هذه الشركات دون عوائق! فقد زادت إيرادات شركة هاليبرتون بعد سنة من الحرب (80%)،

كمـا ذكـرت صـحيفة الفايننشـال تـايمز ، وزادت إيـرادات شـركة بكتـل (158%) ، وشـركة شيفرون تكساكو(90%) ، وهكذا .

لقـد تـم ترشـيح جـورج بـوش وتـم تدريبـه علـى الشـؤون العامـة والخارجيـة أثنـاء حملتـه الانتخابيـة مـن قبـل كونـدوليزا رايـس وبـول ولفـوتيز. وكانـت عمليـة التـدريس والتـدريب تـتم كـل يـوم اثنـين ، مـن خـلال اتصـال هـاتفي مشـترك (Call Conference) ، ومـع ذلـك بقـي قليـل المعرفـة بالتـاريخ والجغرافيـا. سـأله مراسـل مجلـة غلامـور (عـدد أيـار 2000م) مـا إذا كـان يعـرف مـا هـي طالبـان ، فأجـاب : إنـه سـمع بهـذا الاسـم مـن قبـل ، وبعـد فتـرة مـن التفكيـر قـال: أظـن أنهـا فرقـة روك أنـدرول ! إذا كـان بـوش الثـاني قليـل المعرفـة بشـؤون الـدنيا والآخـرة ، إلا أن القـوى التـي أوصـلته إلـى الحكـم لتنفيـذ أجنـدتها تعـرف تمامـاً مـاذا تريـد منـه. يقـول أحـد القـادة البـارزين فـي أمريكـا أثنـاء تنصـيب كلنتـون للرئاسـة : " تتغيـر الوجـوه فـي البيـت الأبـيض ، لكن القابضين على زمام الأمور هم أنفسهم لا يتغيرون"!

الحـروب هـي السـبيل عنـدهم للخـروج مـن الأزمـات : النظـام الرأسـمالي الغربـي لا يسـتطيع العـيش مـن دون حـروب. فقـد قامـت الولايـات المتحـدة بمـا يزيـد علـى 100 حـرب وتـدخل عسكري خلال القرن التاسع عشر ، و200 حرب وتدخل عسكري خلال تاريخها القصير.

يـرى هـؤلاء الرأسـماليون أن الاقتصـاد الرأسـمالي إذا عـانى مـن أزمـة مـا فـإن الحـرب هـي التـي تسـاعده علـى الخـروج مـن الأزمـة ، سـواء جـاءت هـذه الحـرب بتخطـيط مسـبق أو بصـورة عرضـية. ولـيس هنـاك أسـهل علـى هـذه القلـوب القاسـية مـن شـن الحـروب . فهـم لا يبـالون بخصومهم ولا بجنودهم ، كما لا يبالون بحق ولا باطل.

كيـف نـدمر خصـومنا؟ فـي تقريـر سـري للـرئيس الأمريكـي هـوفر ، قدمـه إلـى البيـت الأبـيض عـام 1954م ، قـال فيـه : " إذا أردنـا للولايـات المتحـدة أن تعـيش ، فـإن علينـا أن نـتعلم كيـف نـدمر أعـداءنا ، بوسـائل أكثـر حنكـه ودهـاءً وتعقيـداً وفاعليـة مـن الوسـائل التـي يسـتخدمها هؤلاء الأعداء".

أزمة 1929 م وأزمة 2008م: كانت نتائج الكساد الكبيرة 1929 – 1932 م:

- انهيار 5000 بنك

- هبوط الإنتاج الصناعي بنسبة (45%).

- هبوط حركة بناء العقارات بنسبة (80%)

- ارتفاع معدل البطالة من (4%) إلى (25%) حيث أصبح 13 مليون أمريكي عاطلاً عن العمل .

- في الأزمة الجديدة زاد الاقتصاد المالي المضارب على الاقتصاد الحقيقي المنتج بمقدار 40 ضعفاً . يقول جويل كورتزمان محرر مجلة هارفارد بزنيس في كتابه

:" موت النقود": "(3%) فقط من المعاملات المالية اليومية ، التي تزيد على 1200 مليار دولار في اليوم ، تستثمر في الاقتصاد المنتج ، بينما يتم تسخير (97%) منها في عمليات المضاربة التي ترهق الاقتصاد المنتج". إن أرباب الوول ستريت يستخدمون اليوم وسائل جديدة وتقنيات حديثة لتعظيم النهب الذي يمارسونه على الاقتصاد الحقيقي المنتج. لقد قام مالكو وول ستريت بدمج قوتهم المالية بقوتهم المعلوماتية لخلق رأسمالية " معلومالية" أسموها : الاقتصاد الجديد!

- فقاعة العقارات هي القشة التي قصمت ظهر البعير في كلتا الأزمتين.

- الولايات المتحدة هي مصدر الأزمتين اللتين انتقلتا إلى سائر بلدان العالم.

- تمسكنت الرأسمالية حتى تمكنت في كلتا الأزمتين.

- تم ضخ الكثير من المال للبنوك والشركات ، ولم تقدم أي مساعدة للفئات التي أصبحت ضعيفة وفقيرة بسبب الأزمة . فلو قُدمت لهم المساعدة لظلوا في منازلهم، ولم تصادر للبيع.

- كانت الحرب العالمية الثانية هي وسيلة الخروج من الأزمة ، حتى لو كان الثمن 50مليوناً من البشر.

- كانت هناك معارضة كبيرة للحرب في الأزمتين . وتم التلبيس : هل الأمر دفاع عن الوطن أم دفاع عن وول ستريت ؟ هذا مع أن بارونات المال لا يدينون بأي ولاء لوطنهم ، بل ولاؤهم الأول للمال حيثما وجد!

برنانكي وأزمة 2008م: استدعي برنانكي من وول ستريت لحلّ الأزمة ، فقد كان موضوع رسالته للدكتوراه من جامعة (MIT) بإشراف ستانلي فيشر عن الأسباب التي أدت إلى وقوع أزمة 1929م ، وكان أهم هذه الأسباب برأيه هو أن تسمح الدولة بانهيار البنوك ، حيث تم إفلاس أكثر من (40%) منها . فعلى الدولة حمايتها بمختلف الوسائل . وهكذا انقلبت الدولة الرأسمالية التي كانت تلعن تدخل الدولة ، وتحرم هذا التدخل على دول جنوب شرق آسيا خلال أزمة التسعينيات ، معلنة أن على البنوك والشركات الضعيفة أن تنهار ، ليشتريها بارونات المال بأبخس الأثمان ! فما كان حراماً على غيرها صار حلالاً لها.

الأسباب الحقيقية لأزمة 2008م:

- المضاربات وانتقال الأموال بسرعة الضوء في اقتصاد الكازينو.
- تضخم القطاع المالي ، نتيجة تراخي القوانين الرقابية.
- تضخم الديون الشخصية (لاسيما المتعلقة بالعقارات) ، وديون الشركات، وديون الدولة ، حتى صار الكل غرقى في الديون.
- المشتقات وأدوات المراهنة التي بلغت أرقاماً خرافية.

طباعة النقود: في كل عام تنتج الحكومة الأمريكية وبنك الاحتياط الفدرالي المزيد من الدولارات الورقية ، بدون غطاء ، وبدون كلفة تذكر ، حتى صار يوجد خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية ما يزيد على 2500 مليار دولار ، عبارة عن ديون لحاملي هذه الأوراق على الخزانة الأمريكية . فإذا عاد جزء كبير من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة وقعت الطامة الكبرى. ويلجؤون إلى مطابع النقود كلما أرادوا ضخ الأموال : مال سهل ، وفائدة رخيصة.

فضـائح السماسـرة: يقـول غـاري ويـس (Gary Weiss) : " إن فضـائح السماسـرة المـاليين تتكـرر المـرة تلـو الأخـرى ، لا يتغيـر فيهـا إلا أسـماء الأشـخاص ، دون أي تغييـر فـي قـانون اللعبـة. إنهـا العمليـات القديمـة نفسـها بعـد نفـض الغبـار عنهـا . فلـو تفحصـنا جميـع الكتـب المتاحـة عـن وول سـتريت لوجدنا هـذا الأمـر واضـحاً وضـوح الشـمس فـي رابعـة النهـار، بـالرغم مـن أن صـفحات هـذه الكتـب قـد أصـبحت صـفراء ، إذ أكـل الـدهر عليهـا وشـرب . أحـد هـذه الكتـب صـدر عـام 1932م ، ولكـن يبـدو كأنـه قـد صـدر اليـوم ، وهـو بعنـوان : " ممولـون مـن الطبقتـين العاليـة والمنخفضـة "، يسـتعرض المحتـالين وممارسـاتهم التـي تسـيء إلـى النظـام المتبـع فـي بيـع الأسـهم. فالفضـائح المتكـررة هـي جـزء مـن نسـيج وول سـتريت وأخلاقياتـه وقوانينـه المطاطة التي تحكم عملياته ، وتبقى سنوات طويلة دون رقابة".

طبيـب أطفـال مـن نيويـورك فقـد نصـف مليـون دولار ، بسـبب سمسـار البورصـة . فرفـع محاميـه دعـوى ضـده، لأنـه نصـحه بالاحتفـاظ بأسـهمه، وكـان سـعر السـهم 60 دولاراً ، فاضطر إلى بيع أسهمه عندما وصل السعر إلى 11 دولاراً .

أيهمـا أفضـل: تقـديم المـال إلـى الشـركات والبنـوك أم إلـى العـاجزين عـن السـداد؟ يقـول بـول روبـرتس: إن تقـديم المسـاعدة للبنـوك والشـركات شـكل كارثـة أخـرى ، وكـان مـن الأصـح مسـاعدة أصـحاب المنـازل المحجـوزة علـى فـك حجـوزاتهم ، وهـذا بـدوره يـؤدي إلـى دوران المال في الجهاز المالي كله.

فـي تسـعينيات القـرن التاسـع عشـر أنقـذت الخزانـة الأمريكيـة البنـوك التجاريـة بمعـدل فائـدة مـنخفض قـدره (1%) ، فكتـب تريسـي قـائلاً:" طالمـا أن الحكومـة تسـتطيع إقـراض المـال لأصـحاب هـذه البنـوك بمعـدل (1%) علـى ضـماناتهم ، فلمـاذا لا تقـوم بإقراضـه للشـعب علـى ضـماناته ؟ يـا لهـا مـن سـخرية أن تمـنح هـذه الحكومـة الديمقراطيـة مزاياهـا لأربعـة آلاف لأنهـم أغنياء ، وتنكر المزايا ذاتها على 65 مليون شخص "!

إعـلان الإفـلاس: كثيـر مـن الشـركات الكبيـرة أعلنـت إفلاسـها للحمايـة مـن الـدائنين ، مثـل شـركة إنرون وغيرها.

الإرهــاب: فــي عــام 1985م حــاول الأمريكــان تعريــف الإرهــاب ، وتــم وضــع 6 تعــاريف للإرهاب ، لكن تم رفضها جميعاً ، لأن القراءة المتأنية بينت أن أمريكا كانت تمارسها.

الرعــب يغيّــب العقــل: تحــاول أمريكــا أن تخلــق ثقافــة الرعــب ، لأن الرعــب يعيّــب العقــل ، ويثيــر العواطــف ، ويســهل علــى رجــال السياســة حشــد الجمــاهير مــن أجــل السياســات التــي يريدونها.

عمالــة رخيصــة: جــاء فــي مجلــة تــايم الأمريكيــة 1998/6/1م: أن عــدد العــاملين فــي مصــنع Nike بأندونسـيا يبلـغ 30 ألـف عامـل ، مجمـوع أجـورهم أقـل ممـا يتقاضـاه نجـم كـرة السـلة الأمريكي مايكل جوردان لقاء ظهوره في الإعلان عن هذه الأحذية!

ســوء توزيــع: (1%) مــن الأمريكــان يمتلكــون أكثــر ممــا يملــك (80%) مــنهم ! والكــل مســخرون لخدمــة رأس المــال وأربابــه ، وهــم الــذين يســميهم المؤرخــون الأمريكيــون أنفســهم : البارونــات اللصــوص ، الــذين خلفــوا بارونــات الإقطــاع. وهنــاك أكثــر مــن 40 مليــون أمريكــي تحــت الفقــر حســب الإحصــائيات الأمريكيــة الرســمية نفســها ، وهــذا فــي أغنــى بلــد فــي الكــرة الأرضية !

حتــى جنــودهم يفترســونهم: نشــرت صــحيفة " الولايــات المتحــدة اليــوم" فــي 2006/8/31م " أن واحــداً مــن كــل خمســة أفــراد مــن الجــيش الأمريكــي يــتم اصــطياد ، بواســطة مراكــز للقــروض ، أقيمــت بــالقرب مــن القواعــد العســكرية الأمريكيــة ، لتســتغل حاجــة الجنــود وعــائلاتهم إلــى المــال ، فيــتم إقراضــها بفوائــد تصــل إلــى (400%) أو أكثــر ، حســب تقــارير البنتــاغون" . وهــؤلاء الجنــود ليســوا بــالطبع مــن أبنــاء الــوول ســتريت ، بــل هــم فــي غــالبيتهم مــن الفقراء والمستضعفين والمستغلين .

الرأســمالية والديمقراطيــة: يقــول المضــارب العــالمي جــورج ســورس فــي كتابــه : " أزمــة **الرأســمالية العالميــة:** الرأســمالية والديمقراطيــة لكــل منهمــا قــانون مختلــف . فالرأســمالية تخــدم المصــالح الخاصــة ، والديمقراطيــة تخــدم المصــالح العامــة . ومــن ثــم هنــاك مصــالح متناقضــة بــين (Main Street) و (Wall Street) ، أي بــين الشــارع العــام والشــارع الخــاص (وول ستريت)

الديموقراطيـة فـي مـأزق: يقـوم ويلـيم غرايـدر (William Grieder)فـي كتابـه: " مـن يخبـر الشـعب ؟" : " إن الديمقراطيـة الأمريكيـة فـي مـأزق كبيـر ، أكبـر ممـا يتصـوره النـاس . فـإن سلطة القرار في أعلى مراتب السلطة قد انتقلت من الشعب إلى حفنة قليلة".

الشـركات هـي التـي تهمـين: إنهـا تهـيمن علـى الانتخابـات والتشـريعات والمشـرعين والكـونغرس ، حتـى وصـلت هـذه الهيمنـه إلـى المحكمـة العليـا ، وحـلّ معهـا الخـراب السياسـي والأخلاقـي . أمـا الصـحف فهـي ممولـة مـن الشـركات، أو مكتومـة الصـوت . والبيـوت مرهونـة ، والعمـال معـدمون ، والأراضـي تُسـرق ليـتم بهـا بنـاء ثـروات خياليـة ، وبهـذا تولـدت طبقتـان : طبقة المسحوقين ، وطبقة أصحاب الملايين.

قـال الـرئيس الأمريكـي لنكـولن منـذ أكثـر مـن قـرن ونصـف :" لقـد تـم تتـويج الشـركات ، وإن عهـداً مـن الفسـاد فـي المراكـز العليـا سـينتج عـن ذلـك ، وسـينمو بارونـات المـال علـى حسـاب الشعب ، حتى تتركز الثروة في أيدٍ قليلة ، وتصبح الجمهورية حطاماً"!

ومجـال عمـل هـذه الشـركات هـو العـالم بأسـره ، ولـيس داخـل الولايـات المتحـدة فقـط. وقـد تـم تسخير وسائل إعلام وول ستريت ومحطات التلفزة الجديدة لنشر هذه الرؤية وتعميمها.

حرية أم عبودية ؟ في العقود الأولى من القرن السابع عشر كان المستعمرون البيض مثلاً يستعبدون المواطنين الذين وصفوهم بالهنود الحمر .فإذا كان العدل أساس الملك في الديانات السماوية؛ فإن العبودية هي أساس الملك في النظام الرأسمالي.

المصالح الضيقة تمنع التغيير: بتاريخ 2008/2/12 م ، ألقى مايكل شيرتوف وزير الأمن الداخلي في إدارة بوش الابن ، محاضرة بعنوان : لماذا لا تعمل واشنطن بكفاءة ؟ قال فيها : "إن العقبات في طريق التغيير في واشنطن عقبات هيكلية ، لا حزبية، إنها المصالح الخاصة الضيقة على المصالح ذات النفع العام".

تغليف المصالح بالوطنية والدين: بدأ الجميع في أمريكا بتغليف قضاياهم بالوطنية وبالمبادئ ، وذلك لتمريرها وجعلها تحظى بالقبول. فقد أصبح أعضاء الكونغرس والمسؤولون في الإدارة الأمريكية ، مستعدين جداً لضخ المزيد من الدولارات التي يطلبها البارونات ، وإلا فسوف يُتهمون بالخيانة وافتقاد الحس الوطني . وقد استخدم النائب العام أشكروفت الحرب على الإرهاب ذريعة لتمرير قضايا كان المشرعون يعارضونها معارضة شديدة ، قبل 11 سبتمبر ، مثل الاحتجاز الوقائي ، والتنصت على الهواتف.

أين هي السعادة؟ وصف الرئيس الأمريكي هوفر الحياة في مسقط رأسه بقرية ويست برانش West Branch بولاية إيوا Iowa ، وهي القرية التي كان الناس يتقاسمون فيها المسرات ، وكانت القرية تتمتع بالاكتفاء الذاتي ، حيث كانت تزرع القمح والذرة وتطحنهما في مطاحنها ، وكانت مكتفية ذاتياً باللحوم والمنسوجات والأقمشة . وكنا نقوم بأنفسنا بإصلاح المحركات ، ونحصل على الوقود من الخشب. كما كنا نقيم الأبنية ، ونصنع الصابون ، ونحفظ الفواكه ، ونجففها ، وننتج الخضروات . وما كنا نشتري من الخارج إلا القليل. ولم يكن الفقر معروفاً في قريتنا ، وكان الناس فرحين سعداء ، فلم تكن هناك تقلبات ونكسات وفقاعات وأزمات في بورصة شيكاغو التي تسببت أخيراً في شطب (50%) من ثروات الناس على أيدي المضاربين".

إنتاج السلع أم إنتاج المستهلكين ؟ بسبب الزيادة المفاجئة في حجز الإنتاج نشأت زيادة ثورية ناجمة عن الثورة الصناعية ، كان لا بد من أن تكون زيادة الطلب ثورية أيضاً . وبهذا أضحت المشكلة لا تكمن في زيادة الإنتاج ، بل في إنتاج المستهلكين . وبناءً عليه توجهت الولايات المتحدة إلى الاستعمار لإيجاد الطلب على الإنتاج!

المدخلات والمخرجات : إن الرأسمالية والعولمة تقومان على الجشع والكذب والمادية المجردة، والمضاربات المالية والحروب الاستباقية . فإذا كانت هذه مدخلاتها فلا بد أن تكون مخرجاتها ما نرى عليه عالمنا في هذه الأيام.

النظام الرأسمالي صالح لكل زمان ومكان: هذا ما يراه أصحابه ، الذين يمنعون أي نظام آخر من أن يتنافس مع نظامهم.

سرّ المعجزة اليابانية : أدت السيطرة الشيوعية على الصين بنهاية عام 1949م إلى دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز قوة اليابان حتى تتمكن من مجابهة التهديد الصيني.

اقتصاد بلا علم : الاقتصاد الذي لم يرتق إلى مرتبة العلم ، جعله أرباب المال العالمي كأنه أبو العلوم. وبوأ الرأسماليون علماءهم في الاقتصاد مرتبة عالية ليكونوا أبواقاً لهم يقومون بدور وعاظ السلاطين بإصدارة الفتاوى من نوع " ادفع وارفع" (Pay to Play) . هذه هي القاعدة : إن لم " تتبرع" في الحملات الانتخابية فلا تتوقع عقوداً من الحكومة ولا امتيازات: ادفع للحصول على حظوة لتبقى على اتصال (Access).

جاء في تقرير لجمعية الاقتصاديين الأمريكيين : لم يعد الاقتصاديون على وفاق حول ماهية مهنتهم .

وأجمع (61%) من أساتذة الاقتصاد في 91 جامعة أمريكية تخرج أكثر من (90%) من حملة الدكتوراه في الاقتصاد، أجمعوا على أن الأرقام والأدوات الرياضية والإحصائية قد طغت على جوهر الموضوع.

وسخرت بزنيس ويك : 7000 اقتصادي ولا حلّ. وقال جفري غارتن عميد كلية الإدارة بجامعة يال : إن سجل الاقتصاديين مخجل . فقد تنبأوا بانتهاء اليابان أمام الصدمة النفطية لأوبك ، وكانت تعتمد بنسبة (99%) على المستوردات النفطية. ولم يتنبأوا بصعود اليابان المذهل خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين. ولم يتنبأوا متى تنفقع الفقاعة الاقتصادية اليابانية في عقد التسعينيات من القرن نفسه.

اقتصاد بلا أخلاق : يقول لستر ثارو عن النظام الرأسمالي بأنه نظام لا تحكمه المبادئ ، بل تحكمه المصالح. ولكل شيء ثمنه، فقد صار غابة تولّد الإجرام والتشرد والظلم الاجتماعي. كل نظام اقتصادي يجب أن يقوم على العدل ، لا كما قال كينز قبل سبعين سنة:"العدل هو الخطأ ، والخطأ هو العدل".

رأسمالية الاستهلاك : بدأت الشركات الأميريكية الكبرى ، بالتنسيق مع المؤسسات المالية ، في تحويل المجتمع الأمريكي إلى مجتمع استهلاكي ، يسيطر عليه حب الاستهلاك وحب التملك لتحقيق السعادة، بحيث يزيد ما يطرح في كل عام عما طرح في العام الذي قبله. وقد بارك كينز ، كبير الاقتصاديين في عصره ، ثقافة الاستهلاك ، للاستمتاع بالحاضر ، وعدم التأجيل إلى المستقبل ، لأننا جميعاً في المستقبل سنكون في عداد الموتى . ولا ريب أن هذه النزعة المغالية مناهضة للأديان والأخلاق التي تدعونا إلى الاعتدال في الاستهلاك ، لأنه سبب السعادة في الدارين.

هل ينهار النظام الرأسمالي؟ في كتابه: " أزمة الرأسمالية العالمية" ، يقول المضارب العالمي جورج سورس"إني أخشى أن تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الأزمات المالية الأخيرة (في جنوب شرق آسيا) إلى انهيار النظام الرأسمالي انهياراً كاملاًط.

وفي كتابه " مستقبل الرأسمالية" 1997م ، يقول لستر ثارو: "إن النظم المنافسة للنظام الرأسمالي من فاشية واشتراكية وشيوعية قد انهارت جميعاً. لكن بالرغم من أن المنافسين قد أصبحوا طي الكتمان في كتب التاريخ ، فإن شيئاً ما يبدو وكأنه يهزّ أركان النظام الرأسمالي نفسه".

وفي محاضرة له بجامعة هارفارد ، بتاريخ 2005/10/19م ، قال إيريك هوبسبون Eric Hobsbawn : " يكاد يكون من المؤكد سقوط الإمبراطورية الأميريكية". وهوبسبون مؤرخ تخرج من جامعة كامبردج ، ودرس في جامعات لندن وستانفورد و (MIT) وكورنيل ، وترجم كتابه " عصر التطرف" إلى 36 لغة.

لقد أصبحت نظرية انهيار الإمبراطورية الأميركية فجأة كما انهار الاتحاد السوفياتي، نظرية مقبولة لدى عدد من الأكاديميين والسياسيين الغربيين . ولو كان بمقدور دول النفط بيعه بغير الدولار لانهار الاقتصاد الأمريكي وانهارت معه الإمبراطورية الأمريكية. ذلك أن مجرد السماح بتحويل تسعير النفط من الدولار إلى عملات أخرى سيكون بمثابة سلاح دمار شامل.

إن انهيار الإمبراطورية الأمريكية سيكون مفاجئاً وسريعاً ، على غرار انهيار إمبراطوريات شركاتها العملاقة ، مثل إنرون و (LTCM) .

الرأسمالية كذبة كبرى: مادوف هو الابن البار لوول ستريت ، كان في الثانية والعشرين من عمره حين أسس شركة عام 1960م برأس مال لم يكن يزيد يومئذ على 5000 دولار . وظل مادوف رئيس مجلس إدارة هذه الشركة حتى 2008/12/11م، حيث ذهب ليخبر أولي الأمر بأن شركته كانت تمارس الخداع والغش والكذب خلال سنوات عملها ، وقال :"كان الأمر كله كذبة كبرى"!

وصل مادوف إلى أعلى المراكز في وول ستريت ، حتى صار رئيس مجلس إدارة ناسداك ، أهم سوق مالية لشركات التكنولوجيا في العالم لعدة أعوام. وفي آخر أيامه كان ممن يسمون في وول ستريت " صناع السوق". ثم خسر مادوف 50 مليار دولار ، وانكشفت الفضيحة؛ إذ أفصح العديد من البنوك العالمية داخل أمريكا وخارجها عن خسائر جسيمة ، لأنها كانت تستثمر أموالها مع مادوف.

وكان مادوف ذو السبعين عاماً يهودي الديانة، وعضو بارز في الجالية اليهودية الأمريكية ذات النفوذ القوي. وقام البعض بكتابة تعليقات مهينة عن علاقة اليهود بالمال ، حتى قال أحدهم : إنه لا يستطيع أحد القيام بعملية غش كهذه إلا اليهود.

إن ممارسات مادوف ما هي إلا نسخة طبق الأصل من ممارسات تشازلز بونزي في عشرينيات القرن الماضي. بدأ بونزي فقيراً معدماً كمادوف، إلى أن عمل مع أحد أصحاب البنوك الفاسدين في كندا ، حيث تعلم منه آخر علوم النصب والاحتيال في أسواق المال: (Pryamid Scams) ، وملخص اللعبة الدفع للمستثمرين القدامى من المستثمرين الجدد، بناءً على مشاريع وهمية ، حيث كان بونزي يعد بدفع فائدة معدلها (50%) على أي مبلغ استثمار لمدة ثلاثة أشهر فقط! وخلال سبعة أشهر جمع 30 ألف مستثمر قبض منهم 9 ملايين دولار، وهو مبلغ ضخم في تلك الأيام . لم يكن

بجيبه سوى دولارين فقط، لكنه بعد أن بدأ عمليات الاحتيال ، ملك قصراً وسيارات فارهة إلى أن افتضح أمره.

ما قاله مادوف عن شركته يمكن أن يقال بحق النظام كله: الأمر كله كذبة كبرى!

الإجرام نشاط اقتصادي ! يقول ليستر ثارو في كتابه: "مستقبل الرأسمالية": " الجريمة في النظام الرأسمالي تعد نشاطاً اقتصادياً ، يمكن مقارفته لكن مقابل ثمن باهظ ، إذا ما وقع صاحبه في قبضة رجال الأمن . فليس هناك من شيء لا يمكن القيام به ، فلا وجود للواجبات والالتزامات ، ما هو موجود فقط هو عمليات السوق"!

النظام الاقتصادي الإسلامي : قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي، وبينت كيف يتميز عن النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي .وذكرت الدراسة أن الإسلام يختلف عن الرأسمالية لمعارضته التراكم الفاحش للثروة .كما يختلف عن الاشتراكية لأنه يسمح بحق تملك وسائل الإنتاج .وفي مجتمع يتبع التعاليم الإسلامية لا تتعارض المصالح بين طبقات المجتمع، بل هناك توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .نعم حقق النظام الرأسمالي إنجازات علمية وتكنولوجية هائلة، لكن هذه الإنجازات اقترنت بخواء روحي وانحطاط أخلاقي كبيرين

أوباما :هل يختلف عن غيره؟ لولا دعم اللوبي الصهيوني ما وصل أوباما إلى البيت الأبيض، وما كان يحلم من هو مثله أن يكون سياسياً حتى من الدرجة العاشرة .أجرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقابلة مع الرئيس الأمريكي كارتر، إثر الزوبعة التي أثارها كتابه :فلسطين" :سلام لا فصل عنصري ."قال كارتر في هذه المقابلة" :إن إجراء أي نقاش جدي في الولايات المتحدة هو حلم لا يمكن تحقيقه .ذلك بأنه ليس هناك مرشح واحد في أمريكا، لمنصب حاكم ولاية، أو عضو كونغرس، أو رئيس دولة، يجرؤ أن يتفوه بكلمة واحدة لا ترضي إسرائيل."

اختار أوباما نائباً له اسمه جو بايدن، وهو الذي قال في مقابلة مع تلفزيون أمريكي" :أنا صهيوني، وليس ضرورياً أن تكون يهودياً لكي تكون صهيونيا."ً وقال أيضا ًفي خطاب له أمام المجلس الوطني اليهودي الديمقراطي بتاريخ 2008/9/28م : أمضيت 35 سنة من حياتي أتعامل مع قضايا ذات صلة بإسرائيل .إن مساندتي لإسرائيل تبدأ من معدتي، إلى قلبي، إلى عقلي .إني أصارحكم بأني ما كنت لأقبل منصب نائب أوباما لو كان عندي أدنى شك في أنه لا يشاركني الولاء لإسرائيل."

وبعد فوزه في الانتخابات، قال أوباما في أول خطاب له" :إني ممتن إلى الأبد لمدير حملتي الانتخابية دافيد بلوف (يهودي)، وإلى الرئيس الاستراتيجي للحملة دافيد أكسلرود (يهودي). أنتم الذين جعلتم انتخابي ممكنًا ."وكلفت حملته الانتخابية ٦٠٠ مليون دولار، جاء معظمها من الأمريكان اليهود.

يقول جورج سورس كبير المضاربين في النظام الرأسمالي، في كتابه" :أزمة الرأسمالية العالمية :" "في الولايات المتحدة لا يستطيع الفوز في الانتخابات إلا الذين يعقدون الصفقات مع مراكز القوى للحصول على ما يكفيهم من المال لنجاح حملتهم الانتخابية."

إرث أوباما : بين ريتشارد هاس في صحيفة نيوزويك 2008/11/3م ، قبل يوم واحد من فوز أوباما: أنه قبل ثماني سنوات من حكم جورج بوش الابن كان السلام يعم أكثر بقاع الأرض ، وكانت فيها القوات الأميركية في حالة راحة واسترخاء ، وكان سعر برميل النفط 23 دولاراً ، وكان الاقتصاد ينمو بمعدل (3%) ، وكان الدين الحكومي حوالي 6 تريليونات دولار ، وكانت ميزانية الدولة فيها فائض لا بأس به.

سوف ترث أيها الرئيس الجديد حروباً في العراق وأفغانستان، وسوف تجد قواتنا المسلحة منهكة، وسعر برميل النفط قد وصل يوماً ما إلى ١٥٠ دولاراً، وسترى دولاراً أضعف من ذي قبل، وعجزا ًفي ميزانية الحكومة يصل إلى حوالي تريليون دولار في السنة الأولى من رئاستك، وسترى حجم الدين العام الحكومي ارتفع إلى ١٠ تريليونات دولار، وسترى أزمات اقتصادية واضطرابات تسود معظم بلدان العالم .فلماذا أتعبت نفسك أيها الرئيس لتصبح في هذا المنصب؟ هناك مشكلات كثيرة تنتظرك، وهناك أيضاً قيود وعوائق كثيرة أمام ما تستطيع فعله حقًاً."

الفصل السابع

الـهُوّة الإيديولوجية بين الإسلام والرأسمالية

الاقتصاد الشعبي الأمريكي والاقتصاد الإسلامي

"تختلف المفاهيم الإسلامية عن الرأسمالية في أنها تعارض كنز الثروات، وعن الاشتراكية من حيث أنها لا تنكر حقوق الملكية، بما فيها ملكية وسائل الإنتاج. فالمجتمع الإسلامي الصحيح ليس بأي حال من الأحوال حلبة تتصارع فيها المصالح المختلفة وتتناحر ، بل إنه مكان تسوده العلاقات المنسجمة، التي يمكن تحقيقها والوصول إليها من خلال الإحساس بالمسؤوليات المشتركة. ولا بد لحقوق الأفراد أن تكون متوازنة مع مصالح المجتمع بأكمله على نحو متساوٍ"

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

Organization for Economic Cooperation and Development OECD

نلاحظ في ما جاء في اقتباسنا أعلاه عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن المقارنة كانت بين الإسلام كنظام حياة وبين الرأسمالية والشيوعية ، وليس بين الإسلام والمسيحية أو اليهودية كديانات . كذلك فإننا في هذا الفصل نلفت الإنتباه إلى حركة شعبية أمريكية أسمها (Populism) كانت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت قد ثارت على النظام الرأسمالي الأمريكي برمته من الناحية الاقتصادية مطالبة بنظام مالي واقتصادي آخر أكثر عدالةً بعيداً عن تمركز المال في ايدي قليلة مستغلة.

كذلك قبل سنواتٍ قليلة مضت ، وضعت كارين آرمسترونج عدة كتبٍ عن الإسلام ، وهي راهبةٌ تركت الدير قبل ذلك بسنوات. قالت آرمسترونج بأنها كانت تقريباً جاهلةً تماماً بالدين الإسلامي ، وفي 1984 ، خلال عمل فيلم عن الصوفية ، طريقة التأمل الباطني في الإسلام ، فقد بهرها تسامحه

وتحمله للديانات الأخرى ، **" وتحدى هذا كل شيء أخذته كأمرٍ مسلمٍ به عن الإسلام ، وبذا أردت أن أعلم المزيد."**

ومن المهم هنا أن نبين أنه عندما جاء المبشرون البروتسنتات الأمريكان ، ومنهم القس دانيال بلس، مؤسس الكلية البروتوستاتنية السورية (التي غيرت اسمها ليصبح الجامعة الأمريكية في بيروت AUB) فقد اعتبرو مسيحيي المشرق أمة ضالة ، شأنها شأن المسلمين . كما أن البطريرك الماروني في لبنان : وكذلك البطريرك الأرمني في تركيا ، أبرقوا إلى الخليفة العثماني مطالبين بإخراج المبشرين البروتستانت من البلاد؛ لأنهم بدأوا بتبشير الموارنة والأرمن ، ومنهم اليازجي والبستاني ، كما أن صاميول هانتغتون في كتابه صراع الحضارات، صنف المسيحين الشرقين والارذودكس تصنيفاً مغايراً عن المسيحية البروتستاتنية الغربية، باعتبار حضارتهم مغايرة لحضارة الغرب.

والمسلمون ليست لديهم مشكلة مع المسيحية، كون الإسلام يعترف بها كدين سماوي، لكنّ المشكلة هي مع الرأسمالية ، مع أن بارونات رأس المال الغربي يُحاولون جهدهم للادعاء بإن المشكلة هي مع الإسلام والمسيحية. أما أنهم يقومون بهذا المزج عن خبث وافتراء فقد بيّنه صامويل ب. هنتنغتون في كتابه صراع الحضارات The Clash of Civilizations حيثما كتب:

" يخشى المسلمون ويتبرّمون من قوة الغرب وما تعنيه من تهديد لمجتمعهم ومعتقداتهم. فهم يرون الحضارة الغربية، حضارة مادية، فاسدة، متعفنة ولا أخلاقية ... ويرغبون في درء مخاطرها عن طريقتهم في الحياة. ويزداد هجوم المسلمين على الغرب لا لكونه متمسكًا بدين حتى لو كان غير كامل، فالغربيون على كل حال من أهل الكتاب، ولكن هجومهم أساسه أن الغرب لا يتمسك بأي ديانة على الإطلاق".

كما أن المسلمين يشكون من نفاق الغرب وازدواجية معاييره، كما بينّهُ صامويل ب. هنتنغتون Samuel B. Huntignton حينما كتب:

"لا يتردد غير الغربيين في الإشارة إلى الفروقات بين ما يدعيه الغرب من مبادئ وما يقارفه من ممارسات. فإن النفاق، والمعايير المزدوجة والاستثناءات هي ثمن الادعاءات

الشمولية." .... " فالديمقراطية يتم ترويجها إلاّ إذا نتج عنها فوز الإسلاميين للحكم، وعدم انتشار الأسلحة يتم تقديمها كمواعظ لإيران والعراق ، ولكن ليس لإسرائيل..."[32]

وهم يجدون في الثراء الفاحش للقلة في وقت هناك الملايين من المشردين بلا مأوى يتناقض تماماً مع معتقداتهم، كما تبين كارين آرمسترونغ Karen Armstrong

" ولقد كان العدل الاجتماعي هو المفهوم الأكثر أهمية في الإسلام. ولقد أمِرَ المسلمون كأولى مهامهم بناء أمة تتميز فيما بينها بالرحمة، والتي يسودها توزيع عادل للثروة. إن هذا هو الأكثر أهمية من الطقوس الأخرى".

كما أن نموذج المجتمع المادي والفساد الاجتماعي ليس بالنموذج الذي يرغبُ به بعد ما عاناه من استعمار غربي . فهذه هي مدينة بل كلينتون كما وصفها أحد افراد مؤسسات الأمن القومي .

" في الخمسينيات من القرن العشرين كان الفساد قد تجاوز بكثير مرحلة آلات القمار والبغاء ، وكانت العصابات المحلية قد بدأت تتناحر للحصول على المغانم. وكما هو الحال في كل أرجاء أميركا، أصبحت الرذيلة في مدينة هوت سبرينغز منضمة تحت لواء الجريمة المنظمة، وأصبح تحالف رجال الأعمال مع الحكومة يعتبر شراكة في السيطرة على السوق السوداء المربحة، في الكازينوهات وغيرها الكثير." وأضاف موريس" أن كل شيء كان معروضاً للبيع ويسهل شراؤه. وكان من ضمن من يمكن شراؤهم بشكل اعتيادي، السياسيون، والذين اشتهروا بتلقي الرشاوى أو القيام بعمليات الابتزاز أو التلاعب والاحتيال بأصوات الناخبين. كانت المومسات وصاحبات بيوت الدعارة يدفعن في شكل علني ضريبة شهرية للسلطات تعرف باسم "ضريبة المتعة"؛ حيث كن يصطحبن إلى محكمة غارلاند كونتي كورت هاوس Garland County Country Courthouse، من

[32] ص184 صامويل ب. هنتنغتون ,Samuel B. Huntington صراع الحضارات

قبل أفراد الشرطة، بشكل روتيني، وذلك لدفع الرشاوى آنفة الذكر. وفي الثلاثينيات، كانت كل مومس تدفع خمسة دولارات ، بينما تدفع صاحبة كل بيت دعارة عشرة دولارات ".

الدكتور روجر موريس Roger Morris (عضو سابق في مجلس الأمن القومي الأميركي , من كتابه "شركاء في النفوذ")

والغرب ينادي بالديمقراطية لكنه يُساند دكتاتورية حكامه . وهم يرون في ما يسمى بديمقراطية الغرب نوعاً آخر من النفاق ، كما يبين لنا أحد كبار رأسماليتهم بأن الرأسمالية والديمقراطية ضدان لا يلتقيان

" **أهداف هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية الغاية هي الثروة، أما في الديمقراطية فالغاية هي السلطة السياسية. كما أن معايير هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية يعتبر المال هو وحدة القياس، أما في الديمقراطية فهي صوت المواطن. إن مصالح هذين المبدأين مختلفة أيضاً: ففي الرأسمالية تعتبر المصالح الشخصية الخاصة هي الأهم، أما في الديمقراطية فلا شيء فوق صوت المصلحة العامة. وفي الولايات المتحدة، يتمثل هذا التوتر بين الرأسمالية والديمقراطية في الصراع الأزلي بين أصحاب رؤوس الأموال والشعب"**

جورج سوروس George Soros, **أزمة الرأسمالية العالمية**

بارونات الأموال والشعب

أما الشعبيون في القرن التاسع عشر فحوّلوا أنظارهم إلى المسائل الحقيقية ، و" بحيث أعطيت المسألة المالية الأولوية التي تستأهلها عن جدارة" .. كيف تخلق النقود؟ وعلى أية أسس يتم دورانها ؟ .. من هم الذين يتقاسمون ثمار الازدياد في الإنتاج الأميركي ؟ كيف يمكن للأميركيين ضمان حدّ دخلٍ أدنى لعيشٍ كريم ؟ هل ينبغي على الحكومة إصدار النقود مباشرة إلى الناس أم عبر البنوك ؟ هل تكون ذهباً ؟ أم فضةً وذهباً ؟ وكان لديهم أسباب مقنعة لطرح هذه الأسئلة ، ففي السنة الأولى للحرب الأهلية الأمريكية منتصف القرن التاسع عشر، استلمت الحكومة الفيدرالية كمياتٍ ضخمةً من القروض من المجتمع المصرفي ، والذي غالباً ما يشار له بالمجتمع المالي الشرقي ، وحيث لم تتوفر كميات كافية من الذهب في ذلك الوقت، فقد تم التخلي عن معيار الذهب بهدوء ، كما أجاز الكونجرس

إصدار أوراق نقدية " كأداة وفاء قانونية " صادرة عن الخزينة ، وقد بلغ مجموعها عند نهاية الحرب حوالي 450 مليون دولار، وهو مبلغٌ كبير في تلك الأيام ، وبما أن حبرها كان أخضر اللون فقد سميت بـ" خضراء الظهر " . وبعد الحرب مباشرةً أراد المصرفيون وآخرون غيرهم من أصحاب المصالح العودة إلى معيار الذهب ، وحيث أنهم كانوا قد اشتروا سنداتٍ حكومية بعملةٍ تستهلك قيمتها خلال الحرب ، فقد تطلعوا إلى تحقيق أرباحٍ ضخمة عن طريق خفض ما يملكون من الذهب المقيم بمستوى أسعار ما قبل الحرب ؛ كما طلبوا أيضاً تقليص حجم عرض النقد إلى مستواه فيما قبل الحرب ، وسحب أوراق النقد " خضراء الظهر " من التداول . وبهذه الطريقة يكون قد تم تعويض المصرفيين ضعف ما أنفقوه ، ويكون دافعو الضرائب قد تكبدوا دفع الفرق إلى مالكي السندات – ألا وهم القطاع المصرفي .

وأما الكونجرس المعروف بتحالفه الدائم مع بارونات المال والذي يدين اعضاؤه غالباً بمناصبهم لحملات التبرع والتسويق من قبل بارونات المال ، والذين دائماً ما يجدون تبريرات مقدسة لقضايا بارونات المال غير المقدسة ، فقد استرد الدفع بالذهب للمصرفيين ، كما قامت الحكومة بتقييد عرض النقد ثانيةً وكما هو مطلوب من المجتمع المصرفي ، وتلا ذلك كسادٌ حاد.

الرأسمالية : قديمها جديد وجديدها قديم

في أيار 1873 انهار سوق فيينا ، وامتدت المشكلة إلى برلين وأمستردام وباريس ولندن ، وحدا ذلك بالمستثمرين البريطانيين إلى الامتناع عن شراء سندات المالية الأميركية ؛ وفي خريف 1873 وصلت المشكلة إلى الولايات المتحدة ، مسببةً واحدة من أسوأ فترات الكساد الاقتصادي في التاريخ الأميركي ، وعجزت بعض السكك الحديدية عن السّداد ، مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك . وفي 18 أيلول 1873 أفلس جيه. كوك وشركاه ، وهو المصرفي الرائد الخاص لحكومة الولايات المتحدة ، وتبع ذلك إفلاس سبع وخمسين منشأة استثمارية ، في 20 أيلول أغلقت بورصة نيويورك أبوابها لأول مرةٍ في التاريخ ، وتماماً كما يحدث للأموال هذه الأيام ، والتي يمكن لها مغادرة البلد خلال ثانية باستخدام برنامج حاسوبي ، كان بمقدور أموال المستثمرين الأوروبيين الاختفاء في ليلةٍ واحدة ، حيث سيكون التأثير الحاصل واحداً ، والفارق الوحيد بين الحال في 1873 والآن ، أنه في ذلك الوقت لم يكن هناك وجود لبنك مركزي ينظم تزويد النقد ، حيث تركت تلك المهمة للبنوك الخاصة كي تقوم بها مباشرة ؛ وفي الواقع كان جيه. بي. مورجان ، يقوم بدور المصرف المركزي غير

الرسمي ، وقد قام باستيراد النقود من إنكلترا للتخفيف من الانكماش المفاجئ ، وخول الرئيس جرانت الخزانة أن تعيد ضخ 26 مليون دولار من الدولارات الخضراء (Green Backs) ، والتي كانت سحبت من التداول ، ومع ذلك دخل البلد في كساد استمر ست سنوات حتى دعي بالكساد الكبير ، إلا أن كساد 1929 كان أكبر بحيث سرق الاسم منه ، وفقد الأجانب 600 مليون دولار في الولايات المتحدة ، كما أوقف 327 مصرفاً دفعاتهم بين 1873 و 1879 ، بينما أفلست عشرة آلاف شركة.

وكانت الحكومة ضعيفة قصداً كما أراد لها مؤسسو الدستور الأمريكي أن تكون ، وأيضاً كانت فاسدة وأداه لدفع مصالح البارونات اللصوص وإنفاذها ، أما الحزبان الديموقراطي والجمهوري ، فقد وظفا كليهما لإجازة ما يريده البارونات اللصوص ، علناً في ذلك الوقت ، وبوسائل وطرق أكثر تطوراً وأفضل تغليفاً في هذه الأيام ، ولكن مع الحصول على النتائج النهائية نفسها ؛ وكمثال فقد كان الوكيل في امريكا لبارون المال العالمي روتشيلد هو أوغست بلمونت رئيس اللجنة الوطنية للديموقراطيين ، وكان قادة الأحزاب يتوسطون في عقد الصفقات ، بينما قبل المشرعون في الكونغرس من كلا الحزبين الرشاوى نقداً ، أو على شكل أسهم أو هدايا وامتيازات مالية ، من سكك الحديد والشركات ؛ وكان رئيس اللجنة الوطنية للجمهوريين وليام إي. شاندرلر ، يتقاضى رشوة من أربع شركات سكك حديدية في الوقت نفسه ، وكان بعض أعضاء مجلس الشيوخ يتلقون مقدم أتعابٍ من كبريات مؤسسات الأعمال ، وقد ابتاع روثرفورد بي. هيمز حاكم أوهايو (والرئيس فيما بعد) من المتمول جيه. كوك أرضاً بسعرٍ يعادل المجانية ، ومن المثير للاهتمام أن هيز حصل على تبرعات كبيره من المجتمع المالي ، بمن فيهم دريكسل مورجان ، وتم تبرير هذه التبرعات الكبيرة على أنها ضرورية " لمستقبل " أعمالهم " ، ولدحر " مشجعي التضخم " أي الحركة الشعبية

وادعى بارونات المال أن زيادة المعروض النقدي ، كما يرغب المزارعون إنما يعني التضخم ، وأثبتت إدارة الرئيس جرانت **" أنها الأكثر فساداً خلال القرن ، بفضائح مالية لوثت كل عضوٍ في مجلس الوزراء تقريباً "** كما كتبت جين ستراوس في كتابها " مورجان ، رأسمالي أميركي " ، وأضافت **:**

" لقد كان كلا النائبين للرئيس جرانت ، متورطين في عملية احتيال كريدت موبلييه (credit Mobilier)، والتي أصدرت فيها شركة إنشاءات أقامتها شركة سكة حديد يونيون باسيفيك ، أسهماً لنواب في الكونجرس، أجازوا معوناتٍ فيدرالية .. إلى أن فضحت

الترتيبات هذه ، على يد جريدة نيويورك صن ؛ كذلك تقاضى وزير البحرية رشاوى من مزودي البحرية ، وباع ابن وزير الداخلية عقود عمليات مسح ، أما وزير الحرب فتقاضى أموالاً على أساس تفاهمات تتعلق بمواقع الاتجار مع الهنود ، أما السكرتير الخاص للرئيس فكان متورطاً في فضيحة ويسكي ضرائبية ، بينما ساعد نسيب الرئيس جرانت ، جيه. جولد في التلاعب بسوق الذهب ". وأردفت قائلة " وحيث أنه لا توجد لدى الحكومة الفيدرالية سياسة مالية أو نقدية واضحة ، فإن زمام القيادة في المسائل - كان إلى حد كبير - بيد العاصمة المالية للأمة – نيويورك " .

ولذا كان وول ستريت آنذاك ، كما الآن ، مسيطراً على واشنطن ، عدا أنه تم تطوير أساليب تسويقية جديدة هذه الأيام ، لتجميل دُمى وول ستريت هذه . كما أن بمقدور وول ستريت ، وبسهوله ، إعادة التخلي عنهم في أي وقتٍ يخرجون فيه عن الطاعة ، وبعد مضي قرنٍ من الزمان على ورطة نواب الرئيس جرانت في الاحتيال عام 1872 ، كان على سبيرو تي. آجنيو ، نائب الرئيس نيكسون ، أن يستقيل عندما اتضح أنه تقاضى رشوةً من مقاول محلي . وفي العادة فإن أولئك الذين يوفدون إلى واشنطن إنما يتم انتقاؤهم بخلفيات كهذه ، كي يمكن ابتزازهم لترك مناصبهم في أي وقت يخرجون فيه عن بيت طاعة الذين أوصلوهم إلى مراكزهم ؟؟ وفي 2002 هاجم بوش الصغير الشركات ورؤساءها التنفيذيين الذين ينصبون على المستثمرين ، وفي اليوم التالي تبين أن بوش نفسه استلم قرضاً " طريّاً " من شركة " هاركن " لتمكينه من شراء أسهمها ، وقبل أسبوعين أو ثلاثة من انهيار أسهم الشركة ، باع أسهمه محققاً ربحاً بمئات الآلاف من الدولارات ، وحدث هذا عندما كان بوش يجلس في مجلس إدارة تلك الشركة في ثمانينيات القرن العشرين ؛ وقد تبين في وقت متزامن ، أن نائب الرئيس بوش ، ديك تشيني ، استخدم أساليب محاسبية مشبوهة لتضخيم أرباح (وقيمة أسهم الشركة) هاليبرتون ، عندما كان الرئيس التنفيذي لتلك الشركة .

بروز الحركة الشعبية

تشكل حزب " خضراء الظهر " المعادي للرأسمالية من طبقة المزارعين/المدنيين ، الذين رأوا في حركة الرجوع إلى الذهب بعد الحرب الأهلية مؤامرة قذرة من قبل بارونات المال وأقرانهم من الأجانب ، وطالبوا بالمزيد من الأوراق النقدية خضراء الظهر ، وإلغاء احتكار النقود من قبل

بارونات المال ، وتخفيض الدين الفيدرالي ، وإنهاء الاستثمار الأجنبي في البلاد ، ووصم وليام آلن / حاكم أوهايو ، التشريع الأخير من قبل الكونجرس على أنه مؤامرة بين بارونات النقود/المال وعملائهم " لتجفيف دم الحياة للشعب الأميركي " . وطالب منتقدو وول ستريت بأن تقوم الحكومة ببيع سنداتها إلى الجمهور مباشرةً وليس عن طريق اتحادات البنوك ، وأن يتم سداد الدين للبنوك بأوراق النقد خضراء الظهر ، وليس بالذهب أو الفضة ؛ وأدى انكماش سبعينيات القرن التاسع عشر إلى زيادة قيمة مديونية الحكومة، وعلى أية حال ادعى المصرفيون أن العودة للذهب ستكون عودةً إلى النقدية السليمة ، كما أنها ستحفظ لأميركا كينونتها وثقة المستثمرين الأجانب فيها ، وتمنع تضخماً " جامحاً " ، وربح " حزب خضراء الظهر " أكثر من مليون صوت في الانتخابات النصفية لعام 1878 .

وخلال كساد 1873-1879 ، قام بارونات المال بالعديد من الاتحادات والاندماجات لتكوين احتكاراتٍ قوية في مختلف قطاعات الاقتصاد ، كما قامت سكك حديدية بتوحيد ملكية منظوماتها الإقليمية ، ونسقت معلوماتها ، وحّدت من المنافسة فيما بينها . وسيطر جون دي. روكيفيللر على النفط ، وأندرو كارنيجي على الحديد ، ومكن الكساد كليهما من الاستحواذ على المنافسين وتملكهم ، مقابل كسرٍ من الكلفة ؛ ولم تكن الوسائل التي استخدمت في تملك المنافسين فوق الشبهات ، فكان روكيفيللر يتجسس على منافسيه ، كما حرمهم من المواد الخام ، وتواطأ مع السكك الحديدية لتتقاضى أجور شحنٍ أعلى منهم ، ودفع الفارق له ؛ كما باع في مناطقهم بأسعارٍ أقل من تكلفتهم لدفعهم إما إلى الإفلاس أو إلى بيع أعمالهم له . ومع انتهاء الكساد في 1879 ، أصبح يمتلك 90% من أعمال المصافي النفطية في الولايات المتحدة .

وفي كانون الثاني 1874 ، قمعت شرطة نيويورك وفضت تظاهرةً من آلاف المحتجين المطالبين "بالعمل أو الخبز"، واعتقلت العشرات منهم . أما في قضية عمال مناجم الفحم الذين احتجوا على ظروف عملهم ومعيشتهم ، المماثلة لتلك في القرون الوسطى ، فقد استأجر مالك المناجم تحرياً سرياً لاختراق صفوف العمال الذين كانوا يحاولون تشكيل اتحادٍ فيما بينهم ، وكان أن طبقت العدالة السريعة ، عندما باشر التحري الخاص دور المدعي العام والشاهد ، وتمّ إعدام عشرين من قادة العمال . وبعد أن خفضت سكك حديد بالتيمور وأوهايو دخول عمالهم مرتين في 1877 ، قام العمال بإضراب ما لبث أن امتد بسرعة إلى خطوطٍ وصناعاتٍ أخرى ، فاستدعى الحكام رجال الميليشيا ، كما استدعى الرئيس هيز القوات الاتحادية لفض الإضراب أو " استعادة النظام " ، في الوقت الذي

أشعل فيه العمال النيران في عربات وقاطرات السكك الحديدية ، بعد أن قتل رجال الميليشيا مئةً منهم وجرحوا المئات ، وتمّ إنهاء " الإضراب الكبير " بخاتمةٍ دموية .

في مقاطعة لامباساس بولاية تكساس ، شكل المزارعون البائسون " فرسان الاعتمادية " (knights of Reliance) ، ثم أعادوا تسمية أنفسهم بـ " اتحاد المزارعين " ، وأصبحت هذه الحركة التي تشكلت في 1877 ، تعرف بالحركة الشعبية ، وكانت دوافع الحركة هي الدفاع ضد شح النقود ، والمرابين ، والانكماش الاقتصادي . وقرروا تشكيل تعاونيات فيما بينهم تشتري لهم حاجاتهم بأسعار الجملة ، بينما تقوم بتخزين منتجاتهم ، ومن ثم بيعها بالأسعار المثلى ؛ كما ابتدعوا تدبيراً يمكنهم بموجبه تقديم مزارعهم وقطعانهم ضماناً للقروض التشغيلية . وكان أكبر هذه التعاونيات هي " تعاونية عموم تكساس".

وفي ربيع 1884 ، في ريف ميلام ، إلى الشرق من لامباساس ، انضم تشارلز دبليو. ماكون ، وهو طبيب ريفي شاب ، إلى الاتحاد ، وبالتعاون مع المؤسسين الأصليين أعاد تنظيم الحركة ، وقام دون تردد بشراء ما قيمته 100,000 دولار من المؤن من تجار الجملة ، ثم باع حصصاً من الأسهم إلى عائلات المزارعين ، وجمع 20,000 دولار نقداً ، و200,000 دولار ضمانات إضافية من المزارعين ، لتأمين القرض التشغيلي ؛ وعندما حاول اقتراض رأس المال العامل لسداد تجار الجملة رفض طلبه من كل مصرفي ، وتمكن ماكون – فقط من خلال حملة لجمع الأموال شملت الولاية بكاملها - من تأمين 80,000 دولار . إلا أنه في السنة الثانية لم تتمكن التعاونية من النجاة والبقاء، وكان لا بدّ لها أن تنتهي.

عبودية بوجه جديد

وأراد المزارعون التصدي لنظام الحجز والرهن العقاري ، والذي كان بالنسبة لمزارعي الجنوب ، أبيضهم وأسودهم على حد سواء ، بمثابة نسخة معدّله من العبودية . وورد الوصف التالي في كتاب لورنس جودوين " وعد بالديموقراطية – الحركة الشعبية في أميركا" :

"يتقدم المزارع ، بعيونٍ منكسرة ، وقبعته – أحياناً حرفيا- بيده ، يتقدم من التاجر بقائمة احتياجاته، فيقوم الرجل خلف الحاجز بالاطلاع على دفتر الحسابات ، وبعد غمغمةٍ متبادلة ، يتحرك إلى أرففه لاختيار السلع التي ستفي - على الأقل - بجزءٍ من احتياجات زبونه ،

ونادراً ما حصل المزارع على المواد ، أو حتى على الكمية من مادة واحدة كما طلب ؛ ودون نقودٍ تبادلتها الأيدي ، وإنما مجرّد تدوينات مختصرة قام بها التاجر في دفتره ، وبعد انقضاء أسبوعين أو شهر على ذلك ، يعود المزارع ، وتتكرر مراجعة دفتر الحسابات ، والغمغمة المتبادلة ، فالانتقاء الحريص للسلع ، ثم إضافة قيود جديدة إلى دفتر الحسابات ، ومنذ الربيع الباكر وحتى أواخر الخريف ، يستمر إعادة تمثيل هذا الطقس ، حتى يحل وقت الحساب والوفاء ، فيلتقي التاجر والمزارع في محلج القطن المحلي ، حيث ستحلج ثمار عامٍ من الكدح ، وتكيس ، وتربط ، وتوزن وتباع ، وفي تلك اللحظة يعلم المزارع ما جناه له قطنه .. ويُبَلّغ المزارع، أن دينه المتراكم خلال العام يتجاوز الإيراد المستلم من محصول القطن ، وأن المزارع قد فشل في محاولته " السّداد " ... وبذا فإن التاجر المزوّد سيعلن عن نيته إعانة المزارع عبر فصل الشتاء في حساب جديد ، وأنه ما على الأخير سوى توقيع سند رهن محصوله للسنة القادمة لصالح التاجر ، وبتوقيع الرهن يركب المزارع عربته ، صفر اليدين ، عائداً إلى البيت ، حاملاً معه المعرفة بأنه للسنة الثانية أو الخامسة أو الخامسة عشرة ، لم يتمكن من السداد. وتقارب الفائدة التي يتقاضاها التاجر 100 بالمائة ، وأحياناً 200 بالمائة ، وبما أن الإيراد الوحيد للمزارع مرهون للتاجر ، فإن كل حركةٍ للمزارع تصبح تحت سيطرة التاجر ".

نتج عن دفاع بارونات المال عن استقرار الأسعار والإجراءات التي طلبوها ، أن الأسعار لم تهبط فقط إلى ما دون مستوياتها قبل الحرب الأهلية ، وإنما استمرت في التدني ، فالقمح الذي كان يباع بـ 2,06 دولار للبوشل (Bushel) في 1866 ، أصبح يباع بـ 1 دولار في 1876 ، ثم بـ 0,80 دولار في 1880 ، وانحدر إلى 0,35 دولار في داكوتا في تسعينيات القرن التاسع عشر ، وبينما كان المزارعون يخضعون لمثل هذه الأسعار المتدنية جدّاً؛فقد رافق انحدارها معدلات فائدة ربوية قاربت أو زادت على 100 بالمائة ، فالتاجر المزود يتقاضى 25 بالمائة إلى 50 بالمائة للمبيعات على الحساب ، و30 بالمائة إلى 50 بالمائة إضافية تضاف نهاية الموسم .

وكان لدى ماكون والحزب الشعبي في مؤتمر الاتحاد الذي انعقد في سانت لويس ، كان لديهم خطة : فقد دافعو عن أن الديموقراطية بحاجة إلى نظام نقدي ديموقراطي يقضي على مركزية السيطرة على التسهيلات الائتمانية ، وبما يسمح لها بالتدفق إلى المنتجين الحقيقيين ، وبذا تنتشر الفرص والدخل

على أوسع نطاق ممكن ؛ ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إقراض الحكومة المباشر للمنتجين دون وسطاء (أي دون البنوك) ؛ وقاموا بوضع مخططٍ تفصيلي كامل أصبح يعرف بمخطط فروع الخزينة ، حيث تقوم وزارة الخزينة للولايات المتحدة ، بإقامة مستودعات وروافع فيدرالية في كل ولاية ذات محصول زراعي مهم ، وبذا يتم إيجاد الآلاف من هذه المراكز المسماة بفروع الخزينة ، ويصبح ممكناً للمزارع أن يودع منتجه في فرع الخزينة .

ومن ثم يقترض مقابل محاصيله بسعر فائدة يتراوح بين 1 بالمائة و 2 بالمائة ، وله أن يبيع محصوله بالأسعار الجارية أو أن يقترض على قيمة أرضه ، ويمكن الدفع للمزارع بالدولارات خضراء الظهر ، والتي طبعت دون تغطيةٍ بالذهب ، ولكنها الآن مغطاة بإنتاجٍ حقيقي ، كما يمكن الدفع أيضاً بشهادات إيداع أخرى قابلةٍ للتداول ويمكن الاتجار بها . وتجادل الخطة ، بأن هذه الكمية من النقود يمكن نظرياً سحبها بعد أن يسدد المزارعون قروضهم .

وكما جادلوا ، فإن القصد من قروض الأراضي هو وقف الانكماش برفع كمية عرض النقود إلى ما يقارب 50 دولاراً للفرد ، والذي كان مشابهاً لحصة الفرد من عرض النقود خلال الحرب الأهلية .

وواحد من أعظم مبادئ الشعبيين ثورية أنه يجب أن يكون للنقود غرض اجتماعي ، وليس أن تستخدم فقط لجمع المزيد من النقود ، وإلى ما قبل إجبار اليابان على تغيير نظامها الاقتصادي بضغطٍ من كلينتون ، كانت النقود في اليابان أداة ذات مهمة اجتماعية ، للحفاظ على تشغيل كامل دون بطالة ، ومدى الحياة .

ومن الواضح أن هذه كانت خطةً ثورية ، حيث تتخطى المصرفيين ، بالالتفاف حولهم في عملية الإقراض والتسهيلات ، وبذا تذهب مباشرة إلى مستخدميها . ونظام عادل كهذا لم يكن لينجح ، طالما كان للمصرفيين عملاؤهم في واشنطن ، وطالما كانوا يملكون سلطة المال .

مبادئ الحركة الشعبية :

اسس الشعبيون حزباً ثالثاً أسموه حزب الشعب. ولقد تركزت دعاوى الشعبيين المالية وحزبهم الجديد على :

- تعريف النقود الذي كانت سابقاً حكراً على مجتمع المال .

- علاقة القوة ما بين المصرفيين وكل شخصٍ آخر ، والعلاقة التي تربطهم وتوصلهم ببعض .

في عام 1894 ، نشر التكساسي هاري تريسي أطروحة كجزء من كتاب جيمس إتش. ديفس الشعبي : " تجلّ سياسي " ، وفيه بحث مسائل اقتصادية محدثة وتأثيراتها التفاعلية ، مثل عرض النقود (الكتلة النقدية) وسرعة تداولها ، التضخم والانكماش ، فائض الإنتاج ونقص الاستهلاك وتوزيع الثروة على مجمل السكان .

وعن موضوع الخزائن الفرعية كتب قائلاً :" **وبموجب هذه الخطة يخزن المزارع إنتاجه ، يسلّمه إلى الصانع أو إلى المستهلك نفسه عبر وكيله المختار ، عوضاً عن أن يقوم المضارب بذلك** ."

وعندما أنقذت خزينة الولايات المتحدة بنوكاً تجارية بمنحها 47,000,000 دولاراً من التسهيلات بسعر فائدة 1% ، كتب بريسي :

"...الآن ... إذا كانت الحكومة قادرة على إقراض هؤلاء البنوك نقوداً بفائدة واحد بالمائة بضمانات، فلماذا لا تستطيع الحكومة إقراضها للناس مقابل ضماناتهم ؟ وإذا كانت الحكومة قادرة على جسر هوة شح سوق النقود للمصرفيين والحفاظ عليهم من التضحية بضماناتهم ، فلماذا لا تستطيع الحكومة فعل الشيء نفسه للناس ؟ فيا لها من مسخرة لحكومة ديموقراطية ، أن ينعم 4,000 رجل ، بسبب ثرائهم ، بميزات يحرم منها 65,000,000 من الناس " .

ولقد جادل الشعبيون بأن النظام النقدي الأميركي كان ظالماً وجائراً ، وبدأوا بتعريف النقود ذاته، حيث أوضح أحد أعضاء الكونجرس ، انتخب حديثاً من حزب الشعب : **" نعرف النقود على أنها من صنع القانون .. مجرد تمثيل بسيط للقيمة ... مجرد أداة للتبادل وليست سلعة .. طبقاً لأي معنى صحيح "** ، في أواخر القرن العشرين ، والذي عندما حوّل وول ستريت النقود الى سلعة – كان ذلك سبباً رئيسياً في الأزمه العالمية التي نعاصرها الآن.

وتابع مصلحون آخرون **:" لم يعد الذهب يعتبر نقوداً بأكثر من الورق ، وليس هناك ما يمكنه أن يكون نقوداً بالمعنى القانوني الكامل ، ما لم يتسن له سداد الدين دون احتمالية رفضه "** ، كما كتب محرّر " ذي أدفوكيت " ستيفن ماك لالين **: " لم يعد هناك من سبب في أن تكون المادة التي يتكون منها الدولار ذات قيمة حقيقية تعادل دولاراً ، بأكثر مما تملكه عصا قياس الياردة من قيمةٍ حقيقية**

مساوية لقيمة القماش الذي تقيسه ، فالنقود – كما هو عليه الحال – لا تملك طولاً ولا سماكة ، وقيمتها الوحيدة تتمثل في حقيقة أنها بحكم القانون والعادة ، هي الوسيط الذي تسدد به الديون ، ويتم به تبادل الثروة ." وختم ماك لالين بأن القيمة الحقيقية للعملة ، إنما تعتمد على ثروة البلد ، والتي يدافع عنها بإنتاجيته وليس بالقيمة الحقيقية للمعدن ، وأصبحت صحيفة ماك لالين في كانساس ، أكثر الصحف المقروءة في سهول أميركا الغربية .

كان الشعبيون مغتاظين من الفروقات غير العادلة للنظام المصرفي الوطني ، ومن فساد المؤسسات في النظام الديموقراطي ، كما استاؤوا من التواطؤ الحاصل بين الرأسماليين والسياسيين ، والذي أضيفت بموجبه سلطة الدولة إلى سلطة الشركات لقمع العاملين من الناس ، ولاحظوا في وقائع عدة ، أن الرأسماليين كانوا المبادرين في بدء العنف لإيجاد سبب لوضع قوات الدولة ضد العمال ، كما حدث في نزاع 1894 بين شركة تينيسي للفحم والحديد وبين عمال المناجم ، حيث تم فضّ الإضراب من قبل الجند ، كما أحيلت بعض الإضرابات إلى المحاكمة ، بدعوى العمل ضد حكومة الولايات المتحدة.

بدأ وليام لامب اللعب بفكرة تجمع كبير بين المزارعين والعمال في المناطق الريفية والمدينية؛ لإعادة هيكلة السياسة والمال الأميركيين ، وأراد بعض أعضاء الاتحاد الانضمام إلى " فرسان العمال" ، وإلى إضراب الجنوب الغربي الكبير في 1886 ، والذي وقعت فيه سلسلة من المعارك الصغيرة والرئيسية بين شرطةٍ مسلّحين ومضربين مسلّحين ، ففي فورت ويرث بولاية تكساس قام أكثر من 400 فرد من تكساس رينجرز و100 من نواب الشريف (شرطة) بأعمال الدورية في الشوارع ، وقد وجه الاتهام إلى الآلاف ، وأودع المئات منهم السجون ، كما قتل الكثيرون ، وقد أراد وليام لامب لاتحاد المزارعين أن يدعم الحركة العمالية ، وحسب تعريفه فالمزارعون عمّال ! وقد عبّر دبليو إل. فارمر قائد " فرسان العمّال " عن اشمئزازه من كلا الحزبين الجمهوري والديموقراطي ، ومن النظام السياسي بقوله:

" الجمهوريون سرقوا البضائع أما الديموقراطيون فأخفوها .. لدينا فائض إنتاج من الفقر ، والنساء حافيات الأقدام ، ولصوص ساسة ، وكذابون جماهيريون ، وليس هنالك من فرق بين السرقة المقننة وبين السطو على الطرق الخارجية .. وإذا استمعت للطبقات الأخرى فسيكون لك ثلاثة حقوق فقط ... أن تعمل ، وأن تجوع ، وأن تموت ."

وسيطرت الخطب السياسية عقب كل اجتماعٍ فرعي للاتحاد ، كما أضاف قسيس الاتحاد الفرعي الرسالة الاجتماعية الجديدة إلى رسالة الإنجيل .

انعقد اجتماع مندوبي " اتحاد المزارعين " في آب 1886 قرب مدينة دالاس بولاية تكساس ، ووضعت لجنتهم مطالب كانت تجميعاً لمظالمهم منذ الحرب الأهلية ، وأرسلوا مطالبهم السبعة عشر إلى رئيس الاتحاد ، وكذلك إلى حكومات تكساس والولايات المتحدة ، ومن بين هذه المطالب التي قدمتها اللجنة **" تشريع يؤمن لشعبنا التحرّر من التعسُفات الشاقة والمخزية ، التي تعاني منها طبقاتنا الصناعية على أيدي رأسماليين متعجرفين وشركات متنفذة "** ، إلا أن الطلب الأكثر ثورية كان يتعلق بالمسألة المالية ، فبعد إذاعة مظالمهم ، حول الكيفية التي أساء بها مجتمع تكساس المالي معاملتهم ، عرضوا إقامة نظام مصرفي قومي يدار اتحادياً ، كما طلبوا أن يتم إصدار الكتلة النقدية من قبل الخزينة الاتحادية، وأن يقوم الكونجرس على تنظيمها . وفي هذا السياق كتب سي. فان وودوارد في " أصول الجنوب الجديد" :

"في هجومهم على النظام المصرفي الوطني ، كان الاقتصاديون الزراعيون يقفون على أرضٍ صلبة، في تأكيدهم وإصرارهم على أن الموسرين من الخاصة ، كانوا يمارسون سلطةً سيادية ، مثل سلطة تنظيم العملة القومية ، لمنافع خاصة ، بدلاً من تلبية احتياجات البلاد."

وكان اتحاد المزارعين في الغرب ، يدفع بوشلاً واحداً من الذرة مقابل شحن بوشل واحد منها ، حتى لو كان الشحن إلى ولاية مجاورة ، بينما منحت الشركات الكبرى أجوراً خاصة ، مثل تلك للشحن من شيكاغو إلى لندن ، حيث كانت كلفة النقل أرخص عليهم مما كانت عليه كلفة المزارع في شحنه لمحصوله من ولايةٍ لأخرى ! وكانت الكتلة النقدية (أو عرض النقد) والنظام المصرفي برمته المسيطر عليه من قبل المصارف التجارية الشرقية ، قد فشل في المحافظة على عرض النقد متطابقاً مع التوسع ، متسبباً في هبوط الأسعار ، وشح التسهيلات ، وفوائد ذات معدلات مرتفعة . وبدأ الشعبيون بالدعوة لنظام وطني جديد ، وعملة وطنية جديدة ، تصدر عن الحكومة عوضاً عن صدورها عن المصارف الوطنية الخاصة ، كما كانت عليه الحال حينئذٍ . ولقد تحدثوا عن " رأس المال المتركز ، المتحالف مع السطوة المنفلتة (غير المسؤلة) للشركات، " والتي كانت تشكل تهديداً لحقوق الأفراد وللحكومة الشعبية؛ إذ بينما تخترق شركات السكة الحديد كل محلّة بقضبانها الحديدية ، فإنهم يكبلون الناس بسلاسل حديدية."

وأعلن المرشح الرئاسي لحزب الشعب في خطاب :

" ... ليس علينا سوى الإشارة إلى سجلاتنا التشريعية ، والتي تخص ربع قرن – فكل صفحةٍ منها مثقلةٌ بتشريع يتوهج تحيزاً لصالح الطبقات الأخرى ، وأما عن الاتهام بأن سياستنا تنزع إلى مركزية سلطة الحكومة ، فما علينا سوى الإشارة إلى التجاوزات المخيفة للسطوة غير المسؤولة للشركات على أداء الحكومة." ولقد قال ليونيداس لافاييت بولك في خطاب له في سانت لويس : " لقد حلّ الوقت الذي يجب فيه على الغرب العظيم ، والجنوب العظيم ، والشمال الغربي العظيم ، كي يتضامنوا ويشبكوا أيديهم وقلوبهم معاً ، ويزحفوا إلى صناديق الاقتراع ويعيدوا امتلاكهم لحكومتهم، ويردوها إلى مبادئ آبائنا ، ويديروها لما فيه مصلحة الشعب."

حزب الشعب ينافس الحزبين الديموقراطي والجمهوري

كانت الثورة الصناعية آخذة بالتسارع ، وبحلول عام 1890 أظهرت إحصاءات الولايات المتحدة الرسمية أن العوائد من الصناعة قد فاقت العوائد من الزراعة . وكانت الثورة الصناعية مجلبةً لمشاكل واضطرابات خاصة بها ، ففي 1886 حصل ما يقارب 1600 إضراب ، وأنتجت عقود ما بعد الحرب الأهلية انكماشاً كبيراً ، وكسادين اقتصاديين ، وإفلاسات بنوك وعدم رضا وسخطاً شعبياً، وفي هذه الفترة قدّم القطاع المصرفي ، الودائع عند الطلب ، والحسابات الجارية ، ودفعت هذه النقود الجديدة – أكثر - باتجاه التجريد ، حيث قبل الناس الآن النقود - كرقم وكحساب - في دفتر الأستاذ العام لدى البنك ، والتي يمكن استردادها بورقةٍ أخرى ، شيك شخصي أو حوالة (إذن صرف) . ومع حلول العام 1900 كان معظم الناس قد قبلوا هذه النقود الجديدة؟

اهتز النظام هزة تلو الأخرى .. كانت إحداها في 1893 ، والأخرى في 1895 ، وخلال هذه الفترة صعد نجم الشعبيين ، وأصبح المستثمرون يخشون ثورة سياسية ، أو أنهم خافوا من تضخم كبيرٍ منفلت ، فبدأوا في 1895 الفرار من النظام الأميركي ، وباشروا سحب نقودهم من المؤسسات المالية الأميركية مطالبين بالذهب ، مع تحويله عبر البحار- وبشكل رئيسي - إلى أوروبا ، ونضب ما تملكه الحكومة الفدرالية من احتياطيات الذهب بسرعة ، ومع هذه الحالة اليائسة لجأت حكومة الولايات المتحدة إلى جيه. بي. مورجان ، والذي نظم اتحاداً مصرفياً أعطى الولايات المتحدة 3,5

مليون أونصة من الذهب على سبيل الإنقاذ ، وكان جيه. بي. مورجان وشركاه يتصرف كما لو كان البنك المركزي للحكومة ، وبعد أزمة المصارف في 1893 ، عرضت جمعية المصارف الأميركية في 1894 ما ادعوا بأنه إصلاح : خلق عمله قومية جديدة بضمانة غير مشروطة من حكومة الولايات المتحدة، ولكن (وهنا يكمن الخلاف مع عرض الشعبية) ، على أن يتم التوزيع من قبل المصارف التجارية .

المشكلة الأساسية مع حزب الشعب وحزب الإصلاح ، كما حللها لورنس جودوين ، كانت تتمثل في كيفية تنظيم عمال الشمال ذوي الغالبية الكاثوليكية ، وذوي الغالبية من مهاجرين مدنيين ، من قبل منظمي التحالف ، والذين هم من ذوي الغالبية البروتستنتيه الأنجلوساكسونية ! وقد افتقرت النظرية الاجتماعية التي أوجدها الاتحاد الشعبي إلى الجاذبية الكافية لدى أولئك الذين لم يلقنوا مبادئ الاتحاد ، وكان عمال الشمال ينضوون تحت ظلال ماكينة الحزب الديموقراطي ، وكان على أحدهم في 1892 أن يطور تحليلاً نظرياً أوسع ، لمخاطبة الفئات المتدينة أصحاب معتقد العيش البسيط في أرجاء مدن أميركا ، ولم يكن منظمو الاتحاد في 1892 على دراية بكيفية مخاطبة عمال المدن ، إذ كان عليهم ترجمة ثقافة الشعبيين إلى إيديولوجيا ، حيث أن "الشعبية" كانت حقيقة إيديولوجية مختلفة عن تلك السائدة ، وكان حزب الشعب يملك القليل من الوسائل المؤسسية - هذا إن توفرت لديه أصلاً – لاجتذاب الملايين من عمال الصناعة . ولقد جلبت ديناميات السياسة إلى اللجنة القومية للحزب وسطاء سياسيين ، تفوقوا من حيث العدد على إيديولوجيي الحزب ، وكان الرئيس الجديد للحزب على المستوى القومي هيرمان توبينك من إلينوي ، وكان هو نفسه وسيطاً سياسيّاً مبتدئاً ؛ ومن أجل نشر مبادئ الشعبيين لمدن الأمة ، تأسس اتحاد المواطنين الشعبيين القومي ، والذي لم يتمكن من إنجاز الكثير .

ينطوي إنشاء حزب قومي ثالث على الكثير من التعقيدات التنظيمية والتاكتيكية ، وكان ما شجع مؤسسي الحزب الثالث ، الحقيقة التي تذكروها من أن الحزب الجمهوري قد نهض من حزب مغمور قبل الحرب في 1854 ، وخلال ست سنوات قفز إلى السلطة القومية . وبدا الحزبان الرئيسيان كلاهما منطويين على مفارقةٍ تاريخية ، وكلاهما كان في قبضة سلطة المال ، وأدارا ظهريهما – كلاهما - لمصالح الشعب كذلك . كان عدد المزارعين كنسبةٍ مئوية من مجموع عدد السكان في تناقصٍ مستمر ، بينما عمال المدن في تصاعد . وكحركة ،

أخـــذت الشـــعبية فـــي الانحـــدار ، وعـــانى " الشـــعبيون " كثيـــراً مـــن الركـــود والكســـاد ، وانخفـــاض أســـعار المحاصـــيل ، وفـــي كســـاد تســـعينيات القـــرن التاســـع عشـــر فإنـــه لـــم يكـــن باســـتطاعة الكثيـــرين مـــن المـــزارعين دفـــع الاشـــتراك الســـنوي فـــي جريـــدة الشعبيين ، والذي كانت قيمته دولاراً واحداً.

لم تقم أية حركة أميركية ، لا قبل الحرب الأهلية ولا بعدها ، بالتصدي لمظالم الرأسمالية المالية الأنجلوساكسونية وأصحابها من بارونات لصوص القرن التاسع عشر، كما فعلت الحركة الشعبية ، ولم يثق حزب الشعب ، وهو الحزب المنبثق عن الحركة ، بأيّ من الحزبين الموجودين ، وكان لديه رؤاه الخاصة ، المختلفة جدّاً ، لأميركا مختلفة جداً . وكانت طريقة جديدة ، وثورية من حيث نظرتها إلى الأشياء ، بحيث ذهبوا إلى حد التحقيق في أسباب الفقر ، فاكتشفوا قوة " التعاون والتنظيم " . وبعد انتخابات 1890 الوطنية ، كان لدى حزب الشعب عشرة نواب ، وخمسة شيوخ في الكونجرس ، وتكرر المزيد من الانتصارات في 1894 ، وكانت شعارات الحزب الشعبي هي: " أموال الشعب " ، " أراضي الشعب " ، " ثروات الشعب " ، " مواصلات الشعب " . وقدم الشعبيون ما هو أكثر من الشعارات ، إذ قدموا حلولاً لإعادة هيكلة الاقتصاد كي يصبح في خدمة الشعب ، وليس في خدمة القلة من بارونات المال الذين كان النظام مصمماً لخدمتهم ؛ وما أشبه الأمس باليوم ، حيث تحكم رجال المال والأعمال ، البارونات اللصوص ، وباشروا سيطرة فعالة على النظام الحزبي الأميركي شمالاً وجنوباً ، جمهوريين وديموقراطيين على حدّ سواء ، وجذف الحزبان بعيداً عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية .

ولعل ما قاله إيغناتيوس دونيللي Ignatius Donnelly في مؤتمر حزب الشعب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، يعبر عن مثال الرأسمالية الانكلوساكسونية الأمريكية أمس واليوم وغداً ، حينما قال:

"نعيش في زمن وصل إلى حافة الخراب الأخلاقي والسياسي والمادي. لقد أصبحت الشركات هي التي تهيمن على الانتخابات، والمشرعين والكونغرس، حتى وصل هذا الخراب الأخلاقي والسياسي إلى المحكمة العليا... أما الجرائد فهي إمّا مموّلة منهم أو أنها مكتومة الصوت. كما أن الرأي العام قد تم إسكاته. وبينما يزدهر أصحاب الأعمال فإن بيوتنا مرهونة، وعمالنا معدمون، وتسرق الأراضي ليتم بناء ثروات خيالية غير مسبوقة في تاريخ العالم من أناس

يحتقرون جمهوريتنا، ويعرّضون الحرية إلى الخطر. ومن رحم اللاعدالة الحكومية تولد طبقتان- المسحوقون وأصحاب الملايين".

وكان إعلام " الشعبيين " المحروم من عوائد الإعلانات ، والمعتمد على عوائد توزيع صحف الشعبيين .. ضعيفاً ، ولذا كانت معظم الجرائد الإصلاحية تقوم على جهد رجل واحد ، وكالمعتاد فإن التوزيع لم يكن بكافٍ ، حتى لتحمل مثل تكاليف التشغيل الضئيلة هذه ، وأخذت جمعية صحافة الإصلاح بتزويد أعضائها بطبعة رخيصة من صفحتين ، والتي عادةً ما تتضمن آخر أخبار وأفكار الحزب الثالث . وبلغ عدد مثل هذه الجرائد حوالي الألف في تسعينيات القرن التاسع عشر ، ولكن نظراً للخسائر ، فإن الكثير منها توقف عن العمل بسرعة . وكأنما لم تكن هذه الصعوبات المالية بكافية ، فهذه الجرائد ومحرروها كانوا محط اعتداءات بدنية ، وعلى سبيل المثال فإن مشغل " الحقيقة الحية " ، وهي جريدة في جرينفيل بولاية آلاباما ، قد حطم وبعثرت الأحرف الطباعية ..في 1892، وبعد سنةٍ من ذلك اشتعلت النيران في بيت محررها ، وعلى الرغم من ذلك لم يفته إصدار عدد واحد تلك السنة ، أما ثوماس جينز ، من جريدة "النصير الطلائعي" ببلدة كومانشي في تكساس ، فقد تلقى العديد من التهديدات والهجمات، والتي امتدت لتطول عائلته ، بينما أطلقت النار على المحرر المساعد لجريدة " حامي الاتحاد "، حيث قتل في تكساس .

وقد وصف لورنس جودوين محرري جرائد " الشعبيين " ، بأنهم الرعاة لهالةٍ من الأخلاقية والحساسية تجاه الإنسانية . وبالنسبة لهؤلاء المحررين ، ما الذي كان أميركيا ؟ **" ما الديموقراطية عندما يتمكن قادة الصناعة العدوانيون من شراء المشرعين بأكملهم ، وإبقاء كونجرس الولايات المتحدة في عبودية دائمة للسادة (الأرستقراطيين) المتأنقين ؟ ما قيمة العمل الأمين عندما تدفع التركيبة التنظيمية الخالية من الرحمة للعملة ، أسعار المنتجات الزراعية إلى ما دون كلفة إنتاجها؟ ما فائدة الاقتصاد في العيش ، عندما تبتلع معدلات الفائدة العالية الأراضي الزراعية ؟ أو عندما تربح السكك الحديدية من شحن الذرة ، نقوداً اكثر مما فعل المزارعون في زرعه وقلعه؟ أين هي فضيلة المجتمع عندما دمّر المصرفيون ، وبيوتات العمولة ، وشركات روافع وصوامع الحبوب تعاونيات العون الذاتي للمزارعين ؟ أين كانت الكرامة عندما اضطرت نساء المزارع للسير حافيات ، بينما يقرر صاحب الحانوت (الدكان) ما الذي يمكن لأسرة المزارع أن تأكله أو لا تأكله ؟ أين هي الحرية عندما كان نظام حجز**

ورهن المحصول ، يتم فرضه عن طريق نظام تأجير المساجين للشركات ؟ ما الذي تعنيه الفضائل القديمة في أوضاعٍ كهذه؟"

وفي 1893 ، سبب هلعٌ جديد في سوق الأوراق المالية ، أسوأ كسادٍ في التاريخ الأميركي آنئذٍ ، نتج عنه إفلاسات بنوكٍ وأعمال ، وتسريح آلاف العمال ، ومزيد من الهبوط في أسعار المحاصيل الزراعية . ومع هبوط احتياطيات الذهب ، طلب الرئيس كليفلاند من روتشيلد الإنكليزي عبر وكيله أوغست بلمونت الصغير ، أن ينظم جمع 100 مليون دولار قرضاً للخزينة ، وأصر روتشيلد على أن يتم سداد القرض الجديد بالذهب أو بالجنيه الاسترليني . وعبر ترتيبٍ مع جيه. بي. مورجان ، وقع عقدٌ فاقدٌ للشعبية – بين جيه. بي. مورجان وشركاه وبين الحكومة.

ولقد أثار اشتراك روتشيلد مشاهد معاداة السامية ، والتي تربط بصورة انعكاسية تلقائية مسائل النقود والإقراض باليهود ؛ وقد أمر وليام جينينجر برايان (1860-1925) - وهو أحد مرشحي الحزب الديموقراطي للرئاسة - موظف المجلس أن يقرأ صك شايلوك ، ثم طالب " بأن تدار الخزينة لصالح الشعب الأميركي ونيابة عنه ، وليس نيابة عن آل روتشيلد وغيرهم من المصرفيين الأجانب " . واشتكت " بوليتزر وورلد " من أن " مؤامرة وول ستريت " من قبل الأجانب الغرباء ، ومصاصي الدماء اليهود ، قد سلبت البلاد الملايين في عشرين دقيقة ، كما شجبت ماري إي. ليز ، وهي كاتبة تنتمي للشعبيين ، وكانت نصحت المزارعين " بأن ينتجوا ذرةً أقل ، وسخطاً أكثر " ، شجبت الرئيس الامريكي كليفلاند بوصفه " عميل المصرفيين اليهود والذهب البريطاني " .

إنه لمن المدهش كم هو قليل ما تغير ، بين ظروف وأحوال القرن التاسع عشر ، وظروف هذه الأيام وأحوالها ؛ فالتباين في الثروة مغروس في صلب النظام ، كما أن الصدع بين القلة الذين يملكون المال والطبقة العاملة لم يتغير إلا قليلاً.

إن حلول الشعبيين هي إيديولوجيا أميركية أصيلة ، نبتت خارج صندوق الرأسمالية ، ولقد حاربتهم الرأسمالية بوحشية سراً وعلانية ، كما لو كانت مسألة حياة أو موت لمالكي سلطة المال . ولقد أراد " الشعبيون" تحويل ونقل معظم الميزات التي كان يتمتع بها مالكو قوة المال المميزون ، إلى الشعب ، ولقد أرادوا للحكومة أن تتدخل لصالح الأغلبية في الشارع العام ، ضد شرور الأقلية في شارع المال وول ستريت ، وليس – على العكس - و كما كانت عليه الحال ولا زالت.

الإسلام كنظام حياة ودين

من المثير أن أكثر ما كان يطالب به الشعبيون وحزبهم هو جزءٌ من النظام الاقتصادي في الإسلام .

وإسلام هي كلمة عربية تعني " الخضوع " أو " التسليم " كما جاء (بكتاب الإسلام) لكارين آرمسترونج Karen Armstrong.

" والمسلم هو الرجل أو المرأة الذي قام بإخضاع كينونته كلها لله ، ولطلبه أن يتصرف البشر - الواحد منهم تجاه الآخر - بالعدل والمساواة والتعاطف .. ولهذا ، كان العدل الاجتماعي هو الفضيلة الحاسمة في الإسلام ، وأمر المسلمون - كأول واجبٍ لهم - ببناء المجتمع (الأمة) الموسوم بالتعاطف العملي ، والذي منه التوزيعُ العادل للثروة . وكان هذا أكثر أهمية من أية تعاليم مبدئية أخرى تتعلق بالله."

إن دور المال (النقود) في المجتمع مختلف ، فهو ليس سلعة لعمل المزيد من المال ، وإنما أداة ذات مهمة اجتماعية . وخلق النقود هو شغل الحكومة – مباشرة - تجاه الناس ، دون تدخل المرابين الوسطاء . والخزينة ستقوم بالإقراض إلى الاقتصاد المنتج كشريكٍ في الأرباح والخسائر ، حيث مبدأ الفائدة – ببساطة – لا وجود له ، فتأمل ما الذي يمكن أن يفكر فيه سيتي جروب ، وجولدمان ساكس ، وبارونات المال حيال هذا!

الملك في الاسلام لله والحكومة نيابةً عن الشعب هي التي تمتلك الموارد الطبيعية كالبترول، والمنافع العامة كالمياه، إذا كان هذا هو الإسلام عقيدة 1,5 بليون من الناس ، عقيدة ربع سكان العالم ، والذين يكمن تحت أراضيهم 70 بالمائة من النفط محرك حضارة الغرب والرأسمالية فهذا هو الإرهاب بعينه بالنسبة لهم؛ لأن هذه المبادئ تنسف الرأسمالية المالية من اساسها، خصوصاً وأن عماد الرأسمالية ، الربا ، هو أحد المحرمات في الدين والاقتصاد الإسلامي . ماذا يتوقع يا ترى من وول ستريت وشركاته وأصحابه وادعائهم في واشنطن والحالة هكذا ؟

وكحراسٍ للرأسمالية العالمية، أرادت أميركا الحجر على هذه المبادئ بكليتها ، بعيداً عن الحياة العامة ، أو حتى البحث والحديث فيها ، وافترضوا أن بمقدورهم عمل ذلك بشكل مناسب تحت لافتة العلمانية بداية والأن تحت لافتة مكافحة الارهاب.

يعتبر الربا العمود الفقري للنظام المصرفي وقلب الرأسمالية ، والذي من دونه فلن تكون هناك رأسمالية ، فالإسلام ضد الربّا بقوة ، فالربا ليس غير قانوني فقط ، وإنما هو – بالإضافة إلى ذلك– إثمٌ عظيم ، وقد كان خطيئة كبرى في كل الأديان ، إلى أن قام الإصلاح البروتستانتي ، ببطء ولكن بإصرار ، بجعله قانونياً ، وأطلق بذلك عنان الرأسمالية المبينة على الربا ، والإسلاميون بهذا المفهوم الذين يدافعون عن تطبيق هذه القيم الإسلامية إنما يعملون عن قصد او بدون قصد على تقويض الرأسمالية من أساساتها.

وإذا كان تقليص الدور الحكومي وما يسمى بالتحرر من روتين المعوقات الحكومية ، قد أودى بأميركا وأوصلها إلى حافة الدمار الاقتصادي ، فإن الإسلام يحتفظ بدورٍ أساسي للحكومة ، كونه يفترض فيها حماية الجميع ، وليس القلة فقط !

وبعد 11 أيلول ، قال هنري كيسنجر في خطابٍ ألقاه في لندن ، إن قليلين هم الذين يدركون كم يختلف الإسلام عن الغرب . وتلك في الواقع عبارة صادقة ، فمالكو سطوة المال في الرأسمالية العالمية يفهمون الفرق ، وكذلك شأن عملائهم في واشنطن والصفوات الحاكمة ، وهذا الفرق هو السبب الحقيقي للهجوم الذي تشنه الرأسمالية حالياً ضد الإسلام ، والذي تم تمويهه على نحوٍ ملائم كحربٍ ضد الإرهاب .

إن ما سنورده هنا عن الأحكام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية الإسلامية، لا يختلف عليها أي من المذاهب الإسلامية، حيث أن مصدرها القرآن الكريم والسنة ، وهما موضع إجماع كل المذاهب . لذلك تجد أن لا خلاف يذكر بين ما يكتبه حسن البنا أو الإمام الخميني وسيد قطب أو محمد باقر الصدر في الأمور الاقتصادية والاجتماعية، إلا بقدر يسير من الاجتهاد هنا وهناك، ولكن ضمن الإطار العام للمصدرين الرئيسيين للتشريع الإسلامي.

إن إذكاء الفرقة بين المذاهب الإسلامية ينتج عن رغبة الغرب في إضعاف كل المذاهب الإسلامية ما دامت إسلامية الجوهر، تحمل مبادئ تهدد إيدلوجيتهم الاقتصادية والاجتماعية، مثل الربا والذي هو عماد نظامهم الاقتصادي. ويتم إشعال هذه الفرقة بواسطة جهلة أو عملاء محليين . فكيف نقبل بإيران كحليفة وصديقة أيام الشاه المتحالف حتى النخاع مع إسرائيل، ونجدها تهديداً حينما أصبحت تهديداً لإسرائيل والمبادئ والمصالح الغربية ؟ كما أنه كيف نقبل (بإمارة) يهودية على حدودنا ونرتعد خوفاً مما نسميه مشروع (أمارة) إسلامية على تلك الحدود؟

في أطروحة عن " النظرية السياسية الإسلامية للعراقي محمد باقر الصدر" كتب صاحب الأطروحة تي. إم. عزيز ، وهو أحد الدارسين الزائرين بمركز دراسات الشرق الأدنى التابع لجامعة كاليفورنيا في لوس آنجلوس (UCLA) عن المنظور الإسلامي في الاقتصاد السياسي:

"مع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي ، يقع العالم ثانيةً تحت سيطرة الممارسات والقوانين الرأسمالية .. ودون مشاهدة أية سبل بديلة للتنمية الاقتصادية سوى ترك " قوانين السوق " تلعب دورها في محلة السوق ؛ ولقد أصبحت يد السوق الخفية الآن مرئيةً أكثر من أي وقتٍ ، كعامل قرار وحسم في حيوات الأمم والآدميين . وكنتيجة ، تصبح المصلحة الذاتية لأعضاء المجتمع هي القوة الدافعة للاقتصاد ، و يصبح قانون العرض والطلب هو الآلية المنظمة للاستغلاليين في المجتمع ، وحتى الاقتصاديين ، فيما كان يدعى بالكتلة الماركسية ، يشاركون في مثل هذا السلوك الاقتصادي ، كونه البديل الوحيد لعلاج أمراض اقتصادات أممهم".

وهذا ليس صحيحاً تماماً ، كما يقول الكثيرون من المفكرين والناشطين السياسيين الإسلاميين ، إذ يعتقدون أن الإسلام يزود الإنسانية بحلولٍ لمشاكل نشأت عن نظم سياسية ، وقيم أخلاقية وضعية وغير كاملة من صنع الإنسان . وطبقاً لهؤلاء المفكرين والناشطين الإسلاميين ، فإن الإسلام إطار اجتماعي منزل من السماء ، يفترض فيه هداية الإنسانية إلى السلام والسكينة ، في كل مناحي الحياة ، في الطبيعة وما وراء الطبيعة . وواحدٌ من هؤلاء المفكرين والناشطين كان محمد باقر الصدر ، وهو عراقي أعدم لأنه قاد حركةً ثورية ضد نظام حكم البعث في العراق عام 1980 .

وسوف نلخص بإيجاز الرؤية السياسية الاجتماعية والاقتصادية للإسلام ، كما يراها الصدر وكما لخصها تي إم عزيز

دور الدولة الإسلامية

للدولة وحدها في الإسلام حق امتلاك الموارد الطبيعية ، ولذا فإنها تسيطر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي ، وبناء عليه تتحكم الدولة في تدفق الثروة في المجتمع المسلم ، كما تحدد النسق الاقتصادي بطريقةٍ تجسد هدف الدولة الإسلامية ، والذي هو تحقيق المنفعة للمجتمع بأكمله.

والدولة مسئولة عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات للمجتمع كله ، فالتشرد والفقر في مجتمع وفرة ، هو أمر غير إسلامي أبداً ، وهو الأمر الملازم للرأسمالية ولا تستغني عنه ، ويتم تقسيم الموارد في

الإسلام طبقاً للعمل والقدرة على الإنتاج ، ولكن أيضاً حسب الحاجة ، وهناك ثلاث فئاتٍ اقتصادية معروفة في المجتمع ، الأولى منها هي الفئة التي تملك القدرة الذهنية و/أو القدرة البدنية والمادية لأن تنتج أكثر من الاحتياجات ، وفئة أخرى هي التي بمقدورها أن تعمل بما يسد حاجتها ، وفئة ثالثة لا تملك لا القدرة الذهنية ولا البدنية لكي تعمل على نحوٍ منتج . وعلى الحكومة الإسلامية توفير حاجات الفئتين الأخيرتين وسدها ، إذ إن مهمة الحكومة هي رعاية رفاه رعاياها ، وهي تمتلك الموارد الاقتصادية التي تمكنها من تنفيذ البرنامج الاجتماعي الذي يؤمن عيش المواطنين كافة بكرامةٍ وكفاية .

ويمنع الإسلام الهدر ، ويعتبر أسلوب الحياة المترفة والباذخة هدراً ، ويوجه أنساق العمليات الإنتاجية لإنتاج السلع التي تشبع حاجات المجتمع كله ، وتحقيق مستوى معاشيٍ عادلٍ للمواطنين هو مهمة الحكومة ، ومهام الحكومة هي ضمان الازدهار والبحبوحة لسائر الناس.

النظام الاقتصادي في الإسلام:

وكما بين الصدر في كتاباته ، فإن نظام الاقتصاد الإسلامي هو جزء من النظرية السياسية العامة للإسلام ، والتي صممت لتوفير نظام اجتماعي اقتصادي مترابط طبقاً للمبادئ الإسلامية ، وهذه النظم الاجتماعية الاقتصادية سوف تحتاج دولةً إسلامية لتطبيقها ، والتي يجب أن تقوم ، بجهود المسلمين كافة. وفي الجوهر، فإن هذه الإيديولوجية الإسلامية بالذات ، هي التي تسميها الرأسمالية الممثلة بالولايات المتحدة وحلفائها بمن فيهم عملاؤها من الدول الإسلامية والعلمانيون المسلمون ، تسميها الأصولية ، وتقوم بمحاربتها تحت مختلف اللافتات ، والتي تدعى أكثرها شهرة .. الحرب على الإرهاب .

ويوضح الصدر النظرية الاقتصادية في الإسلام :

يتكون الهيكل الاقتصادي للدولة الإسلامية من ملكية خاصة وملكية عامة..ولأجل تبرير الملكية الخاصة والملكية العامة في الإسلام ، فإن على المرء أن يفهم الحقوق والالتزامات المترتبة للفرد وعليه ، وأن يفهم الدولة في الإسلام .

وطبقاً للصدر فإن سلوك الإنسان يصنف إلى ثلاثة أصناف من العلاقات: اجتماعية ، واقتصادية ودينية ، وهي تنشأ من علاقات الإنسان الرئيسية: مع البشر الآخرين ، ومع البيئة ، ومع الله .

وبما أن الناس ليسوا متساوين في قدراتهم البدنية والذهنية ، فمن الواضح أن يختلفوا في انتفاعهم بموارد البيئة ، وتبعاً لذلك ، كان بعض البشر راغباً في ظلم الآخرين لإرضاء جشعه وغروره (وكلاهما مصدره حب الذات) ، وحينذاك واجه المجتمع الإنساني الظلم على شكل استغلالٍ اقتصادي.

وهذا الصراع بين السلم الاجتماعي وغريزة الفرد في تعظيم فائدته ، كانت موجودة طيلة التاريخ ، وهذا الصراع التاريخي ، كما يجادل الصدر – هو بين فئتين : أولئك الأفراد الذين يسيطرون على الموارد البيئية (اقتصادية واجتماعية) ويبذلون قصارى جهدهم لحماية مصالحهم ، وبقية المجتمع التي تجهد لتعيش بسلام وتعاون ، ويعتقد الماركسيون أن أصل المشكلة بدأ مع قلةٍ من الناس يحكمون الموارد الاقتصادية .. والرأسماليون من الناحية الأخرى يعتقدون أن مثل هذا الصراع الاجتماعي هو نتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية في البيئة ، والتي ليست كافية لإشباع حاجات جميع الناس ، ولهذا فإن الصراع الاجتماعي سيكون دائماً موجوداً ومنتشراً .. وعلى أية حال فإن الإسلام يخالف وجهتي النظر كلتيهما ويعتبر ، الموارد البيئية كافيةً لإشباع حاجات الناس.. ونقطة البدء هي توجيه الطبيعة البشرية : كيف يمكن لغريزة حب الذات أن توجه بالشكل الصحيح ؟ وما لم يظهر حلّ للتحكم في الرغائب البشرية ، وإزاحة إمكان استغلال الآخرين ، فسيبقى النظام الاجتماعي مرتكزاً إلى أسس مهزوزة.

ويحدد الصدر عناصر ثلاثة للحلّ الإسلامي :

إنهاء أشكال الظلم كافة التي تتبدى في التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية

تدريب و تهذيب " الطبيعية البشرية" لتحقيق السيطرة على غريزة حب الذات .

استغلال الموارد الاقتصادية لسدّ احتياجات الإنسانية بأجمعها .

النظرية الإسلامية في التوزيع :

إن نظاماً اجتماعيا إسلامياً عادلاً هو ذلك النظام الذي يتمتع فيه جميع المواطنين بمنافع ثروة الدولة، حيث الموارد الطبيعية ، والتي هي مصدر رئيسي للثروة ، مملوكة للدولة . وفيما تتمحور الرأسمالية

حول رأس المال بصفته العامل المسيطر في دورة الإنتاج ، نجد أن أهميته في النظرية الاقتصادية الإسلامية أقل بشكل كبير ، حيث تعتبر ثروة تم إنتاجها ، وليس مصدراً رئيسياً للإنتاج.

وتعرف المصادر الطبيعية على أنها الأرض ، والمواد الخام ، والمياه والموارد الأخرى مثل الأنواع الحية في الأرض والهواء والماء . والدولة هي المالك الوحيد للأرض وللموارد الطبيعية ، ولا يمكن نقل الملكية إلى فرد إلا عن طريق استثماره لعمله الشخصي ، وللمدى الذي يستمر فيه عمله ، وتنتهي الملكية حال توقف استغلاله لتلك الأرض أو المورد الطبيعي وانتفاعه بها ، كما ينبغي دفع ضريبة أملاك مقابل استعماله الأرض أو المورد الطبيعي ، ولأغراض التطوير يمكن تملك الماء ، ويمكن للأفراد تحصيل أسبقية على الآخرين لقطعة أرض أو لمصدر للمعادن يشغلونه ، وإذا استثمر فرد عمله في تطوير مصدر مائي جوفي فإنه يصبح ملكاً له ، أما الموارد الطبيعية الأخرى فهي ملكية عامة ، ولكن يمكن لها أن تصبح ملكية خاصة عبر عمل المرء الخاص . المبدأ العام في هذا :

كل الثروة الطبيعية هي جزء من القطاع العام، ويحصل الأفراد على الحقوق الخاصة باستخدامها على أساسٍ واحدٍ فقط ، وهو العمل الموسوم بالتطوير (لهذه الموارد) بالعمل المباشر (للفرد بذاته)
.

وهكذا لا يستطيع الأفراد استغلال عمل الأفراد الآخرين لتملك أراضٍ واسعة ، وصناعات كبيرة مثل النفط و الغاز ، المرتكزة إلى موارد الدولة الطبيعية والمملوكة لها.

توجيه الطبيعة البشرية : الجشع ليس جيداً

عكس تعاليم الأديان كافة ، دافع كهنة الرأسمالية عن مقولة إن " الجشع جيد" (Greed is Good) ، أما بالنسبة للإسلام فإن الجشع شر ، فالديانات قد جاءت لتهذيب الحواف الحادة للطبيعة البشرية ، ومع الإقرار بأن حب الذات هو غريزة ضرورية للبقاء ، إلا أن الأنانية المفرطة تجرح المجتمع ، كما أن التوزيع العادل للثروة، والقضاء على العلاقات الاقتصادية الظالمة في المجتمع الإسلامي ، هما المهمتان الرئيسيتان للنظام السياسي الإسلامي .

يقر الإسلام بأن العمل من أجل الربح الشخصي ، هو تجلّ لحب الذات الذي يدفع الإنسان للحفاظ على بقائه ، كما أنه أيضاً يزود الدافع للتعاطي مع المصاعب والتغلب على التحديات ، وهذه الغريزة إذا تركت مطلقة دون قيد من الأخلاق ، فإنها ستعبر عن نفسها بأشكالٍ مختلفة من الظلم، وقد جاءت

الديانات بما فيها الإسلام لضبط هذه الغرائز ، وعلى العكس من هذا في الرأسمالية ، فمثل هذه الغرائز لا ضابط لها . وكما كتب ليسترسي ثورو ، ليست الرأسمالية بأكثر من مناهج عمليات، لا تضع للإنسان قيودا تخبره ما الذي يجب عليه عدم القيام به . وقد كتب ثورو أنه في الرأسمالية حتى الجريمة ليست سوى نشاط اقتصادي يمكن للمرء القيام به ، إذا كان المرء راغباً بدفع الثمن إذا قبض عليه.

والدين.. يعطي الإنسانية الحل الوحيد لهذه المعضلة الأساسية المتجذرة عميقاً في الطبيعة البشرية، ويتغلب الدين على مشكلة الطبيعة البشرية بتحديد العديد من مسارات التحكم في النفس ، والتي تنظم بشكلٍ صحيح أو توجه غرائز الإنسان ، صوب السلوك الاجتماعي المناسب ، وبكلمات أخرى ، فإنه سيضع حداً للتناقض بين مصالح المجتمع والمصلحة الخاصة . ولا يعترف الإسلام ولا يقر أية قيم يرجعها مجتمع إلى امتلاك الثروة الاقتصادية ، فالغنى والنجاح الاقتصادي للفرد ليست علامات وجاهة اجتماعية ، ويطالب الإسلام الفرد أن يعتبر الثروة عبئاً يرتب مسئولية على كاهل الفرد الثري لخدمة نفسه والآخرين ، وهي ليسا سوى وسيلة لتحقيق أهداف الإنسانية .

هذا يتحدى ألف باء الرأسمالية و الاستهلاكية ، إحدى المحركات الرئيسية للرأسمالية.

الفصل الثامن:

محاضرة د. عبد الحي يحيى زلوم

جامعة هارفارد – كلية كينيدي للدراسات السياسية

حروب البترول الصليبية – أمريكا بعيون عربية

بدعوة من جامعة هارفارد / كلية John F. Kennedy School of Government ومركز دراسات الشرق الأوسط Center for Middle East Studies ، ألقى د. عبد الحي زلوم محاضرة بتاريخ 18-3-2008 الساعة الرابعة بعد الظهر ، حيث استقبلته كبيرة الباحثين بمركز دراسات الشرق الأوسط د. سارة روي ، وقدمه للحضور البروفسور أوين Owen الأستاذ في جامعة هارفارد ، والأستاذ السابق بجامعة أوكسفورد . وكان الحضور متميزاً خصوصاً من أساتذة كليات هارفارد، بما فيها كلية الدراسات السياسية للجامعة .

وقدم البروفيسور أوين د. زلوم للحضور كالآتي:

"أكمل عبد الحي زلوم دراسته الجامعية الأولى والعليا في جامعات الولايات المتحدة ، بما فيها هنا في هارفاد ، كلية الدراسات العليا للإدارة . عمل حوالي خمسين سنة في صناعة البترول مستشاراً عالمياً معروفاً ، وساهم في تأسيس العديد من شركات نفط أوبك الوطنية . سيحدثنا عن موضوع آخر كتبه : حروب البترول الصليبية : أمريكا بعيون عربية ، والذي تم نشره في المملكة المتحدة من

Pluto Press ، وفي الولايات المتحدة من دار النشر لجامعة ميتشغن University of Michigan Press .

المقدمة

عندما تم اقتطاع فلسطين من الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، قرر مؤتمر فرساي للسلام تشكيل لجنة كنغ كرين King Crane Commission وذلك لاستشارة أهل فلسطين ، وسوريا الكبرى بشأن تقرير مصيرهم . وكانت نتائج زيارات هذه اللجنة ، كما جاء في تقريرها ، بأن الغالبية لشعب سوريا الكبرى بما فيها فلسطين تحبذ الاستقلال ، وإذا كان لا بد من انتداب ، فلتكن الولايات المتحدة هي دولة الانتداب لتساعدهم في تحقيق أحلامهم في الاستقلال.

وحتى بعد ذلك بعقود، وعندما قام جمال عبد الناصر سنة 1952 ذو الاثنين وثلاثين عاماً ، وذو إخلاص ووطنية لا شك بهما ، ممزوجتين بسذاجة سياسية وقلة خبرة آنذاك، كان على اتصال مع السفارة الأمريكية قبل وأثناء وبعد انقلابه على الملك فاروق، متوهماً بأن الدولة الأمريكية ستساعد على تحقيق أحلامه في التخلص من الاحتلال البريطاني لوجه الله تعالى وحباً للخير، والذي هو من طباعها كما كان يظنها الكثيرون. حتى إن عميد المخابرات CIA كيم روزفلت Kim Roosevelt الذي قاد الانقلاب على محمد مصدق في إيران، كان له مكتب يجاور مكتب جمال عبد الناصر لبعض السنوات بعد الانقلاب.

وحينما تخرجت من المدرسة الثانوية في القدس سنة 1954، رأى والدي أن أكمل دراستي الجامعية في الولايات المتحدة ، حيث هناك العلم والحرية والعدل وطريق السعادة . فهذه الولايات المتحدة ، بالرغم من قوتها وجبروتها، لم تدخل حرباً (إلاّ لإنهاء الحروب كافة) كما أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson) عندما دخل الحرب العالمية الأولى . هكذا كانت أمريكا بالعيون العربية والإسلامية .

الهوّة بين الحقيقة والواقع

توجهت سنة 1954 من مطار القدس الشرقية (قلنديا) متوجهاً للولايات المتحدة . وحين توجهت بالباص إلى الجامعة في ولاية تكساس أثار اهتمامي جلوس السود في المقعد الخلفي للباص فقط ، فقلت – إنها صدفة. لكني لاحظت غيابهم أيضاً عن صفوف التسجيل ، فعلمت بعد استفساري بأن هذه الجامعة الحكومية هي مخصصة للبيض فقط ، ولا يسمح (للزنوج) بالدراسة فيها. وزاد استغرابي

عندما ذهبت إلى مركز المدينة فوجدت إشارات ولافتات في المحال العامة ، والمطاعم، والمتنزهات (للبيض فقط) أو (لا للزنوج). عندئذٍ انتابني شعور بأن أمريكا الحقيقية هي ليست كأمريكا الكتب ولا أمريكا التي كانت في مخيلتي.

لعل صدمتي هذه كانت مماثلة لما رواه كولن باول Collin Powel عن تجربته في منتصف الخمسينات أيضاً من القرن العشرين ، في معسكرات التدريب العسكري في ولاية جورجيا في جنوب الولايات المتحدة ، كما رواها في كتابه (رحلتي الأمريكية). كان على باول الأسود أن يذهب بعيداً لقداس الأحد في كنيسة للسود، وقام المعسكر بتعيين سائق أبيض ليوصله للكنيسة . سأله السائق إن كان يمكن أن يحضر القداس معه ، فاستمهله لحين استئذان راعي الكنيسة، والذي أخبره بدوره "إنه عادة سيكون ذلك من دواعي سرورنا لولا أن الأمر سيسوء المواطنين البيض ، فالأفضل أن يبقى السائق في السيارة" . يقول باول:

"إن الحقيقة التي أردت إغفالها بدأت تضغط على حياتي ، هذا النظام الذي يجعل من غير المسموح لرجلين أن يعبدا الله في بيت واحد ، أو يأكلان في مطعم واحد ، بل وحتى استعمال المرحاض الواحد نفسه".

كفلسطيني المولد ، ذهلت من ادعاء الصهاينة بأن فلسطين هي "أرض بلا شعب ، لشعب بلا أرض". لكن ذهولي الأكبر كان تبني أجهزة الإعلام الأمريكية هذا الادعاء الكاذب . كان العرب يمثلون 95% من شعب فلسطين سنة 1893 في بدايات المشروع الصهيوني ، حتى إن نسبة اليهود بعد حوالي 55 سنة من الهجرة من أرجاء العالم لم تصل إلى 35% من نسبة سكان فلسطين لسنة إنشاء الدولة اليهودية سنة 1948، كما أن اليهود كانوا يمتلكون أقل من 7% من أراضي فلسطين . شاهدت التطهير العرقي الذي مارسته الدولة اليهودية في حربها سنة 1948 ، مما نتج عنها تفريغ فلسطين من اكثر عربها، والذين هم اليوم لاجئون بالملايين. أما من بقي من عرب فلسطين فلقد تم ضدهم التمييز العنصري وأصبحوا مواطنين من الدرجة الثالثة . كانت عمليات التطهير العرقي والعقاب الجماعي تتبع تعليمات بن غوريون كما دونها في مذكراته في 1948/1/1:

"إذا اتهمنا عائلة (فلسطينية بمعاداتنا) – علينا ايذاؤهم جميعاً دونما رحمة – بما في ذلك النساء والأطفال ... وعلينا ألاّ نفرق بين مذنب أو غير مذنب " . عملت جهدي لأعرف لماذا

تساند الولايات المتحدة هكذا نظام وهكذا عنصرية، وهي تدعي أنها تحمل أعلام الحرية والمساواة والعدل ، وأردت أن أعرف سر هذه التوأمة بين إسرائيل وأمريكا".

قررت منذ ذلك الوقت نسيان كل الأفكار المسبقة التي أتيت بها ، وأن أتفكر وأُمحص ذلك النظام (Lunatic Conduct) الذي شاهدته وكتب عنه باول ، في صوره المتغيرة منذ كريستوفر كولومبوس وحتى جورج بوش، سواء في أي صورة من صوره المتحركة من عبودية ، إلى فصل عنصري، إلى واجب الرجل الأبيض المقدس، إلى الانتقائية والاستثنائية وازدواجية المعايير ، وإلى الأحادية والحروب الاستباقية في يومنا هذا. لقد وصلت إلى نتيجة : أن كتب التاريخ ووكالات الأنباء يمكن أن تكذب ، فأصبحت لا أقبل الأمور دونما بحث وتدقيق . ووجدت أن لكل أمر حكايتين على الأقل ، إذن ، فهذه حكايتي.

صدام المصالح الإمبراطورية لا صراع الحضارات

في كتابي : حروب البترول الصليبية : أمريكا بعيون عربية ، بينت أن العلاقة بين العرب والمسلمين ، وبين الغرب، تحركه خمسة عوامل كلها تبدأ بحرف G : أديان الله God ، الجغرافيا Geography ، السياسة الجغرافية Geopolitic ، الجيولوجيا Geology وأخيرا العولمة Globalization . أما ألـ G المسيطرة فكانت تنتقل مع الأيام حسب الترتيب المبين هنا ، علماً بأن أكثر من عامل واحد كان يتفاعل مع الآخر. أما اليوم فعاملا الجيولوجيا (النفط والموارد الطبيعية) ، والعولمة هما المسيطران . ولنقلها بصراحة فعاملا الاستيلاء على النفط والمصادر الطبيعية ، وعولمة العالم ليصب في خانة المصالح الأمريكية أولاً وأخيراً ، وهما محور السياسة الأمريكية هذه الأيام.

حسب حكاية صامويل هانتغتون البروفسور في هذه الجامعة ، صاحبة دعوتي لهذا الحديث ، وكذلك برنارد لويس وجوقته من المستشرقين والمحافظين ، فإن العالم يحكمه صراع حضارات ، أشدها الصراع بين الحضارة الغربية وحضارة الإسلام . ويبدو لي أن نظرية هانتغتون للصراع هذه قد ركزت على G الأديان، وقللت كثيراً من G العولمة . يقول هانتغتون :

"إن المشكلة بالنسبة إلى الغرب ليست مشكلة الأصوليين الإسلاميين ، بل المشكلة بالإسلام نفسه ، الذي يمتلك حضارة مختلفة يؤمن أصحابها بتفوقها ، في الوقت الذي يتألمون من ضعف أحوالهم. والمشكلة للمسلمين هي ليست وكالة المخابرات المركزية أو وزارة الدفاع الأمريكية ، المشكلة في الغرب نفسه ذي الحضارة المختلفة، والتي يؤمن أصحابها بتفوقها وصلاحيتها كنظام عالمي ، يرغبون في فرض هذه الحضارة على العالم" . ودعني أقول إن هذا القول لا يفسر الأمور المعقدة إلاّ بطريقة سطحية.

حقاً ، فلقد قامت الحروب بين المسلمين والنصارى بين الحين والآخر منذ بزوغ فجر الإسلام . ولكن أيضاً فالصحيح أن حروباً نشبت في الوقت ذاته بين الكنيسة الشرقية والكنيسة الغربية ، وبين دول الكنيسة الواحدة مع الأخرى . فمنذ ما يسمى عصر التنوير، استعرت المعارك بين دول أوروبا المسيحية نفسها على المغانم والموارد والمستعمرات . ألم تكن الحرب العالمية الثانية أعنف وأشرس الحروب في التاريخ ، قتل بها أكثر من 50 مليون شخص ؟ ألم تكن هذه الحرب بين المسيحيين والمسيحيين ، وبين المسيحيين وغير المسلمين من اليابان؟ ألم تكن الحرب الباردة بين الغرب المسيحي والاتحاد السوفياتي ذي الأغلبية المسيحية الأرذوكسية؟

إذا لم يكن هذا هو صراع حضارات ، فهو صراع ماذا إذن ؟

إنه صراع المصالح الإمبريالية في عصر العولمة.

العولمة (G of Globalization)

بعد عشر سنوات مضت على كتابي نذر العولمة ، فإن تعريفي للعولمة ببساطة : هي العملية التي تسعى لتحويل دول العالم إلى جمهوريات موز في خدمة الإمبرطورية الأمريكية ، وذلك عن طريق المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة الحرة ، والأمم المتحدة إن أمكن ، وعن طريق القوة العسكرية عند اللزوم.

سنبين هنا أن العولمة بمفهومها الاقتصادي اليوم هي تطور حتمي لطبيعة النظام الرأسمالي الغربي ، الذي تطور من اقتصاد محلي إلى اقتصاد إقليمي ، فاقتصاد وطني ، وأخيراً إلى اقتصاد العولمة هذه الأيام . ذلك لأن عماد هذا النظام هو النمو الدائم، وما يتبع ذلك من التوسع بسائر الوسائل. فعند

استقلالها كانت الولايات المتحدة تتكون من 13 ولاية في القسم الشرقي من القارة الأمريكية الشمالية. إلاّ أنها ما لبثت بالتوسع بحروب إبادة على السكان الأصليين ممن أسموهم بالهنود الحمر ، ثم بالحروب على الجوار، حتى امتدت الولايات المتحدة لتشمل الأراضي الممتدة ما بين المحيطين الأطلسي والباسيفيكي. ولقد تم هذا التوسع تحت ادعاءات مختلفة وبوسائل مختلفة ، كانت مزيجاً من البارود والدولار ، فاشترت العديد من أراضي الولايات من فرنسا فيما أسمي Louisiana Purchase ، واشترت ألاسكا من روسيا ، وانتزعت بالحروب بقية الأراضي من المكسيك من تكساس وحتى كاليفورنيا . ولقد أشعل تسارع الثورة الصناعية والإنتاج الغزير بعد إنتاج النفط سنة 1859 بطرق الحفر الحديثة، وبعد أن وصلت حدود الولايات المتحدة من المحيط إلى المحيط داخل القارة الأمريكية ، بدأت الولايات المتحدة عهدها الإمبريالي – كما تسمية الانسايكلوبيديا بريتانيكا – في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حين شنت الولايات المتحدة حربها على الممتلكات الإسبانية ابتداءاً من كوبا سنة 1898 وحتى الفلبين، والتي بقيت محتلة حوالي 50 سنة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . كانت الولايات المتحدة تعاني حينئذٍ من كساد كبير ، فوجدت النخبة الحاكمة أو البارونات اللصوص كما تسميهم كتب التاريخ الأمريكية نفسها بحاجة إلى حرب للخروج من الكساد الاقتصادي وما صاحبه من اضطراب اجتماعي. لم يكن غزو العراق هو الأول الذي قام على ادعاءات كاذبة ، وإنما كذلك كانت الحرب الأمريكية الإسبانية ، حين ادعى الرئيس ماكنلي McKinley أن الإسبان قد أغرقوا المدمرة الأمريكية USS Maine في ميناء هافانا بكوبا – وبعد أن تم احتلال المستعمرات الإسبانية، أقرت لجنة تحقيق بعدم ثبوت الادعاء بأن الإسبان هم مسؤولون عن التفجير، والذي قد يكون لأسباب ميكانيكية . ومنذ ذلك التاريخ أصبح العالم كله مسرحاً حراً لبارونات وشركات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات ، وبالتدريج بدأت الولايات المتحدة بتحويل ما أمكنها من العالم ، إلى جمهوريات موز في عصر العولمة الأمريكي.

لكن العولمة صاحبتها تغيرات هامة . فبعد تجديد نظام التجارة الحرة وحرية تنقل رؤوس الأموال ، بدأ الرأسماليون في وول ستريت استثماراتهم حيث العمالة الرخيصة والربح الأعلى ، ونتج عن ذلك أنه من بعد أن كانت الولايات المتحدة تمثل حوالي نصف الإنتاج الصناعي في العالم ، أصبحت اليوم مضطرة لاستقطاب حوالي 3 مليارات دولار يومياً من الخارج لتمويل عجوزاتها وحروبها . ولقد كان عجز المدفوعات لسنة 2005 يقارب 800 مليار دولار ، وأصبح لزاماً على الولايات المتحدة عولمة الاقتصاد العالمي لتعاد فوائض الدول الصناعية ذات النمو السريع خصوصاً في آسيا ، وكذلك

البترودولارات. مما استدعى الولايات المتحدة إلى نشر قواعدها العسكرية في أكثر دول العالم، واستعمال قوتها العسكرية متى وكيفما تشاء هذه الأيام.

في دراسة شارك بها توماس بارنت Thomas Barnett الباحث الاستراتيجي والبروفيسور في الكلية البحرية الأمريكية ، نشرت في مايو سنة 2003 في مجلة (Military Officer Magazine) جاء فيها :

"على الولايات المتحدة أن تبذل نصيب الأسد في المجهود الأمني لدعم التقدم في وتيرة العولمة ، والتي نحن أكثر المستفيدين من نشرها ... وكما تدل عجوزات التجارة بوضوح ، فإننا نعيش فوق إمكانياتنا الذاتية. وعملياً، فإننا نعتمد على العالم أجمع ليقوم بتمويل عجوزاتنا ... وليس هناك ما يدعو للشكوى حول هذه المقايضة التي نبادل بها قصاصات ورق (دولارات وسندات خزينة) مقابل بضائع حقيقية ".

ولكي تستمر وتتنامى عملية "مبادلة البضائع" بما فيها النفط ، مقابل قصاصات الورق، فعلى العالم أن يتبنى مبادئ العولمة ، لكن المشكلة بالنسبة للعالم بأن هذه المبادئ جاءت من كتاب "وول ستريت" غير المقدس، ولم تأت من أي من كتب الله . ودعنا نبين هنا أن هذا القول هو حقيقة لا مجاز ، فجاء في كتاب "خرائط البنتاغون الجديدة" لـ Barnett الذي صدر سنة 2004 ما يلي:

"إن ورشات العمل التي جمعت بين كبار رجالات وول ستريت ورسميين من أجهزة الأمن الوطني ، وكبار الأساتذة من الأكاديميين ومراكز الفكر، كان مشروعاً مشتركاً لوضع أسس ما تم تسميته مشروع القوانين الجديدة". هذه القوانين التي تم فرضها على العالم المتعولم.

إذن:

عقدت هذه الاجتماعات في وول ستريت . لقد فرض الإسلام على أتباعه أن يقبلوا ويحترموا كتب اليهودية والمسيحية المقدسة ، لكنه لم يأمرهم بامتثال قوانين الوول ستريت غير المقدسة، والتي وضعت ليقوموا باستبدال بترولهم ومواردهم لقاء قصاصات ورق لتمويل العجوزات الأمريكية أو تغيير ثقافتهم ودينهم في كل ما يخالف ثقافة وقوانين العولمة ، وقوانين اقتصاد الكازينو الذي يديره الوول ستريت.

كان وما زال العرب والمسلمون يحترمون الشعب الأمريكي لكنهم يعلمون أن نظام الرأسمالية المتعولم الذي تريده واشنطن لحساب بارونات المال لا يسبقه أحد عندما يتعلق الأمر بتكوين الثروات، وهم يعلمون أيضاً بأن ذلك النظام لا يسبقه أحد أيضاً في الابتعاد عن العدل الاجتماعي والاقتصادي.

حروب النفط والموارد الطبيعية

The G of Geology

في دراسة قامت بها جامعة MIT المشهورة في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، تم نشرها في كتاب عنوانه "حدود النمو Limits of Growth" ، تنبأت هذه الدراسة أن النظام الاقتصادي المبني على النمو الدائم في ظل الأنماط الاستهلاكية الحالية، والزيادة في عدد السكان، سيصطدم حتماً مع ما تستطيع الطبيعة أن تقدمه من الموارد قبل منتصف القرن الواحد والعشرين . وهناك الكثير من الخبراء ، وأنا منهم ، يتنبأون بأن الموارد النفطية وإنتاجها قد وصل أو قارب للوصول إلى قمته ليبدأ معه ارتفاع شاهق في الأسعار وانحدار تدريجي في عهد عصر النفط . وكنت قد تنبأت منذ سنوات بحتمية وصول سعر البترول إلى المئة دولار للبرميل قبل سنة 2010، ولعل ما صرح به الرئيس جورج بوش في مايو سنة 2001 كان واضحاً وصريحاً إيذاناً لبداية نهاية عصر النفط، وإن لم ينتبه له الجميع حيث قال :

"يجب على الناس أن تسمع بصوت واضح وقوي بأن موارد الولايات المتحدة من الطاقة (النفط) هي في مرحلة النضوب" . ولقد كان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة من ضمن هذا السياق . وهذا رئيس البنك المركزي الفدرالي الأمريكي السابق Alan Greenspan يصرح في كتابه سنة 2007 "عصر الاضطراب" :

"يحزنني أنه من غير اللائق من الناحية السياسية الاعتراف بالشيء الذي يعرفه الجميع : بأن حربنا على العراق كانت أساساً بشأن النفط" . لربما كان صحيحاً بأن الكل يعرف هذه الحقيقة ... إلاّ الشعب الأمريكي ، والشكر أولاً وأخيراً لإعلامه المتواطئ.

حينما يصل إنتاج النفط إلى الذروة ، سيتبعه خلل في معادلة العرض والطلب مالم يتم إدخال بدائل طاقة جديدة . ولعل دراسة أعدت لوزارة الطاقة الأمريكية سنة 2005 تبين هذا الأمر دونما التباس:

"سيواجه العالم والولايات المتحدة تحديات غير مسبوقة عند وصول الإنتاج النفطي إلى ذروته ، عندئذٍ ستبدأ أسعار النفط بالارتفاع والتذبذب الكبير ، وإذا لم يتم إدخال البدائل

بطريقة متزامنة فإن كلفة النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ستزيد . هناك بدائل على طرفي معادلة العرض والطلب ، ولكن ليكون لها نتائج يجب البدء بها قبل عشر سنوات على الأقل من الوصول إلى ذروة الإنتاج. وسيكون التعامل مع الوضع حينئذٍ بالغ التعقيد، يحتاج حرفياً إلى تريليونات الدولارات وسنوات من الجهد الشاق. وسيكون تدخل الحكومات ضرورياً ؛ لأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية ستكون في غاية الفوضى في حال لم تتدخل الحكومات". فهل أصبح واضحاً لماذا هذه اللهجة المجنونة على العراق ونفط الشرق الأوسط؟

كان أول ظهور للنفط في كتب التاريخ قبل 5000 سنة في العراق ، ولربما تكون آخر قطرة منه من العراق والجزيرة العربية، والتي يكوّن مخزونها حوالي 70% من المخزون العالمي. وستبقى هذه النسبة في ازدياد في الوقت الذي تتضاءل به احتياطات الآخرين. فاحتياط العراق من حقوله الـ 18 الحالية يزيد على احتياط الولايات المتحدة وبريطانيا وكل أوروبا الغربية، وكل آسيا بما فيها الهند والصين عدا آسيا الإسلامية وروسيا. ويوجد في العراق 62 حقلاً لم يتم استغلالها بعد، مما يضاعف على الأقل احتياط العراق المذكور. كما أن نفط العراق هو من أقل أنواع النفط كلفة لإنتاجه.

صدق بيل ردتشاردسون ، وزير الطاقة الأمريكي حين قال سنة 1999 : **"كان النفط في العقود الماضية هو الأساس الذي بُنيت عليه سياساتنا الاقتصادية والأمنية".**

إذن ها نحن أمام أقوى إمبراطورية عرفها التاريخ ، جائعة للمادة التي تحرك صناعتها وأساطيلها، تغزو دولة ظنت أنها فريسة سهلة ليس فقط لتأمين احتياجاتها النفطية ولكن للسيطرة أيضاً على هذه المادة الاستراتيجية عبر قواعد في العراق ستبقى حتى آخر قطرة من بتروله، وذلك لتفرض هيمنتها الامبراطورية على الآخرين، وتقرر في عصر ما بعد الذروة من يأخذ كم وبأي سعر؟ ومن يقوم بتحويل فوائضه المالية لسد عجوزات الخزانة الأمريكية ... ومن لا يقوم ؟

وهكذا استقدمت المؤسسة الرأسمالية الدائمة إلى إدارة الولايات المتحدة "رئيس حرب" هو رجل نفط وابن رجل نفط اسمه جورج دبليو بوش ، ونائباً له كان لتوه الرئيس التنفيذي لأكبر شركات خدمات النفط في العالم ومركزها تكساس ، واسم هذا النائب ديك تشيني ، ووزيرة خارجية / مستشارة للأمن القومي من مجلس إدارة كبرى شركات النفط، التي دشنت إحدى ناقلات النفط العملاقة حاملة اسمها : كونداليزا رايس . إنه فريق متميز جاء ليدير حروب النفط تحت هذه الذريعة أو تلك!

تجار الحروب :

الرابحون والخاسرون من الحروب

بعد سنة واحدة من غزو العراق ، وحسب ما ورد في صحيفة الفاينانشال تايمز، زادت أرباح شركة هاليبرتون 80% ، وزادت أرباح شركة بكتل بـ 158% ، وزادت أرباح شركة شيفرون تيكسيكو 90% ، أما أسهم شركة صناعة الأسلحة لوكهيد مارتن فزادت 300% منذ تولى جورج بوش الحكم ، وسنة بعد غزو العراق. وهكذا يبدو أن التجمع العسكري الصناعي وفئة الواحد بالمئة من الأمريكيين الذين يمتلكون أكثر مما يملك 80% منهم ، هم الرابحون . ولكن من هم الخاسرون ؟ إنهم بقية الشعب الأمريكي الذي يخوض أكثر وأكثر في بحر الديون . دعونا نقتبس ما جاء في الصفحة الأولى من جريدة USA Today عدد 31 أغسطس لسنة 2006 في صفحتها الأولى بعنوان "البنتاغون يرى خطراً في المفترسين من مقرضي الجنود" :

"إن واحداً من كل خمسة من أفراد القوات المسلحة يتم اصطيادهم من مراكز للقروض يتم إقامتها بالقرب من القواعد العسكرية، حيث يتم إقراض عائلات الجنود ذات الحاجة الماسة للنقود، بفوائد تصل إلى 400% أو أكثر ، كما بينه تقرير جديد للبنتاغون".

إذن هؤلاء الجنود المساكين وجلّهم من الفقراء ، وهؤلاء العراقيون والأفغان والفلسطينيون واللبنانيون والآخرون ، هم الذين يدفعون ثمن هذه الحروب بالدم، كما يمولها ويمول عجوزاتها البترودولارات والدولارات الفائضة من دول آسيا النامية وسريعة النمو. لقد وصف الجنرال الأمريكي سميدلي بتليز في كتابه سنة 1930:

"الحرب هي الفساد . هكذا كانت دائماً . إنها لربما الأقدم ، والأكثر ربحاً ، والأعظم قساوة . إنها التجارة الوحيدة التي تكون أرباحها بالدولار وخسائرها بالأرواح".

لكن لسوء الحظ فإن النظام الرأسمالي الغربي، والذي يتم فرضه على العالم هو نظام يكاد لا يعيش بدون حروب. وهذا دين رسك Dean Rusk وزير خارجية الرئيس الأمريكي كندي، يبرر هجوم خليج الخنازير على كوبا بقوله أمام الكونغرس بأن الولايات المتحدة قامت بـ 102 تدخل عسكري

وحرب خلال القرن التاسع عشر . ولقد أرسل لي وليام بولك بالبريد الإلكتروني نسخة عن خطابه أمام الكونغرس بعد خطاب الجنرال بتريوس سنة 2007 ، يقول فيها : إن الولايات المتحدة قامت بأكثر من 200 حرب وتدخل عسكري في تاريخها القصير. وبولك هو حفيد أحد الرؤساء الأمريكيين وبروفيسور للتاريخ بجامعة هارفارد. فهل يا ترى نستطيع أن نستنتج ونتفق مع ما قاله الرئيس الأمريكي لنكولن قبل قرن ونصف من الزمان :

"لقد تم تتويج الشركات ... وإن عهداً من الفساد في المراكز العليا سينتج عن ذلك، وسينمو أصحاب رؤوس الأموال على حساب الشعب ... حتى تتمركز الثروة في أيادٍ قليلة ... وتصبح الجمهورية حطاماً ...".

تجارة الرعب

حرب على الإرهاب أم حرب إرهاب

دعنا من البداية ندين قتل المدنيين الأبرياء تحت أي حجة أو تحت اسم أو عنوان ، سواءٌ كان ذلك الاسم جهاداً أم حرباً صليبية ، اغتيالاً مستهدفاً أو غير مستهدف في الحروب، سواء قام به أفراد أم جماعات أم دول. لكن ليس هذا هو قناعات قيادات إسرائيل من قول وعمل بالأمس واليوم. لهذا إسحق شامير والذي أصبح رئيساً لوزراء إسرائيل بعد أن كان على رأس منظمة إرهابية اغتالت مبعوث الأمم المتحدة الكونت برنادوت، يقول :

"لا عقيدتنا اليهودية ولا تقاليدنا تمنع من استخدام الإرهاب كإحدى وسائل القتال". كما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول ينادي مناحيم بيغن "بالإرهابي" ، كونه كان على رأس قائمة الإرهابيين المطلوبين في بريطانيا العظمى، وهو وعصابته هم الذين فجروا فندق الملك داود.

مدير سابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية سمى الحرب على الإرهاب بالحرب العالمية الرابعة ، معتبراً الحرب الباردة حرباً عالمية ثالثة. ويدعي بعض المسلمين أن هذه هي حرب صليبية، مستعيرين الكلمات نفسها التي استعملها الرئيس الأمريكي بوش ، أما آخرون فيعتبرونها إرهاب دولة للاستيلاء على المصادر الطبيعية، ومنها وأبرزها البترول. ومن المفارقة أن أسامة بن لادن وجورج بوش يتقاسمان صفتين مهمتين ؛ أولهما أنهما ينحدران من عائلات بالغة الثراء ، وثانيهما باعتقادهما بأنهما مفوضان من السماء لشن حروبهما المقدسة. فأي من هؤلاء وهؤلاء نُصدق؟

ومع أن أكثر الناس في العالم قد نددت بأحداث 11 سبتمبر ، لكن العالم طالب أن تـُعّرِف الولايات المتحدة ما تعني بالإرهاب ليشاركوها حربها هذه ، لأنه دونما تعريف فكأنما تطلب الولايات المتحدة من العالم أن يحارب شبحاً. ومع أن بعض المسؤولين الأمريكيين قد صرحوا بأن هذه هي حرب أجيال إلاّ أن الإدارة الأمريكية رفضت تعريف ما تعني بالإرهاب . لكن يبدو أنها لم تكن أول إدارة أمريكية ترفض تعريف الإرهاب.

في مقابلة تلفزيونية مع Amy Goodman صرح Edward Peck إدوارد بيك ، رئيس بعثة الولايات المتحدة في العراق سابقاً ، ونائب مدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض أيام الرئيس ريغن بالآتي:

"في سنة 1985 عندما كنت نائباً لمدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في عهد الرئيس ريغان ، طلبوا منا ... أن نعرف الإرهاب بحيث يتم استعماله في وزارات الإدارة كافة. وقمنا بتقديم ستة خيارات للتعريف ، وفي كل مرة تم رفضها لأن القراءة المتأنية لها تبين بأن بلادنا كانت تمارس بعضها ...".

هل لنا أن نفترض أن إدارة بوش لم تقبل تعريف الإرهاب لمثل هذا السبب؟ في مقال زينغيو بريجنسكي ، وهو مستشار الأمن القومي السابق ، في "الواشنطن بوست بتاريخ 28 فبراير 2008 بعنوان "كيف جملة من ثلاث كلمات (الحرب على الإرهاب) قد أضرت بأمريكا " : "... إن الغموض في هذه الجملة سواء نتج عن تخطيط أو بالسليقة كما حسب له مخططوه ... قد خلق ثقافة رعب . والرعب يُغيّب التعقل ، ويثير العواطف ويسهل على السياسيين تجنيد الجماهير لسياسة يريدونها . إن تجارة الرعب هذه ، وبمساعدة مقاولي أجهزة الأمن والإعلام تزيد هذا الطين بلة.

هل يا ترى من يقاوم الاحتلال اللاشرعي من إسرائيل في فلسطين هم إرهابيون؟ أم هل هي إسرائيل التي تقوم بأعمال إرهاب الدولة ضد شعب أعزل ؟ هل كان ياسر عرفات إرهابيا ؟ إذن لماذا نال جائزة نوبل للسلام ؟ هل كان مناحيم بيغن، وهو الذي ظهر على قائمة الإرهابيين، الكبار المطلوبين من دولة بريطانيا العظمى وقاد منظمة إرهابية فجرت فندق الملك داود – هل كان إرهابياً، إذن فلماذا تم منحه جائزة نوبل للسلام ؟ إن ما يسمى بالإرهابيين للبعض هم طلاب حرية للآخرين . ومع إدانتنا للإرهاب بكافة أشكاله إلاّ أننا نرى أن هذه الحرب المسماة الحرب على الإرهاب هي حرب موارد ونفط في جوهرها في عصر عالم متعولم . إذا كان الأمر كذلك ، فهل يا ترى هناك من يكذب علينا وعلى شعبه وعلى العالم بأنه يكافح شبحاً اسمه الإرهاب ، ألم يكن هناك إرهاب McVay في أوكلاهوما والفيالق الحمر في ألمانيا وإيطاليا ، والتاميل في سيرالينكا وغيرها , وغيرها ... فلماذا لم تبدأ الحرب على الإرهاب عندئذٍ إلى عند بداية نهاية عصر النفط أيامنا هذه ؟

جاء في تقرير لـ Associated Press بتاريخ 24 يناير سنة 2008 أن مؤسستي The Center for public integrity and the Fund for Independence in Journalism وجدتا بأن الرئيس بوش وكبار مساعديه قد كذبوا 925 مرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وذلك لتسويق خطر العراق على الأمن القومي الأمريكي. ولقد خلص التقرير أن تلك الأكاذيب "كانت جزءاً من حملة متناسقة مسمرت الرأي العام الأمريكي ، وبذلك ، قادت الأمة إلى الحرب تحت أسباب كاذبة قطعاً".

هل لنا أن نسمي هذا التناسق لتسويق الحروب بين أعضاء فريق الإدارة الأمريكية مؤامرة ؟ هل نستطيع أن نسمي تواطؤ الإعلام المملوك من الشركات الكبرى والمستفيدة من الحروب مؤامرة ؟ هل سيتم محاسبة من قاد حرباً قتل فيها مليون عراقي وقتل فيها 4000 أمريكي وأصيب أكثر من 100 ألف أمريكي آخرين بعاهة أو بأخرى، وذلك بناءً على أسباب كاذبة ؟ وهل أعطت أو ستعطي أجهزة الإعلام لهذه المؤامرة من التغطية بعضاً مما أعطته من تغطية لممارسات جنسية لرئيس أمريكي مع شابة عاقلة راشدة شاركته في الحب هذا راضية مرضية ؟

إسرائيل : كلب حراسة وُظف لخدمة الإمبراطوريات

(G – Geopolitices)

كواحد من تلامذة المدارس الإبتدائية في القدس ، فإن أستاذ مادة التاريخ قد شرح لنا عن الوثيقة التي كتبها اللورد بلفور وزير الخارجية (وعد بلفور البريطاني) إلى لورد بريطاني آخر يعده فيها بخلق وطن قومي لليهود في وطن أناس آخرين ، وبالنسبة لعقلي الفتي الفضولي تساءلت كيف يمكن لسياسي بريطاني (لورد بلفور) أن يعد متمولاً بريطانياً (لورد روتشيلد) بإعطائه بلد شخص آخر ، والذي صادف أن يكون هذا البلد هو بلدي أنا ؟! ولقد تم إخباري فيما بعد أن فلسطين قد تم منحها لليهود من قبل الله ! وتساءلت حينها عما إذا كان الله يعمل في تجارة الأراضي ! وها نحن مرة ثانية نرى كيف أن الأباطرة يجندون اسم الله العادل ليبارك آثامهم الإمبريالية .

ومرة أخرى أُخبرت أن الأذى الذي لحق بالفلسطينيين – بإعطاء بلدهم لشعب آخر – إنما كان نتيجه الأذى الذي ألحقه المسيحيون الأوروبيون باليهود الأوروبيين ! .... منطق غريب وعجيب. أما دافيد بن غوريون الصهيوني العتيد ، أحد الآباء المؤسسين للصهيونية وأول رئيس وزراء إسرائيلي فأكثر إدراكاً ، إذ يقول كما روي عنه في دراسة ميرشيمر – والت عن اللوبي الصهيوني في آذار 2006:

"لو كنت قائداً عربياً (فلسطينياً) لما تصالحت أبداً مع إسرائيل ، وإنه لأمر طبيعي : لقد أخذنا بلادهم ...... نحن من إسرائيل ، ولكن قبل ألفي سنة خلت ، وأية دلالة لهذا عندهم ؟ لقد كان هناك معاداة للسامية ، وكان النازيون ، وكان هتلر ، وأوشفيتز، ولكن هل كان ذلك خطؤهم ؟ إنهم يرون شيئاً واحداً فقط : لقد جئنا هنا وسرقنا وطنهم . لماذا عليهم أن يقبلوا ذلك؟ " ، لقد كان بن غوريون على صواب ولو لمرة واحدة . لماذا يترتب عليهم أن يقبلوا ذلك؟

لا يهتم الفلسطينيون والعرب والمسلمون بالتبريرات والسفسطة والادعاءات أياً كانت بشرعية طردهم من أرضهم، ولا بهلوسة المتشددين من المسيحيين الصهاينة الجدد الذين يساندون يهود إسرائيل انتظاراً ليوم الآخرة، حيث إما أن يتم تنصيرهم أو قتلهم ، وكل ما يرى العرب والمسلمون أن هناك دولة تم بناؤها على أراضيهم وأجسادهم ، وتعيش بدعم مالي زاد على 160 مليار دولار من الولايات المتحدة ، ودعم سياسي بلا حدود اشتمل على استعمال الفيتو 42 مرة حماية لممارسات إسرائيل العنصرية والمنافية لحقوق الإنسان.

ومع تقدمي في السن ، تعلمت أن الإمبراطوريات تُسوِّق أجنداتها تحت أقنعة مختلفة ، إذ لا يجب النظر إلى ما يقوله الأباطرة ، وإنما إلى ما يفعلون ، وأعتقد أن إسرائيل الآن ليست سوى إرث امبريالي جيوبوليتيكي، وليست نبوءة كتابية توراتية ، إنها مجرد صنيعة إمبراطورية ، لقد قصد بها

أن تكون إسفيناً بين دول آسيا وإفريقيا العربية ، كذلك أن تعمل كحامية عسكرية قوية يُستخدم أهلها لشن حروب بالوكالة بينما يقومون بدور رجال الشرطة بالنيابة عن الإمبراطورية. وسواءٌ كانوا يدرون أم لا يدرون فإن غالبية الإسرائيليين هم أنفسهم ضحايا هذه الخطط الاستعمارية ، فقد عاشوا وسيستمرون في العيش في حالة من الحروب المستمرة، بينما تم تحويلهم من مضطَهَدين إلى مضطهِدين في دولة تفرقةٍ عنصرية كما ألمح الرئيس كارتر وكما خبرت أنا عن كثب.

كأنه لم يكف إسرائيل سلب أراضي فلسطين ، لكنها جردتهم من حقوقهم الإنسانية ، ومارست ضدهم أقسى أنواع العنصرية . استمعوا إلى بعض أقوال قادة إسرائيل وكما ورد في كتاب The Israel Lobby (2007):

"قال ميناحيم بيغن مرة بأن الفلسطينيين بهائم تمشي على قدمين . أما رئيس الأركان السابق رافائيل ايثان فقال عنهم إنهم صراصير ... داخل زجاجة. أما رئيس أركان آخر موشي يعلون فقال إنهم سرطان، وإن عملياته ضدهم هي عمليات كيماثيرابي" فهل هناك عنصرية مثل هذه العنصرية ؟

ممارسات إسرائيل هذه لا تتنافى مع القوانين الدولية وإنما مع الأخلاق الإنسانية والقوانين السماوية . هذا ما قاله كبير الحاخامين الدكتور جوناثان ساكس في بريطانيا ، كما نقلته صحيفة الغارديان اللندنية بتاريخ 27 أغسطس 2002:

"لا نستطيع إهمال أوامر تكررت 36 مرة في كتبنا المقدسة. لقد تم نفيكم لكي تشعروا كيف يشعر المُهجرون". وأضاف : "وبناءً عليه اعتبر الوضع الراهن كارثياً ، لأنه يجعل من إسرائيل ممارسة لأعمال تتنافى في المدى البعيد مع أعمق مبادئنا".

حيث إن الفلسطينيين هم من الساميين ، فهل لا يمكننا أن نسمي ممارسات إسرائيل من قول ، وتفريق عنصري ، وتطهير عرقي ، وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين، هي درجة متقدمة جداً من "معاداة السامية" ؟

الإمبراطورية الأمريكية : صيحة حربها : ديمقراطية إمبريالية سريعة الذوبان

ما كنت أسمح لنفسي بأن أبحث النظام السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة لو كان لكل منا سبيله . ولكن حين جعلت العولمة والإمبراطورية الأمريكية الكونية مني مواطناً في هذه الإمبراطورية ، ولو مكرهاً ، وعندما أصبح (من ليس منها فهو عليها) ، أصبح لي الحق بأن أدلي بدلوي وأبين رأيي.

بداية دعنا نصف أخلاقيات نظام هذه الإمبراطورية وعمادها الرأسمالي ، هكذا وصفه البروفيسور الأمريكي Lester Thurow في جامعة MIT , والكاتب المعروف في كتابه "مستقبل الرأسمالية":

"في أخلاقيات الرأسمالية ، فإن الجريمة هي ببساطة أحد الأنشطة الاقتصادية ، والتي قد تكون كلفتها عالية – السجن – فيما لو اكتشف الأمر . ليس هناك ما يجب عدم عمله ، ليس هناك واجبات ... كل ما هناك هو قوى السوق وصفقاته".

إن مثل هذه الأخلاقيات والأنظمة خلقت أكثر من 40 مليون أمريكي تحت خط الفقر، حسب الإحصائيات الأمريكية الرسمية نفسها، وذلك في أغنى بلد في الكرة الأرضية. كما أن نسبة الفقر عند الأطفال الأمريكان هي 22.4 بالمئة ، بينما هي 5.1 بالمئة بالدنمارك ، 4.4 بالمئة في بلجيكا، 4.3 بالمئة في بريطانيا ، و2.6 بالمئة في السويد. هذا في الوقت الذي يمتلك واحد بالمئة من الأمريكان أكثر مما يمتلكه 80 بالمئة من الشعب الأمريكي ... إن واجب حكومات الإمبراطوريات الغربية هو حماية مصالح هذه الفئة من أصحاب وول ستريت والبارونات اللصوص منذ أيام شركة الهند الشرقية، حتى أمثال شركات شيفرون وهاليبرتون أيامنا هذه ، لأنها هي التي توصلهم إلى الحكم، وهي التي تسقطهم عنه عند الضرورة.

في محاضرة تمت هنا ، في هذه الجامعة (هارفارد)، وهذه الكلية (كلية جون كندي للشؤون الحكومية) ألقى وزير الأمن الداخلي الأمريكي في إدارة بوش الحالية بتاريخ 12 فبراير 2008 محاضرة بعنوان "لماذا لا تعمل واشنطن بكفاءة " ، قال فيها الوزير مايكل شيرتوف:

"إن العقبات في طرق التغيير في واشنطن هي أساساً هيكلية (وأفسر ذلك بأن العقبة بالنظام) لا حزبية ... (وأفسر ذلك بأنه لا يهم أي حزب يأتي للحكم) إن العقبات في وجه التغيير هي المصالح الضيقة لأفراد ومجموعات متنفذة، تجعل عملية التغيير الكبير في واشنطن بالغة الصعوبة ، مما يُرجح هذه المصالح الضيقة على المصالح ذات النفع العام".

دعنا نجعل شيخ الرأسماليين العالميين جورج سورس يجيب السيد شيرتوف، كما جاء في كتابه "أزمة الرأسمالية العالمية" ، يقول:

" الرأسمالية والديمقراطية تتبعان قوانين مختلفة ... المصالح التي تخدمها الرأسمالية هي المصالح الخاصة ، أما المصالح التي تخدمها الديمقراطية فهي المصالح العامة ، وهذا التناقض يلخصه المثل الدارج عن تناقض المصالح ما بين Main Street ، ويعني الصالح العام ،وWall Street أي المصالح الخاصة". ولعل هذا هو أفضل جواب للسيد شيرتوف.

لكننا نسأل : هل من الممكن أبداً أن تخدم واشنطن المصالح للعامة إذا كان هناك 70 عضواً من مجلس الشيوخ يمكن أن يوقعوا على ورقة كلينكس خلال 24 ساعة ؟

جاء في كتاب الأستاذين من هارفارد وجامعة شيكاغو عن اللوبي الإسرائيلي بأن Steven Rosen ، أحد أعضاء ذلك اللوبي، خاطب Jefrey Goldberg مراسل مجلة New Yorker ، بأن وضع ورقة كلينكس بيضاء على الطاولة وقال "خلال **24 ساعة نستطيع الحصول على توقيع 70 من أعضاء مجلس الشيوخ على هذه الورقة البيضاء"** وكما يتبين من سجل واشنطن وهذا اللوبي فعلينا أن نصدق السيد روزن.

يعتقد العرب والمسلمون أن (ديمقراطية صوت لكل دولار) قد صممت خصيصاً لأصحاب من يملك الدولارات ، ولذلك نقول للسيد شيرتوف بأننا نخالف رأيه، لأننا نعتقد بأن واشنطن تعمل جيداً لخدمة مصالح الأقلية – الواحد بالمئة – بارونات المال والتجمع الصناعي العسكري. ولعل هذا ما عناه الكاتب المعروف William Grieder كما جاء في كتابه "من سيخبر الشعب؟":

" أن الرسالة الصريحة لهذا الكتاب هي أن الديمقراطية الأمريكية في مأزق عميق أكبر مما يتصوره الناس ... ففي أعلى مراتب السلطة في الدولة ، فإن قوة القرار قد انتقلت من الشعب إلى فئة قليلة".

ولعل الكاتبة الهندية المبدعة Roy Arundhati قد وصفت الوضع جيداً بخطابها سنة 2003 في نيويورك حين قالت :

"وهذا نحن ، تجابهنا إمبراطورية منحت نفسها حق إعلان الحرب متى شاءت ... والديمقراطية هي صيحة حربها ، ديمقراطية يتم إيصالها إلى عتبات البيوت بواسطة الصواريخ ، أما الموت فهو ثمن بسيط لشرف تذوق هذه الديمقراطية الإمبريالية سريعة الذوبان ، والتي يمكن شراء واحدة منها وأخذ الأخرى بالمجان".

المهمة المستحيلة : القرن الأمريكي الجديد

كتب سنة 1941 Henry Luce مؤسس مجموعة مجلات Time في مجلة Life التابعة لتلك المجموعة مقالاً بعنوان "القرن الأمريكي" جاء فيه :

"علينا أن نقبل بشكل كامل واجبنا وفرصتنا كأقوى دولة في العالم ، وبناءً عليه أن نفرض على العالم نفوذنا لأي غرض نختاره ، وبأي طريقة نراها مناسبة" . ولعل مبدأ بوش لسنة 2002 وجماعة "القرن الأمريكي الجديد" التي جاءت بأغلبية المحافظين الجدد لإدارة بوش، هو تكرار لما قاله Luce ، فلا عجب فكلاهما من أعضاء جمعية الجماجم والعظام Skull $ Bones الفائقة السرية التابعة لجامعة Yale ... وهكذا أصبحت هذه الأحلام الإمبراطورية سياسة أمريكية رسمية ، فهل سيكتب لها النجاح ؟

يعتقد المؤرخ العالمي المشهور Eric Haubsawn كما جاء في محاضرة ألقاها هنا بجامعة هارفارد بتاريخ 20 أكتوبر 2006 ، بأن الجواب – لا – وهذا ملخص ما جاء بمحاضرته "الربما تسبب الإمبراطورية الأمريكية الفوضى والبربرية بدلاً من حفظ النظام والسلام". وقال "إن هذه الإمبراطورية سوف تفشل حتماً"، ثم أضاف "هل ستتعلم الولايات المتحدة الدروس من الإمبراطورية البريطانية، أم أنها ستحاول المحافظة على وضعها العالمي المتآكل، بالاعتماد على

نظام سياسي فاشل وقوة عسكرية لا تكفي لتنفيذ البرامج التي تدّعي الحكومة الأمريكية بأنها قد صممت من أجلها ؟".

علمنا التاريخ الحديث بأنه يمكن للإمبراطوريات أن تنهار بين عشية وضحاها، كما في الاتحاد السوفياتي . إن النظام الإمبراطوري الأمريكي وعماده هو الشركات العملاقة قد بدأ ينوء تحت وطأة الانهيار المفاجئ للشركات ، فهذه شركة LTCM ، وهذه Enron ، وهذه شركة وول ستريت العملاقة تنهار قبل أيام وتهبط قيمتها السوقية 93% خلال أقل من أسبوع .

مستقبل إمبراطوريات هذا الزمان هو الموت المفاجئ ، بسكتة قلبية اقتصادية.

المسلمون والعرب وأكثر العالم يتمنون على أمريكا أن تقرأ كتبها المقدسة جيداً لتعلم أفضل الطرق لمحاربة الإرهاب . فقبل آلاف السنين قال إيسياه إنه فقط بزرع العدل يمكن أن يعم السلام".

الفصل التاسع:

وهذه الضجة الكبرى علامَ؟

أزمة دبي

أبعادها الاقتصادية والسياسية والجيوبوليتكية

بدأت هذه المقالة بتفجر المرحلة الثانية من الأزمة العالمية، ونشرت هذه المقالة في العديد من الصحف قبل ستة شهور من تفجر الأزمة اليونانية .

قامت الدنيا ولم تقعد : دبي تطلب فترة سماح لإعادة جدولة بعض ديونها البالغة حوالي (60) مليار دولار . أسعار الأسهم في نيويورك ثم البورصات الأخرى تتهاوى ليومٍ أو بعض يوم ، وكأن مصاعب العالم كله ومصائبه قد جاءت من ذلك البلد الصغير ... ولكن ما هي حقيقة الأمر ؟ فلنبدأ:

أولا: حجم الأزمة الحقيقي : إن مبلغ ال (60) مليار دولار

- هو أقل من المبلغ الذي اختلسه مستثمر واحد من صناديق وول ستريت، رئيس بورصة ناسداك في نيويورك، طيب الذكر بيرنارد مادوف الذي اختلس (64) ملياراً وكان ينبغي أن يستلم جائزة نوبل لعبقريته في الاستثمار على طريقة وول ستريت.
- وهذا المبلغ يقل كثيراً عن الـ 94 مليار دولار من دولارات 1982 التي خسرها الاقتصاد الكويتي في سوق المناخ...
- وهي بالنسبة لناتج دبي الإجمالي تقل عن النسبة ذاتها لليونان ، والبرتغال ، وإيرلندا ودول أوروبا الشرقية، بل الولايات المتحدة نفسها.

- وأن مجموعة القصيبي ومجموعة سعد السعوديتين، وصلت (ديونهما المتعثّرة) ما يزيد على (20) مليار دولار.

نستطيع أن نستتنج أن مشكلة وأزمة دبي هي مشكلة فعلاً ، لكنها لا تستحق أن تقوم الدنيا وتقعد لها ، فما هي إذن الأسباب الأخرى وراءها ؟ فلنبدأ ببيان بعض الحقائق عن دبي وديموغرافيّتها واقتصادها.

ثانياً : دبي في سطور:

- عدد سكانها يزيد على المليون نسمه، 85% منهم من الآسيويين ذوي رواتب منخفضه معدلها (5) دولارات / اليوم.
- باقي ال 15% من المقيمين العرب والأجانب والمواطنين بينهم (53000) مليونير (بالدولار الأمريكي) .
- تتناقص نسبة دخل النفط حتى وصلت إلى 10% فقط من دخل دبي القومي، وسوف ينتهي خلال سنوات قليلة.
- لذلك سعت وتسعى دبي لتعويض دخلها ، كونها مركزاً تجارياً ومالياً عالمياً ، معتمدة على مركزها الإقليمي وكذلك الجغرافي بين آسيا وأوروبا .
- انفتحت دبي على " العولمة " من أوسع أبوابها ، وهكذا فإن كل الدول المتعولمة مرتبطة بمركز العولمة وهي الولايات المتحدة – فعندما تعطس الولايات المتحدة تصاب الدول المتعولمه بإنفلوانزا الخنازير .. إذن فأحد أسباب أزمة دبي هو أزمة الولايات المتحدة الاقتصادية، وكذلك الاقتصاد العالمي ...

ثالثاً : أحوال الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة

ماكنة الإعلام الأمريكية تملكها شركات مدرجة على بورصات نيويورك ، فمثلاً CNN– تملكها شركة Time Warner ، وشبكة NBC تملكها شركة General Electric وهكذا . كما أن الاقتصاد الأمريكي يرتكز على الاستهلاك ، فلذلك فإن ماكنة الإعلام هذه تُبشّر صباح مساء بأن الفرج قد بات على الأبواب ... لكنّ الأمر ليس كذلك. دعنا نقتبس ما جاء مؤخراً عن نشرةٍ معروفة كونها محافظة هي Financial Intelligence Report ، حيث توصلت إلى نتيجة مفادها بأن تخفيض سعر صرف الدولار أصبح محسوماً والمسألة مسألة وقت ليس إلاّ . وتضيف:

" منذ أن تولى منصبه قبل عام فقد زادت إدارة أوباما القاعدة النقدية (Monetary Base) برقم مذهل هو عشرة تريليون (10- وأمامها 12 صفراً !) ، كما تصاعد العجز ليصبح (2) تريليون دولار – أي ضعف ما كان عليه قبل سنة. "

هذه التريليونات أخرجت البنوك ومؤسسات وول ستريت المالية من إفلاس حقيقي ، حيث أن ديونها المعدومة فاقت بكثير آنئذٍ رأسمالها ، وتم إنقاذ حفنة قليلة من تلك المؤسسات والبنوك، على حساب إقراض حكومي بفائدة أقرب منها إلى الصفر ، وبأموال دافعي الضرائب . عن ذلك كتب المعلق المعروف في جريدة الفاينانشال تايمز مارتن وولف (Martin Wolf) :

" إن الممارسات المشبوهة هي التي دمرّت النظام المالي العالمي، وإن مليارات الإنقاذ هذه هي التي أنقذت هؤلاء المشبوهين الذين دمرّوا هذا النظام، وحطمّوا مئات الملايين من البشر الأبرياء "

إذن قد تكون الحزم الاقتصادية والحوافز قد نجحت في إنقاذ من دمّروا النظام ، أما الملايين الذين تم تدميرهم فما زالوا في تعاستهم هائمين . هذه الفئه المارقه تمّ إنقاذها حسب مارتن وولف:

" بواسطة جبال الدولارات وتريليونات البنك المركزي، التي قدّمت لهم بدون فوائد . " أما أن هذه الحفنة المارقة قد خرجت من غرفة الإنعاش فهل الأمر كذلك ؟ فهذه غولدمان ساكس ترصد (20) مليار دولار مكافآت لمديرها لسنة 2009 ، علماً بأن أعلى رقم كان لسنة 2006 هو 16.7. لكن ماذا عن بقية الشعب الأمريكي غير القلّة من أصحاب البنوك.

رابعاً: ولكن ما أمر الأغلبية من الأمريكين العاملين في الاقتصاد المنتج

مشكلة البطالة تتنامى شهراً بعد شهر . البروفيسور Peter Morici من جامعة ماريلاند كتب أن العاطلين عن العمل هم (34) مليون من أصل مجموع القوى العاملة البالغة 153.9 مليون ... أوباما والكونغرس قدموا الملايين لأصحاب البنوك، وقدمّوا تمنياتهم الطيبة لهؤلاء الملايين. "

أما عدد العاجزين عن دفع أقساط رهوناتهم ، وبذلك أصبحوا عرضة لخسارة بيوتهم ، فلقد تضاعف خلال السنة الماضية من (1) إلى (14) في نوفمبر 2008 ، ليصبح (1) إلى (14) في نوفمبر 2009 الحالي.

خامساً : ماذا عن الاقتصاد العالمي :

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هم من حرّاس النظام الرأسمالي وحماة ديون وول ستريت ، لكن دعنا نرى ما يقوله رئيسا هاتين المؤسستين هذه الأيام . في حديث له في لندن في نهاية شهر نوفمبر 2009 ، قال المدير التنفيذي (العضو المنتدب) لصندوق النقد الدولي في لندن :

" لقد مرّت العاصفة .. الاقتصاد العالمي ما زال صامداً ... لكنه شديد العرضة للمخاطر ... هناك الكثير من عدم الاستقرار في أجوائه ، فالنظام العالمي ما زال مثقلاً بأحمال الماضي ... "

أما رئيس البنك الدولي فكتب مؤخراً في جريدة الفاينانشال تايمز :

" فقاعات الأصول (العقارية والأسهم) ستكون المشكلة القادمة ، والتي سوف تهدد حياة الملايين الجديدة لتنضم إلى عالم الفقراء."

سادساً : ماذا عن " فقاعة الأصول" الجديدة هذه :

في كتابنا " أزمة نظام " بينّا أن الرأسمالية والعولمة في مأزق ، وهي كالمريض بالسرطان ، ما إن يعالج مرضاً حتى ينتج عن العلاج نفسه مرض آخر . تريليونات الدولارات التي تم ضخّها . عن ذلك كتبت مجلة تايم (عدد 2009/12/14) :

" فوق المشاكل القديمة ، فإن المخاوف ما زالت قائمة للآن ، حيث أن السياسات الطارئة التي اتبعتها البنوك المركزية في العالم تحقق تصاعداً في أسعار الأسهم والعقارات بطريقة ستؤدي إلى عدم التوازن "!

سابعاً : وهنا نرجع ثانيةً إلى دبي

إذن عالم المال ''وفقهاء النظام الرأسمالي " يعيشون على أعصابهم هذه الأيام، لأنهم يدركون أن الأزمة لم تنته، وأن المستقبل يحمل مفاجآت لا يعلمها إلا الله . جاءت أزمة دبي فجأة ... وكان الخوف أن المرحلة الثانية من الأزمة العالمية قد بدأت ، وهي إفلاسات الدول أو لو استعملنا لفظاً ألطف ، إفلاسات القروض السيادية على الدول أو المكفولة أو المحسوبة عليها . مشاكل الديون السيادية هذه هي هاجس عالم المال هذه الأيام ، وظنوا أن أول الغيث كان قطرة من دبي! لكن الأكيد أن انهيارات قروض الدول لن يأتي من دبي ولا من دول الشرق الأوسط، ولكنها ستأتي من عقر دارهم – في أوروبا . هناك خصوصاً دول أوروبا الشرقية مثل بلغاريا وهنغاريا ، ودول البلطيق والتي تواجه أعباء ديون مخيفة ، وأصبح من غير المرجح استطاعتهم سداد ديونهم السيادية في أوقاتها . حتى إن دولا كاليونان وإيرلندا والبرتغال فهي معرضة لعدم الوفاء بالسداد خلال 2010 . ديون اليونان تزيد على 135 % من مجمل دخلها المحلي ، أما إيرلندا فالنسبة فلكية تبلغ 800% حسب مجلة الإيكونومست .

ثامناً : هل هناك عوامل جيوبوليتكية في أزمة دبي :

كما أسلفنا ، هناك عوامل عديدة بيناها، أما أن هناك عوامل جيوبوليتكية في الأزمة ، فدع القارئ يستنبط ما يريد من الحقائق الآتية :

- ترغب الولايات المتحدة تشديد الحصار على إيران .
- دبي هي أكبر متنفس لإيران لتخطي آثار الحصار .
- يوجد في دبي 300.000 إيراني ، وذلك يشكل نسبة كبيرة من عدد السكان
- هناك 300 رحلة جوية أسبوعية بين دبي وإيران .
- ليس بين البنوك المقرضة سوى مبالغ لا تذكر من البنوك الأمريكية .
- أكثر البنوك المقرضة هي (HSBC) (BNP Paribas) و(Standard Charter) ، طلبت منها الولايات المتحدة تقليص تعاملها مع إيران ، ففتحت تلك البنوك فروعاً في دبي ، وأكملت مشوارها ، باعتبارها بنوكاً محلية.
- طلبت الولايات المتحدة من أبو ظبي ممارسة نفوذها للحد من التعاون بين دبي وإيران ...

يستطيع أن يستنتج كل قارئ كما يريد

تاسعاً : وماذا بعد

سيتم حلّ أزمة دبي عاجلاً أم آجلاً . لا ترغب الولايات المتحدة بإلحاق الأذى البالغ بدبي لاعتبارات عديدة ، لكن هل عامل الجيوبوليتكس هو جرس إنذار ، وتقليم أظافر لا أكثر ، أما بقية المشاكل فهناك كما أسلفنا دول تعاني أدهى وأمر مما تعانيه دبي.

وأستطيع أن أؤكد أن الأيام القادمة ستكون حبلى بالمفاجآت غير الساره للاقتصاد العالمي . كنت قد عنونت الفصل الأخير من كتابي " إمبراطورية الشرّ الجديدة " بأن نهاية الإمبراطورية الأمريكية ستكون سكته قلبيه اقتصادية ، لن تختفي أمريكا عن وجه الأرض ، فهي دولة قوية لها مصادرها الطبيعية وقدراتها البشرية والمادية ، لكن أحلامها الإمبراطورية التي فاقت قدراتها الاقتصادية والعسكرية هي التي ستندثر .

الفصل العاشر

حروب النفط الصليبية

عن مركز دراسات الجزيرة

مناقشة: سلطان أبو علي

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري الأسبق، الأستاذ غير المتفرغ بكلية الاقتصاد، جامعة الزقازيق بمصر

إن أحد المقومات الأساسية للثورة الصناعية الحديثة التي بدأت في بريطانيا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر هي الطاقة. ومع تزايد استخدام الآلة في مجالات الإنتاج المختلفة، من زراعية وصناعية وخدمية، تزايد الاعتماد على الطاقة في حياة الإنسان بصورة عامة.

وبدخول الدول الصناعية المتقدمة في المرحلة التي سماها المؤرخ الاقتصادي و. و. روستو (Walt Whitman Rostow) مرحلة الاستهلاك الكبير الواسع، ازدادت الحاجة إلى الطاقة، وارتفع استهلاكها ارتفاعا كبيرا. وحيث إن وجود الطاقة الرخيصة غير متوزع بالتساوي على مختلف مناطق العالم -شأنها شأن معظم الأشياء والقدرات - تسعى الدول المتقدمة إلى تأمين مصادر حصولها على الطاقة بسائرالسبل. وتزداد أهمية ذلك في ضوء الطبيعة الناضبة لأحد أهم مصادر الطاقة النظيفة نسبيا البترول والغاز.

ويتضح ذلك جليا من النظر إلى إحدى الدول من كبريات مستهلكي الطاقة – وهي الولايات المتحدة الأمريكية– التي تستورد كميات كبيرة من البترول، ليس لعدم وجود احتياطاته فيها، ولكن بغرض إطالة عمره من المصادر الداخلية بدلا من الاستيراد.

السيطرة على الموارد
الغرب والعرب من التاريخ إلى الجغرافيا
البترول والدولار: الاقتصاد النقدي والاقتصاد العيني
إسرائيل والمحافظون الجدد وإشعال الحرب
مستقبل البترول: رهانات وإكراهات

السيطرة على الموارد النفطية

" الفجوة بين الإنتاج والطلب آخذة في الضيق ، فهي اليوم أضيق منها بالأمس ، وبعد غد أضيق من غد ، وقريباً جداً سوف تردم الفجوة كلية ، وفي الوقت نفسه لن تستطيع بدائل البترول سد فائض الطلب. ولهذا يتوقع أن يسيطر البترول على السياسة الدولية بطريقة لم تحدث من قبل "

من هنا نرى أهمية كتاب "الحروب الصليبية على البترول" ، لمؤلفه عبد الحي يحيى زلوم، الفلسطيني الأصل الأمريكي الجنسية، الذي تعلم الاقتصاد بجامعة هارفارد الشهيرة. ويقع الكتاب في نحو 210 صفحات، ويشتمل على ثمانية فصول، إلى جانب المقدمة والفهرس والهوامش.

وفى المقدمة يعرض الكاتب لخلفيات غاية في الأهمية تكمن وراء تفسير الحروب الصليبية على البترول - ومن بينها ترسيخ فكرة قيام إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، على أساس هيمنة الولايات المتحدة

الأمريكية على العالم وجعله متقبلا- إن لم يكن متّبعا لطريقة الحياة الأمريكية. كما أيد المحافظون الجدد، الذين بيدهم مقاليد الحكم حاليا (عند صدور الكتاب) في الولايات المتحدة، شرعية الحروب الاستباقية لحماية المصالح الأمريكية، بعد أن كان هذا يعد من "التدخل في الشئون الداخلية للدول، وأنها وسيلة عدوانية لتسوية النزاعات بين الدول"، كما ورد على لسان المدعي العام الأمريكي في محاكمات نورينبرج في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقد عبّر الرئيس الأمريكي فرانكلين. روزفلت عن هذا في خطاب شهير له في أكتوبر 1937 بقوله "إن الحروب الاستباقية لألمانيا النازية تخلق تدخلا غير مشروع في الشئون الداخلية للدول، وتعلن عن ولادة عصر من الإرهاب وعدم الشرعية". وفى ضوء الاعتقاد بأن إنتاج البترول قد بلغ نقطة الذروة، وأنه آخذ في التناقص، مع عدم وجود بديل قريب له، يصبح شريان حياة الرأسمالية مهددا إن لم تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم بدأت الحرب من أجل السيطرة على هذا "المورد الناضب" ، وذلك بعد التستر وراء مفاهيم أخرى، ومنها ما أسموه "الحرب ضد الإرهاب" ،الذي لم يثبت وجوده في حالات عدة، كما سيرد ذكره فيما بعد... ومما زاد الطين بلّه، المبدأ الذي نادى به جورج بوش، الذي يقول بأن "من ليس معنا فهو ضدنا".

ويرى المؤلف أن بداية النهاية تكمن في كلمتين هما "عصر ازدهار" صناعة البترول منذ بدايته إلى الوقت الحالي، والسبب في ذلك هو أن إنتاج البترول كان يسبق الطلب عليه بخطوة واحدة على الأقل. ولكن هذه الحال تتبدل وتتغير الآن، ذلك أن الفجوة بين الإنتاج والطلب آخذة في الضيق، فهي اليوم أضيق منها بالأمس، وبعد غد أضيق من غد، وقريبا جدا سوف تردم الفجوة كلية، وفى الوقت نفسه لن تستطيع بدائل البترول سد فائض الطلب. ولهذا يتوقع أن يسيطر البترول على السياسة الدولية بطريقة لم تحدث من قبل.

ويرجع السبب في ذلك إلى نمو كثير من الدول، وخاصة الدول النامية كبيرة الحجم بمعياري المساحة والسكان (الصين، والبرازيل، والهند) ، ومن ثم يتزايد طلبها على الطاقة في الوقت الذي يتناقص المعروض منه.

ومن ناحية أخرى، فإن الشرق الأوسط يمتلك أكبر احتياطيات البترول وأقلها تكلفة لاستخراجه، وهى منطقة يمكن أن تؤثر في اتجاه سياسات أمريكا ومن ثم يجب السيطرة عليها. وكذلك فإن أهم وأكبر شركات البترول هي أكسون-موبيل، وشل، وبريتش بتروليم، وشتيفرون تكساس، وتوتال فينا ألف- وأكبر الدول التي يوجد بها بترول هي دول إسلامية : العراق، وإيران، والكويت، والسعودية، والإمارات، ولذلك فليس بمستغرب أن يختار الرئيس بوش الابن-الذي عمل في مجال البترول في تكساس ، ونائبه ديك تشيني، الذي عمل في شركة إنرون وتخصصها في مجال الخدمة البترولية- غزو العراق (ص 17).

الغرب والعرب من التاريخ إلى الجغرافيا

" وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام كوهين : سوف تستخدم أمريكا القوة العسكرية بإدارتها المنفردة لحماية مصالحها الحيوية ، التي تتضمن الولوج الحر إلى الأسواق الرئيسية ، وإلى مصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجية"

فى الفصل الثاني يعرض المؤلف لمختصر تاريخ البترول تحت عناوين: الجيولوجيا، والجغرافيا، والجغرافيا السياسية. ويقرر أن البترول العربي قد خصص من البداية للدول الغربية ، منذ لحظة منح امتيازات التنقيب عن البترول لأوربا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من تصوير الغرب للعرب على أنهم شيوخ أثرياء، إلا أن مجموع دخل دول الأوبك في عام 2003 كان حوالي 240 مليار دولار أمريكي، وهو ما يقل عن إيراد شركة وال-مارت الأمريكية، في العام نفسه، وهي شركة تعمل في تجارة التجزئة. وأن مجموع الأصول التي امتلكتها 480 مؤسسة تمويلية وبنكا عربيا في جميع الدول العربية، في عام 2004، كان 780 مليار دولار أمريكي، تمثل نحو 62% من مجموع أصول بنك مجموعة ستي Citigroup.

ويرى المؤلف أيضا أن ميول الغرب تجاه العرب تمتد جذورها إلى الزمن الذي هزم فيه المسلمون الإمبراطورية الرومانية. فقد أدت الجغرافيا دورا في ذلك، نظرا لوقوع الإمبراطورية العثمانية في طريق الحرير، ثم غزو نابليون لمصر في القرن الثامن عشر، الذي حفز الإنجليز على محاربة فرنسا على أرض مصر، واكتسبت قوة أكبر في الشرق الأوسط. بل من الأصح القول إن هذه المواجهة قد بدأت قبل ذلك بكثير، أي منذ زمن الحروب الصليبية وطرد المسلمين من أسبانيا. واستمر تأثير الغرب على المنطقة من أجل تحقيق فصم العرى الوثيقة بين الدين والدولة في الإسلام، خلافا لما يعتقده المسلمون. وقد نجح الغرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى في تفتيت الدولة العثمانية، والقضاء على فكرة الخلافة الإسلامية، وذلك ما تضمنته اتفاقية سايكس وبيكو. وقُسَّمت المنطقة العربية بين انجلترا وفرنسا.

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى رواية قصة بترول العراق، ويشبّه الاستعمار البريطاني الذي ساد في القرن العشرين ببناء الإمبراطورية الأمريكية، الذي بدأ في القرن الماضي ويستمر في هذا القرن. لقد حرّض الرئيس السابق جورج بوش الأب في عام 1991 العراقيين على الثورة ضد صدام حسين، إلا أن واشنطن كانت تخشى الثورة الشعبية لتأييده. ومن ثم ذهب بعض المحللين إلى القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت صدام حسين على غزو الكويت، وإن الدافع الرئيسي وراء ذلك هو السيطرة على البترول.

ويعدد الكاتب تحركات سياسية تشبه حركات الشطرنج من أجل التوصل إلى السيطرة على البترول، ومن ذلك تشجيع صدام حسين على الحرب ضد إيران التي دامت لمدة ثماني سنوات. ويختتم هذا الفصل بأمرين في السياسة الأمريكية؛ أولهما إخبار الرئيس كلينتون للأمم المتحدة في عام 1993 بأن "الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل بطريقة متعددة الأطراف ، كلما أمكن ذلك، ولكنها سوف تتصرف بصورة منفردة عندما يكون هذا ضروريا" أي لمصلحتكم. والأمر الثاني ما ذكره وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين عام 1999 ، من أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم القوة العسكرية بإرادتها المنفردة لحماية مصالحها الحيوية ، التي تتضمن الولوج الحر إلى الأسواق الرئيسية، وإلى مصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجية.

البترول والدولار: الاقتصاد النقدي والاقتصاد العيني

يربط التحليل في الفصل الرابع بين قيمة الدولار وسعر البترول؛ أي الذهب الأسود. وذلك من خلال أحداث قد تبدو للوهلة الأولى غير مترابطة.و أهم هذه الأحداث هي:

1 - التنبؤ بأن كمية إنتاج أمريكا من البترول سوف تصل إلى الذروة في عام 1970، لتنخفض تدريجيا بعد ذلك، وهذا ما حدث فعلا. وأصبحت أمريكا بلدا مستوردا صافيا للبترول في عام 1970، وحدث أول عجز في ميزان التجارة الأمريكي في العام التالي 1971.

2 - بلغت قيمة الدولارات الأمريكية المتداولة خارج الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971 نحو 300 مليار دولار، في حين أن قيمة احتياطيات الذهب في فورت نوكس لا تتعدى 14 مليار دولار، حيث كان سعر أوقية الذهب 35 دولارا أمريكيا. وهذا الوضع هو الذي دفع الرئيس نيكسون إلى الخروج عن قاعدة الذهب في 15 أغسطس 1971، وتخلت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل الدولار إلى ذهب بهذا السعر.

3 - طبعت أمريكا كميات هائلة من الدولارات لتمويل حرب فيتنام وغيرها، مما دفع الرئيس الفرنسي السابق شارل ديجول إلى المطالبة بعودة الاقتصاد العالمي إلى نظام قاعدة الذهب، لتحجيم مشكلة تضخم الدولارات وارتفاع معدل التضخم في العالم، وتذبذب أسعار صرف العملات. إلا أن هذه الدعوة لم تلق قبولا.

وهذه التطورات من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة كمية النقود أي الدولارات في العالم، وأصبح الاقتصاد النقدي أكبر حجما من الاقتصاد العيني، كما أصبح البترول سلعة للمضاربة وليس فقط مصدرا للطاقة.

وترتب على ذلك اضطرابات اقتصادية عدة منها: أزمة المكسيك في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، اشتملت خطة سيطرة الغرب على البترول على مراحل ثلاث هي: تنمية البنية العسكرية في الدول الخليجية في الفترة من 1974 إلى 1990، وذلك لإمكان استخدامها في تحركات القوات الأمريكية في المنطقة. وامتدت المرحلة الثانية من 1990 إلى عام 2003 التي شهدت حرب الخليج الأولى عام 1991 ثم غزو أفغانستان في عام 2001، وذلك ترسيخا لميلاد نظام عالمي جديد يتميز بأحادية القوة المهيمنة على العالم. وفي عام 2003 بدأت المرحلة الثالثة للخطة وهي الحرب الشاملة على العراق، والسيطرة على البترول.

ولكي تكتمل رواية الكاتب لقصته، يعرض في الفصل الخامس للتطورات التي حدثت في داخل الأوبك، وشركات البترول الكبرى، واليد الخفية وراء ما يحدث. ويتلخص هذا الفصل في أن سياسات البترول تحددها أساسا شركات البترول الكبرى الغربية، من أجل مصالحها ومصالح الغرب، وأن هذا لم يكن دائما بما يحقق المكاسب للجميع وخاصة دول الأوبك التي لا تُرعى مكاسبها إلا إذا توافقت مع مصالح الغرب.

إسرائيل والمحافظون الجدد وإشعال الحرب

" لعب المحافظون الجدد بلا استثناء دوراً هاماً في تنفيذ السياسات التي اتبعها الرئيس السابق بوش الابن ، والتي عانى منها العالم وتضرر ضرراً كبيراً وما زال"

يفصل الكاتب رعاية الغرب لمصالح إسرائيل في الفصل السادس، منذ وعد بلفور في عام 1917، الذي كان بداية المسيرة لإنشاء دولة إسرائيل في فلسطين بدلا من الأماكن الأخرى التي كانت مطروحة مثل البرازيل

وأماكن أخرى في أفريقيا. ويبين الدور الذي قامت به أمريكا لإقامة دولة إسرائيل ودعم مشروعها النووي، وذلك تحت تأثير اللوبي الصهيوني القوي.

وقد نجح هذا الضغط في مساندة إسرائيل في كثير من الأحداث منذ حرب الأيام الستة عام 1967 إلى تخلي الرئيس بوش الابن عن مشروعه الذي سمي "خارطة الطريق" ، من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ويذكر المؤلف كثيرا من الأحداث الدامية التي كانت تقف وراءها الموساد من أجل دفع السياسة الأمريكية للسير في اتجاه مصالح إسرائيل. وفى ضوء ذلك أدت المعونة الأمريكية إلى نمو القوة العسكرية الإسرائيلية نموا كبيرا بعد أن منيت بهزيمة كبيرة في حرب أكتوبر 1973.

ويطرح الكاتب في نهاية هذا الفصل التساؤل حول ما إذا كان الناس في الولايات المتحدة الأمريكية يخشون قوة اللوبي الصهيوني، أم أن لإسرائيل والولايات المتحدة مصالح إستراتيجية مشتركة؟ ويرى المؤلف -في سياق براهينه- أن السياسة الأمريكية تميل نحو الحفاظ على مصالح إسرائيل حتى لو كانت على حساب المصالح الأمريكية. ووجهة النظر هذه هي التي أيدها كل من ديزموند توتو، والكاتبان الأمريكيان جون ميرشماير (الأستاذ في جامعة شيكاغو) والأستاذ ستيفن والت (الأستاذ في جامعة هارفارد).

ويكتمل بناء الوقائع في الفصل السابع ببيان دور المحافظين الجدد في الحرب الصليبية على البترول، وذلك تحت عنوان "الله والبترول". وأهداف المحافظين الجدد أوجزت في أمرين هما مبدأ بوش والقرن الجديد الأمريكي. أما مبدأ بوش فيقرر لأمريكا الحق في شن حروب استباقية، والمبدأ الثاني هو التسليم بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن الإمبراطورية الأمريكية. ولا يخفي المحافظون الجدد تحيزهم لإسرائيل ورعاية مصالحها. ومن أمثلة هؤلاء المحافظين الجدد:

أ- ارفنج كريستول I. Kristol الذي يشار إليه بأنه عراب المحافظين الجدد، وعضو النخبة الفكرية بنيويورك.

ب- نورمان بود هوريتز N. Podhoretz الذي كتب عدة كتب يدافع فيها عن أن صون حياة إسرائيل حيوي لتنفيذ الإستراتيجية العسكرية الأمريكية.

ج- بول وولفوويتز P. Wolfowitz والذي شغل منصب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية، وخرج بفضيحة جنسية من رئاسة البنك الدولي التي عين بها مكافأة لجهوده في خدمة مصالح إسرائيل.

د- ريتشارد بيرل R. Perle وهو مهندس جدول أعمال "التدمير الأخلاق".

ه- دوجلاس فيث D. Feith وهو من كبار مناصري إسرائيل.

وقد لعب هؤلاء جميعا دورا في تنفيذ السياسات التي اتبعها الرئيس السابق بوش الابن، والتي عانى منها العالم وتضرر ضررا كبيرا وما زال.

مستقبل البترول: رهانات وإكراهات

" سوف تفلس أمريكا نتيجة لتعاظم الإنفاق على الحروب بدلاً من الإنفاق على التعليم والصحة وأمن المواطن وأمانه"

يختتم الكتاب بالفصل الثامن بمحاولة رسم صورة المستقبل تحت عنوان "عدم كمال المستقبل: لماذا يجب أن تتغير أمريكا؟". ويضع المؤلف أهم التوقعات التي سوف تشكل هذا المستقبل ومنها: نضوب البترول بنهاية القرن الحادي والعشرين، وأن إنتاج بديل للبترول عملية باهظة التكاليف من حيث الوقت والمال. وفي الوقت نفسه فإن العمود الأساسي للإمبراطورية الأمريكية هو البترول، الذي يقبع تحت أراضٍ تختلف حضاريا وثقافيا مع ما هو سائد في أمريكا. كما يتوقع الكاتب أن يشهد القرن الحادي والعشرون تعاظم قوة كل من الهند والصين. ولا تمانع الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك -كما سبق القول- طالما كانت تتحكم في عنصرين أساسيين من نموهما وهما البترول وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويضيف الكاتب اتجاها عاما آخر يأخذ مجراه في العالم الغربي القديم وهو نقص معدلات المواليد، مع تزايد نسبة المتقاعدين إلى العاملين. فبعد أن كانت نسبة العاملين إلى المتقاعدين 1 على 5 أصبحت 1 على 2. وهذا مما سيدفع هذه الدول إلى استيراد الأيدي العاملة، وتوليد موجات من الحركات السكانية عبر الأقاليم. وتسعى أمريكا إلى سد فجوة الأيدي العاملة هذه من غير الدول الإسلامية. وهذا ما يزيد من احتمالات حدوث تصادم الحضارات، الذي أكد عليه كل من برنارد لويس وصموئيل هنتنجتون. ومن أجل ذلك شوّه كثير من الكتاب صورة الإسلام والمسلمين، وأكدوا الزعم بأن الإسلام قد انتشر على أسنّة الرماح، وذلك خلافا لكتاب آخرين، مثل كارين آرمسترونج التي أكدت على أن الإسلام الصحيح لا يدعو إلى الحرب، بل ويتسامح مع الآخر.

ويعقد الكاتب مقارنة مطولة لنقاط الاختلاف بين النظام الرأسمالي والنظام الاقتصادي من منظور إسلامي. وأن هذا الاختلاف هو الذي يؤدي إلى استمرار الصراع بينهما من وجهة نظر الغرب. وفى محاولة تخمين ما ستكون عليه اتجاهات المستقبل، يذكر أن مشروع إقامة الإمبراطورية الأمريكية سوف يتمخض عن أربعة أشياء هي:

أولا : استدامة حالة الحرب مما يؤدي إلى مزيد من الكراهية والحرب ضد أمريكا.

ثانيا : مزيد من فقدان الديمقراطية والحقوق الدستورية للمواطنين الأمريكيين، نتيجة لتزايد قوة الرئاسة بالمقارنة بقوة الكونجرس. ولكن ما ذهب إليه المؤلف هنا ربما يكون غير صحيح بعد انتخاب الرئيس أوباما.

ثالثا : مزيد من نشر الدعاية، والبيانات المضللة، وتمجيد الحروب والقوة بدلا من نشر الحقائق.

رابعا : سوف تفلس أمريكا نتيجة لتعاظم الإنفاق على الحروب بدلا من الإنفاق على التعليم والصحة وأمن المواطن وأمانه.

ويرى كثير من المحللين أن المغامرات الحربية الأمريكية -في العراق وأفغانستان وغيرها- سوف تهزم نفسها بنفسها على عكس ما يدعو إليه مشروع إقامة الإمبراطورية عن طريق الحرب على الإرهاب والسعي لنشر الديمقراطية، وأن هذه الفترة تفوق في أضرارها عما نتج من الفترة المكارثية، أو حرب خليج الخنازير على كوبا، أو حرب فيتنام.

خاتمـــة

على الرغم من أن كاتب الكتاب من أصل فلسطيني، مما يوحي بأنه متحامل على تحيز السياسات الأمريكية لصالح إسرائيل، إلا أنه كان موضوعيا إلى حد بعيد، ودعم وجهات نظره بأبحاث الخبراء الأمريكيين. أما عن التوقعات واتجاهات المستقبل فهذه اجتهادات شخصية قد تصيب وقد تخيب، والحكم عليها لا يكون إلا بانتظار ما تسفر عنه الأحداث المستقبلية، التي قد يطول زمن انتظارها لأكثر من جيل. ومما لاشك فيه أن محاولات الهيمنة، في ظل صراع الحضارات، لا ينتج عنه إلا مزيد من البغضاء والحروب، والمأمول أن يدفع ما عانى العالم منه من أضرار خلال العقد الماضي إلى مزيد من التنافس الحميد بدلا من المواجهة المدمرة. وكذلك يبدو أن غياب بوش الابن وحلول الرئيس أوباما محله، قد أبرز بعض التغيرات في السياسة الأمريكية، التي نأمل أن تقلل من الحروب والمواجهات من أجل تحقيق عالم أفضل يتمتع بالسلام، والبيئة النظيفة، ويستفيد سلميا بثمار العلم والتكنولوجيا.

الكتاب:

Oil Crusades America Through ArabEyes :**Title**
AbdulhayZalloum :**Author**
May 2007 ,Pluto Press **:Publisher**
0-2559-7453-0-978 :**ISBN**
9-2559-7453-0 **:ISBN10**

(Published in the United States by the University of Michigan Press (Ann Arbor))

الفصل الحادي عشر

تعليق رويترز على كتاب إمبراطورية الشر الجديدة

رويترز
عنوان الكتاب وغلافه يقولان كثيرا مما جاء في المعلومات الغزيرة جدا التي ضمتها دفتاه.

فوق العنوان الرئيسي وهو (إمبراطورية الشر الجديدة) رسم ليد تمسك اصابعها بالكرة الارضية وحول رسغها يلتف العلم الأمريكي. أما باطن اليد فعليه نجمة داود شعار اسرائيل.
وفي أعلى الغلاف (الارهاب الدولي ضد الاسلام).
المؤلف عبد الحي زلوم الاردني الفلسطيني الاصل الذي درس في الولايات المتحدة ووصف

بانه تعايش مع المجتمع الامريكي قرابة نصف قرن يلخص ما يعتبره مشكلة العرب والمسلمين بل العالم مع الولايات المتحدة بقوله ان المشكلة لا تكمن بين المسلمين والمسيحيين واليهود بل تكمن في القلة الذين اختطفوا امريكا ويحاولون الان اختطاف العالم باسره من خلال عولمتهم.

يضيف الكاتب بلهجة حادة تتكرر عند حديثه عن السياسات الامريكية الحالية: ما من شك في ان المسلمين لا مشكلة لديهم مع الخيرة من المسيحيين واليهود لكن مشكلتهم تكمن في الاشرار الذين أعلوا من شأن الرأسمالية ليجعلوها دينا لا أخلاقيا يتعارض بشكل جذري مع كل الاديان.

يحفل الكتاب بصورة غير عادية بحشد هائل من المعلومات التي يوردها المؤلف منسوبة الى أصحابها ومصادرها .لكن الاستنتاجات.. على صحتها او عدم صحتها.. هي غالبا للمؤلف نفسه وهي حاضرة جاهزة دون عناء ويؤتى بالمعلومات الغزيرة دعما لها. ثم ان الكتاب يتحدث عن كل شيء من السياسة الى الاقتصاد والتاريخ والاجتماع والدين. وفي فصل عن الاسلام واساءة فهمه جهلا أو تعمدا في الولايات المتحدة خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر ايلول 2001 في نيويورك وواشنطن قال زلوم ان على الامريكيين ان يتوقفوا عن قبول دور الجماهير الجاهلة التي تصنع لها آراءها كما يقول والتر ليبمان احد ابرز رموز النخبة في المؤسسة الخفية...هذه الجماهير الجاهلة ليست سوى ارقام بالنسبة لوول ستريت شارع المال في نيويورك يمكن تقليص حجمها اوزيادته او تعديله او التلاعب به .

ويقول المؤلف عن هذه الجماهير ـ الامريكيون ـ يوضعون في صفوف كالماشية ليساقوا الى مسلخ الحرب من اجل قضية لا أخلاقية ولا انسانية. ولو علمت هذه الجماهير الجاهلة الاسباب الحقيقية وراء حروب وول ستريت لكان صفهم وصف المسلمين صفا واحدا. كما ينبغي ايضا على النخبة من المسلمين ان يتذكروا جيدا ان مالكي النظام الجديد لم يكن لهم ولن يكون لهم اصدقاء دائمون على الاطلاق بل ان لهم مصالح دائمة. في الكتاب الصادر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في 432 صفحة تعريف بالمؤلف جاء فيه أنه تخرج في الهندسة وادارة الاعمال والادارة العليا من جامعات تكساس.. لويزيانا.. كاليفورنيا وهارفارد في الولايات المتحدة بعد انهاء دراسته الثانوية في القدس.

وقد قيض الله له الفرصة ليتعايش مع المجتمع الامريكي قرابة نصف القرن الماضي والتي تقارب ربع عمر الجمهورية الامريكية.

كما عمل زلوم مستشارا في معهد البترول الفرنسي الحكومي لمنطقة الشرق الاوسط وقضى فترات عديدة في اوروبا وساهم في مشروع تصاميم اول مشروع للتحطيم الهيدروجيني للبترول ومشتقاته في الولايات المتحدة وعمل مديرا لعمليات ذلك المشروع كما ساهم في تأسيس ثلاث شركات نفط وطنية عربية اثنتان منها من دول اوبك .توزعت محتويات الكتاب على 18 فصلا ومن العناوين الواضحة الدلالات في هذه الفصول مثلا احداث الحادي عشر من سبتمبر ـ خرافة السوبرمان مقابل الدولة الاعظم والنظام العالمي الجديد امبراطورية امريكية والسيطرة على النفط العالمي واسرائيل حقيقة امبريالية وازدهار

اقتصاد الكذب والاستعمار الجديد في قناع العولمة وامريكا من حلم الى كابوس ـ اختطاف الجمهورية الامريكية وامريكا ..حصان المرابين العالميين الجدد واخفاق النظام الرأسمالي والاسلام والغرب ـ رأسمالية الغرب ـ سرطان الروح والدين الاسلامي ـ حقائق مقابل مغالطات.

وبين المعلومات الغزيرة التي يحفل بها الكتاب الذي يعتبر سجلا توثيقيا مهما في مختلف المجالات يبرز الكاتب اقوالا لشخصيات امريكية كبرى. من ذلك مثلا اعراب الرئيس الامريكي توماس جفرسون عن خوفه من سرقة الحلم الامريكي وذلك في قول له سنة 1816 معبرا عن امله اننا سنتمكن من القضاء على ارستقراطية شركاتنا المالية ووأدها في مهدها. فقد تجرأت على تحدي حكومتنا في استعراض لقوتها واستخفافها بقوانين دولتنا .

واورد المؤلف مثلا قولا للرئيس ابراهام لينكولن 1809 ـ 1865 جاء فيه انني أرى في المستقبل القريب ازمة تلوح في الافق وهي تقض مضجعي. لقد تربعت الشركات على عرش البلاد نتيجة الحرب الاهلية وسيتلو ذلك عصر من الفساد في المناصب العليا وستعمل قوى المال ما في وسعها لاطالة أمد ذلك العصر وسيادته وديمومته من خلال حرمان الاخرين حقوقهم حتى تتركز كل الثروات في ايدي قلة قليلة ولتؤول هذه الجمهورية الى الدمار.

تكديسها قد يؤديان الى الخطأ والخطأ في الامور العامة لكن كثرة المعلومات والسرعة في الاخطاء بعض ما نجده في ترجمته لقصيدة رائعة لشاعر والكبيرة ليس شأنا بسيطا. من فعلا النظام الذي وضعه الاباء والاجداد والمؤسسون امريكي. قال المؤلف: لقد اختطف نظام البارونات اللصوص...وقد عبر أحد الشعراء الامريكيون واعيدت صياغته بلغة كيفية سرقة الحلم الامريكي. واورد زلوم نص الامريكيين الذي فضل ان يظل مجهولا عن العربية القصيدة بالانجليزية تقابله ترجمتها الى

.

ومع قبول بعض التغيير في المعنى مما قد تفرضه حاجات الترجمة احيانا فقد ورد فيها بعض ما يشكل هفوة ليست من هذا القبيل. يتحدث الشاعر عن حلم جاءه في احدى الليالي. جندي من جنود الثورة الامريكية يزوره في المنام ببندقيته القديمة ذات الزند الصواني ليسأله أين صارت الاهداف النبيلة التي قاتل من أجلها. وقف بجانب سريره بملابسه القذرة الممزقة وخلع قبعته المثلثة الاطراف وقال بصوت خفيض: خضنا الثورة لنحمي حريتنا وكتبنا دستورنا درعا تقينا الطغيان لنهب اجيالنا القادمة هذه الشرعية في ارض الحرية وموطن الشجعان... فلو تساءل عما تبقى من الحقوق التي قاتل من اجلها فماذا ترد لو...سألك من قبره هل مازالت هذه ارض الحرية وموطن الشجعان.
من الاخطاء المهمة ما ورد في القول: لنهب اجيالنا القادمة هذه الشرعية في ارض الحرية وموطن الشجعان. اما المعنى الصحيح فهو: لنهب اجيالنا القادمة هذا الميراث. الكلمة الانجليزية هي (ليغاسي) التي جاءت ترجمتها العربية عنده (شرعية) وهذه هي ترجمة لكلمة (ليغاليتي) الانجليزية.

المؤلف: ننشر تعليق رويترز كما جاء . وتعليقاً على ترجمة القصيدة من

الانكليزية الى العربية فقد تم ترجمتها الى قصيدة باللغة العربية ، وفي الترجمة يتم التصرف احيانا ما دام لا يغير المعنى.

الفصل الثاني عشر

خاتمة..انتهت اللعبة

ما يراه العرب والفلسطينيون في إسرائيل مجرد كيان دخيل أقيم على أجسادهم وأراضيهم المسلوبة ، وبدعم مالي أميركي إجمالي ، لا يمكن مجاراته، يقدر حتى الآن بـ: 160 مليار دولار تحملها دافعو الضرائب الأمريكيون، وغطاء عسكري وسياسي لا محدود، بما في ذلك إفشال القرارات الدولية باستخدام الفيتو 42 مرة في مجلس الأمن منذ 1972، وتوفير الحماية للاحتلال، وتبرير التجاوزات الإسرائيلية في مجال حقوق الإنسان.

تعرض العرب الفلسطينيون الذين كانوا يشكلون65% من سكان فلسطين وقت قيام إسرائيل عام1948، لعملية تطهير عرقي منظمة ليعيشوا كلاجئين بالملايين حتى يومنا هذا. أما من استطاع الصمود منهم في الداخل فيعيشون غرباء في أرضهم، ويعاملون كمواطنين إسرائيليين من الدرجة الثالثة. وخلال الفترة من 1948 إلى 1963 تعرضت 531 قرية عربية للدمار الكامل لتصبح أثراً بعد عين، وأصبح التهجير، التعبير الإسرائيلي المفضل للتطهير العرقي، سياسة رسمية للقيادة الإسرائيلية مع فرق في الأسلوب. تعرضت أراضي الفلسطينيين ولا تزال للمصادرة لبناء مستوطنات جديدة أصبحت تنتشر الآن في كل مكان في الأراضي المحتلة. ما يتعرض له الفلسطينيون منذ عقود هو عملية إذلال ونزع للصفة الإنسانية قولاً وفعلاً من قبل دولة عنصرية تتحدى بممارساتها سائر القيم التي جاءت بها الأديان، وهي صفة تنسحب أيضاً على حاميتها الكبرى.. أمريكا.

وعندما أطلق 30 طالباً من مدرسة يشيفا النار على فتاة عربية لا يزيد عمرها على 13 عاماً وأردوها قتيلة في شوارع إحدى البلدات العربية، وقف الحاخام اسحق غينسبيرغ أمام المحكمة الإسرائيلية مبرراً الجريمة بالقول:" ينبغي الاعتراف بأنه لا يمكن المساواة بين دم اليهود ودم غير اليهود.. على شعب إسرائيل النهوض والجهر بحقيقة أن اليهودي وغير اليهودي لا يمكن أن يتساويا لا قدر الله.. وعليه فإن أي محاكمة تقوم على مبدأ المساواة بين الاثنين إنما هو تزييف للعدالة".

وصل المشروع الصهيوني وإسرائيل الكبرى إلى طريق مسدود. بل أصبح الصهاينة الأمريكيون مع الصهاينة الإسرائيليين يدركون أن الديمغرافيا (وقنبلة الأرحام الفلسطينية) هي أقوى من قنابلهم الذرية والهيدروجينية ، بل أقوى من توأمهم : أمريكا. فهذا رئيس الوزراء وعضو قيادي سابق في الليكود، والرئيس السابق لحزب كاديما إيهود أولمرت ، يتحدث عن "أشياء مثيرة قد لا تكون مثيرة في حد ذاتها إلا أنها تصبح كذلك عندما تخرج من فم شخص مثل أولمرت".

ومما جاء على لسان أولمرت القول:

- " علينا التوصل لاتفاقية مع الفلسطينيين، جوهرها الانسحاب الفعلي من معظم الأراضي إن لم يكن منها كلها. سنحتفظ بنسبة من هذه الأراضي إلا أننا سنضطر لإعطاء الفلسطينيين نسبة مماثلة، وبدون ذلك لن يكون هناك سلام".
- "... بما فيها القدس حيث أتصور حلولاً خاصة لوضع جبل الهيكل والأماكن التاريخية المقدسة.. إن كل من يعتقد بإمكانية الاحتفاظ بكامل المدينة يجد نفسه أمام خيار وحيد هو وضع أكثر من 270 ألف عربي خلف السياج ضمن السيادة الإسرائيلية وهذا خيار غير قابل للتطبيق".
- " كنت أول من يرغب في بسط السيادة الإسرائيلية على كامل المدينة. وأعترف .. بأنني لم أكن مستعداً وقتها للتمعن في أعماق الواقع".
- " فيما يتعلق بسوريا.. ما نحتاجه أولاً هو قرار سياسي.. أتساءل ما إذا كان يوجد شخص واحد في إسرائيل يعتقد بإمكانية عقد سلام مع سوريا بدون التخلي عن مرتفعات الجولان في نهاية المطاف".
- " الهدف هو محاولة الاتفاق ولأول مرة، على حدود دقيقة بيننا وبين الفلسطينيين.. حدود يعترف بها العالم أجمع".
- " دعونا نفترض أن حرباً إقليمية ستنشب في العام أو العامين القادمين وسندخل في مواجهة عسكرية مع سوريا.. ليس لدي شك في أننا سنلحق بهم هزيمة منكرة.. ولكن ماذا بعد انتصارنا؟.. لم الدخول في حرب مع السوريين في وقت نستطيع فيه تحقيق ما يمكن تحقيقه بدون دفع ثمن باهظ؟"
- ما وجه العظمة في شخص مثل ميناحيم بيغن؟ أرسل دايان إلى المغرب للقاء تهامي(مبعوث السادات)، حتى قبل التقائه بالرئيس المصري.. وهناك أبلغ دايان تهامي على لسان بيغن باستعداد إسرائيل الانسحاب من سيناء".
- " اريبل شارون، بيبي نتنياهو. إيهود باراك ورابين بوركت ذكراه، كل من هؤلاء أقدم على خطوة قادتنا في الاتجاه الصحيح إلا أنه في لحظة ما.. وعلى مفترق طرق. . وعندما تحين ساعة اتخاذ القرار، لا يجد القرار طريقه إلى النور".

- قبل فتره جمعتني جلسة نقاش مع عدد من الأشخاص ضمن دائرة صنع القرار في إسرائيل. وفي ختام الجلسة قلت لهم: بعد أن استمعت لكم، أدركت لماذا لم نتوصل لسلام مع الفلسطينيين والسوريين خلال السنوات الأربعين الماضية".
- " قد نستطيع الإقدام على خطوة تاريخية في علاقاتنا مع الفلسطينيين، وكذلك الأمر بالنسبة لعلاقاتنا مع السوريين. وفي كلتا الحالتين نجد أنفسنا أمام القرار نفسه الذي رفضنا مواجهته بأعين مفتوحة على مدى أربعين عاماً".
- " عندما تجلس على هذا الكرسي وتسأل نفسك: في أي اتجاه ينبغي علينا توجيه الجهود؟ هل تحقيق السلام هو الهدف، أم تعزيز قدراتنا العسكرية لنصبح أقوى وأقوى وأقوى لنكسب الحرب؟.. نملك من القوة ما يكفي لمواجهة أي مخاطر. وعلينا محاولة البحث عن طريق لاستخدام هذه القوة في سبيل التوصل للسلام لا لكسب الحروب فحسب".
- " تشكل إيران قوة عظيمة. والافتراض القائل بأن عجز دول مثل أمريكا وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا عن معالجة الملف الإيراني بينما يستطيع الإسرائيليون ذلك، ومن أننا سنفعل هذا الأمر، ليس سوى مثال على افتقار البعض لسائر درجات الوعي والإدراك."
- " عندما أقرأ التصريحات الصادرة عن جنرالات إسرائيل السابقين أتساءل في نفسي: كيف حصل أن هؤلاء لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً؟".

لم يكن أولمرت لوحده هو الذي توصل إلى النتيجة أن حلم إسرائيل الكبرى قد انتهى، ولكن حتى المحافظين الجدد (من اليهود) قد وصلوا إلى القناعة نفسها بأن هذا الحلم قد وصل إلى طريق مسدود، خصوصاً بعد ثماني سنوات من سماحهم لإسرائيل – ذلك الكلب المسعور – بالانقضاض على الفلسطينيين. أصبحت المسألة الديمغرافية – والتي يسميها الديمغرافيون اليهود بقنبلة الأرحام – ضاغطة، وثماني سنوات من القهر لم تزد الشعب الفلسطيني إلاّ صمودا. البعض اقترح حل الدولتين، والآخر حل الثلاث دول كما اقترحه جون بولتون Bolton، لكن المهم أن الكل وجد أن إيجاد الدولة الفلسطينية على الطريقة الإسرائيلية قد أصبح ملحاً . كتب جون بولتون:33

"دعنا نعترف بأن بناء سلطة وطنية على أنقاض منظمة التحرير الفلسطينية قد فشل، وأن مشروع الدولتين لم ينطلق. لقد قتلت حماس ذلك المشروع – ولربما الأرض المقدسة لا تتسع إلى بعثين . لذلك علينا البحث عن مشروع الدول الثلاث بحيث تعاد غزة إلى مصر ، والضفة الغربية إلى الأردن بطريقة أو أخرى. وحيث أن مصر والأردن مرتبطتان بمعاهدتي سلام مع إسرائيل، فإن اعادة غزة والضفة لتلك الدولتين يضمن السلام بطريقة اوتوماتيكية . أما قضية وضع قوات أو مراقبين دوليين فلن يكون كافياً ، فما نحتاجه هو دول تملك أجهزة أمنية.

[33] January 5, 2009; Page A11, The Washington Post

وهذا الاقتراح لن يكون محبباً من مصر والأردن واللتين أرادتا أن تنفضا يديهما من المسألة الفلسطينية . لذلك فيجب عدم تحميلهما هذه المسؤولية لوحدهما، بل مساندة جامعة الدول العربية والغرب بالطريقة التي تمت فيها مساندة النظامين المصري والأردني من الولايات المتحدة لسنوات عديدة. وعلى إسرائيل قبول الحكم الإداري للأردن ومصر إلا إذا أرادت إسرائيل نفسها أن تقوم بهذه المهمة ، وهو أمر لا تريده إسرائيل"

لقد أوضحنا أنه لن يكون ممكناً لأي رجل سياسة أمريكي الوصول إلى مناصب رفيعة دون مؤازرة أصحاب النظام والسلطة الحقيقيين وبارونات المال العالميين، وقوى الظل للمؤسسة الحاكمة سواءٌ كان الدعم مالياً أو سياسياً أو "تسويقكم" للوصول إلى تلك المناصب. وبذلك يمكن الاستنتاج بأن الصعود الصاروخي لباراك أوباما من قوة الظل هذه ستكون نتائجه أن يحاول فرض حل الدولتين أو الثلاث دول، وبهذا يصبح أوباما رجل سلام ، كما كان الحال مع أرييل شارون، والذي سماه جورج بوش رجل سلام بعد مجزرة مخيم جنين. وكما بينا ، فإن الإدارات الأمريكية ما هي إلاّ إدارة تنفيذية للمضي في تطبيق سياسات وأجندات المؤسسات صاحبة السلطة الحقيقية في الظل، والتي تقف من وراء ستار تُعلق كل أوساخ أجندتها على الرؤساء وإداراتهم، لاعنة أوساخهم مع الجماهير، داعية الجماهير للصبر حتى يأتي الرئيس القادم ... وهكذا.

قلنا "تأدباً" في كتابنا "أزمة نظام" بأن "ايهود باراك أو باراك اوباما ... لا فرق" ولم يكن ذلك من قبيل المغالاة. فهو لا يتشارك مع الأمريكيين السود إلا في شيء من لونه لا أكثر . أمه البروتستانية البيضاء كانت تحمل شهادة الدكتوراة. جدته التي ربته أرسلته إلى جامعة هارفارد لدراسة الحقوق. وحسب ما جاء في مجلة Chicago Jewish News (عدد 2008/10/24) في مقال للكاتبة بولين دوبكن فقد اقتبست المقالة أحد كبار اللاعبين في حقل السياسة بأن "اليهود هم الذين صنعوا أوباما. أينما تنظر حوله ستجد يهوداً". وحسب المجلة اليهودية هذه، كانت البروفيسور مارثا مينو الصهيونية المتحمسة في جامعة هارفارد هي التي اكتشفته "كرجل ذكي، واعد وطموح" وممكن "توظيفه". وتقول الأستاذة مفاخرة بأنها هي التي اتصلت بعائلتها وخصوصاً والدها الملياردير وأحد أصحاب النفوذ الكبير في الحزب الديمقراطي، والذي تبنى سيرة أوباما السياسية. مقال Chicago Jewish News الآنف الذكر يستطرد بالقول: "إن اوباما على الطريق الصحيح في سائر المواضيع التي تتعلق بإسرائيل. إنه يتبنى نفس المواقع التي تقفها هيلاري كلينتون بالنسبة لإسرائيل، ولربما بشكل اقوى، ولربما أن فكره أكثر وضوحاً". في 2008/12/12 صرح Abner Mikvner وهو عضو

كونغرس سابق وأحد مستشاري الرئيس السابق كلينتون، وصف أجندة اوباما بأنها يهودية إسرائيلية بالكامل .

وإذن، لم نكن مغالين حينما قلنا إن "يهود باراك أو باراك أوباما ... لا فرق".

كان المشروع الصهيوني، وكما شرحنا سابقاً، قد تحرك وبثبات باتجاه أقصى اليمين من الخط الاشتراكي في البداية، مروراً بحزب العمل الذي أطلق على جابوتنسكي لقب: "فلاديمير هتلر"، واتهم أنصاره المتحمسون بالفاشية، ومنها إلى مرحلة الإرهاب الموجه للفلسطينيين والبريطانيين لاحقاً، وصولاً إلى تتويج المشروع بإقامة الدولة عام 1948. غير أن الدولة الجديدة أريد لها أن تكون بلا حدود، فقد تركت لعملية التوسع كلما سنحت الفرصة، الأمر الذي لا يخفيه المؤرخون والقادة السياسيون في إسرائيل. ثم كانت حرب 1967 ليحل دعاة التوسع والتشدد تجاه العرب محل المعتدلين "نسبياً". الواقع أن سياسة التوسع كانت موجودة ومنذ البداية، ولكن كأجندة خفية لتتحول إلى سر مفتوح مع قفز تلامذة وأنصار جابوتنسكي إلى السلطة عام 1977. كان جابوتنسكي من المنادين بسياسة القوة مع الفلسطينيين بهدف خلق " جدار حديدي " نفسي يصعب تخطيه في المستقبل. أثبتت هذه السياسة جدواها ولكن إلى حين، وبخاصة مع الحكام العرب ممن لا هم لهم سوى الحفاظ على كرسي الحكم، بينما فشلت في تحقيق أي شيء في أوساط الجماهير بشكل عام. حتى أطفال فلسطين انتفضوا ضد الاحتلال بسلاحهم الوحيد المتاح: الحجارة. لاشك أن الجدار الحديدي الذي أقامه جابوتنسكي وأتباعه اختفى إلى الأبد مع الصورة التي تناقلتها وسائل الإعلام عبر العالم للطفل الفلسطيني ابن السابعة، وهو يقفز على دبابة ميركافا إسرائيلية وبيده المرفوعة حجر. حل جدار فصل آخر أقامه شارون محل جدار جابوتنسكي، ولكن على أرض الواقع على طول الضفة الغربية، وحتى هذا الجدار سينهار يوماً ما حتى في حالة تطبيق رؤية أولمرت الخاصة بالعودة لحدود 1967 مع بعض التعديلات.

قاد حزب العمل حروب إسرائيل الكبرى كافة ، وكان رابين هو من أصدر تعليماته بتكسير عظام الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى. قاد وزيرا دفاع إسرائيل من حزب العمل حربي لبنان وغزة ... ويقولون إن هذا الحزب هو حزب الاعتدال – مع اعتذارنا لمعسكر الاعتدال العربي– وكأن في إسرائيل والصهيونية شيء اسمه اعتدال. سيأتي إلى الحكم في إسرائيل الأكثر حماقة وتطرفاً، وستحاول الولايات المتحدة وأصدقاؤها العرب المعتدلون أن "يحموا هؤلاء من حماقاتهم ... وهذا ما

سيحاوله أوباما على كل حال..." قامت الصهيونية على الكذب وتم بناؤها فوق رمال متحركة . الآن بدأ الإسرائيليون أنفسهم بكشف هذا الزيف ، في الوقت الذي بدأ بعض العرب بالهرولة للاعتراف بهذا الكيان.

تحت عنوان: تحطيم أسطورة وطنية، كتبت أوفري إلاني في صحيفة هآرتز بتاريخ 21 مارس 2008 تقول:

" من بين جميع الأبطال القوميين الذين برزوا من أحضان الشعب اليهودي على مر الأجيال، كان القدر كريماً مع داحيا الكاهنة، الزعيمة القبلية البربرية في جبال الأوراس. ومع أنها كانت يهودية معروفة إلا أن القليلين فقط في إسرائيل هم من سمعوا بهذه الملكة المحاربة، التي كان لها الفضل في توحيد عدد من قبائل البربر في مواجهة الجيش الإسلامي الذي غزا شمال إفريقيا. وقد يكون السبب في هذا التجاهل للمحاربة اليهودية كونها تنتمي لقبيلة بربرية تحولت إلى اليهودية قبل أجيال من ولادتها، وربما في وقت ما من القرن السادس الميلادي.

وطبقاً للمؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند الأستاذ في جامعة تل أبيب مؤلف كتاب: متى وكيف وجد الشعب اليهودي، فإن قبيلة الملكة المحاربة وغيرها من القبائل المحلية ممن اعتنقت اليهودية هي المصدر الرئيسي الذي انبثق عنه اليهود الأسبان. ويشكل البحث في أصول يهود شمال إفريقيا ومن أنهم قبائل محلية اعتنقت اليهودية ولا علاقة لها باليهود القدامى الذين نفوا من القدس، أحد المواضيع الرئيسية موضع البحث في كتاب ساند الجديد.

ويحاول المؤرخ الإسرائيلي في كتابه المذكور البرهنة على أن اليهود الذين يعيشون حالياً في إسرائيل وأماكن أخرى في العالم ليسوا من نسل اليهود القدماء ممن سكنوا مملكة يهودا خلال فترة الهيكل الأول والثاني. ويرى المؤرخ شلومو ساند بأن اليهود حالياً ينتمون لشعوب عدة اعتنقت اليهودية على مدار التاريخ، وفي زوايا عدة من حوض المتوسط والمناطق المتاخمة. ليس يهود شمال إفريقيا وحدهم الذين تحولوا من الوثنية لليهودية ، فهناك أيضاً يهود اليمن (بقايا مملكة حميَر في شبه الجزيرة العربية ممن اعتنقوا اليهودية في القرن الرابع) ، واليهود الإشكناز في أوروبا الشرقية (لاجئون من مملكة الخازار ممن تحولوا لليهودية في القرن الثامن).

ما يحاول البروفيسور ساند إثباته في كتابه المذكور هو أن الشعب اليهودي لم يوجد يوماً كـ:"أمة – سلالة" تنبع من أصل واحد، إنما هم مزيج ملون من جماعات تبنت العقيدة اليهودية في مراحل مختلفة من التاريخ. ويعتقد المؤرخ بأن عدداً من الإيديولوجيين الصهاينة يرون في التصور الأسطوري القائل بأن اليهود هم امتداد لشعب قديم هو الذي قاد للتفكير العنصري الفعلي. وفي ذلك يقول:" كانت هناك أوقات يتعرض فيها كل من يتحدث عن اليهود باعتبارهم سلالة شعوب لا علاقة لها باليهودية للاتهام الفوري بمعادة السامية. أما اليوم فإن كل من يجرؤ على الاقتراح بأن من يوصفون باليهود حالياً لم يشكلوا يوماً شعباً أو أمة ولن يصبحوا ذلك أبداً، سيجد نفسه عرضة للاتهام بالكراهية للدولة العبرية".

وطبقاً للمؤرخ الإسرائيلي فإن وصف اليهود على أنهم:" أمة معزولة منفية هائمة على وجهها.. عبر البحار والقارات، وصلت نهاية الأرض قبل أن تنقلب على عقبيها، بفضل جهود الصهيونية، عائدة بموجات جماعية إلى وطنهم اليتيم، ليس سوى أسطورة وطنية". "وكغيرها من الحركات القومية الأخرى في أوروبا، ممن تخيلت ماضياً ذهبياً رائعاً اخترعت خلاله ماضياً بطولياً في محاولة لإقناع نفسها بأنها كانت موجودة منذ بزوغ التاريخ (الإغريق أو القبائل التيوتونية على سبيل المثال).. وهذا ما حصل مع تفتح أول براعم القومية اليهودية باتجاه الضوء الساطع المنبعث من مملكة داوود الأسطورية".

يعتقد البرفيسور ساند بأن الشتات اليهودي ليس سوى اختراع. وفي هذه الحالة يطرح التساؤل التالي نفسه:" ما دامت قصة الشتات مختلقة، فهل يكون الفلسطينيون هم سلالة سكان مملكة يهودا؟ " يجيب ساند على ذلك بالقول:" ما من سلالة تحافظ على نقائها على مدى آلاف السنين، ومع ذلك فإن احتمالات أن يكون الفلسطينيون هم سلالة الشعب اليهودي القديم هي أقوى بكثير من احتمال أن أكون أنا أو أنت من هذه السلالة".

كتب آفي شليم:

"إن مطالعة سجلات إسرائيل خلال العقود الأربعة الماضية توصل إلى النتيجة بأن إسرائيل هي دولة مارقة ... الدولة المارقة تُعرف بأنها تلك الدولة التي تخالف القانون الدولي بشكل دائم، وتمتلك أسلحة دمار شامل، وتمارس الإرهاب أي ممارسة العنف ضد المدنيين للوصول لأهداف سياسية. إن هذه الشروط تنطبق على إسرائيل تماماً وعليها الاعتراف

بذلك، فإسرائيل لا تنشد التعايش السلمي مع جيرانها لكنها تبغي الهيمنة العسكرية، وإنها تقوم بإعادة أخطائها في الماضي ولكن بشكل مأساوي في كل مرة".34

فبعدما لم تعجبها انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الحرة، والتي نجحت فيها حماس، قامت إسرائيل بسجن عدد من أعضاء هذا المجلس المنتخب، وكذلك عدد من أعضاء حماس الوزراء في حكومة السلطة الفلسطينية. عن ذلك كتبت الجريدة اليومية الإسرائيلية هآرتس "ليس هذا فعل خاطئ فقط، باعتقال الناس للمساومة عليهم كرهائن هو عمل العصابات وليس الدول".

قامت جريدة الإندبندت البريطانية بنشر مقابلة مع أبراهام بورغ في 2008/11/1 . كانت افتتاحية المقال هكذا:

"إن ابراهام بورغ هو أحد أعمدة المؤسسة الإسرائيلية، إلا أن كتابه الجديد يثير الجدل. فهو يصل إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل هي (طفل تمت إساءة معاملته) فنشأ (كأب عنيف) . وبورغ هو من صلب المؤسسة الإسرائيلية حقاً، حيث دخل المعترك السياسي حين أصبح مستشاراً لرئيس الوزراء شمعون بيريس ، ثم انتخب إلى الكينيسيت. فأصبح رئيس الكنيسيت بعد ذلك ، ثم رأس الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية وكاد ينجح في كونه رئيساً لحزب العمال سنة 2001 ... كتب سنة 2003 مقالاً في مجلة يديعوت احرونوت، وفيه كتب أن على إسرائيل أن تختار بين كونها ديمقراطية عنصرية وظالمة ... دولة لا تهتم بما يحدث للأطفال الفلسطينيين، وبعدها يجب ألا تفاجأ حين يجيئها هؤلاء مليئين بالحقد ليفجروا أنفسهم".

أما في كتابه : انتهت المحرقة : يجب أن ننهض من بين الرماد ، فلقد كتب أن صورة المحرقة وبالطريقة التي تم التركيز عليها في الرأي العام وتم استخدامها بطريقة رخيصة ومسيئة إلى الهوية اليهودية . كما أن طريقة استعمال أسطورة المحرقة قد جعلت الإسرائيليين يعتقدون أنهم هم "أمة من الضحايا" بالرغم من قوتهم الطاغية هذه الأيام. وانتهى إلى النتيجة أن على إسرائيل أن تتخلى نهائياً عن عقلية يهودية الغيتو إلى عقيدة يهودية إنسانية وعالمية".

بداية النهاية ... ونهاية اللعبة ... للرأسمالية وإسرائيل

[34] Avi Shlaim, Professor of International Relation, Oxford University. January 08, 2009 at The Guardian

في وصفه لأخلاقيات الرأسمالية التي تشكل العمود الفقري لإمبراطورية أمريكا العالمية ، كتب البروفيسور ليستر ثارو من جامعة MIT يقول:

"تعتبر الجريمة، طبقاً لأشد التعبيرات قسوة في أخلاقيات الرأسمالية، مجرد نشاط اقتصادي آخر، مع فرق واحد هو أن من يتم إلقاء القبض عليه بالجرم المشهود يدفع ثمناً باهظاً هو السجن. ليس هناك من شيء محرم فعله، كما أنه لا وجود للواجبات أو الحقوق إذ لا وجود هناك سوى لتعاملات السوق".35

كثيراً ما قادت ممارسات الرأسمالية الأنغلو-ساكسونية ولا تزال إلى: الحروب والمذابح الجماعية والجرائم الفعلية، على حد تعبير البروفيسور ثارو، ليس في فلسطين فقط بل حتى داخل أمريكا. وهنا تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 40 مليون أميركي مصنفون تحت خانة الفقراء في بلد يعتبر أغنى بلاد العالم على الإطلاق. وبالمقارنة تصل نسبة الفقر بين فئة الأطفال الأمريكيين إلى 22.4 % بينما لا تتعدى 5.1% في الدنمارك، و4.4% في بلجيكا، و 4.3 % في بريطانيا، و2.6% في السويد. كما أن 1% فقط من الأمريكيين يملكون أكثر مما يملكه 80% من بني وطنهم. ويتوصل ثارو إلى نتيجة مؤداها:

" فرغت الساحة العالمية للرأسمالية بعد أن تخلصت من منافسيها الرئيسيين في القرنين التاسع عشر والعشرين.. الفاشية والاشتراكية والشيوعية التي اختفت عن الساحة.. ومع ذلك وحتى مع تراجع المنافسة إلى كتب التاريخ، فإن هناك ما يعمل على زعزعة أسس الرأسمالية من الأعماق".36

في عددها الصادر بتاريخ 20 أكتوبر2005 نشرت مجلة هارفارد كريمسون نص محاضرة لأحد أشهر المؤرخين في العالم ، إيريك هوبسباون جاء فيها القول:

" قد تشيع الإمبراطورية الأمريكية فعلياً: الفوضى والبربرية وانعدام النظام أكثر مما تنشر السلام والنظام". ويعتبر هوبسباون بأن مشروع الإمبراطورية الأمريكية سينتهي إلى الفشل الحتمي.

[35] Lester C. Thurow: The Future of Capitalism, Penguin books USA, New York 1996

[36] Lester C. Thurow, The Future of Capitalism, Penguin Books, 1997

ويضيف:" هل ستتعلم الولايات المتحدة دروس الإمبراطورية البريطانية، أم ستعمد إلى محاولة الحفاظ على دور عالمي آخذ في التآكل، من خلال الاعتماد على قوة سياسية وعسكرية فاشلة لا تفي بالمتطلبات والأهداف الحالية التي تدعي الحكومة الأمريكية أنها مصممة لأجلها؟"

سيكون من المثير للاهتمام الانتباه لحقيقة لجوء هوبسباون لتعبير" البربرية" في وصفه للنظام الحالي الذي يحكم الولايات المتحدة، وهو وصف سبقه إليه أحد رموز حزب "الشعب الأمريكي" عام 1890. وقتها قال الناشط الحزبي المذكور:" أي دولة تضع حقوق الملكية فوق حقوق الإنسان إنما تمارس البربرية".

نحن وآخرون كثر مع تقدير السيد هبسباون القائل بأن اللعبة قد وصلت نهايتها فيما يتعلق بالولايات المتحدة.. وكذلك المشروع الصهيوني، فنحن نعيش عصر الانهيارات المفاجئة، سواء بالنسبة للشركات الأمر الذي بدا جلياً في الانهيار الاقتصادي عام 2008 أو ما آلت إليه الإمبراطورية السوفيتية، وكذلك فإن إسرائيل بالرغم من تعاظم قوتها العسكرية والنووية لم تربح حرباً واحدة بعد حرب 1967 وأن قوة ردعها قد عفا عليها الزمن حينما فشلت في تحقيق أهدافها في جنوب لبنان ضد حزب الله، بل وعندما فشلت في تحقيق أهدافها ضد المقاومة في غزة، والتي كانت تعاني ظلم الحصار من القريب قبل الغريب.

بعد ستين عاماً من تأسيس إسرائيل وامتلاكها مئات القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ والأقمار الصناعية ، بل وامتلاكها القرار السياسي لأقوى دولة في العالم، تساءلت كبريات المجلات الأمريكية على غلافها (التايم 2009/01/19) "هل تستطيع إسرائيل استمرارية العيش؟" فهل يا ترى هذا هو الوقت المناسب لأن يهرول بعضنا مستجدياً ما أسموه ظلماً بالسلام، تُعهد فيه أعمال الكناسة والحراسة إلى دولة فلسطينية منقوصة السيادة، وتقوم بأعمال المقاول الأمني لحماية دولة بدأ أصحابها ومواطنوها يشكّون في إمكانية ديمومتها أو شرعيتها؟

ليست المشكلة بالنسبة للفلسطينين والعرب هي إسرائيل ، أمريكا الصغرى، والتي تم وصفها من المفكرين والقادة الإسرائيليين أنفسهم بأوصاف منها الدولة المارقة، أو دولة الإرهاب، أو الكلب المسعور! المشكلة هي في الولايات المتحدة – إسرائيل الكبرى.

كتب إيهود سبرينزاك، الأستاذ في الجامعة العبرية يقول:

" لم تحقق الدولة اليهودية استقلالها عام1948 ، بصورة طبيعية كنتيجة حتمية لمرحلة من الكفاح ضد الاستعمار البريطاني في فلسطين. بل كانت ولا تزال إحدى أكثر الدول "غير الطبيعية" في تاريخ الدول حديثة العهد، والتي ظهر معظمها على خارطة العالم إبأن الحقبة الاستعمارية" وأضاف:" لم تكن إسرائيل ما بعد 1948 بتلك الدولة الديمقراطية المثالية، حيث بقيت السلطة فيها وعلى مدار سنوات طويلة في يد حزب واحد.. فقد بقيت الأقلية العربية، التي حصلت لاحقاً على حق التصويت وانتخاب ممثليها في الكنيست، ولسنوات طويلة خاضعة للحكم العسكري الصارم..." 37

لو وافقنا على استنتاج أستاذ الجامعة العبرية هذا بأن إسرائيل هي مولود غير طبيعي؛ فالمرء يمكن أن يستنتج أن مثل هذه المخلوقات نتيجتها هي الموت غير الطبيعي!!

تبين دراسة أعدّتها وكالة المخابرات المركزية تم تسريبها إلى أعضاء مختارين من الكونغرس بعدم إمكانية إسرائيل من المحافظة على الوضع الراهن؛ إذ بينت تلك الدراسة أن في فترة أقصاها عشرون سنة سيكون لدى إسرائيل خيارات فيما لو نفذت حل الدولتين الآن؛ فهي إما أن تُصبح دولة ثنائية الجنسية سيصبح بها اليهود أقليّة، أو أن تصبح دولة فصل عنصري لن يقبل العالم بها ، وهي في كلتا الحالتين ستصل بالمشروع الصهيوني إلى نهايته.

تُعزّز نتائج الانتخابات الإسرائيلية في 2009/2/10 الرأي بأن انحدار الدولة العبرية قد بدأ منحنى متسارعاً. التغيرات الديمغرافية (أكثرية من المهاجرين الروس واليهود العرب واليهود الإفريقيين) قد أفرزت مجتمعاً يزداد عنصرية وتطرفاً تلاشت فيه أحزاب السلام، بل وبدأ الحزب المؤسس للدولة – حزب العمل- بالانقراض والدخول إلى كتب التاريخ. وبعد أن كانت الدولة تدار من علماء (حاييم وايزمن) وعقائديين (كبن غوريون أو ليفي اشكول) انتقلت القيادة إلى إرهابيين كانوا على قائمة الأكثر المطلوبين من الانتداب البريطاني (بيغن وشامير) ، ثم أدارها جنرالات بزي مدني (رابين وشارون) والآن أصبح الحزب الُمرجّح "إسرائيل بيتنا" يقوده مهاجر روسي اسمه ليبرمان ، كان يعمل في أحدى كبريهات موسكو المملوكة من المافيا بوظيفة بلطجي – Bouncer– حسب ما جاء

[37] Ehud Sprinzak, a political science professor at the Hebrew University in Jerusalem (The ascendance of Israel's Radical Right, Oxford University Press, 1990, p 11,12

في عدد نيوزويك 2009/2/16! . يطلق الفلسطينيون لقب الدوبرمان على ليبرمان ، وهكذا تحققت نبوءة موشي ديان بأن على إسرائيل أن تكون كالكلب المسعور لتخيف أعداءها، وستتحقق النبوءة بأن أيام الكلاب المسعورة معدودة.

الفصل الثالث عشر
فذكر إن نفعت الذكرى..
إيهود باراك – أو براك أوباما .. لافرق

كان هذا هو عنوان فصل فرعي لكتاب " أزمة نظام"، والذي نشر بعد فوز أوباما بالانتخابات الرئاسية الأمريكية ، وقبل دخوله البيت الأبيض. بعض المتفائلين دائماً بأن نعمة السماء تأتي من واشنطن ، قالوا ، جاءنا الخير بإذن الله.. فخيب ما كتبت آمالهم.

بعد زيارة بنيامين نتيناهو Benjamin Netanyahu – رئيس وزارء إسرائيل – إلى البيت الأبيض في الأسبوع الأول من تموز سنة 2010، كتب " جدعون ليفى" كاتب عمود في جريدة ' هآرتس' الإسرائيلية بتاريخ 2010/7/8 ، والذي يرى في حل الدولتين حلماً لبقاء إسرائيل والاّ فخيار الدولة الواحدة ثنائية الجنسية غير محمود العواقب، سيكون البديل :

" لو كان هناك أي بارقة أمل في الشرق الأوسط عن طريق باراك أوباما فلقد تبخرت ، ولو أن أحداً كان يأمل أن يقوم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهوBenjamin Netanyahu بحركة شجاعة ، فلقد تبين لهم خطأ ما اعتقدوا... أوباما ونتيناهو قد كشفا عن زيف تلك الآمال . **لأن ' أطول عملية سلام في التاريخ '** قد أعطيت زمناً آخر بطريقة غير مفهومة ومثيرة، وهي الآن من حيث بدأت لم تراوح مكانها.. هناك أعذار وشروحات كثيرة: أوباما أمامه انتخابات لمجلس الكونغرس ولا يستطيع إغضاب نتنياهو .. سياسيان اجتمعا في واشنطن وهما يتضاءلان ويصغران.. .. لقد قرّرا الاّ يقررّا ... وذلك بحد ذاته بالنسبة لهم كان قراراً.

إذا كان حل الدولتين قد أصابه جرح يتعمق مع الأيام ، فلقد أعطوا هذا الجرح مزيداً من الآلام . وهكذا فالبديل هو حلّ الدولة الواحدة ثنائية الجنسية او كثير من الدماء.

أحد القراء علق مازحاً بأن هناك حلّ الدولتين (أمريكا وإسرائيل) ، ولكن المشكلة من هي عاصمة هاتين الدولتين– القدس أم واشنطن..! ولكن ماذا عن الفلسطينين.

بعد زيارة نتيناهو ما قيل هذه لوشنطن، والتي قيل إن التوتر ساد الاجتماع ، بدأ سيل جماعات الضغط اليهودية بالعمل ، واتّهم بعضها أوباما باللاسامية . في معرض دفاعها عنه في شهر أيار 2010 ، علقت مجلة تايم بأن مثل هذا الاتهام سخيف، فإن تبرعات المتمولين اليهود ، وكذلك كبار قادة حملته الانتخابية ، وكذلك كبريات تعييناته في البيت الأبيض والمناصب الأخرى الهامة هم من اليهود المخلصين لدولة اسرائيل، وأضافت المجلة " **حتى إن عمّ زوجة أوباما هو أحد كبار حاخامات اليهود السود المؤثرين في الولايات المتحدة."**

نورد أدناه ما كتبناه بعد انتخاب أوباما وقبل دخوله البيت الأبيض:

يقول ديك سمبسون Dick Simpson أستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي في شيكاغو، إن أكثر من ألف شخص قد تمت إدانتهم على خلفية جرائم سياسية اقترفت منذ السبعينات من القرن الماضي، كان منهم ثلاثون ممن وصلوا إلى مراكزهم عبر صناديق الاقتراع إلى مناصب عامة وهامة. كان آخر هؤلاء حاكم ولاية إلينوي الحالي (بلاغوجيفيتش Blagojevitch) والذي تم اعتقاله وإطلاق سراحه بكفالة في 2008/12/9 . وهذا ما نقلته وكالة الأسوشيتيد برس في 2008/12/24 : "أوقف بلاغوجيفيتش في التاسع من كانون الأول وأفرج عنه بكفالة. وكشفت نصوص الاتصالات الهاتفية

التي نشرها مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) أنه حاول بيع مقعد سناتور إيلينوي الذي بقي شاغراً بعد انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة. وكشف التنصت على مكالمات حاكم إيلينوي أنه كان غاضباً لأن فريق أوباما لم يقدم له سوى التقدير مقابل تعيين هذه الشخصية أو تلك ... ويعود إلى حكام الولايات المتحدة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الذين تصبح مقاعدهم شاغرة، بانتظار الانتخابات المقبلة لمجلس الشيوخ بعد سنتين. ويُمكن أن يحكم بالسجن على بلاغوجيفيتش المتهم بالاحتيال والفساد، والذي يخضع لتحقيق حول قضية أخرى، مما يفسر تمكُّن مكتب التحقيقات الفدرالي من التنصت على اتصالاته بإذن من القضاء".

إذن ، منصب أوباما السابق، والذي وصل إليه أوباما عبر ماكينة الحزب الديمقراطي السياسية، والتي أوصلت أوباما إلى البيت الأبيض، هو الآن معروض للبيع ... عدّاً ونقداً ، كما بينته تسجيلات مكتب التحقيقات الفدرالي ... ولكن أليست هذه حالة فريدة أردنا أن نعمل بها "من الحبة قبّة"؟ يقول البروفسور سيمبسون ، إنه حين إدانة الحاكم الحالي ودخوله السجن، سيكون أربعة من أصل آخر ثمانية حكام لهذه الولاية قد دخلوا السجن على خلفية الفساد والاختلاس والابتزاز ... أربعة من ثمانية تعني 50% - أي النصف. لكن لماذا علينا نحن "أصحاب نظريات المؤامرة" أن ننظر إلى نصف الكوب الفارغ، فهناك نصف ملآن؟! ثم تفاءلوا بالخير تجدوه عند أوباما ... وإلاّ فالذي بعده أو الذي بعد الذي بعده ! أوليس من الأفضل أن نحمد الله كثيراً أن بلاغوجيفيتش لم يكن هو الذي وصل إلى الرئاسة الأمريكية ؟ لكن هل كان ذلك ممكنا؟ تقول مجلة الإيكونوميست (عدد 2008/12/13) : "تم انتخاب بلاغوجيفيتش إلى كونغرس ولاية إلينوي (الذي انتخب إليه أوباما سابقاً أيضاً) سنة 1996 عن الحزب الديقراطي (حزب أوباما) ثم انتخب حاكماً لولاية إلينوي سنة 2002، حيث كان عنوان حملته السياسية هو الإصلاح الأخلاقي". وتضيف الإيكونومست : "حينما دخل بلاغوجيفيتش السياسة (في إلينوي) كان نجماً صاعداً، حتى إن الكثيرين كانوا يهمسون بإمكان وصوله إلى رئاسة البيت الأبيض". هكذا وصفت مجلة نيوزويك (2008/12/22) الساسة والسياسة الأمريكية: "في ولاية إلينوي فالقاعدة في السياسة هي إدفع وارفع Pay to Play فإذا لم (تتبرع) في الحملات الانتخابية فلا تتوقع عقوداً من الحكومة ولا امتيازات ، ولكن ، الأمر كذلك في معظم الولايات ، بل حتى في الكونغرس. هناك يتم تلطيف الاسم الذي يطلق على الشيء نفسه: إدفع للحصول على حظوة لتبقى على اتصال (Access)".

نطالب بالرأفة لـ بلاغوجيفيتش ، فهو قد لعب ضمن قواعد اللعبة في الرأسمالية الأمريكية، كما وصفها الأستاذ ليستر ثورو، وكما وصفتها النيوزويك، لكنه لسوء حظه قد انكشف أمره.

براك أوباما أو إيهود باراك : لا فرق

الساذجون في عالمنا العربي ، وهم كُثر ، ابتهلوا إلى الله العلي القدير أن ينجح باراك أوباما كرئيس للولايات المتحدة، علّ الخير والسلام والمحبة تأتي على يديه ، ويكفي أن اسمه هو باراك حسين أوباما ! أنريد أكثر من ذلك.

ولكن من هو باراك أوباما؟

لم يكن ممكنا لهذا الشاب المغمور أن يصبح سياسياً من الدرجة العاشرة، دون دعم قوي من اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ، لا أن يكون سانتوراً لولاية ايلينوي ، ولا مرشحاً لبلدية . فولاء من مثله يجب أن يكون مطلقاً إلى إسرائيل ويهود أمريكا ، خصوصاً بارونات المال ووول ستريت. دعنا نتكلم بالحقائق، بالمقتطفات التالية:

- في مقابلة مع جريدة لوس انجيلوس تايمز مع الرئيس الأمريكي كارتر، بعد الزوبعة التي أثارها اللوبي الصهيوني ضده وضد كتابه "فلسطين : سلام لا فصل عنصري"، قال **كارتر "إن إجراء نقاش هادف في الولايات المتحدة هو حلم لا يمكن تحقيقه . لا يوجد مرشح واحد في أمريكا لمنصب حاكم ولاية أو عضوية في الكونغرس أو لمنصب الرئاسة الأمريكية يجرؤ أن يتفوه بما لا يُرضي إسرائيل".**
- **"الأدميرال توماس مورر Thomas Moorer الرئيس السابق لهيئة أركان القوات المسلحة الأمريكيةWashington Report 12 / 1999. P 124**

"لم أرى أي رئيس – ولا يهمني من يكون – يستطيع مواجهتهم (اليهود واسرائيل) . إنه أمر يعطل التفكير . إنهم دائماً يفوزون بما يريدون . يعرف الإسرائيليون كل ما يدور كل الوقت ، حتى وصلت إلى نقطة أصبحت لا أكتب شيئاً ، لو يعلم الأمريكيون القبضة الحديدية لهؤلاء الناس على حكومتهم لربما حملوا السلاح. إنهم مواطنون ليس لديهم أية فكرة عما يدور."

- منذ بدايات سيرته السياسية في شيكاغو كان مؤيدوه من اليهود . ولقد عبر Obama أثناء حملته الانتخابية هذه عن **امتنانه "للدعم من الأصدقاء من الكثيرين من الجالية اليهودية ، والتي ترجع قديماً إلى أيام بداياتي في السياسة في شيكاغو".**
- ولا يربطه بطبقة السود الأمريكيين إلاّ بعض لونه ، فهو من أُم بيضاء انغلوساكسونية ، ومن خريجي جامعة هارفارد، لا يعرف هموم الفقراء ولا السود.
- اختار أوباما نائباً للرئاسة هو جو بايدن، والذي وصف نفسه **"أنا صهيوني ... ليس ضرورياً أن تكون يهودياً لتصبح صهيونياً"**. قال ذلك في مقابلة مع تلفزيون أمريكي، ويمكن مشاهدة المقابلة وتصريح جو بايدن هذا في فيلم قصير على الإنترنت بالرابط التالي

http://www.dailynewscaster.com/2008/08/24/joe-biden-i-am-a-zionist/

- قال جو بايدن في خطاب بتاريخ 2008/9/28 أمام المجلس الوطني اليهودي الديمقراطي:

"أمضيت 35 سنة من حياتي أتعامل مع قضايا تخص إسرائيل . إن مساندتي لإسرائيل تبدأ من معدتي ، ثم إلى قلبي ، ثم إلى عقلي . أعدكم ، بل أتعهد لكم بأني ما كنت قبلت منصب نائب لأوباما لو كان عندي شك ، وأعني أدنى شك ، بأنه يشاركني الانتماء والولاء لإسرائيل. أنا أضمن ذلك بكل بساطة ، لأنها الحقيقة"".

- باراك أوباما في أول خطاب له بعد فوزه بالانتخابات.

"إنني ممتن إلى الأبد إلى مدير حملتي الانتخابية ديفيد بلوف (يهودي) ورئيس استراتيجيي الحملة الانتخابية ديفيد آكسلرود (يهودي) .... لقد جعلتم انتخابي ممكنا ..".

كانت كلفة حملته الانتخابية 600 مليون دولار، جاء معظمها من الممولين الصهاينة الأمريكان.

- كان أول تعيين لإدارته هو رام إسرائيل اماثيويل ، وهو ليس يهودياً فقط ، بل إسرائيلياً لأب إسرائيلي كان ينتمي إلى جماعة ETZL الإرهابية، التي شاركت في مذابح دير ياسين بفلسطين . شارك متطوعاً في احتياط الجيش الإسرائيلي أثناء الحرب الأمريكية الأولى في الخليج ، علماً بأنه كان بإمكانه التطوع مع الجيش الأمريكي آنذاك.

- الكاتب الإسرائيلي يوري أفنيري كتب في مقالته بتاريخ 2008/10/4: "لقد استلمت رسالة بالإيميل من مواطن بريطاني يقول فيها : إذن فإننا سنستبدل اليهود من المحافظين الجدد بعهد بوش باليهود الصهاينة الذين حكموا في عهد كلينتون . ما الفرق بربكم؟؟!"
- عين أوباما Paul Volcher رئيس البنك المركزي في عهد ريغان كبير مستشاريه الاقتصاديين، وهو معروف بسياساته التي أدت إلى فكفكة القوانين الرقابية، مما نتج عنه الانفلات الاقتصادي الذي أدى إلى انهيار سنة 1987.

جاءت مؤسسة الظل صاحبة القول الفصل في الولايات المتحدة برجل أسود لأيام سوداء تتوقعها ، سيكون أكبر الخاسرين لبيوتهم ومدخراتهم ووظائفهم من السود واللاتين ، فتطلبت المرحلة هذا الرجل . وتذكر تلك المؤسسة الأحداث الدامية بل الثورة التي قام بها السود في لوس انجيلوس، والتي كادت تنتشر كالنار في سائر أرجاء مواطن السود في أمريكا . سيشعر السود بأنهم هم الحاكمون اليوم، وستضمن المؤسسة الدائمة ما أمكن ولاء أكثر فئة قابلة للاشتعال في الأيام الصعبة القادمة.

حملة تسويق أوباما من مؤسسة الظل كانت الأغلى في تاريخ الولايات المتحدة . كانت كلفة الحملة الانتخابية للرئاسة رقماً فلكياً بلغ حوالي 1250 مليون دولار، كان نصيب الأسد منها لباراك أوباما، وقام بتمويل أكثرها صهاينة أمريكا وقوى الظل العالمية والأمريكية. وكانت تلك الحملة هي إحدى أنجح قصص العلاقات العامة في التاريخ الحديث . بعد أن تم حرق أوراق بوش والمحافظين الجدد وانتهاء دورهم، وبقدوم عهد جديد يتطلب العمل التعددي لا الانفرادي في الخارج، وكذلك احتواء ثورة السود والملونين داخل الولايات المتحدة، وهم المتضررون الأكبر من الأزمة المالية الحالية، حيث فقدوا منازلهم ومدخراتهم ووظائفهم. كان أيضاً من المفيد أن يكون أحدهم على رأس السلطة في البيت الأبيض. فصاحب البيت الأبيض، أبيضَ كان أم أسود، يدير فقط أجندة قوى الظل لا أكثر من ذلك ولا أقل، ولن يكون الحال مع باراك أوباما مختلفاً في شيء.